

۸۲۳



فصلت میرزا ناصر

بازرسی شد
۶ ۶

۵۷۷۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

مفسر

مؤلف (خطی) اهدائی
چند (۸۲۴) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب
۱۳۰۲۸۷۸

خطی اهدائی
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه

۸۲۳

۱ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶۰۸ ۶۰۹ ۶۱۰ ۶۱۱ ۶۱۲ ۶۱۳ ۶۱۴ ۶۱۵ ۶۱۶ ۶۱۷ ۶۱۸ ۶۱۹ ۶۲۰ ۶۲۱ ۶۲۲ ۶۲۳ ۶۲۴ ۶۲۵ ۶۲۶ ۶۲۷ ۶۲۸ ۶۲۹ ۶۳۰ ۶۳۱ ۶۳۲ ۶۳۳ ۶۳۴ ۶۳۵ ۶۳۶ ۶۳۷ ۶۳۸ ۶۳۹ ۶۴۰ ۶۴۱ ۶۴۲ ۶۴۳ ۶۴۴ ۶۴۵ ۶۴۶ ۶۴۷ ۶۴۸ ۶۴۹ ۶۵۰ ۶۵۱ ۶۵۲ ۶۵۳ ۶۵۴ ۶۵۵ ۶۵۶ ۶۵۷ ۶۵۸ ۶۵۹ ۶۶۰ ۶۶۱ ۶۶۲ ۶۶۳ ۶۶۴ ۶۶۵ ۶۶۶ ۶۶۷ ۶۶۸ ۶۶۹ ۶۷۰ ۶۷۱ ۶۷۲ ۶۷۳ ۶۷۴ ۶۷۵ ۶۷۶ ۶۷۷ ۶۷۸ ۶۷۹ ۶۸۰ ۶۸۱ ۶۸۲ ۶۸۳ ۶۸۴ ۶۸۵ ۶۸۶ ۶۸۷ ۶۸۸ ۶۸۹ ۶۹۰ ۶۹۱ ۶۹۲ ۶۹۳ ۶۹۴ ۶۹۵ ۶۹۶ ۶۹۷ ۶۹۸ ۶۹۹ ۷۰۰ ۷۰۱ ۷۰۲ ۷۰۳ ۷۰۴ ۷۰۵ ۷۰۶ ۷۰۷ ۷۰۸ ۷۰۹ ۷۱۰ ۷۱۱ ۷۱۲ ۷۱۳ ۷۱۴ ۷۱۵ ۷۱۶ ۷۱۷ ۷۱۸ ۷۱۹ ۷۲۰ ۷۲۱ ۷۲۲ ۷۲۳ ۷۲۴ ۷۲۵ ۷۲۶ ۷۲۷ ۷۲۸ ۷۲۹ ۷۳۰ ۷۳۱ ۷۳۲ ۷۳۳ ۷۳۴ ۷۳۵ ۷۳۶ ۷۳۷ ۷۳۸ ۷۳۹ ۷۴۰ ۷۴۱ ۷۴۲ ۷۴۳ ۷۴۴ ۷۴۵ ۷۴۶ ۷۴۷ ۷۴۸ ۷۴۹ ۷۵۰ ۷۵۱ ۷۵۲ ۷۵۳ ۷۵۴ ۷۵۵ ۷۵۶ ۷۵۷ ۷۵۸ ۷۵۹ ۷۶۰ ۷۶۱ ۷۶۲ ۷۶۳ ۷۶۴ ۷۶۵ ۷۶۶ ۷۶۷ ۷۶۸ ۷۶۹ ۷۷۰ ۷۷۱ ۷۷۲ ۷۷۳ ۷۷۴ ۷۷۵ ۷۷۶ ۷۷۷ ۷۷۸ ۷۷۹ ۷۸۰ ۷۸۱ ۷۸۲ ۷۸۳ ۷۸۴ ۷۸۵ ۷۸۶ ۷۸۷ ۷۸۸ ۷۸۹ ۷۹۰ ۷۹۱ ۷۹۲ ۷۹۳ ۷۹۴ ۷۹۵ ۷۹۶ ۷۹۷ ۷۹۸ ۷۹۹ ۸۰۰ ۸۰۱ ۸۰۲ ۸۰۳ ۸۰۴ ۸۰۵ ۸۰۶ ۸۰۷ ۸۰۸ ۸۰۹ ۸۱۰ ۸۱۱ ۸۱۲ ۸۱۳ ۸۱۴ ۸۱۵ ۸۱۶ ۸۱۷ ۸۱۸ ۸۱۹ ۸۲۰ ۸۲۱ ۸۲۲ ۸۲۳ ۸۲۴ ۸۲۵ ۸۲۶ ۸۲۷ ۸۲۸ ۸۲۹ ۸۳۰ ۸۳۱ ۸۳۲ ۸۳۳ ۸۳۴ ۸۳۵ ۸۳۶ ۸۳۷ ۸۳۸ ۸۳۹ ۸۴۰ ۸۴۱ ۸۴۲ ۸۴۳ ۸۴۴ ۸۴۵ ۸۴۶ ۸۴۷ ۸۴۸ ۸۴۹ ۸۵۰ ۸۵۱ ۸۵۲ ۸۵۳ ۸۵۴ ۸۵۵ ۸۵۶ ۸۵۷ ۸۵۸ ۸۵۹ ۸۶۰ ۸۶۱ ۸۶۲ ۸۶۳ ۸۶۴ ۸۶۵ ۸۶۶ ۸۶۷ ۸۶۸ ۸۶۹ ۸۷۰ ۸۷۱ ۸۷۲ ۸۷۳ ۸۷۴ ۸۷۵ ۸۷۶ ۸۷۷ ۸۷۸ ۸۷۹ ۸۸۰ ۸۸۱ ۸۸۲ ۸۸۳ ۸۸۴ ۸۸۵ ۸۸۶ ۸۸۷ ۸۸۸ ۸۸۹ ۸۹۰ ۸۹۱ ۸۹۲ ۸۹۳ ۸۹۴ ۸۹۵ ۸۹۶ ۸۹۷ ۸۹۸ ۸۹۹ ۹۰۰ ۹۰۱ ۹۰۲ ۹۰۳ ۹۰۴ ۹۰۵ ۹۰۶ ۹۰۷ ۹۰۸ ۹۰۹ ۹۱۰ ۹۱۱ ۹۱۲ ۹۱۳ ۹۱۴ ۹۱۵ ۹۱۶ ۹۱۷ ۹۱۸ ۹۱۹ ۹۲۰ ۹۲۱ ۹۲۲ ۹۲۳ ۹۲۴ ۹۲۵ ۹۲۶ ۹۲۷ ۹۲۸ ۹۲۹ ۹۳۰ ۹۳۱ ۹۳۲ ۹۳۳ ۹۳۴ ۹۳۵ ۹۳۶ ۹۳۷ ۹۳۸ ۹۳۹ ۹۴۰ ۹۴۱ ۹۴۲ ۹۴۳ ۹۴۴ ۹۴۵ ۹۴۶ ۹۴۷ ۹۴۸ ۹۴۹ ۹۵۰ ۹۵۱ ۹۵۲ ۹۵۳ ۹۵۴ ۹۵۵ ۹۵۶ ۹۵۷ ۹۵۸ ۹۵۹ ۹۶۰ ۹۶۱ ۹۶۲ ۹۶۳ ۹۶۴ ۹۶۵ ۹۶۶ ۹۶۷ ۹۶۸ ۹۶۹ ۹۷۰ ۹۷۱ ۹۷۲ ۹۷۳ ۹۷۴ ۹۷۵ ۹۷۶ ۹۷۷ ۹۷۸ ۹۷۹ ۹۸۰ ۹۸۱ ۹۸۲ ۹۸۳ ۹۸۴ ۹۸۵ ۹۸۶ ۹۸۷ ۹۸۸ ۹۸۹ ۹۹۰ ۹۹۱ ۹۹۲ ۹۹۳ ۹۹۴ ۹۹۵ ۹۹۶ ۹۹۷ ۹۹۸ ۹۹۹ ۱۰۰۰

مكتوبه
مختار

حضر محسن
لما كنت لمعنف على ذلك في قوله الله عز وجل
قصاب جفوت صراط مستقيم نعمم الابن ابامات تعذر
تراجعت تعويذات تعويذات نعمم الله
في ملك الاقاعنا
من حسن بن عباس
بن محمد بن السليمان
النجفي

في ملك الاقاعنا
من حسن بن عباس
بن محمد بن السليمان
النجفي



لما كنت

مختار

مختار



فيه فريقتان من الفلاسفة واثم فريقتان من المشايخ والاشاف في ما بينهم وبما جعل ما بينهم
 فيه شك وهو في نفس موضوع الشك المتفق اذ لم يفرق فيه ولا في قوله والاشاف
 الحق في الطرفين جميعا مثل حال العالم الموزن الى الميزان واما بعد الحق فيه
 عن الامر المشهور وهو لا يكون عليه قياس من المشهورات ويذكر القياس
 عليه من الاوليات بعد امثال على اوية نصف الدائرة فاعلم ان لا والاخرى
 ان يكون ما تبعه حجة ليس يطلب حجة الى البرهان عليه سيما في الاوليات
 وان كان بعد افهم في نفس ليس موضع الشك فقد استبان ان الزيادة
 العالم وحدوثه مطلب حجة الى في علم ارسطوطاليس لا في نفسه موضع
 الشك على ما قال في التعليم الاول فكيف يمكن هذا الكلام منه داعيا
 الى ان ينظر به القول بازالة العالم ولا ايضا دعا بمولاه الظاهرين
 بالعلم ارسطوطاليس في النظر الى الظاهر في ما قال في كتاب
 السماء والعالم ان الكمال ليس له بدو زمان في غير المنفرد العقل
 الفرح الملق بل قاع الحكمة ان ذلك ليس انما يحيل كما ذكره في الاشياء
 الشيخ المعلم ان يكون لحدوث الكمال بدو زمان في عدم معتد به موهوم
 مستمر الى حين وجود العالم على ما هو الطريقة المعروفة المألوفة للطلاب
 الهامية الوهمانية والمسئلة لاثم من الاولين في فلسفة الفلسفة
 المشوشة النية في العصور اليونانية وغيرهم وبعثهم الاواخير
 من متعلقة المتوهمين المنتهين الى الملة الحنفية الاسلاميه لان
 حدوث الكمال بعد التقدم الصريح اليات التساوي في حق الواقع
 وحق الاعيان الخارجة لا بد ان لا بامتناد وبل امتداد وعن
 علم الباراني الفعالي سبحانه وعنايته وادارته وفعاليته وابداه
 واحداثه اياه دفعة دهرية لا بد من وآن ولا بحركة وروية
 وتكفر ومما عطا ما هو من باب انهم اليونانيون افاضوا العلم الهدي
 ونسب اسم من اية الحكمة الحق الروية ولكنهم انما دعاهم الى هذا الظن

لصريح
 كما ان
 صريح
 انهم
 في

بارسطوطاليس العلم قد تكلم منه في كتاب اثولوجيا وفي كتاب
 مطاطا فوسيقا وفي ساير كتبه ورسايله الالهية والطبيعية وفيها
 وميا وماتة الى في القرنين الاسكندر في فيلقوس ملك الروم
 شقي وتعبيرات ترى ان الباراني الحق سبحانه هو الفاعل الاول
 والنفس والطبيعة وساير الاشياء كلها وليس يفعل شيئا في شيئا
 بحركة وتدرج بالفا يفعل فعله من الصدر الى الساق دفعة واحدة لانه
 ليس يلقى به في فعله وصنعه الى شيء وراذلة ولا ينتظر امر لغيره
 بوجه الخيرة في نظام الوجود الذي هو عين ذاته فانه يفعل الكائنات
 الدائرة دفعة واحدة دهرية والايات المهيمنة الشريفة الثانية
 دفعة واحدة سرمدية والالكهينات والاشارات بالقياس الى
 الباراني سبحانه وقوله وصنعه اياه في حيز التدرج والانيات الثالثة
 الشريفة وابداه اياه في حيز التدرج والاشارات الثالثة التي عنها
 الكبر وبما يباري الكهينات من الهيولى والصور والعدم
 لا بد من فلا يمكن وان الزمان سرمدية الوجود والحركة التي هي
 محال الزمان وغيرها وجود الزمان سرمدية الوجود والطبيعة الحسية
 نطقها انت سبحانه بالابدان الزمان والاشادات بالقياس الى
 عالم الانيات في حيز التدرج وبقياس بعضها الى بعض في حيز الزمان
 والثباتات كلها في حيز التدرج وان النفس مادامت متفهمة
 في حيز البدن فهي في حيز الزمان كما اذا رقت الجواهر والاد
 ورجعت الى عالمها صارت في حيز التدرج واما العقل فانه في
 حيز التدرج وايضا النقل المستفيض المتواتر عن كبرائه العزة والجلال
 وشركائه واترايه كذا مسطوس وثنا وفرسط والاسكندر الا
 ولي قلس وديونيسوس وديونول والشيخ اليوناني انه ليجهر
 واعلم بحجوده عن سبيل استاذة افلاطون الاله في انشادات

اقول ارسطو
 في الاشياء كلها
 فعل الباراني

حجج
 العقل
 في
 حيز
 التدرج

في
 حيز
 التدرج
 في
 حيز
 التدرج

الصلوة لا يعمد في الجوارح
وبعد من التشديد على
المؤمنين في تصوراتهم
وتصوراتهم في الغالب والعلين

في كتابه في بيان
الاصول والاعراض
في بيان اصول العقول
والاعراض من العقول
والنفوس والهيوليات
والصور
والاعراض من العقول
والنفوس والهيوليات
والصور
والاعراض من العقول
والنفوس والهيوليات
والصور

بسم الله الرحمن الرحيم والاستيفاء من الله العزيز
الحق الواحد لا احد الا الله المصور من كل وجود وجعلنا
والخلق على اعتقاده من زمر الانبياء واصطفاه من رسل الرسل
فانقذه بالذكور المحفوظ والمقام المحمود وعلى البرزخ الاصفى من غير
القدسيين المعصومين في الثالث بعد المشهود **وبعد** فاجوز
المخلوقين وافقد المبروين الى الله الحميد الغني عمنه الضعيف المجرب
مجتبر باقوا الدوام الحقيق في ثباته بالحسن يقول
ان بعض من لم يعرفه ان اجبه به بالرد من الاحجاب والوعائية
سالني تلسا على ولفنا مقترحا ان اقره له بالذكر مر حتى
اليقين من قبل المبرزين وقراء القول الفصل على سن
ضوابط الاصول والقوانين مما قد استبان لعين غفا ونقلا
قلبي وبصيرة روعي بنور الله المبين وطول الله المتبين
ان رب الابداع والتكوين متقدما لقدم سابق له ودام
متوقفا لازلية مستانبا لشمسية والعالم بدقة اركانه واجزائه

لا يستثنى عن الاخذ
ولا يستثنى عن الاخذ
ولا يستثنى عن الاخذ

والمشاهدة الكبرى التي نعم
سائر الامم والاعيان
والرسل والاهل
وامر بان يعيدوا الدنيا والعصاة فيه
على الخطايا والنزلات والمشهود
يوم الاخرة والعصاة فيه على الاول
والعقوبات من غير

الاعمال التي هي في
والتواضع
الاعمال التي هي في
والتواضع
الاعمال التي هي في
والتواضع

وهذه اغلاط واعضاء من العقول والنفوس والهيوليات والصور
والاعراض جميعا موقوف لعدم طارف بالحديث
مربون بالهلكة ممنوعة بالبطالة ولعمري الجيب لك الانبياء
بالبرهان القوي والبيان الصحيح من سبيل العقل هناك من عزم
الامور ومن عزم الدهور من اجزاء الافكار في مواه سقيمة واصلا
العقول عن حجة غفيرة لم يكن يسر له من صدر الزمان الى ما قد
الزم من اصول الحكماء الكدام وفحول العقلاء العظام حتى ان
شركتنا التفتيح فلا سفة الاسلام ويطرهم في طونيقا وهو
كتاب في الجدل من فنون منطق كتاب الشفا حيث ذكر
اعتد انما في التعليم الا ان المسئلة قد تكون بها صفة بجدلية
غير بديهة لفقدان الحجة البرهانية في طرفها غير مسئلة العالم الحاش
ام ازل من المسائل الجدلانية الطرفان فيها انا انية بما سال المؤمنين
ما امكن طي قبات فيها ومفادات ووفيات ابتغاء لوجه الله
الكريم محتيا بذلك عند الله جميل الذكر وخير الاجرانة ذوالفضل
العظيم والعلو المقديم وهو فياض العلم والحكمة به الاعتصام
ومنه العصمة **القبس الاول** فيه ذكر انواع الحديث ونقائمه
الوجود كبرهات ما ليس اساس الحكومته وكحد يد جرم النزول
وقد حاول في ثانيا سادسة الديات الشفا تعريف مفهوم
الحديث وتثليث تقيمه الاولى المستوفى في حجب استيفاء
اقسام الثلاثة الاولى فقال هذه الالفاظ المعنى الذي
يسمى ابداعا عند الحكماء هو ما ليس الشيء بعد ليس مطلق
فان العمل في نفسه ان يكون ليس ويكون له عن غلته ان يكون
ايس والذي يكون الشيء في نفسه اقدم عند الذين في الذات

الحال والاطراف في المال والاشياء
وبعد من التشديد على
المؤمنين في تصوراتهم
وتصوراتهم في الغالب والعلين

في كتابه في بيان
الاصول والاعراض
في بيان اصول العقول
والاعراض من العقول
والنفوس والهيوليات
والصور

في كتابه في بيان
الاصول والاعراض
في بيان اصول العقول
والاعراض من العقول
والنفوس والهيوليات
والصور

في كتابه في بيان
الاصول والاعراض
في بيان اصول العقول
والاعراض من العقول
والنفوس والهيوليات
والصور

في كتابه في بيان
الاصول والاعراض
في بيان اصول العقول
والاعراض من العقول
والنفوس والهيوليات
والصور

[illegible]

موجود استغنىه لذلك الوجود عن موجود موجود فهو محدث
 لان وجوده من بعد لا وجوده بعدية بالذات ومن جهة التي
 ذكرنا وليست محدثه انما هو في ان الزمان فقط بل موجود
 في جميع الزمان والديم ولا يمكن ان يكون حادث بعد ما لم يكن الا
 وقد تقدمت المادة التي فيها حادث انظر كلامه بعبارة وان هو
 الا التفرع باطلاق الحادث في اصطلاح الصناعة على النوع
 الثلاثة وهي الحادث بالذات والحادث في الزمان والحادث
 في المدة وان كان بعد ما لم يكن محدث في المدة فليقتصر وقال
 في الاشارات في خواصه لفظ النفس انه لم يتميز في العدم الصريح حال
 الاولي ان لا يوجد شيئا او شيئا ان لا يوجد شيئا اصلا او حاله
 قال صاحب المحاكمات في العدم الصريح لا يتميز حتى تكون اسباب
 الفاعل عن اليجاد اولى في بعض الاحوال من اليجاد في بعض وحتى
 يكون لاصدور المعلوم عن الفاعل اولى في بعض الاحوال من صدور
 في بعض وتقييد العدم بالصريح احراز ان عدم الحادث المسبوق
 بالمادة عدما زمانيا **وقصة** ومن ليات التنبه لاثبات
 الحادث الذي يحسب بتوسط العدم الصريح في من الواقع
 من غير اعتبار الامتداد والامتداد ما اوردته ابو البركات في
 المحية ناقلا عن الحكماء حيث قال فقالوا لمن طلب عدم
 قبل وجود الحادث فكيف السبيل للتنبه والتنبه على هذه المدة محدودة
 مقدرة بتقدير لا بد منه مثل يوم وشهر او سنة معينة او كفي فيها
 اى مفعول كانت يتقدم فيها العدم ويتبع الوجود فيقال وعلى نحو
 يكتفى بالتصور والعقل في ذلك لسنة واحدة يتقدم فيها العدم ثم
 يتبع الوجود فيقول فيقال ان كان بسا السنة شهر واحد فما لم يكن
 فهو لا محالة يكتفى بالشهر كالتفني بالذات ثم ينتقل في السؤال الى يوم

لقد وجدنا في هذا الكتاب
 ما هو من جملة ما يحتاج
 اليه من علم في هذا الباب

في الاشارات

الحكماء

لقد وجدنا في هذا الكتاب
 ما هو من جملة ما يحتاج
 اليه من علم في هذا الباب

فانه يقول بل كيف في حصة
 الحادث سبق له كانت

والى ساعة ودرجته من ساعة ودقيقة من درجة فينبذ ذلك
 على ان الزمان لا ياتر له في الحادث لان المؤثر لا يكون كثيرة في التأثير
 مثل قليلة وانما يكون كل التأثير لكل الاثر فاذا ارتفع بعض الزمان
 المفروض للحادث ولم يرتفع شيء من معنى الحادث فرفع
 جميع الزمان لا يرفع الحادث واذا لونه في ضعف التصور
 حتى انك لا تعلم الزمان لما محالة تحقق الحادث وان ارتفع لم
 يرتفع انتهى فانقل عن الحكماء بعبارة **وقصة** ليس انما يصح
 الامتداد والامتداد والافتقار والافتقار والافتقار
 والافتقار في الكليات المتصلة المقارنة فبما اعني السطح
 والخط والنقطة وفي الكمية المتصلة المقارنة وطرفها اعني الزمان
 والآن والوجود بما هو وجود والمعدم بما هو عدم ليس ذلك
 كله في شيء فلا يصح فيه ما شئ من ذلك اصلا الا بالعرض
 من جهة المعروف اذا كان داخل في جنس المتقدر واللا تقدر
 ومن حيث عرض الانطباق على المتقدر او عا غير المتقدر
 اذا ما عرضت هناك مقارنة انطوائية لئول المحال الى
 فينبذ وايضا انك الشرح عوارض الوجود وعلايقه فالحال
 يكتفى على ايق المادة وغوايها يكون متقدرا لا محالة عن ذلك
 كل فان حصل الحصول في نفس الاعراضية ثلثة فروع الوجود
 المتقدر اليها **والعدم** المتقدر المستقر المتغيرات الكليات
 بما هي بتغيره زمان ووعاء صريح الوجود المبوق بالعدم الصريح
 المرتفع عن ايق التقدير والافتقار للثباتات بما هي ثابتة
 وهو حاق من الواقع وهو عا بجنت الوجود الثابت
 الحق المتقد من عرض التغير مطلقا والمغالي عن سبق
 العدم على الإطلاق وهو صرف الفعلية المحضة الحققة من كونه

العدم

اشار الى
 في الزمان الذي هو الزمان

في العلم والفن

سرمه و كما الدهر ارفع و اوسع الزمان فذلك التمره على احوال اقدس
 والكبر الدهر فالحدوث بحسب تنوع الوجود لا سيما و اجدرها
 به الحدوث الذي قال شريكنا في التعليقات تطبيق العقل يدرك
 ثلثة احوال احدها الكون في الزمان وهو في الاشياء المتغيرة التي يكون لها
 مبداء او انتهاء ويكون مبدؤها غير شتاه بالكون مقتضيا ويكون دائما
 في السيلان وفي مقتضى حال او يحد حال الثاني كون مع الزمان
 لو تقي الدهر و هو الكون محيط بالزمان وهو كونه الفلك مع الزمان
 والزمان في ذلك الكون الترتيبات وهي حركة الفلك والكونية
 الثابتة الى المتغير الا ان الوجود لا يمكنه ادراكه لان ادراك كل شيء
 في زمان و ادراك كل شيء في مكان كما في الحاضر والماضي والمستقبل
 و ادراك كل شيء في اما ماضيا او حاضرا او مستقبلا والثالث
 كون الثابت مع الثابت و يبقى التمره و هو محيط بالدهر تطبيق
 الشيء الزمان في كون له اقل واخر ويكون اخره غير تطبيق الوجود
 ثبت لكل شيء متى وحال ان يكون للزمان نفسه متى تطبيق الفلك
 لا يتغير في ذاته فالحركة حال طارئة عليه تطبيق الكون في الشيء
 فانه يكون محاطا بذلك الشيء فهو يتغير بتغير ذلك الشيء في الشيء
 الذي يكون في الزمان يتغير بتغير الزمان ويلحقه جميع احوال
 الزمان ويتغير عليه اوقاته فيكون هذا الوقت الذي يكون اخره
 لان زمانه ينفوت ويلحقه و ما يكون مع الشيء فلا يتغير بتغيره والاقطار
 اعراضه تطبيق الدهر وعاء الزمان لانه محاط به تطبيق
 الزمان ضعيف الوجود لكونه متبعا للغير ثابت تطبيق الفلك
 حامل الزمان والقوة المحركة فيه فاعمل الزمان انه كلامه وقال الله
 تطبيق قولنا متى و اين ليس يعني به كون الشيء في المكان والزمان
 مركبا ونفقي بالتركيب الموضوع مع نسبة بالوحي به نفس الشيء

يفرض

تعليل

تعليل

مثلا كونه او مبداء او انتهاء غير ذلك
 الوقت الذي يكون فيه
 وقتور
 والاقطار

نفس

نفق النسبة الى الين الى المنوي الى المنوي الى المنوي
 والمنويين وكذلك الحال في الاضافه كما لاخوة تطبيق متى
 هو الكون في الزمان والزمان الواحد يصح ان يكون زمانا للفترة لغيره
 بالتحقيق فاما متى على واحد منها فهو خلاف متى الاخر فالكون كل واحد
 منها في ذلك الزمان غير كون الاخر والين هو كون الشيء في المكان
 وبعناه وجوده فيه و هو وجوده في لا وجوده في الاطلاق
 وهو مختلف فيه فان كون زيد في السوق غير كون عمرو فيه والكون
 في الزمان غير نفس الزمان واذا بطل كون الواحد في زمان لم يسل
 كون الاخر فيه والزمان ليس وجوده في زمان فذلك ليس بعد في
 زمان تطبيق نسبة الاطلاق الى العقل النفع الى الفلك نسبة
 غير متغيرة زمانية بالنسبة لا بديات ونسبة الابدات الى الابدات
 التي هي التمره والتطبيق للزمان يتصل فيه فهو متغير ونسبة الابدات
 الى الزمان هو التمره فان الزمان متغير والابدات غير متغيرة تطبيق
 كل ما يقع في الزمان فانه يقع في الحركة وذات الحركة تقع في
 طرف الزمان ولطرف لا يتقدم واللامعة لا تقع الا في الزمان
 لانها مفارقة الحركة والمفارقة حركة وقال في الشفاء في غير موضع
 واحد ولا يتقدم في التمره ولا في التمره امتداد والاكهار مقدار الحركة
 ثم الزمان كعلو لمحور التمره والتمره كعلو التمره فانه لولا دوام
 نسبة كل الين لم الى مباديها ما وجدت للمبادي منضمة عن مكانها
 ولولا دوام نسبة الزمان الى مبداء الزمان لم يتحقق الزمان وقال
 في عنوان الحكمة وذوات الاشياء الثابتة وذوات الاشياء الغير
 الثابتة من جهة والثابتة من جهة اذ اخذت من جهة ثباتها
 لم يكن في الزمان بل مع الزمان ونسبة مع الزمان وليس في

الكون في الزمان
فان كان

نسبة الاوقات
للمتغيرة

الزمان هو التمره فان الزمان متغير والابدات غير متغيرة تطبيق
 كل ما يقع في الزمان فانه يقع في الحركة وذات الحركة تقع في
 طرف الزمان ولطرف لا يتقدم واللامعة لا تقع الا في الزمان
 لانها مفارقة الحركة والمفارقة حركة وقال في الشفاء في غير موضع
 واحد ولا يتقدم في التمره ولا في التمره امتداد والاكهار مقدار الحركة
 ثم الزمان كعلو لمحور التمره والتمره كعلو التمره فانه لولا دوام
 نسبة كل الين لم الى مباديها ما وجدت للمبادي منضمة عن مكانها
 ولولا دوام نسبة الزمان الى مبداء الزمان لم يتحقق الزمان وقال
 في عنوان الحكمة وذوات الاشياء الثابتة وذوات الاشياء الغير
 الثابتة من جهة والثابتة من جهة اذ اخذت من جهة ثباتها
 لم يكن في الزمان بل مع الزمان ونسبة مع الزمان وليس في

في عنوان الحكمة

الزمان هو التمره فان الزمان متغير والابدات غير متغيرة تطبيق
 كل ما يقع في الزمان فانه يقع في الحركة وذات الحركة تقع في
 طرف الزمان ولطرف لا يتقدم واللامعة لا تقع الا في الزمان
 لانها مفارقة الحركة والمفارقة حركة وقال في الشفاء في غير موضع
 واحد ولا يتقدم في التمره ولا في التمره امتداد والاكهار مقدار الحركة
 ثم الزمان كعلو لمحور التمره والتمره كعلو التمره فانه لولا دوام
 نسبة كل الين لم الى مباديها ما وجدت للمبادي منضمة عن مكانها
 ولولا دوام نسبة الزمان الى مبداء الزمان لم يتحقق الزمان وقال
 في عنوان الحكمة وذوات الاشياء الثابتة وذوات الاشياء الغير
 الثابتة من جهة والثابتة من جهة اذ اخذت من جهة ثباتها
 لم يكن في الزمان بل مع الزمان ونسبة مع الزمان وليس في

الزمان هو التمره فان الزمان متغير والابدات غير متغيرة تطبيق
 كل ما يقع في الزمان فانه يقع في الحركة وذات الحركة تقع في
 طرف الزمان ولطرف لا يتقدم واللامعة لا تقع الا في الزمان
 لانها مفارقة الحركة والمفارقة حركة وقال في الشفاء في غير موضع
 واحد ولا يتقدم في التمره ولا في التمره امتداد والاكهار مقدار الحركة
 ثم الزمان كعلو لمحور التمره والتمره كعلو التمره فانه لولا دوام
 نسبة كل الين لم الى مباديها ما وجدت للمبادي منضمة عن مكانها
 ولولا دوام نسبة الزمان الى مبداء الزمان لم يتحقق الزمان وقال
 في عنوان الحكمة وذوات الاشياء الثابتة وذوات الاشياء الغير
 الثابتة من جهة والثابتة من جهة اذ اخذت من جهة ثباتها
 لم يكن في الزمان بل مع الزمان ونسبة مع الزمان وليس في

الزمان هو الذي هو ثابت ليس في الزمان الى ليس في الزمان
 من حيث ليس في الزمان الاول ليس في الزمان والذات في ذاته الزمان
 وبالنسبة الى الزمان هو وقال في الاشياء ان تقرب فالتقريب
 فالواجب الجواب ان لا يكون علم بالجزئيات علمنا زمانيا
 حتى نعرفه الآن والماضي والمستقبل فيعرض لصفة ذاته ان يتغير
 بل يجب ان يكون علم بالجزئيات علم الوجه المقتضى للمعالي
 عن الزمان والذات انهم كلهم والمعرفة في هذا المقام المعقولة
 قال في النظم الخامس بعد ذكر وجوه القليلة والبعيدة والمعينة
 واذا جاز ان يكون شيئا ثابتا في الحال في كل شيء وله معلول
 لم يبعد ان يجب عنه سرمد فقال يارب المحققين في المخرج
 غير عن ذلك بالسرمد لان الاصطلاح كما وقع على الإطلاق
 الزمان على النسبة التي يكون لبعض المتغيرات الى بعض في امتداد
 الزمن وقد وقع على إطلاقه للزمن على النسبة التي يكون لبعض المتغيرات
 الى امور الثابتة والسرمد على النسبة التي يكون للامور الثابتة
 بعضها الى بعض وقال في طبيعيات النجاة على محاذاتكم ان
 في الشفاء ليس كل ما وجد مع الزمان فهو فيه فانما موجود
 مع البتة الواحد طولها وقصرها وعد ما يبعد لوجوده ان يتصل
 الى الزمان بالقلبية ثم قال فما مخرج عن هذه الجملة فليس
 في زمان بل في احوال توهم مع الزمان واعتبره فقال ان الثابت
 مطابق لثبات الزمان وما فيه سميت تلك الاضافه وذلك
 الاعتبار دهر القليل الذي محيط بالزمان وقال التلميذ في
 التصيل ومعلوم ان الزمان ليس وجوده في زمان حتى
 يكون عدمه في زمان اخر وان الزمان من الامور الضعيفة

في الاضافه

في النسبة

في التوهم

في العلم

الوجود

الوجود كالحركة والهيولى واما الامور الزمانية فهي التي فيها تقدم
 وياخر وياض ومستقبل وايندا وانها فذلك هو الحركة او ذواتها
 واما ما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان المعينة التي ذكرناها
 في المضاف اعني للاضافه العارضة التي فيجب ان يكون له اقتران
 طبيعي بالزمان حتى يوجد غير ما تضاف بالافعال لا بالعرض
 وذلك بان يكون احد تلك الاشياء حاصلا للزمان والآخر فاعلم
 او ضرب من التعلق حتى تصح هذه المعينة وهذه المعينة ان كانت
 تقياسا من حيث الوجود ثابتا فهو بالذات وهو محيط بالزمان
 وان كانت نسبة الثابت الى الثابت فالحق ليس بالسرمد
 بل هذا الكون اعني كونه الثابت مع غير الثابت والثابت مع
 الثابت بازا يكون الزمانيات في الزمان فكل المعينة
 كانتا هي الامور الثابتة وتكون الامور الزمانية في الزمان انما
 وليس للقدرة واللازم ما امتدادا في اليوم ولا في الايام
 والاشكال بمقدار الحركة ثم قال الوجود لا اقل ولا اخر فاعلم
 ما يبعد له اقل واخر فيهما اختلاف معنوي كالجسم والنوع
 او مقداري او عددي وليس للوجود شيء من ذلك فيجب
 الاشراف في طبيعيات المظاهرات قال اذا قيل السلوك
 في الزمان فهو يتجوز والجسم اذا قيل في الزمان فهو يتجوز حركته
 والاشكال اذا قيل في الزمان فهو يتجوز اذا عني به الان المذهب
 والان الذي هو الوقت هو في الزمان على انه جزء من الحوادث الزمنية
 ونسبة الزمان الى الحركات كنسبة عشية الذراع الى المذراع
 هذا كلهم ثم بعد بيان الزمان والذات والسرمد قال التلميذ في
 اثنى الزمان والزمان معلول للسرمد فانه لو لا وجوده لم يكن
 للعدم والعدم معلول له

في الزمان هو الذي هو ثابت ليس في الزمان الى ليس في الزمان

والله اعلم

بالقول والشراف في
فيلسوف الى المتيقن
في ١٢١٢ هـ في ١٢١٢ هـ
في ١٢١٢ هـ في ١٢١٢ هـ

كل ما هو في العالم من غير ان يكون له وجود في نفسه

موجودا فاعلم ان سلكوا في المستقبل فان كان هناك الخلق اذا
في المستقبل هو هناك موجودا في الخارج في نفسه وكان الى الابد
التي لا شيئا اذا علم الابد على ذكره كما في ثمانية كانت
ام غير ثمانية ومعه ذلك كان عند اولها كغيره
فلا شيئا الزمانية انما يكون بعضها من بعض فكل شيء لا شيئا
اذا لم يمتد ثمانية طرقت وبانت عن الابد والاول كان
على كونه بعض واذا كانت كلها معا لم يمتد ولم يمتد ولم يمتد
عن الابد والاول لم يكن بعضا على كونه بعض الابد والاول
كل ذكره كونهها كلها وقال في الابد ان العالم لا يعمل
بالحال تمام الذي في جميع الاشياء لانه ابرز من المبدع الاول
النام على ذكره فينبغي انفس كل عقل وليس هناك فقر والحق
الشيء لان الاشياء التي هناك كلها ملقحة بنقي وجودها
حيث نطق وتعود وجرى جميع تلك الاشياء انما نطق
واحدة لكانت واحدة واحدة او في واحدة فقط لا كيف
واحدة فيها كيف توعدت قال وكل ما لك هناك عاقل كان
او حيوان وان سلك من الطريق فانها انما يسلكها الى الابد
بالحال من غير ان يفارق اولها خلاف ما يكون في العالم السفلي
فان السالك طريقا اذا صار في موضع اخر من هذا الطريق لا يفرق
فان في هذه جميع اجزاء ذلك الطريق وانما يكون في اخره فقط اعني
في الموضع الذي هو فيه واما السالك في اخره الحيوان فانه يسلك
الحال في تلك الارض في مقارعة منها لاولها ويكون في اخرها
اولها وفيها يكون في تلك في حالة واحدة وقال في نفسه ونقول
الابدي والاول كان بعد الفاضل للتمام الفضيلة وفضيلته تمام

فانما يكون في العالم من غير ان يكون له وجود في نفسه
كل ما هو في العالم من غير ان يكون له وجود في نفسه
كل ما هو في العالم من غير ان يكون له وجود في نفسه

موجود

من جميع ذوى الفناء بالمكان هو سبب فضيلة كل ذي فضيلة الذي علم
فكان هو علمهم وهم معلولون كان الواجب ان يكون هو الذي يفيض
اقوال الحيوان والفضيلة على الاشياء كلها التي هي رتبة من معلومة فيفيض
عليها على درجاتها ومرتباتها ثم قال وذلك العالم ايضا للبطالة الفناء
والزيادة لانه تمام في غاية التمام والكمال وكذلك ما رخصا على
دائمه يتجلى مع الذم لابع الزمان والقيام بها كونه في ذلك زمان
ماضي والارث وذلك ان الذي هناك حاضر والماضي موجود
لان الاشياء هناك دائمة على حال واحدة لا يتغير ثم قال وطبيعي
لك ان تنفي عن محكم كل كون زمان اذ كنت انما تريد ان تعلم
كيف اريدت الاثبات الخفية الدائمة الشريفة من المبدع الاول
لانها كانت منذ بغير زمان وانما اريدت ابدانا وقطعت في السنين
بينها وبين المبدع الدائم متوسط البتة فكيف يمكن كونه زمانا
وهي على الزمان والاكوان الزمانية ونظامها وشرها فكل الزمان
لا يكون تحت الزمان بل يكون منزها وارفع كخو الظل من ذي
الظل انتم كل علم بالفاظه وجلالة هذه المسئلة الشريفة كانها من
السرور بمنزلة ليس يطبق من خدابة العقلاء التي هي كالمسئلة
حتى لا يتم المستكبر في الهيئات فيخرج عيول الحكمة ذكر تفصيل الموجود
فقال وهو في تقدير ما به هذه الانقضاء الدائمة الموجود اما ان
يكون مكانا او زمانا وانما ان لا يكون كذلك لكنه يكون مكانا
او زمانا وانما ان لا يكون مكانا ولا زمانا ولا مكانا ولا زمانا
ومما تقيم شريف يحتمل علم كل شيء وقال انما يريد من الحقيقة
في اجوبة الاسئلة القانونية لما نفوا عنه اللزوم في الحقيقة
جعلوا النسبة جميع الامكنة البسيطة واحدة نسب ويزم

فانما يكون في العالم من غير ان يكون له وجود في نفسه
كل ما هو في العالم من غير ان يكون له وجود في نفسه
كل ما هو في العالم من غير ان يكون له وجود في نفسه

انہ لیتے

اذ يصدق السلب البيطفي
الموتبة

تقرّر وجوده بحسب مرتبة نفس ذاته المرساة من حيث هي
 حينها هو متقرر لذاته حاصل الوجود بالنظر في مكن الاحيان
 وحقا الواقع يتلقاها الجاهل والاكمل لذاته حقيقة ملاك الذات
 المتقررة الموجودات بالنظر وبطلانها وليست في مرتبة نفسها المرساة
 من حيث هي هي ولذلك كان هو بالقوة كشيء منه بالعدم
 والفاعل المفيض يفعل بقرّر الذات المعلوم وجودها ونحوها
 من التيسر الى الاليس في مكن الواقع وحقا نفس الامر في مرتبة
 نفسها من حيث هي هي واذا كانت هي ايضا من مراتب نفس الامر
 لا من تعاليات الالاف فان ذلك من الصفات بالذات
 وبسبب الخيل ان ينعج بتاثير الفاعل فاذن كل معلول فانه ينطق كنه
 بهو الذات ولسان مرتبة نفس المهمة ليس بهو النفس ذاته
 بالحدث والبطال والاهلاك واللبية **ومضة** ان وصف
 الحوادث لذات الحوادث اي كون وجوده من بعد لعدم
 انما يكون من اقتران جواهر الذات وقصور رتبة عن تخلف
 قبول التمرر والقيم التي تلقاها صنع الفاعل وانما الحوادث
 في ذلك منواسة فاما وصف الاستدارة واليقا لتقرّر وجوده
 في ذلك وانما تاثير الفاعل المزمع لوانم الذات كسب بعض متسطة
 المقادير وانما حيز تحقيق هذا الاسل وبسط القول فيه مقامه
 في الاقاييل والصفوف التي في طبيعة **ومضة** كل من الحوادث
 الذاتية والحوادث التي ليس الاصف في احد الارتفاع تحت النوع
 مختلفة واما الحوادث الزمانية فانه على النوع ثلثة التدرج
 وهو حصول الشيء الواحد كالحركة القطعية في امتداد زمان على
 الانطباق عليه والانفاس بانفسه والارتفاع في حصول الشيء
 الواحد في تمامه في امتداد الزمان بل في الزمان غير متوحد الالاف
 التي من الحدود والاطراف والزمان في حصول الشيء الواحد

نفسان

كالحركة التوسعية في زمان ما محدود بين المبدأ والمنتهى لا على
 عليه والانفاس بانفسه بل على الارتفاع من تمامه حاسلا في كل جزء
 من اجزائه وكل ان جزءا منه الا الاصل المطرف اعني ان المبدأ
 وان النهاية ولا يكون لحصوله ان اقل ولا آخر ولقد اوضحنا
 من البيان والتبيين في القراط المستقيم وفي الاضافات
 في الحقيقة المكنونية **ومضة** من الاسول الحكيم ان كل حادث
 مسبوق الوجود والاحكام بما دة حاطة لا مكان وجوده وانما ذلك
 في الحوادث الزمانية دون شقيقة الذاتية والذاتية استجاب
 من سبل الامكان الاستعدادي للمزمنة طبع الامكان الذاتي ولت
 شركته في الرئاسة فربطه على ذلك في موضع من النجاة وفي مواضع
 من الشفاء والتعليقات وخاتم المحققين البررة اوضح
 في هذا المحل وفي شرح الاشارات ونحوها من سبل الحكيم
 فيه وفصلناه تفصيلا في الايمانيات والتشريفات وفي المعلقا
 على الهيات للشفا **ومضة** لعلك اذن بما ادرناك وان
 ان الحوادث الزمانية كهي الحوادث وفي اليوم مثلا بما هو حادث
 زمني انما يختلف خلفا استمراسلا وتباخرا تارة زانيا متقدرا
 عن زمان آخر يتخصص وجوده بزمان محدود وهو في امتداد الزمان
 قبل زمان وجود هذا الحادث فاما المتعلق في عالمي الزمان
 والامكان فانه محيط بجميع الازمنة والامكنة وما فيها وما يحيط
 لنية واحدة غير متقدرة فلا يكون اختصاص وجود هذا الحادث
 بزمانه المحدود وبمبدأ استجاب خلفه وتاخره عند بنية واستنداد
 استيعاد في هذا الاصل في قول اشاراته العزيز في المشي
 الجحيم على استانه عند انصاف الحكيم والعقل كنه في الالبان
 الاول كنه في الوجود والوجود بالذات متقدرا بالوجود
 في الالاف على هذا الحادث بالضرورة وهو على لسان متعال عن الوجود

الملكونية

اضاءة جواهرها
الاجزاء في كمالها

في امتداد الزمان الستة المستقيمين بالفضل المضاف الى افعال
 الزمان الذي هو فاعل محلي وفعال محلي وفعال عام على ما يرد عليه فاعل
 للجواهر القدسية وفعال للانوار الحسية والانوار العقلية جميعا ينتفع
 ان يكون مشمول الزمان وتعلق الوجود قطعا فاذا كانا مختلفين
 هذا الحادث وتاخره في من الاعيان عن الباري الحق على انه يجب
 حدوثه التام في سبيل العلم على وجود الحادث في التدرج
 فليقتصر **وقد** من المناهج الصريح بالنقل المتواتر الدليل على الاسس
 والثابت فلا كلام في طبقات العصور والادوار التي تحدث
 العالم وتقدم وكذا الباري لا يخلو عن صانع النظام الجلي
 بالبر او مبدعه خالقا مستظرا من انوار الحكمة القدسية الغيام
 فاما الحكمة اطلاق الاله والشيء السامع ومن ثم السامع الامور
 وغيرهم من علمهم قد علم ان الانبياء الكبار وموالاتهم الاكبر
 اعضاء واجزاء من الالهيات والصفات التي هي في عالمي
 الخلق والامر والهيول لا تبارك والقدسيات حادث غير
 الاوقات الجوارات ^{بيان عالم الملك} بباري العالم
 مشرعه الوجود والباري الحق مبدعه وصانعه ومعالج نشأته
 اليونانيون ارسطو طاليس وغيرهم من مشركي كايه وافضل يخرج
 اليونانيون ارسطو طاليس وثامسكليس ولا سكر الافروديسي
 وقد فركوس واتراهم واخرهم من اليونانيون من بعض العالم الاكبر
 كاشفا عن المبرعات وطنايع الانواع والاحسان على الاطلاق
 قديم الوجود وتسمي الدوام في الاعيان والباري الاول مبدعها
 واما الحادث من العالم الكبير شخصيات المكتوبات الالهية والانسانية
 المزمومة الذات والوجود بالصفات الاستعدادية الغير
 والباري النقال صانعا فقول لا امر في اية لا يتصور في الوجود
 ما لا يتصور من ان الحادث الذي ثابت بالبري بالصفات الكبرية
 وتتفق على اثباته لكل ممكن عند الحكماء اخرون فليقتصر في

قدرة العلم
 ومن ثم
 واريه
 فيكون
 وشواهد
 شواهد

وهو
 من
 الثاني

بما قد ذكره في كتابه من في طبيعة من افعاله
 وانه قد ذكر في السليم الاول في من في طبيعة من افعاله
 وقد قد ذكر في السليم الاول في من في طبيعة من افعاله
 ان يصر بها الفهم والقدرة والذات التي هي في ذلك
 حرم الزمان هو للذات التي هي في ذلك
 من قد قد في الزمان وهو ما قد قد في الزمان
 لعالم الاثران في الاماكن واسما يكتفي في ذلك
 ومن قد قد في الزمان وهو ما قد قد في الزمان
 لقد قد في الزمان وهو ما قد قد في الزمان
 وقد قد في الزمان وهو ما قد قد في الزمان
 الاثر في الزمان وهو ما قد قد في الزمان
 والحاصل في ذلك ما قد قد في الزمان
 المصطفات فليكون الموال الذي في ذلك
 السبعة في ذلك ما قد قد في الزمان
 زمان لم يكن في زمان فاما المصطفات في ذلك
 ان البار الاول قد قد في الزمان
 فاما البار الاول قد قد في الزمان
 لحاصل في ذلك ما قد قد في الزمان
 حب صدها في ذلك ما قد قد في الزمان
 وحاصل في ذلك ما قد قد في الزمان
 الاثر في ذلك ما قد قد في الزمان
 الاثر في ذلك ما قد قد في الزمان
 الوجود في ذلك ما قد قد في الزمان

في كتابه

في كتابه

لا يقع الاخر من واجبا حاصلا من الجسد باهتة لم يتجسسا بقدر
 هوها كما ان من حيث هو كجسده متبينة بخصيته مما ان يكون
 تفرقه ووجوده في نفسه عين تفرقه ووجوده في الموضع هو الجوهر بالحق
 عند ذاته بحيث يكون قد تجسسا بقدره في كل موضع ووجوده في نفسه
 ان يكون تفرقه ووجوده لا في موضع واحد بل في كل مكان يكون مفعولا لان
 اذا كان مفعولا لخصيته ولبسته عينا فاذن لمفعولات بالذات
 عينا ان احصيان وكل خصية تاتى من الحيات بالذات احد
 في تلك المفعولات التي هي طبقت في موضع فاذن قد تفرقت
 المفعولات في الجوهر والمفعول المفعول في الجوهر فاذن قد تفرقت
 متباينان بالذات فاذن قد تفرقت في ان شيئا واحدا لم يتبع ان يكون
 تحت جنس متباين وهو الجوهر والمفعول في جوهر متباين وما
 تفتت في موضع فذلك فزير في جوهر متباينين
 في ذلك فلهذا ان الصفة بخصيته الجوهرية ملاءمة الجوهر من حيث
 ومتبينة عنها بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 اذ الجوهر هو الجوهر في الموضع والموضع هو الجوهر في الموضع لا بل
 الجوهر هو الجوهر في الموضع وهو الجوهر في الموضع وهو الجوهر في الموضع
 الجوهرية فلهذا فانه بالموضع من حيث الجوهر المتبينة بخصيته
 من حيث فضا ومن حيث وجوده في الموضع فلهذا فلهذا فلهذا
 من حيث وجوده في الموضع وهو الجوهر في الموضع وهو الجوهر في الموضع
 مفعولا لما كجسده بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 على الموضع فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 كجسده بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 مرتبة المتبينة بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 الجوهرية في جوهر متباين وهو الجوهر في الموضع وهو الجوهر في الموضع

المتبينة

تخصيتها في جوهر ذلك الصفة بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 فاذن كجسده بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 ان يكون وجوده في الموضع من حيث بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 بها ووجوده في الموضع من حيث بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 على الصفة بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 جميع المتبينة بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 اذ المفعولات الجوهرية كالجوهر في جوهر متباين وهو الجوهر في الموضع
 فيه واذن قد تفرقت في جوهر متباين وهو الجوهر في الموضع
 وان فضا ومن حيث وجوده في الموضع فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 على متبينة بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 المفعولات الجوهرية بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 عند جوهرية في جوهر متباين وهو الجوهر في الموضع
 الذات لا في الموضع وهو الجوهر في الموضع وهو الجوهر في الموضع
 لما ان الموضع هو الجوهر في الموضع وهو الجوهر في الموضع
 بالذات المتبينة بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 لوانه المتبينة كان لا في الموضع وهو الجوهر في الموضع
 المتبينة هو الجوهر في الموضع وهو الجوهر في الموضع
 مفعولا لما كجسده بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 عند جوهرية بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 جوهرية بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية
 فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 في الموضع وليس له وجوده في الموضع وهو الجوهر في الموضع
 المتبينة بخصيته بخصيته الجوهرية من حيث بخصيته الجوهرية

المسألة لا يشترط ثبوته موجودة فثبت فيها المستوفى في
 الاعيان ولكن على الملاحظة للشيء الطبيعي اعم لقوله
 الذي هو الطبيعة بشرط ثبوته اذا افترق ان صادف في
 الوجود عين في دماغه فربما الطبيعة المسئلة الموجودة بحيث
 في الاعيان وحيث هي في الطبيعة الموجودة في الطبيعة لا يثبت
 بخلافه فيكون في الاعيان قائما دماغه الصلابة المعبر عنها
 الامور لا تربية على عطاها فانه ان المسئلة المستوفى
 ان يخطا باهر من غيره ان يضاف في هذا الموضع من
 القواضئ اللازمة للكلية اياها في هذا الموضع من
 جميع القواضئ التي هي على هذا الموضع وادناه الموضع
 افاء الوجود ليس من الخواص الطبيعية بل هو في
 ضمن الامر اذا اجتمع حيث هو ليس في الامر في نفس
 فاما المسئلة في هذا الموضع فيكون في هذا الموضع
 مانع فيفسد الله من طبيعة بحيث يخصص في امره فان الله
 اوسع من هذه المنة كما ان الله لا يجمع من دانه
 وادناه فان في امره وعاء المظنة القوية باعتبار
 ذلك لا يقتصر ان يخطا الطبيعة للكلية بل هو في
 ونفسها عن الشيء الطبيعي الذي هو في امره
 وان هذا الطبيعة بشرط ثبوته في الامر في امره
 افاء الحق في امره في امره وهو في الطبيعة بشرط

في امره

عن الطبيعة لا يشترط ثبوته بحسب اعتبار التيقن والابهام وهو في الطبيعة
 من حيث الحصول في هذا الموضع للوجود الطبيعي بشرط ثبوته
 في الامر في امره في الطبيعة لا يشترط ثبوته في ذلك الموضع
 بحسب نفس الامر في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 من امره في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 بالنت في وقته قدسية وغيره مكنونة في علمه في علمه
 في ربه في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 الوجود في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 في من امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 الا في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 جميعا في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 او في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 التقدير اصله في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 ذاته وفسد السخينة بالضرورة الفطرية ليس هو الوجود في
 جوهر الذات فليس في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 الواردة بطلان الجوهر الذات المحقق في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 المورود عليه في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 من امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 او في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 ومهمة بل اننا ومهمة في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 ان الوجود ليس في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 في امره في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 في الامر في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع
 في الامر في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع في هذا الموضع

فإنه مهيبة من حيث هذا الوجود الانطباعي منسجمة مع التفرع والاصل
والوجود المتصل في من الخارج وحق الاعداد فاما اذا كان الشيء
مهيبة وبغيرها الوجود الاصل في من الخارج وحق الاعداد فيكون
نسبة الوجود الاصل لبعض الشيء ان نسبة الانسان الى ذات الله
تليق في وجوده المصور ذاته الامكان التي توجد ذاتها بالوجود والذات
وتعمل مهيبة في من من الاعداد والالزام اما ان تليق مهيبة عن
ذاتها البعض ذاتها واما ان يتقلب الوجود المظلم الذي هو
مناظرة هيبة او اما ان يكون الشيء بما هو موجود ظلي ينطبع في الذات
موجود الاعداد المتفرع في من الاعداد الريف وذلك كظلمة في
الكسب التي اذا قدر في مقدر علم ما فوق الطبيعة ان الوجود
اما من الشخص او مساو قد يستفني بايا فذلك في كتاب
التقديرات فالوجود في الاعداد هو الشخص المعنى بعضه والوجود
في الذات هو عين الشخص الذي لا غير فاذا وجد المهيبة الشيء وجود
في الاعداد في ذلك الذي كان نفس مهيبة لا ينفك عن الاعداد
اليعنى والمفاتيح فكانت الحاملة لمهيبة كطية صالحة التي لا تترك
الفردين فاذا كانت الشيء مهيبة وراد الوجود كانت مهيبة
مهيبة وراد مهيبة الوجود التي هي مهيبة مهيبة الشخص او مساو قوما
فإنه ان كان لمهيبة كطية لمهيبة الشخص التي مهيبة الوجود
بغيرها في ذلك الذي لا يتغير لا يحسب وجودها البعض والذات
واما اذا كان الوجود الاصل في الاعداد هو نفس مهيبة بغيرها
فلا يتصور له الحاملة كطية ولا تشبه الاخصوس شخص المعنى
بحسب وجوده المتصل في من الاعداد ان يتفني البعض الوجود
في الاعداد هو نفس مهيبة لا غير فاذا كان الاعداد مهيبة وجود في الذات في
مهيبة فرد في ما يخص حتمه تلك الحق والاكثور من الاعداد
وتليق بالاصل كالمسألة في سبيل ان انما يتغير

المهيبة العقلية للذات المعينة اذ التفرع الذات المعينة وجود الاعداد
في من الاعداد هو عين مهيبة بغيرها مهيبة ذاتها من حيث هي
فاما اذا كانت مهيبة نفس الذات بما هي مهيبة الوجود في من
كانت المهيبة العقلية بحسب نفس مهيبة الذات المعنى في نفسها
المهيبة بغيرها الوجود في من الخارج والتفرع في من الاعداد
فالمهيبة العقلية والمهيبة المعينة هناك واحد على خلاف في كلتيهما
حيث يكون الوجود زايلا المهيبة فذلك المهيبة من الاعداد الاعداد
التي هي كمال علم ما فوق الطبيعة وتليق لتلك تكون بما التي اليك
من القوي والقدرة التي هي الى من سبب العقل الصريح سببها الاعداد
التفرع والعقلية متفرعة على مهيبة الوجود بمفهوم المصدر في الذي
لا يتكرر الا بكثر الموضوعات ولا يتصور له فرد سوى المهيبة ولا يتفني
الاعداد الاضافة لاقبلها اما الصريح ما الانسان فيوجد است القول صارا
انسانا فصار وجوده كطية للصورة الذاتية المعينة المستقيمة
بغيرها صارا ومهيبة اليه بالقول صارا الانسان على شاكله الصريح
البسيط الغير المستقيمة بحسب المفهوم الا صارا فقط الى وجود
بغيرها ذات وتفرع حقيقة فوجدان التفرع من الوجودية
المصدرية لانها اقل ما يتفرع من الذات المتفرعة والحقائق المتفرعة
من المعارض اللاحقة والمفومات المتتالية اذ ليس على الاعين
الذات الواقعة جوار في طرف تلك الوجودية فمهيبة الوجودية
المتفرعة المتفرعة صيانة عن مهيبة العقلية الواقعة المتفرعة وتليق
نفس تلك المهيبة المستقيمة اما ان تلك الوجودية بمعنى
الوجودية المصدرية عارضا من عوارض المهيبة الاعداد جوار في ذلك
مهيبة بغيرها ويزانها ومهيبة بل جمع وتليق ومهيبة
وهو كون المهيبة غير متفرعة بغيرها بل تليق بجمعها على مهيبة

يفعل فانها تجعل نفسها مبيع خيرا ويقتضيه جوهر فيكون الجوهر
 من حيث جوهرها اقابلها ويؤيد نفس جوهر الموتى في حركتها
 المتحركة والعلوية قبلية الجوهرية المتحركة غير انما سائر
 اللاحقة لعدم وجودها للموتى ولجوهرها ليس اللاحقة للموتى
 بل هذه المباحث على ذمة اللاحقة للموتى وشركها ليس محال
 مبرر في ذلك كما قال في ثاني الفصول الاول من الشفاء
 في المدخل ومبادئ الاشياء قد تكون في ايمان الاشياء وقد تكون في
 التقدير فتكون لها اعتبارات ثلثة اعتبار الموتى بما في تلك الموتى
 غير مضاف الى احد الوجودين وبالجملة من حيث هي كمال
 واعتبارها من حيث هي في الوجود فالحق ان اعتبارها في الوجود
 وجودا ذلك واعتبارها من حيث هي في التقدير فالحق
 حقيقة اعتبارها من حيث هي وجودا ذلك مثل الوضع والحال في العلوية
 والجزئية في الحال والذاتية والعرضية في الحال في سادسها
 قد سلف لك ان الاشياء هيئات وان تلك الهيئات
 قد تكون موجودة في الاعيان وقد تكون موجودة في الالوان
 فان الهيئة لا توجب لها تحصيل احد الوجودين وان كل واحد
 من الوجودين لا يثبت للشيء من تلك الهيئة وان كل واحد
 من الوجودين لا يلحق بالهيئة بخلاف ما عارضه بعض المتأخرين
 ذلك الوجود ويجوز ان لا يلحق له في الوجود الآخر وبما كان
 له لوازم تلزم من حيث الهيئة لكن الهيئة تكون متغيرة او لا
 تلزم ما لم يكن في الاثنية تلزمها التوحيد والاشتراك في الوجود
 زواياها الثلثة مساوية لقابلية الوجود من الوجود في ذاته
 انتم كلامه وشك في التبادلات وفي التعليقات في مواضع
 عديدة ومن منطقتي المتقدمين من يتخير في الاستيعاب

ينبع

ينبع الخ وتبادلت بحسب السبل الى السبل الساوقة بين مرتبة
 الوجود ومرتبة العلوية ولا يشوب ذلك مع شدة ظهور
 وفي المقلد من من يتكسر ويبرط على سبيل الحاصل في مرتبة
 الوجود على مرتبة العلوية ولا يبالى بتقدم الماخذ على الماخذ
 فيقول في مدقصار اننا ناولسده الخاتمة الحقيقين في شرح
 وفي مباحث المصارع ويحامل طبيعة بهمة مشتركة بين الحسين
 الاقصيلين الجوهري والفضيلتين الجوهري او العريضة لخصومية
 احد الوجودين ونحو في غفول البحر وغفول الشياطين قد روي
 سبل البطا واصنافا في القوافي في الجواهر والمعلقات
 واما الآن فالوقت اعز من ذلك **وصفة** الساعات
 في الاقاصيص ان المعلول على ضربين معدومية وبالقوة فعلية
 الصدور والاستناد الى العللة المحتاج اليها في التقدير والوجود
 وتكون هي الاحالة خارجة عن قوام مرتبة المعلوم الذي هو الموتى مأخوذة
 من جانب المعلوم في غير المعلوم ونحوه بالحق لا يمكن
 استناد الى العللة اذ ليس للشيء المركب استناد متناهي الى العللة
 وبما استندت الاجزاء بالاسر والاعطاف في تأخير جديده
 التأثير في الاجزاء بالاسر وتصور جود المعلول على العلل مضمون
 في مبداهة او معلومية التالف هي ابتداء قوام مرتبة
 المعلوم من اجزائها التي من جوهرها المتقوم جوهرها منها
 وكذلك العلوية استناد الى المعلومية على مرتبة من سبل
 الصدور وعلية من سبل التالف والعلية بحسب التالف في غير
 المعلول بحسب الصدور ودخل فيه وهو معلولها من حيث
 التالف ومعلوم علته من حيث الصدور وعلته من حيث الصدور
 مبادئ لسن ذاته وخارجية عن جوهرية وشمع الافتقار الى
 العلل من سبل الصدور ويطرح الامكان الذاتي والى العلل

المعلومية

والى الطلوع من سبيل الثالث كون الثلاث من دونه الحقيقة غير
 احده المبررة **ونفسه** قال الشريكي في منطق الاشارات اعلم
 ان المحولات محولات مقبولة لموضوعاتها وان كانت اعني بالمعنى
 المحول الذي يقتضيه الموضوع اليه في تحقق وجوده بل المحول الذي
 يقتضيه الموضوع اليه في هيئته ويكون اختلافه في هيئته جزاءه مثل
 الشك في الثالث والحقيقة للانسان ثم قال اعلم ان كل شيء له حقيقة
 فانه اذا تحقق موجوده في الايمان او مشهورا في الاذنان لم يكن
 اجزاؤه عارضة بعد وان كانت له حقيقة غير كونها موجودة احد
 الوجودين غير مقبولة بهذا الوجود بمعنى اضاف الى حقيقة بالانتم
 او غير لازم وبها حقيقة ايضا غير سبب هيئته مثل الانسان
 فانها في نفسها حقيقة ما هيئته ليس انما موجودة في الاعيان او موجودة
 في الالفاظ فيقولون بالاضافة اليها ولو كان مقبولا لكان محال لان
 يتصل بها في النفس بالاعتناء به جزاء المقوم اخره بالفاظ
 وقال في النظم الذائع الشيء قد يكون معلولا باعتباره حقيقة
 وقد يكون معلولا في وجوده وذلك لان تعبر ذلك بالثالث مثلا
 فان حقيقة مقبولة بالسطح والخط الذي هو معلوم وقبولة من حيث
 هو مثله حقيقة المثالية كما اننا علمنا بالمادة والصورة وانما
 حيث وجوده فقد يتعلق بغيره ايضا غير انه ليست من غير المقوم
 متشعبة وتكون جزاءه صرا وتلك هي الفاعلية او الفاعلية
 من علمه فاعلية لعلية الفاعلية فقال في اول بابها المبررة
 الشك في ليس شرط الوجود الواحد ان يكون للكثر موجودة
 وشرط الوجود للكثر ان يكون الواحد موجودا وليس في
 هذا ان الواحد يبعد الوجود للكثر او لا يفيد بل ان يحتاج الى حق
 يفاد للكثر وجودا بالتركيب من انتم بالفاظه وقال
 في صاكنة الالهيات الشك في انما يحتاج للكثر الى انهم

لها انهم المبررة لانها معلولة للوجود في ذاتها اي في وجودها
 معلولة تقبولة بالقيمة وقال في حادي اشار الى طبعها الشك
 ثم الناقلة والثانية كما انها ميدان غير قريب من المركب المعلول فان الناقلة
 اما ان يكون هيئتها المادة فيكون سببا لاجزاء المادة القريبة من المعلول
 لا سيما قريبا من المعلول او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لاجزاء
 الصورة القريبة والثانية سبب للفاعل في ان فاعله وسبب للقبولة
 والمادة بسبب تركبها للفاعل المركب فالله في القربة من الشيء
 الهوى والصورة والذات علم بينهما وبين الشيء بل علمنا على انها
 جزاء يقبولة بل لا علم بينهما وبين الشيء بل علمنا على انها جزاء
 يقبولة بل لا علم وان اختلف تقبولة كل منهما فكان فاعله غير
 الفاعل الذي مر ذلك انتم كلامه ومعناه ان علم وجود المركب
 الفاعل سبب فاعله الياء ان يقتضيه وجود الاجزاء بالالفاعل الذي
 علمه العلل لتقوية حقيقة التقبولة الرتبة بقبولة اجزاء في الالفاظ
 بالار وجود المركب الذي هو مجموع الاجزاء من حيث هو
 اعتبارا لتأليف فاعله فاعله بسبب اليه العقل الصادر عن العلم بالاجزاء
 اولا هو الاجزاء بالار ثم مجموع الاجزاء الذي هو المركب منها
 لا سيما في اجزاء مستأنفة بل علمنا اجزاء الاجزاء
 بالار فالعلم الموجود للمركب فاعله اولا الاجزاء بغيره ثم نفس
 المجموع المركب علمه الاستيعاب اللازم بالضرورة وليس معنى
 العبارة ما يوهى ظاهر اللفظ ان العلم الفاعل توجد الاجزاء ثم
 الاجزاء توجد المركب كيف وقد علمنا بالباطل في ذلك في قوله بل
 علمنا على انها اجزاء فاعله بالذات علمه في المستبعد للعقل البصر
 والذي من الصرا ان الاجزاء مفروقة باعتبارها في حقيقة المركب
 صريح بامر ان لا يغيره شتاده الى اللفظ الفاعل فان ذلك في
 غير المستبعد من الامور المعبرة في جانب المعلول كما اننا علمنا

والاحتياج لا في غير المتشابهة من الاعتبارات المحذورة في باب
 العلل الجاهلية ونظير هذا قد اوضحه الافق المبين في مباحث
 ان سبيل الجاهل في افانته الجعل ان يروج نفس المربة فيلزمها ابيد
 ذلك لا بد ان يكون موجودا مع الحجة لان ينزع منها المخرجية
 اذ ليس الموجودية السكائية نفس ذاتها الجعولة المتفجرة لان
 نفسها في حقيقة ان تكون موجودة على ان يكون غير واطل في التاخر
 فليكن يقال ان يكون المربة مؤثرة في وجودها فادق ان يفرج
 ذلك فقد استبان ان عللة الجاهلة الى العلل الصدورية هو الاكثرت
 الذاتي طلقا اما في السبيل فاما بحسب نفسه بما هي هي
 واما في المركب فاما كمال اجزائه وان كان جوهرا في ذاته كمال اجزائه
 فليقتصر **ويشعر** فان الشئ المزدوج الذات من اجزاء متعلقة
 انما اقتضاه الى ما هو جوهرا لذاته وتخصيص جوهرا حيث واما
 الى ما هو خارج عن قوام حقيقة فحجب اقتضاه جوهرا فالجاهلة الى
 الجوهرا خارجة عن نفس جوهرا الذات المزدوجية فاما الجاهلة الى
 المورث والى كل عللة خارجة عن قوام الذات فخر بالحققت مما هي
 الجوهرا او الاجزاء بالامر والجاهلة الى الجوهرا لنفس الذات جوهرا
 من تلقا ذات الجوهرا ولا يتصور شئ من الاجزاء في قوام الذات
 الحقيقية وقد يعرض لكل المادة والصورة ان تكون على سبيل
 وبغير سبيل مع ما من جوهرا في كل سبيل العلل من السبيلين
 لا يضر واجهه ضرر في العللة اما المارة فاذ كان المركب ليس
 نوعا بل صفا وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة بل انية
 عرضية في تلك المادة بقوتها كالمركب العرض الذي يقوم به
 الصنف بما هو صنف فكل سبيل من سبيل الصدور والعلل
 من سبيل المتالف لانهما حيث هي صورة جزء من المركب على

ما دية فالأوسط بينهما بحسب التقويم والثالثية في الصورة فاذ
 كانت هي صورة حقيقة الى من قول الجوهرا وكانت تقوم وجود
 بالفعل والمادة على المربة المركب فكلون على ما من سبيل الصدور
 المركب من سبيل المتالف لانهما حيث هي صورة جزء من المركب
 وعلى صورة فالأوسط بينهما **ويشعر** ان يملك شكها فضلا
 وموانة لا يستلزم في الجوهرا بما هو الجوهرا موجودا في الجوهرا
 التي هي الاجزاء بالامر فيكون لا محالة ممكنا ما من الممكنات بالذات
 كما الاجزاء بالامر ممكنات وكل ممكن فالعدم نفسه بما هو ممكن
 نفسه ممكنة فلا محالة لا بد من ان يتشبع ذلك لعدم بعللة
 للوجود لا بالعرض بل بالذات حتى يتحقق وجوده الوارث
 العلل فان الجوهرا بما هو الجوهرا لا يتغير وجوده الا اذا اشتق عدم
 نفسه من حيث نفسه مع هذا النظر هو كجوهرا بالاجزاء المتعلقا
 الموجبة بانه كلف لا يكون له استناد بالذات المعلقة ورا استناد
 الاجزاء فلهذا الشك المعقل العوض الى سبيل ما من اصلين
 تحقيقها في الافق المبين والصف التي في طبقة من اصول العلم الذي
 فوق الطبيعة اعمها ان الممكن بالذات به بالانبات في ذات طبيعة
 الوجود وطبيعة عدم لما يجوز بالنظر الى انه جميع انحاء الوجود
 وجميع انحاء عدم والواجب بالذات ما يجب لذاته طبيعة
 الوجود والجميع انحاء الوجود والمتشبع بالذات ما يجب لذاته طبيعة
 عدم والجميع انحاء عدم فكل انحاء من انحاء الوجود خصوص
 من انحاء عدم خصوصه يتشبع بالنظر الى ذات ممكن ما من الممكنات
 بالذات والاخر الاصل الذي عنوانه اس قانوني وكل برانه
 الى مكان الفرد ووجوبه بحسبه مساوقا لكان الطبيعة
 المتصلة او وجوبها والعكس وان شاع الطبيعة المتصلة
 المتصلة الفرد بخصوصه والعكس فاما استنباطه من الشك في سبيل

ايضا ان يقال ان مجموع ما هو المجموع مكنيا من الكائنات
 بالذات واداء الكائنات التي هي الاجزاء بالاداء لا يستلزم
 ان يكون مجموعها نفس طبيعة العدم بما هي طبيعة العدم وذلك
 ليس بصادق ان يكون عدم بالخصوص وافق بعدمه عند وجود
 الاجزاء بالعدم متصفا بالنظر الى ذاته بحسب نفس ذاته فلا يكون
 وجوده حاجيا الى ان يتصور ذلك العدم لعله موجب غير نفس ذاته
 ليس امتياز وجوده الى ان يتصور العدم بعلته وراغب
 ذات العلول لها في العدميات الجارية بالنظر الى نفس
 ذاتها لا مطلقا فان انما هي شيطان الوهم صفة اذا
 كان عدم المجموع بما هو المجموع عند وجوده الاجزاء بالعدم متصفا
 بالنظر الى نفس ذاته كان المحالة وجوده عند وجودها
 لذاته بنفس ذاته من دون ان يتصور احد النقيضين بالنظر
 الى نفس الذات في قوة وجوده بالاعتبار بالنظر اليها بعبارة
 اخرج عنك سلطانا بغيره ان يقبل عدم المجموع عند وجود
 الاجزاء بالعدم رفع ذلك العدم ورفع اعم من ان يكون بوجوده
 مع وجودها او بقاءه مع انتفاءها فاذا امتنع بالنظر الى
 ذاته عند وجوده كان العدم موجب بنفس ذاته طبيعة
 هذا الاعم وقد تاسس في الكون القانون الذي هو طبيعة
 القام المرسل ليس يلزم وجوب الخاص بخصومه بل هو
 امكان الخاص بخصومته وانتفاعه مع وجوب الطبيعة
 المتصلة في حلالها فان كان وجوب رفع عدم المجموع
 بما هو المجموع عند وجوده الاجزاء بالعدم بالنظر الى نفس ذات
 المجموع لا ياتي امكان وجوده عند وجودها امكانا بالذات
 فلا يحصل استناد وجوده عند وجوده الاجزاء بالعدم لكونه
 مكنيا بالذات الحادثة بعلته موجبة اياه مقتضية لاقتراح

محقق

ما يجوز بالنظر الى ذاته من انحاء العدم وطبيعة المصلحة والكل عدم
 مع وجود الاجزاء بالعدم متصفا عليه بحسب وجوده ذاته فلا يكون
 من الجاهلين والتصفين الى المتخيلين **ويقال** انما يتحقق
 ان مقومات الطبيعة باسرها على الحافظ التفصيل هي الحد ومجموع
 المقومات على الحافظ الاجمال هو المحرود والاحمال والتفصيل
 من اوصاف الادراك ولا فرق بين الصورتين بحسب المحرود
 اصلا انما الحافظ التفصيل محمول على الذات ان شئت في حوالا
 في الحافظ الاجمال والاعتكاف الذي هو تنطبق الحافظين
 وطرح الادراكين واحدا بالذات مختلف بالاعتبار والاعتكاف
 تنقايان بحسب نفس الامر قطعاً فان اعتبار مجموع الاجزاء
 بالامر غير الكلي لا يفرق الى الذات وغير مجموع الاجزاء المعروف
 للاعتبار للعبارة والتأليف بالاعتبار واما المعروف والعائز
 جميعا فامر اعتباري في معنى بعبارة الذين وهو خارج عما نحن في
 سبيله والاجزاء بالامر هي المقومات المقومات ومجموع الاداء
 هو المتأخر المقوم المتألف فالاجزاء بالامر تفصيل لموجود ذات
 مجموع الاجزاء وعلته فانه لما تم حصل تصور وكما لم يتصور
 بحسب التقويم والتأليف وهذا الضابط مستوعب الشمول للمعاني
 المركبة على الإطلاق لا يخص الانحياز بالجزء بصوري كما يتوهم
 بعض من ينطبق على التقليد ولا يستشعر الاجزاء المادية
 والصورية باسرها فيما هي اجزاء بصورية في منزلة اجزاء الاماكن
 فيما تتوهم بالاجزاء المادية لا غير كما لا يفرق في كل من النوعين
 المتألف من نفس الوحديات فقط من دون جزء بصوري
 اصلا فليست في **ويقال** قولنا بغير الحكماء الذين
 ان الاجمال والتفصيل في مجموع الاجزاء والاجزاء بالامر

امر واداء اعتباري للاجزاء
 في الاجزاء

المحدود والحدود من مختلف الادراك من غير اختلاف فذلك
 في الحدك اصلا اما الحق في الادراك والمذكر العلم والمعلوم
 باحد معانها الثلاثة المتباينة المختلفة بالذات وهو الصورة
 العلمية الذاتية المنطوية في النفس وذو الصورة الذي هو
 حقيقة المعلوم كحقيقة صور الصورة للعلم بالاشياء
 المصدرة في الامر المتناشف ولها معنى الحالة الادراكية للنفس العاطفة
 في النفس في تقسيم العلم الى الصور والتصدق وتعلق تلك الحالة التي
 هو الصورة العلمية الذاتية الانطوائية فالصورة العلمية المنطوية
 في النفس علم بالذات الى صور حقيقة المعلوم ومعلوم بالذات
 الى العلم المتعلق بها واعني الحالة الادراكية المختلفة في صورة العلم
 المتصورة في العلم المتصدق في الموضع فاذ الصورة الذاتية المتصورة
 في النفس علم ومعلوم باعتبارين وايضا في حيز نقول العلم
 متحد في الذات متباين بالاعتبار وهو في العلم الاجمال
 فكلية في العلم التفصيل فاما المعلوم بمعنى صور حقيقة المعلوم الذي
 هو ذو الصورة العلمية فغير مختلف في صورته بالاجمال والتفصيل
 اسلا والمعلوم بالذات المتكشف بالافعال هو الصورة التي
 والمعلوم بالاعتبار المتكشف بالافعال هو الثاني هو الثاني المتكشف
 فليقتب والاشياء **فقد** بالذات من يستقيم عقلا فليقتب تلك
 وليست في مرتبة الى ما اقر عند العقل في مقارنه ان كل علم
 محفوف بوجودين سابقين والحق في كل علم وجوب بالذات
 تلقا الذات في علم حيزي التقرر والوجود جميعا وكذا في
 الوجود والعدم والموصوف بالوجودات التي نفس الذات
 وبالوجود اللاحق للذات بسط اعتبار التقرر والوجود لاجبا
 او سلبا وفي الهليات المركبة ذات الموضوع بشرط الاتصال

فيتميز بالانحصار في الذات من العلم بالذات

بالمحدود وبشرط انتفاء هذا الاسل محظوظا بالذات الاسلية
 من المتكاملين اللولوية الغير الوجوبية على ضرب من الراجح
 والامر متبين السبل عند حيز الحق وايضا الحقيقة وهي قايما
 بالقول المشيع في وايضا قسط من الحيز وايضا حيزه للسط
 بان الله العزيز العظيم اسلا في الذوات المبيحة في التقويمات
 والتعديلات فليكن هذا ان محظوظا بالذات على التفصيل
 مستند في قايما فاما ما بالذات المتكامل في علم بالاجمال
 فخطه السبل الكافي فاما وجوب وجوب فليكن ذلك
 ووجوبه وجوب **فقد** المسموع بقول ان العلم
 التقدم والمتاخر الذي هو جميع الازواج بالاشياء المحظوظة
 الاصل التواضع على سبل التشكيك هو ان العلم بالذات
 او شائنا ما من الشكول المشيعين كحقا في العلم بالذات
 لاحد ما لا وقد حصل بالذات بل هو حاصل لذلك لا غير
 هو حاصل لما في هذا القدر المشترك بين الازواج السبعة على
 سبل التشكيك وملك الامر في كل نوع هو المعنى الذي
 فيه التقدم والتاخر في مشترك فيه شيان منه لاسد ما بعينه
 فليس للآخر وما منه للآخر فهو ايهما لهذا فيمكن ان يستقيا
 والآخر متاخر او ذلك المعنى المشترك فيه ملكا للتقدم والتاخر
 ففي التقدم بالذات شيئا من حيزه التقدم المتكامل في العلم
 النسبة الزمنية الى ما هو محدود في الطبيعة او بالذات
 او بالتدريج في البعد منه فالتدريج الى المبدء المحدود والتقدم والذات
 منه متاخر فالتقدم الى تلك المبدء حيث ليس له المتاخر
 والمتاخر ليس له الا وقد وليا التقدم وفي التقدم بالذات
 المعنى المحظوظ كالمبدء المحدود فيكون منه التقدم والذات

وليس للتقدم الا انقص مما فيه التقدم كما للرئيس في الاختيار
 فالرئيس للرئيس وليس للرئيس الا انقص مما فيه للرئيس
 لتقلد الاختيار للرئيس وليس للرئيس الا انقص مما فيه للرئيس
 للرئيس من دفع للرئيس فيكون بالاختيار للرئيس كما قاله
 الشريك في الهبات الشفاء فان ذلك اخراج للرئيس التقدم
 بالشرق والحقا لهما التقدم بالذات فلكل الامر والتقدم
 بالشرق الاختلاف في المعنى المحيول كالمبدء المحيول بالحق
 والنقص في النسبة والضعف والزيادة والنقصان
 كما الملائكة في التقدم بالرتبة الاختلاف في النسبة الترتيبية
 الى المبدء المحيول وبالمبدء والقرب منه فباعتبار السبق
 بالشرق رجاء السابق على المسوق بحسب الفضائل والعلو
 بحسب معنى غير الفضل كما اعتبر في الشفاء اما بالطبع في
 العقليات كما في انواع المتنازلة الى المزمع الا انفسا
 المتصاعدة الى الجنس الاقصى وكذلك المراتب المتفرقة
 في سلسلة العود والبالوس وعلوها كما في طبقات كرات عالم
 الجحيم انما في جهة القوة والنفوذ من المركز الى المحيط
 والمحيط الى المركز او علوها كما في التقدم المتصاعدة بالنسبة
 الى موضع الجواب والبال بالقدرة كما في الاختلاف بالقرب
 والبعد من الال لمفروض في الزمان لئلا يجعل مبدأ محيولاً
 في النسبة الترتيبية والتقدم والمتأخر بالمرتبة يتقلبان
 بالتبديل انما المحيول مبدأ محيولاً وتعرف **بمنقص**
 فاذا ورث ان اختلاف المخرج القليلة والبعد بحسب
 اختلاف المعنى الذي فيه التقدم والمتأخر واختلاف الملائكة
 فيه فاعلم ان حزمة الانواع ما سبق فيه بحسب اختلاف النسبة

البدووم

الترتيبة

الترتيبة الى الامر المفروض مبدأ محيولاً وليس هو الانواع واحد هو التقدم
 بالمرتبة لا غير ونما السابق فيه بحسب اختلاف السبق والسبق في المعنى
 الذي فيه التقدم والمتأخر بالزيادة والنقصان والمرتبة
 وبواسطة ليس الانواع واحد هو التقدم بالشرق ومنها القليلة
 في بحسب المتنازلة والافتقار بين القليل والبعد في ظرف الوجود
 ورواء السور وتختلف البعد القليل في ذلك الفرق بحسب
 من الواقع لا بحسب خصوص المرتبة العقلية والكانت من من انفس
 الامر وذلك لعدم اختلافها التقدم الزمانى والتقدم الترتيبى
 ويستبين لك السبيل فيهما من ذي قبل انشاء الله العزيز العليم ومنه
 الانواع الدرية ليست هي باعتبار العلاقة الذاتية الدرية بلية بين
 السابق والمسوق بالافتقار والاستناد اصلها ونما بحسب العلاقة
 الذاتية الارتباطية بين القليل والبعد بالافتقار والاشتداد ولما تقدم
 والماخوذ به بالافتقار والتخلف في التقدور والوجود ولكن لا في مرتبة
 الواقع بل في خصوص المرتبة العقلية وانما في مرتبة ذات المتقدم مرتبة
 ذات المتأخر وليس هو الا التقدم الزمانى وذلك لانواع التقدم
 بالغير والتقدم بالمهية والتقدم بالعلية الستة تخطت باقية متفقتة
 كالمهية الوجودية ومرتبته ماضية اعني الوجود وبما كذا الوجود
 والمتقدور ومرتبته معدومة اعني نفس المهية وتقدور ما وجوده وانفردت
 بتفادية ومراتب مرتبة مختلفة بالاعتبار بحسب نفس المرتبة
 فاذا كانت كل واحدة من هذه المراتب الثلاث فاهي التقدم والمتأخر
 تحصلت لا محالة انواع ثلثة محتملة فالمرتبة من العالمين **بمنقص**
 فاذا ان المعنى الذي فيه القليلة في التقدم بالطبع الخارج مثلاً هو **الوجود**
 في الاعيان ولكن لا بحسب قن الاعيان وحده الخارج فان التقدم
 بالطبع بحسب الخارج ليس بام المعنى الوجود في حاق الخارج

في حاق الخارج

بالفأ بحسب المرتبة العقلية بالنظر الى الخارج فالمرتبة الاولى هي العقلية بالذات
 لا الوجوه العينية في مرتبة ذات العينية الا والمتقدم بالطبع موجود
 بالوجوه العينية بالفعل في تلك المرتبة والمتقدم بالطبع يكون له
 الوجوه العينية في مرتبة ذات العينية والمتأخر بالطبع ليس موجود
 بالفعل في تلك المرتبة اذ العقل يكون موجودا في مرتبة ذات
 المعلول بخلاف المعلول فانه لا يكون موجودا في مرتبة ذات العلل
 بته وفي المتقدم بالمرتبة انما المعنى الذي فيه التقدم نفس المرتبة ونقومها
 ونحوها وافعلتها لا كسب حاق الواقعة اذ ليس هو بالمرتبة
 بحسب المرتبة العقلية فالمتأخر تأخر بالمرتبة بل هو المتقدم
 مستقوم بالمرتبة ونحوها لا كما في مرتبة مرتبة بالفعل بخلاف المتقدم
 تقدما بالمرتبة فان مرتبة المتأخر لا تكون مستقيمة بنحو مرتبة بالفعل
 في مرتبة مرتبة واما التقدم بالعلية فالمرتبة بحسب التقدم
 فيه هو وجوب التقرر ووجوب الوجوه لا بحسب مثل
 الواقع فان العلية بحسب الواقع العلية التي يتأخر وجود ذات
 المتأخر بالمعلولية معبرة فيه البتة بل بحسب المرتبة العقلية
 فالمتقدم بالعلية له وجوب التقرر والوجوه في مرتبة ذات
 المتأخر بالمعلولية بخلاف المتأخر بالمعلولية اذ ليس له الوجوه
 في مرتبة ذات المتقدم بالعلية وذلك لان الوجوه ليس
 الى ذات المتأخر بالمعلولية من ذات المتقدم بالعلية ولا
 الى ذات المتقدم بالعلية من ذات المتأخر بالمعلولية فالمتقدم
 بالعلية معناه تقدم احداهما من وجوب التقرر والوجوه
 في حاق الواقعة العلية الغير المتعينة بالنظر الى انهما في حصول
 الوجوه بحسب المرتبة العقلية لا يتعلل العقل فهذا القول
 المستوي التوضيح في هذه المسئلة واما بعد ذلك من بيان الاقوال

فقد بينت **ويقال** انما المتقدم بالطبع فقط مطلقا للعلية الضرورية
 الناصية سوى العلة الفاعلة من الماهيات والمنظرات
 كالشرائط والمهيات وموضوعات الاعداد والاعراض والاعمال
 الفاعلية الغير الناصية فحيث انها فاعلة بوجوه الماهية ومفوض وجودها
 فهي متقدمة لا كما في كونها من المتقدم تقدما بالطبع بحسب الوجود
 وتقدما بالمرتبة بحسب التقرر وكذا في المرتبة العقلية باعتبار
 الوقوع في الخارج ولذلك اجزاء قوام المركب من المواد
 والصور ووجوهها بوجوه الماهية اعني الاجزاء من الفصول
 بما هي اجزاء الحد والمحد وفي لحاظ التعيين والادغام لها
 النحوا من التقدم اي بالمرتبة بحسب مرتبة التقوم والتجوز والجمع
 بحسب مرتبة الوجود لا بحيث انها من تمتاز الفاعل
 ومن تمتاز العلة الضرورية فان ذلك ومما يلاحظ في هذا
 بطلان ما ينسب حيث ان اجزاء المركب لا يحاد اجزاء وليس بالمرتبة
 با بوجوهها فانها بالفعل يحكم بعد التحليل بالانقسام عن الحاصل او
 وجود الاجزاء على الاستتباع لتجوز الماهية نعم الصورة الجوهرية
 في المركبات النوعية من تمتاز العلة الضرورية للمادة المتأخر
 في المركبات الصفية من تمتاز العلة الضرورية للعرض
 على ما قد عرفت فاما المتقدم بالعلية فليس هو الفاعل لجمع
 لمتطلبات الجعل وشرائط الانفاضة اذ يجب ان يكون
 مجموعا بعد في حاق الواقعة العلية التي يتأخر بوجوه ذات
 المجعول ولا التقدم على ذات المجعول في وجوب الوجود
 الحاصل في حاق الواقعة ولكن بحسب المرتبة العقلية لا بتلك
 الوجود وذات المجعول وهذا هو حقيقة تقدم التقدم بالعلية
 وليس غير الفاعل التام على هذا السبيل اذ لا يستوي جميعا

لوجود المركب وتجزؤ الجوهري
 على الاستتباع

التمام

المقدمة في حاق الواقع البنية وان كان ليس بناتيا فقد استتب
 اذن ان التقدم بالذات وهو باعتبار العلاقة الذاتية للتقدم
 المشترك بين العلم والطبع وبالمهية وما بالعلية فهنا هو الاصطلاح
 الشائع وهو الخرج باعتبار وجود اعتبار الشريك في الزمان
 اصطلاحا اخر في اطلاق الاسم فجعل المحاسب الوجود وكتب
 المهية ضرورية مما بالطبع والفظ المتقدم بالطبع للتقدم المشترك
 بين المتقدمين وفيما للمذهب العلية قال في التعليقات تعليل
 المتقدم على الشيء بالطبع هو ما يكون علم الشيء في مهية مثله
 الواحد على الاثنين في اثنيته وخطوط المثلث على اربعة
 كونه مثلثا وجزء المثلث على اربعة كونه هو اما المتقدم بالعلية
 فهو ان يكون علم لوجهه للمهية فمهية الشيء غير انية فالانسان
 كونه انساني غير كونه موجودا والتقدم قد يكون تقدما في الوجود
 كتقدم الواحد على الاثنين وقد يكون في المفهوم كتقدم الجوهر على
 في محل مفهوم للوجود عليها وقال التلخيص في التخصيص واما المتقدم
 فتقدم الواحد على الاثنين والخطوط على المثلث فانه مع رفع
 الخطوط يرتفع المثلث ولا يرتفع الخطوط مع رفع المثلث
 والاعتبار في هذا المتقدم هو ما في المهية ووجه الفرق
 بين المتقدم بالطبع وبين المتقدم بالعلية ان المتقدم بالطبع
 بالذات ووجه المتقدم علم لوجهه المتخالف اما المتقدم بالعلية
 فكما انه تقدم بالوجود فلهذا وجود علمه وسبب المتخالف
 وهناك اصطلاح اخر ثالث على الشريك في ما لا يتغير
 الشفاء وهو تخصيص التقدم بالذات بالتقدم بالعلية قال
 خاتم المحصلين في شرح الاشارات والمتاخر بالعلية
 ليتفكر عن المتقدم بالعلية في الزمان ويرتفع كل واحد

بالذات

منها

منها مع ارتفاع صاحبها الا ان ارتفاع المعلول كونه تابعاً ومعلولاً
 الارتفاع العلم من فيعكس والمتاخر بالطبع يستلزم المتقدم في
 من غير العكس فان المتقدم يمكن ان يوجد مع المتاخر اما المتاخر
 فلا يمكن ان يوجد الاعم المتقدم وبما يقال الحق المشترك بآخر
 بالطبع ونخص المتاخر بالمعلولة باسم المتاخر بالذات والاشياء
 في ما لا يتغير ليس الشفاء لذلك وذلك ان قال عند ذكر التقدم
 بالعلية ولا كان يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية والذات
 اما في هذا الكتاب فتقدم على المشترك بآخر اما الذات انتم قوله
 وقال في نقد التنزيل ان التقدم على نوعه لا يكون في العلم بل يكون
 تقدمه على تقدمه بالطبع اذ هو من حيث انه جبر ولا يحل على كل
 فلا يكون جنساً والجنس يمكن ان يكون على نوعه ولا يكون علمه بانه
 له وهو ظاهر ولا يكون كل منهما في زمان ولا في مرتبة عقلية
 اوجبة اذ جنس الشيء ليس يجب ان يكون فوقه جنس
 ولا يكونه شرف من نوعه فهو لا يكون عاماً مطلقاً ان يوجد
 ويعقل وان لم يوجد ويعقل النوع المعين فتقدم العام على
 الخاص نوع اخر من نوع اخر سوى النوع المشهود وان هو المتقدم
 بالمهية بحسب المراتبة العقلية بغير من التحليل في اخر
 التفسير والاهام في تليط **ويخص** اسمع شرح الشارح
 يقول في المطارحات مستنبطاً للتشكيك في الذاتيات
 بالكمالية والنقص في نفس جوهر المهية بهذه العبارات ثم اذا بقى
 ان الوجود من الامور الاعتبارية ولا تقدم العلية على معلولها الا
 بما يتبناها في جوهر المعلول في الجوهر العلية والعلية جوهرية تقدم
 من جوهر المعلول وكل امر مشترك فيه العلوية والمعلول واما في المعلول

فيما تقدم الجسم على النوع في نوع اخر من التقدم سوى الهيئة المشهودات

بما لا يتغير بالذات والاشياء في العلم بل يكون

شبهة في قوله في اشارة التلخيص في الثاني

باجتماع العقلاء، وكذلك تجوز للانسان بالهبة البسيطة اى صوره وان
وجوهه بالهبة المركبة اى صوره الانسان فاذا تقدمت جوهه على جوهه او
على الانسان تقدمت بالهبة كان هذا ذلك فثبتت عليه بحسب الهبة البسيطة
فاما بحسب الهبة المركبة فافاد الحقية باسم ما هو به اذ يقول الحق
موسى منقوشة في قايمة في شئ فلا تشكك فيها اصلا ولا جوهه اقم
جوهه من جوهه بل بالجوهر الاول اولى فاقدم من الجواهر الثانية في
التجوز والوجود للحق الجوهري ورب حقيقة جوهه به حقيقة كاملا به
بحسب ذاتها الخاصة بالنفس الى حقيقة اخرى فاقدم جوهه العقلية
بالهبة الى الوجود والانسان بالنسبة الى النفس اولى فاطرح الجوهرة الثانية
المشتركة ولقد فصلنا القول في الفرق بين التجوز والجوهري نحن في
كتاب التفتيشات وشركنا في ما يرب مناس وقاطعوياس
من الشفاء **ومصر** هناك تقول ان ليس اذا تقدم شئ على شئ في الوجود
تقدم انفعليه بالوجوب اذ الوجوب كيفية الوجود والنشئ لا كنه
لم يوجبه وكذا اذا تقدم عليه بوجوب الموجد تقدم بالوجود ايضا
فهذا اعتبر قوما معا فيما فيه التقدم في المتقدم بالطبع وفي المتقدم
جميعا فقال ان ليس لنا غيرنا بطبع ما هو من غيرنا بطبع **وجوه**
اصلا حتى يعتبر اذ حاله في ان التقدم اذ ليس له تلك الاشياء
استناد الى علانية ثامة موجبة افان وجوب الوجود المتأخر بالمعلولة
بما هو من غيرنا بالمعلولة اذ هو المستند الى العلنة الثامة الموجبة ولذلك
كان وجود المتقدم بالعلية وارتقاء السبب الموجب لوجوه
المتأخر بالمعلولة وارتقاء دليل وجوه المتقدم بالعلية وارتقاء
في حاق الواقع البتة فمنك جعل وجوب الوجود تأخر التقدم
في المرتبة العقلية لذات المتقدم بالعلية لا غير فان قلت
بوجوه الصورة يحى وجوه المركب بالفعل وباعتبار الفصل

الحمد لله

في حق الوقائع البينة وحصولها من غير الحاجة إلى دليل

كتاب الأصول في المنطق

هذا هو المقصود من الأصول في المنطق

يقف

يستقيم فصل جود الماهية فقلت نعم ولكن بما ان القدر قد تقدمت
والفصل تقدم بالماهية **ويظهر** فان انما هي تلك الشك وانما هي تلك
الامر في الفصل على ان النوع محال بالذات وقد اخرج بما قد اخرج في
مفاتيح ان اصول الانواع على الإطلاق من موهومات المشتقات فثبت
منها انما هي في شي من المقولات التي هي كالمشتقات لا كالتصديقات
الجوهر والقدرة في موهومات بالذات بنية فاذ لم يكن ان لم يكن الانواع
الجوهرية كالاشياء وانما هي في موهومات في موهومات من موهومات
وكذلك الانواع الموهومة عن موهومات العرض كما هو ملاحظ عليك
وهو ان الفصل المنطقي مطلقا هو المشتق من الناطق والخماس وقابل
الابعد والاقبل والمنفصل وكذلك العرضيات هي المشتقات
كالكليات والاشياء من موهومات المشتقات بالذات **ويظهر**
الذاتية الاشتقاق على ان تعتبر الاشياء في ذلك على شكل التقييد
لا كالمشتقات فمفهوم الناطق مثلا هو فصل الانسان ذاتا بمراتبه
حقها المنطق او اذ كان كالكليات على ان تعتبر الاشياء في الناطق
على انها تقييد لظواهرها في الفصل الذي شكلان موهومات النوع في الجنس
وليس هو الا تقييد من حيثيات النوع الفصل واعتبارا ما
من الاعتبارات الموهومة في طبيعة الجنس اذ هو في حقه طبيعة
ذو وحدة بمراتب بالقياس الى الفصول والانواع التي هو في الوجود
غيرها فانما الفصل على ان النوع محال بالذات من سبل الماهية
بل سبل الماهية فان ذلك الفصل ليس موهومة من موهومات وانما هو اعتبار
في جود الماهية المتصلة فان الموهومة واسمها اعتبار جود الحقيقة
بحسب الماهية لا بحسب الماهية والشيء انما يثبت في المقولة بما هو
ماهية لا بما هو اية موهومة فيكون الفصل محولا على النوع محلا بالذات لا من

سبل

سبل الماهية بل سبل الماهية فان ذلك الفصل ليس موهومة من موهومات
وانما هو اعتبار في جود الماهية المتصلة فان الموهومة واسمها اعتبار جود الحقيقة
بحسب الماهية لا بحسب الماهية والشيء انما يثبت في المقولة بما هو
ماهية لا بما هو اية موهومة فيكون الفصل محولا على النوع محلا بالذات لا من
الامر سبل الماهية بل سبل الماهية فان ذلك الفصل ليس موهومة من موهومات
وانما هو اعتبار في جود الماهية المتصلة فان الموهومة واسمها اعتبار جود الحقيقة
بحسب الماهية لا بحسب الماهية والشيء انما يثبت في المقولة بما هو
ماهية لا بما هو اية موهومة فيكون الفصل محولا على النوع محلا بالذات لا من
وقد تقدم في مقولة ما من المقولات بذلك الاعتبار ولا عدم كونه
بذلك الاعتبار في مقولة اصلها موهومة بحسب ما يثبت في مقولة
الجوهر مثلا ان لا يدخل في مقولة موهومة الحقيقة المتصلة بالذات
ما هو نوع محمل لعددية موهومة فالعرضيات باسمها فصول الانواع
مطلقا وانما هي من علم المقولات نسبتها الى المقولات المجنبة
الاقصية نسبة قوم وبراءة الى المقولة في المدينة كما قال في ما تقدمت
الشك فثبتت **ويظهر** فليكن عندك اذن من الحقائق الموهومة
البراهية ان لوازم الماهيات المتصلة انما هي ما في حقائق الواقع
ومرتبها موهومة تقرر واعني لوازم التقدير فوق لوازم الوجود على
اضرب ثلثة فترتب منها لوازم الموهومة على الاصل طالع الشايع
وهي موهومات وراة موهومة الموهومة ووراة موهومة موهومة على الماهية
بما نفس جود الموهومة عما هي في موهومة مطلق التقدير كما ان الموهومة
للماهية وذا الموهومة بالماهية الموهومة ومن علم هناك مطلقا احد
الوجود في موهومة الموهومة في الطبيعة والافتقار كما في موهومة
من المقولات فليس يفهم الفرق بين لوازم الموهومة ولوازم الوجود وفهم
ان منها لوازم الماهية المتقدمة في موهومة نفس جود موهومة
هي على ما من موهومة مقتضى خارج ولا بحسب افتقار من جود
الماهية كما طبيعة الامكان الذي في موهومات الذي هو لا يحتاج
الى الفاعل الجود موهومة الحكم بالذات فانه وان كان من العوارض

بالذات

العقلية

لا يجوز ان يكون جوهر المية لكنه شقيق الذاتيات وسهوا في كون
 مرتبة نفس المية متفقة الاستساخ من الابداء وراء المية والية
 من جهة المية والشرق في تلك اذ لا حقيقة لفهم الكمال والذات
 الاستساخ في الذات المتفردة بحسب نفس ميتها من حيث هو
 على ان لا يتصور من تلقاء الامل بسببها فبوسط بسبب
 للظفر فيكون في غير وليس في انتفاء وليس في ذلك كان
 هو القوة حيث منها الدم والسلب المية طبعا وهو بسبب
 ليس يتعلق حدة بيقين والباقتا بل انما بصداقة انتفاء كون
 المقوم المطلوب ثانيا بحسب نفس جوهر المية وضرب ثالث
 هذا الوان من يتبع الاستساخ المية المتفردة عنها ولا تجز
 نفس جوهر المية بما هو من تلقاء الاستساخ الى القوة الابداء
 كما وجوب للتفرد وتوجب الوجود والوجود نفس فاذا
 تفهم نفس المية طبعا المعارض وتقدم هذه المعارض على سائر
 الالفة من غير التقدم بالمية ومن هناك يستتبع بسبب
 على الوجود في المودت الذاتي سبعا بالمية فالتكن من الغايطون
ويست لتفهم نظر التكرار في التباسه كنه التي في هذا القطار
 فحق الامر كما حققناه في مواضع الشفا فقال في الاشارات
 في النظم الرابع اشارت قد يجوز ان يكون مية الشيء سببا لصفة
 من صفاته وان كان سببا لصفة اخرى مثل الفصل الخاصة
 ولا يجوز ان يكون الصفة التي هي الوجود الشيء اغما في بسبب
 مية التي ليست هي الوجود او بسبب صفة اخرى لان السبب
 متقدم في الوجود والتقدم بالوجود قبل الوجود فهو لا يتقدم
 بالوجود معناه ان السبب مخلوق بالوجود في مرتبة السببية
 لاحاله وان لم يكن الوجود دخل في السبب فهو المية

[illegible][illegible]

المستقر

بان صفات الانسان الكلية وهو العالم الا ان جفاته الجواهر اجزائه
 وانضائه وانكساره وانخراطه جميعا نظر الطبيعي في السبل التي التي الذي
 هو البرهان المعنى للمؤمن على الحقيقة اليس اذ من المنهج لم يكن
 ان تقوم ذات العقل ولا سيما العلم الجاهل الفاضل طرقات العلم
 المجهول فلهذا بالذات بحسب الطريقة العقل من فطرته العقول
 الصريحة والاذان المستوية وتليها في العلم والحق والحقا كانه هو
 لا يكون موجودا في مرتبة ذات العلم الفاضل الجاهل اذ هو
 يصل الى ذات المعلوم من ذات العلم فاما في مرتبة العلم والمعلوم
 مقيمة في الوجود بحسب مرتبة ذات المعلوم وبحسب ثبوت الصانع
 لا بحسب مرتبة ذات العلم فالعلم الاكبر جميع اجزاء نظام الجلي
 متضمن مرتبة ذات الهادي الكفء ان على ذكره بية اذ تميز الى الوجود
 الاصيل في ثبوت الصانع من غير جهة الهادي الحق ونفس حقيقة المرتبة
 العقلية وحق الوجود الصانع هناك واحد وموجود في جهة
 في حقائق الافيال ومن خارج الماذا ان هي بعينها المرتبة العقلية
 لذاته الحق من كل جهة فالوجودية المتصلة في حقائق الافيال
 ومن الخارج في العالم الربوبي غيرة بجزئية مرتبة ذات الانسان
 او مرتبة العقل مثلا من حيث هي في العالم الانسان فاذن
 تارة العالم من المرتبة العقلية لذاته الحق على سلطان تارة العالم
 بمرتبة التفاضل الانساني عنه سبحانه بحسب وجوده سبحانه في حقائق
 الافيال وتقدمه على ذكره على العالم تقديرا بالمرتبة بحسب مرتبة
 الذات بمرتبة التقدم الاندراي في ثبوت الافيال في ذلك
 القول بان كانت في التقدم بالمرتبة بل التقدم بالذات مطلقا
 فاذا كان التفاضل بالذات عن الهادي الحق الاول سبحانه مطلقا
 عليه اكان تارة بالمرتبة ام تارة بالمرتبة ام تارة بالمرتبة
 الى التفاضل الانساني الذي هو وتقدمه على ذكره بالذات مطلقا

سواء كانت

سواء كانت تقديرا بالمرتبة او تقديرا بالمرتبة او تقديرا بالمرتبة
 الاندراي الذي هو وليس يحسن ان يقاس بها تلك الشمس
 وشعاعها وبما فيها من التقدم والتأخر بالذات بحسب مرتبة
 العقلية والمقيمة في الوجود بحسب ثبوت الافيال في ثبوت الافيال
 سورا وتقوم بالافواه فورا لما قد ريت في المرتبة العقلية لذاته
 الشمس على مرتبة بعينها في الوجود في ثبوت الافيال كما هو
 الامر في العالم الربوبي وكذلك الامر في حكمة السيد عزه المتنازع
 فانخفض حقائقه تلك الحق ولا يكون من الجاهلين **وصي**
 ان لهذه البرهان الثبوت البراه في نظره في ثبوت ثبوت البراه
 والمعلمين بحيث لم يكون على ان حقيقة الوجود بالذات
 لا يجوز ان يكون طبيعة جنسية ولا طبيعة نوعية وقد فصل القول
 فيه في الشفاء والنجاة والتطبيقات ونحن نجده في كتاب
 التعديلات وفي كتاب التتبعيات والتعديلات بهذه
 العبار وبالحج الى القول قوله لانه ان كل طبيعة مرتبة جنس
 كانت او تارة في الفعل المنوع او الخاصة المصنعة او المشخصة
 ليس لصانع ان يدخل في نوعه فمنا وبقيت في اثار العامة
 المرتبة بل انما يكون مناط تعلقها ومعبارة بوجودها بالفعل
 والوجود بالذات بنفس التفرق والوجود مع اشتراح
 البطلان في عدم الوجود بالنظر الى نفس المعنى وطريق المضمون
 فاذا كان الموجودية بالفعل ثابتة هناك ثبات نفس الوجودية
 والانسانية بتلك بهنا فليفهم ان مناط ثبوت الافيال
 او الخصوصيات والحوادث والواجب بالذات هو الفاعل المطلق
 وليس له وجود ثان بعدد في مرتبة ذات نفسه بنفسه اذ
 يطر عليه الوجود في خارج بل بمرتبة مرتبة نفس ذاته واللون
 او الانسان له بعدد اللونية او الانسانية وجود يستند الى علمه فاذن

ما هو كذا قال فيكون
 وتقدمه على ذكره
 قال الافيال في حقائقه
 من

قد يترتب أن وجوب التقدير والموجود بالذات ليس بواجب بل هو
 طارئة على كماله لا كماله أصلا وبالجملة القوم الواجب بالذات
 يجب أن يكون متوجعا حقيقة وتنشأ بذاته لا كماله بل هو
 حقيقة وعوارضه أنه لا يمتنع منه شيء بل هو حقيقة وليس
 أن يقال الطبيعة حرة ولا أنه يتحقق بغير طبيعة من لوازم
 حقيقة شخصية بل أنه بنفس ذاته يتفرد ويمتاز عن كل شيء هو
 غير ذاته ويتحقق الوجود حقيقة بغيره من لوازمه ولا يتوقف
 بالذات على طبيعة حرة ولا بأنه حرة في فرد من طبيعة حرة بل هو
 الواحد الحق بكل وجه والاحد المطلق من كل جهة فكما ليس
 أن يكون له حصول شخص بعد مرتبة حقيقة لأن الحصول للفعل عين مرتبة
 ذاته فلا كماله ليس يتصور ما يخرج من مرتبة ذاته لأن وجوده
 في مرتبة الوجود كان الوجود في مرتبة الوجود عين مرتبة ذاته
 ومهية بما هي من لوازمه وبذاته من جهة التميز بالحقيقة عن كل شيء
 فلا كماله يتفرد ذاته من جهة التقدم في مرتبة الوجود على كل شيء
 فلا يكون من مرتبة الوجود **مستحق** ما يقوم إلى تشديده التبعيد
 شرطي في الوجود ومن شرطي في التبعيد ومن شرطي في الوجود
 ومقتضى الصانع مع اعلا مرتبته في البراءة والجلالة والارتفاع
 ودرجته في شدة السبق وتوقد الفطاة كيف توغلوا في تقدير
 هذه الحق البراءة وتحقق بقدرها الحقيقة في تقديرها البراءة
 الأولى على كماله من مرتبة الحقيقة ومن كماله حقيقة وجوده
 في مرتبة ذات الوجود أصلا في ذلك ما عن اجرائها في مرتبة
 العالم وتقدم البراءة الحق عليه تارة انكسارها بالوجود في حاق
 الاعيان ثم التبعيد عن الشريك الرئيس ومن بعد البراءة
 أشد وأكثر فانهما يحكما حكما باثبات في مشكك حدوث العالم
 وقدمتها سلم بعدلية الطرفين لغندار الحق البراءة

في كماله فانهما مثلا تقدير الواجب بالذات حرة
 الكلية يقولون كماله البراءة الذي هو بعبارة حدوث العالم
 لدى المتأمل المتقسط ويكره أن القول في تقديره وتخصيصه وتوزيعه
 مقدارة وحدوده وبالجملة لمخضطهم هناك أنه يتبع أن يكون
 حقيقة وجوب الوجود بالذات طبيعة كلية أو نوعية أو شخصية
 وذلك لأن مرتبة الهوية الكلية قبل مرتبة الشخص والتفصيل والفعل
 لأن الشخص والتفصيل لا بد من مرتبة نفس الهوية بل في مرتبة كماله
 الهوية ذاتا متعلقة بكون مرتبة الشخص والتفصيل التي هي
 بعينها مرتبة الوجود بالفعل في الاعيان بعد المدة العقلية للتفصيل
 الهوية الكلية وهذا لا يتصور الا فيكون الوجود بالفعل في الاعيان
 هو بعبارة نفس شخص وجوده والذات لأن كماله الشخص والتفصيل
 بعينها في نفس مرتبة الهوية الكلية ومختلفا بالكلية وقد ثبت
 بالبرهان أن الوجود بالفعل في الاعيان هو بعبارة نفس شخصه
 بالذات وليس بواجب هناك وجود ثان في مرتبة متمايزة بعد
 مرتبة نفس حقيقة الوجود بالذات لافي العين والافعال الذي لا يتصور
 العقل على سطح الهوية عن ذاتها وجوده نفسا في الوجود بالفعل
 في الاعيان هناك في مثابة نفس الهوية واللا نصانية مثلا
 هو ما فاق لا يمتنع أن تكون حقيقة الوجود بالذات طبيعة شخصية
 متعلقة بالفعل او مرتبة نوعية تنشأ من عوارض المشكك المتمايزة
 عن مرتبة الهوية الكلية لا تتاح أن تكون الفصل بقية النفس الطبيعية
 الجنسية والمشتبهات مفيدة لتفصيل الهوية النوعية لأن الحصول
 والشخص والوجود بالفعل هناك نفس مرتبة الهوية ذاتا
 قوامه في هذا الموضوع على اختصار وتخصيص فاذن ما عظم العقل
 هذا الأمر في الفصول والمشتبهات والعوارض في ما يعلم عنه
 في سائر اللوازم واللواحق في تقسيمها مرتبة والافعال بالذات

البرهان الثاني على كماله البراءة في مرتبة الوجود بالذات

نوکالی السعد والاول
 مع جملة من
 الحجة في بيان
 فدايعة الله
 عند فقد الله
 اربعين
 اربعين

اموچھلا:

[illegible]

1870

اشارة الماضي والمستقبل والفلك الأقصى محمد عاقد حركته وهو
 فحول الزمان حركه الفلك الأقصى والمتقدر بطلان الحركة على الظاهر
 والحقيقة لها الاخر ونجح القوة الى الفصل شيئا في الحيلولة
 نحو شي والكلية لها الامس حركه المسافة والزمان ولا تقدر لها الا
 بالزمان فان ذلك لا وقع في الحيلولة والاضلع واللمنة والجسم
 الا للجسام والاياد الجسمانية ولا سبلان في استمرار ولا قوت
 ولحوق ولا مضي واستقبال الا للحركة والزمان لا وقع لشي
 في القادري والسبلان لا بحسب التغير والتطور من تلقاء الحركة
 والزمان **ومنه** ينبغي ان يكون محلي الزمان اسرع الحركات ولطيف
 لتكون حركاتها باسرها متقدرة وان يكون حامل الحركة
 هي محلي الزمان الجسم المحيط بالكل ليكون جميع الكائنات والزمان
 باسرها واقعة في محلي الزمان لا محال مقدار حركه الفلك الأقصى
 وحالها فيها ولفلك سميت اجزاء منطلق حركته المتحرك بها
 جميع السماويات وعرضها الزمان درجات ازمانا ومقدار
 طوليها خمسة عشر جزءا منها ساعة مستوية وقدرتها انما بالانوار
 النورية في علم الهيئة ان المتحرك بها يقطع مقدار درجة من
 الفلك الأقصى وعددا يابا لها تسعة آلاف وثلاثمائة وثلاثة
 واربعين الفا وثلاثة وتسعون في ثلث خمس ساعة مستوية
 جزء من تسع مائة جزءا وذلك بقدر ما يقدر احد من واحد في الثانية
 يقطع اربعة اياما مائة وخمسة وتسعون الفا وستمائة وثلاثمائة
 عشر وستمائة فيقدر ما يقول احد واحد في حركه خمسة الاف
 ومائة وستة وتسعين يوما وهو الف وسبعمائة وثلاثمائة
 فرمجا من مقعره والله اعلم بما يتحرك بمقدار حركته من مقدار
 شخ الفلك الأقصى وبعد حركه مطمح من مركز الارض كل
 للبشر الى تخاليفه وتفرقه ولا يعلم الا ما صنع العزير العليم وتعلمه

91

الحساب
 في معرفة حركته
 في الزمان

الحساب من الزمان من حركه في هذا الوقت والآخر
 فرمجا من مقعره قطعا ذكرنا يتحرك من مقعره في ساعة مستوية
 ستة وثلاثين الف الف فرمجا وثلاثمائة الف فرمجا وثلاثين
 وسبعين الف فرمجا وعلى ذلك الحساب خمسين الف الف
 فرمجا واربع مائة الف فرمجا **ومنه** قالوا الفلك الأقصى
 بما يحوي من الجسام والاعراض بما يتعلق من القوى والنفوس
 والادراج والطبايع النساكية تدور حول مركزها واوراقها
 وانما على اذراكها قال صاحب المحكمات قد شبه الفلك
 بحسب الحركة الشرقية بالناسا تعلق على الظاهر راسه في جهة
 الجنوبي وعينه الى المشرق ووجهه الى وسط سما فكل القطب
 الجنوبي علوا والشمالي سفلا والمشرق يمينا والمغرب شمالا و
 السماء قداما ومقابلا خلفا وبحسب الحركة الغربية بالناسا
 في جهة القطب شمالا وعينه الى المغرب فيقبل الجمارات
 الاربع ككالف القدم والخلف فان ذلك للجهة للابعد الفاتحة
 على الحقيقة الا فوق وهو الامتداد لاخذ من المركز الى المحيط
 والخط وهو الامتداد لاخذ من المحيط الى المركز والامتداد
 السبالة الغربية القارة الا أقصى والاستقبال الى النقيض والتجود
 في جهتي المبدأ والمنتهى ومجاورتها الازل والابد الامتداد
 السبالة فالفلك الأقصى يحد جهات الامتدادات
 القارة باعتبار جرمية والقارات السبالة بمقدار حركته قال
 والجسمانيات باسرها يحويها فلك الفلك فرمجا حيث
 ذواتها حركتها بامتداد جرمية ومن حيث اطوارها وحركاتها
 بكمية حركته **ومنه** واذا تبين ان الزمان ليس حركه حقيقة
 الامتداد بله انصالية غير فارة فثبوتية مقرة بمقدار
 حقيقتها ولا مبنية له الاتصال التفرع والتجود ولا مبنية له

مطعم

الملكية القوت والحق والذات له لا مقدار سبلان التغير
 فهو بنفس حقيقته كلية متصلة غير متقطعة فاذا افترضت
 في موهبة اجزائه مشتركة في حد ذاته في الملائكة والاشياء
 امتنع بالنظر الى النفس في انه ان يجمع اجزائه المتفرقة
 في تلك الالات كما الكلية المتصلة القارة اذا افترضت
 في موهبة الاتصالية اجزاء مشتركة في حد ذاته في الملائكة
 والنقاط امتنع بالنظر الى نفس حقيقته ان يجمع اجزائه
 اجزائه المتفرقة في نقطة ما من النقاط فكل جزء من الاجزاء
 حاشيتا الى عينه ككل جزء بوجهه الموهبة الاتصالية القارة
 حاشيتا نقطة بعينها فاصد ذلك الجزئين وهو الذي في جهة
 التقسم ماض بذاته وهو بنفس موهبة قبل وقبليه باعتبارين
 لا يقبلية زائدة على موهبة عارضة له موهبة والاخر وهو الذي
 في جهة التجدد مستقبل بذاته وهو بنفس موهبة بعد وبعينها باعتبارين
 لا يقبلية زائدة على موهبة عارضة له موهبة والاخر وهو الذي في
 جهة التجدد مستقبل بذاته وهو بنفس موهبة بعد وبعينها باعتبارين
 لا يقبلية زائدة على موهبة عارضة له موهبة والاخر وهو الذي في
 القارة احدهما متقدم في الامتداد المكاني بنفس موهبة
 والاخر متأخر في الامتداد المكاني بنفس موهبة **وهذا**
 كما الحركة منطبقه الذات على التوال بالقيسنة وتعلقه الهوة
 به في المقدر فلكذلك التسكون في ليس هو عدم الحركة من باب
 السلب بل من باب عدم الملكة وكما لا يتصور وجود الحركة
 في الال في الفاظ في حصولها التوال في غير فلكذلك التسكون
 فانه ايضا يتقدر بالزمان ولا يقع الا في الزمان في ليس
 هو في عالم المكان والزمان فهو متقدر على التسكون
 كما هو متقدر على الحركة فليعلم **وهذا** ان الحركة فعلية موهبة

فيها القوت من سبلان من جهة الوصول الى الية اتجاه الحركة
 اذا لا وصول الى ذات الحركة من جهة استتمام موهبة الشخصية
 او كل حركة فان شخصية موهبة غير متصلة بالوصول الا في مجموع زانها
 الشخصية المحرور بان البداية وغير مستقيمة التحقق للاغنى التواء
 فاذا ان الموضوع في زمان التسكون في قوته الاستعدادية كما لا
 ثلثة نفس الحركة واستتمام موهبة الشخصية بحسب الوصول
 بالنقل والوصول الى الية الاتجاه بالحركة فاذا امتلئت بالحركة صا
 الى الفعلية بحسب استكمال تلك التي كانت له بالقوة من جهة
 الحركة وهو نفس الحركة وبقي كل جزء الاخر من موهبة الوصول
 بالفعل يوقفت لانه فالحركة لها معنى بالقوة من جهة سبلان
 وراها من مفهومها بالقوة من تلقاء وجود الذات بحسب
 طبع الامكان الذاتي هو شاكله ساير المكنات بالذات
 وكذلك شاكله معاملة القوة الاستعدادية اعني الهوة الاولى
 التي من الموجه بالفعل المفعول في فعلية القوة المطلقة
 بحسب الاستعداد المطلق في حد واحد الشخصية المهيمنة ولا
 موضوع الموهبة الشخصية المهيمنة من شخص اخر الموجود
 الا الهوة الاولى فلا حاصل بالفعل للهوة الاولى الا ذاتها
 الشخصية المهيمنة التي من حائل القوة الاستعدادية المطلقة
 من سبلان الاولى فلا حاصل بالفعل للهوة الاولى الا ذاتها
 وذاتها ايضا تحت مفهومها بالقوة بحسب جميع الذات
 من حيث طبع الامكان الذاتي حينها هو بالفعل تلقاء
 الفعل للامكان كما ذوات المكنات الذاتية باسرها وضمائمها
 بسط القول في ذلك كله على ذمة تحلته الملكوت والافق
 المبين والالات والذات والتشريفات فاذا سبلان المرائون
 يقولهم الحركة هي الحال الاولى لها بالقوة من جهة موهبة
 من موهبة الحركة

٩٤

في بيان كمال الال المتضمن في تعريف الحركة

والفرض ان ليس **بشيء** من الاشياء موضوعا للحركة التي فعليتها
 فعلية القوة الامن بقاء المادة الاولى الهيولى لانه لا يتغير
 التي هي بغير ما بالقوة وحامل القوة الاستعدادية المطلقة وانما
 فعليتها في جهة تجوزها فعلية الاستعداد المطلق **وهذه** ليست بحكم
 العقل المبرج والذات الصراح ان الموجود بحسب الاحتمال العقل
 قبل شهادة الحس وقضاء البرهان لم يحل اما ان يكون مميولا في
 الذات مادي الوجود محتمل الهوية بحسب القوة الاستعدادية
 في الغفلة الاولى ان يتلصق بالكمالات المتعارفة والمعا في الميزة
 في الغفلة الثانية فيكون موضوعا للحركة والتكون وتعلق
 الحقيقة بزمان المكان واما ان يكون قدس الذات مقدس
 الموجود غير متعلق الهوية بالمواد وعوثرها والاستعدادات
 وعلاقتها فلا يكون له معنى في تعينها ولا في شتظها ولا في تلبس
 بحركة وسكون ولا تعلق بها من زمان بل تكون نسبة الى جميع
 الالمنة والازمنة والجهات والاعداد على سبيل **احد** **ويجوز**
 لعالم اذن بما على جميع فلكك والذات في اذن فلكك
 غير محتمل في الازمنة والجهات والاعداد الذات المقدسة
 على لطفه وعلايقه اعلم وان كان بوصف بالانتماس
 عن المواد والصور والتبعات الى الالمنة والازمنة وانما
 بالانتماس الى احد وعلايق الزمان والمكان باسرها وموتها
 اشخاص للذنيات والذريات بقضها وقضيتها على
 نسبة غير متكئة واضافة غير متقدرة للموثرها بالمرح والاعتناء
 بخارج الاشياء منها فيه بناسيب والاعتناء بغارب اما ان يكون
 كلب طلع النيران ان يمتدحها بوجهه الوجه الحق المتصا
 عن المية وان كل ذي هيئة وركاء الوجود فهو معلول
 فاذا كان هو بالنسبة الى المية على السبيل فما ظنك به

ان وصفنا بالانتماس
 نظرا الى ان وصف النفس
 انما هو عقله ووجهه
 الذي في النفس
 ما كان ولا حاكم

كنت اذا شئت وعلقت بامكان
 شيء من اشياء الروح والعاية
 على الصعيد بحسب المية

بالنسبة الى الهيولى وغواشيها والمادة وعوارضها والمدة وعلايقها
 ومن سبيل اخر ليس من المصنف عند كل ذي ذهن متوال محال الشيء محال
 وعلته وجعله ومبدعه ومخترعه لا يعقل ان يكون منسوبة اليه بالوجود
 فيه ومنسوبة له بالداخل تحت حكمه فاذا كان الزمان نفسه موجودا
 لا في زمان اصلا فمحله وحامله محله يستحق عليها ذلك والمبادي
 العاليه والقوى المملوكة والافانور العقلية اولى بهذه الاستعدادات
 فما ظنك ببقاء الكل ومبدع الجميع فاذا ليس يتصور بالنسبة
 الى العالم الربوبي انقضاء وتجدد ومقتضى استقباله وتمازجه
 اصلا الا ان الوهم لا يالف الا بما كان او هناك وكان او لم يكن
 او كان في الآن فيعبر على الا بالانتماس والنفوس الجسدية
 ان توضع بوجهه فيقصد من الابدان وتعالج على الاستعدادات
 وبفانور محمل الالمنة والحدود والازمنة والالات ويكون بالانتماس
 اليها جميعا بالنسبة واحدة ولكن للعباءة بسكونه الوهم بعد قضية
 البرهان ومن ثم قال الشريف في الزمنية في ثمانية الهيات
 في اثبات السكون وكيفية دعوى النبي صلى الله عليه وآله الى الله
 والمعاد لا ينبغي ان يشغلهم بشيء من معرفة الشرف فوق معرفته
 ان واحد حق الشية له فاما ان تعدى بهم الى المعلق في الحقيقة
 بوجوده وموثره مشار اليه في محال ولا قطع بالقول والخارج
 العالم ولا داخل ولا شيا من جهة الجنس فقد عظم عليهم قتل
 وشوش في ايمان ابيهم الذين واقفهم فيما لا يخص عنه
 الا ان كان المعال الموفق الذي لشيء وجهه ويندر ولقد
 اسلفنا نقل مثل افناء عنه في التعليقات **وهذه** فاذا قد
 نقرر عندك ما قد زناه فقد استتب لك التقدم الانفكاكي
 الذي ليس هو باعتبار العلاقة الذاتية ولحاظ التعلق

منقسم
 بالحد والازمنة

والنفس ان ليس بها شيء من الاشياء موضوعا للحركة التي فعليتها
 فعلية القوة الامم بلقاء المادة الاولى الهيولى لا الهية الجسمانية
 التي هي مبعوض ما بالقوة وحامل القوة الاستعدادية المطلقة وانما
 فعليتها في حجبها عن فعلية الاستعداد المطلق **فصل** **الاستعداد**
 العقل الصحيح والذهن الصحيح ان الموجود بحسب الاحتمال العقل
 قبل شهادة الحواس وقضاء البرهان لم يحل ان يكون هو الذي
 الذات مادي الوجود محتمل الهوية بحسب القوة الاستعدادية
 في القطعة الاولى ان يتلخص بالكمالات الطارئة والمعنوية الموقوفة
 في القطعة الثانية فيكون موضوع الحركة والسكون في متعلق
 الحقيقة بالزمان في المكان واما ان يكون قدس الذات متقدس
 الموجود غير متعلق الهوية بالمعاد وكونها والاستعدادات
 وعلاقتها فلا يكون التمتع في تلك الحال منتظرة ولا يجرى اليه
 بحركة وسكون ولا تعلق بها في زمان بل تكون نسبة الى جميع
 الكثرة والازمنة والجهات والايثار على سبيل واحد **فصل**
 لعلة اذن بما تلي على ما في قلبك وادعي في اذن عقلك
 غير متم في الدنيا لا في الاخر والواجب للذات المقدسة والوجود
 على لطفه وعلا بولائه اعلا واكبر من ان يوصف بالصفات
 عن المولد والقدر والنعمة والامنة والازمنة وانه سبحانه
 بالقياس الى حده وعلا في الزمان والمكان باسرها وموتها
 اختصاص للذنيات والكمالات بتعقدها وفصلها
 نسبة غير متكافئة وازمنة غير متقدرة لا هو فيها ولا يجرى ولا غنها
 بخارج ولا شيء منها فيه بناسيب ولا عند بغايب اما من
 لك بساطه النيران التي هي في ذاته هو عين الوجه الحق المتسا
 عن الهوية وان كل ذي هوية وراء الوجود فهو معلول
 فاذا كان هو بالنسبة الى الهوية على هذا السبيل فما ظنك

الذات صفة لها بالتقدم
 نظير افعال في صفة النفس
 انما في مقامه هو في ذاته
 الرتبة والفرق بين
 ما بينه وبينها

كانت الاشياء معلقة بالذات
 شيء من الاشياء بالذات والذات
 معلق بالذات

بالنسبة الى الهيولى وغواشيتها والمادة وعوارضها والحدة وعلاقتها
 ومن سبيل اخر ليس من المنهج عند كل ذي عين من ان يحل الشيء وحامل
 وعلته وجاعله ومبدعه ومختزعه لا يعقل ان تكون نسبة الاله بالوجود
 فيه ومشتبهون له بالذات تحت حكمه فاذا كان الزمان النفس موجودا
 لا في زمان احدا فحله وحامله محله يختص به ذلك والمبادي
 العاليه والقوى المكونية والافانوار العقلية اولى بهذا الاستعداد
 فما ظنك بما في الكل ومبدا جميعه فاذا ليس تصور بالنسبة
 الى العالم الربوبي انقضاء وتجدد ومفعول مستقبل وقامه
 اسلا الا ان الوهم لا يالف الا هناك او هناك وكان او يكون
 او كان الان فيعبر على الاذيان بالهوية والنفس الجسمانية
 ان تومن بوجهه فيكون في الابدان ويتعالى عن الازمنة والذات
 ويفارق جملة الامنية والحدود والازمنة والايثار ويكون بالذات
 اليها جميعا بالنسبة واحدة ولكن اليعبا بوسنة الوهم بعد قضية
 البرهان ومن ثم قال الشريك في الاله في ما في ذاته الهيات
 في اثاره البنية وكيفية دعوى النبي عليه وآله الى الله
 والمعاد لا ينبغي ان يشغلهم شيء من معرفة الله فوق معرفته
 انه واحد حق لا شريك له فاما ان تعدى بهم الى الالهيات فيكون
 بوجوده وهو غير مشار اليه في كماله لا يلزم بالقول والخارج
 العالم والداخل والاشياء من هذا الجنس فقد عظم عليهم عقل
 ومقوشر فيها بين ايدى بهم الدين واوقوهم فيها الاخصاص عند
 الامور كان المعال الموقوف الذي لشيء وجوهه ويندر ولقد
 اسلفنا مثل مثل قلنا عنه في التعليقات **فصل** فاذا قد
 تقدروا عندكم ما قدزاه فقد استبكت التقدم الانفصالي
 الذي ليس بمواهبنا العلاقة الذاتية والمحافظة التعلق

منقسم
 بالحدود والجهات

بل انما هو بحسب اختلاف المتقدم وبعده في الواقع لا في الحقيقة
 الزمانية بل بحسب ان كان متقدما في الواقع او متقدما في الحقيقة
 الزمانية بحيث لا يقع تصور امتداد الزمان فيكون لا محالة يتخلل بينها
 بالذات لا بطرف متميزا لذات وبقائه القليلة المتكثرة والربوبية
 والتقدم بالزمان في الحقيقة البعد المتكثرة في الوجود والامتداد
 كمن يعرفه القليلة والبعد بالذات بالحقيقة لا بالعرض والجهاد
 العظميات اجزاء الزمان في حد انفسها لا في حد انفسها في هذا المقام
 والامتداد القليلة الزمانية وبعدها الزمانية والنسبة الى الزمان
 والآن القليلة والقرب للتحسب لانها كانت بين القليل والبعد
 لا في القوة المتقدمة بل في حقائق المعاني ومن خارج المذموم
 بحسب بقول عدم الصريح اليان في ذات المتأخر مع تقدمه
 المتقدم الفعل لا في زمان محدد ولا في جهة ومكان بل في كبد الواقع
 وحاق نفسه بالعرض في توهم مرور امتدادها وتخلل محتمل وطرف
 متميز بها ويقال له السبق المطلق والتقدم الصريح الغير المتكثرة
 الغير اليان والقليلة الزمنية فلهذا يذهب المتأخر المطلق والتقدم
 الغير اليان والمسبقية الغير المتكثرة والبعدية الزمنية كغيره في الواقع
 من التقدم والمتأخر بحسب سرعية المتقدم وهدوئ المتأخر في الزمان
 وفي انذار هذا الطريق من القليلة والبعدية القليلة الزمنية ويقال
 لها الحقيقة الغير المتكثرة والحقيقة المطلقة والحقيقة القارئة الغير اليان
 بحسب استقراء المعين في كبد الواقع ومن الخارج وحاق اليان
 ووعاء الوجه القراح الذي هو التميز **بالمشعر** بالزمن فيكون
 مستوحش في وراء الاماكن المشهورة بالجهورية فتذكر مشاركتها
 ومباينات بين من غير التميز من القليلة والبعدية فالمشاركتها
 اعتبارا لانها كانت بحسب امتداد القليل في البعد وتوقف البعد

الحقيقة الامتدادية
 ويقال لها الحقيقة
 الحكم والحقيقة
 السالبة

الخامس من ان الامور في الذات في الحقيقة
 الزمانية هي اجزاء الزمان وفي التقدم الزمني
 هو التميز بالذات

القليل ولكن في الحكم في الامتداد الزمان وفي الزمنية في حاق
 الواقع وتكون ذلك من حيث لحاظ انفس الامتداد والتقدم في
 جهة واحدة في الزمان وبقاها انفسها من المتأخر والتقدم وتكون
 والتقدم بحسب من الخارج لا بحسب الحقيقة العقلية لنفس الذات
 بما هو من الجوانب وبعدها عديدة الاول في الوجود والضعف
 في الزمان الحكم بخلاف المطلق الصريح الغير المتكثرة في الزمان في الحكم
 موسى مثلا بالنسبة الى زوج الله تعالى بالنسبة الى ابراهيم عليه السلام
 وعليهم السلام وليس يتخلل ذلك خلافا في المتأخر الزمني الصريح اذا
 المتأخرات في الزمان لا يحصى في زمانها في ينزل من واحد
 واما التقدم الزمني فمنه حزب الحق واصحاب العقل المتكثرة القليل
 متكررة المتأخر اصلا لا بد من صفه الا بالانوار الواحد الحق من سطر
 والذات يسكن باهرامه واولاهم الى السرمد المبدعات في معلوم تقدم
 السرمدات على الحوادث الزمنية جميعا في ينزل تقدم واحد اقتضا
 ان المتأخر بالزمان وجوده اللامع وبعده السابق للزمان لا يقع
 احدا في حيز اخر بحسب ظرف التقدم والتأخر بل هما متكاملان
 مختلفان يتخلل بينهما كجملتها عن بقاها فيصدق عقد التميز
 وبالحال بالاطلاق للتمام الزمان معا ولا كذلك المتأخر في التميز
 بتأخر امرها بزمانها لانهم يتكاملان امتدادا بحسب حد وموقف
 لا محالة وجود الحوادث في حيز عدم الصريح السابق في التميز
الثالث ان كل من المتقدم والمتأخر بالزمان يعبر ان يكون الوجود
 او عدم الزمانين اذ هو على ما في امتداد الزمان في عدم
 الزمان بما هو عدم زمني لا يتقدم عدم في التميز والوجود في الزمان
 انفس الوجود في التميز واما المتأخر بتأخر اذ هو في التميز الوجود
 اذ ليس من المتأخر ان قبل الوجود وطرا عدم في المدة والواقع



ان المتأخر متأخر اذ لا يلزم ان يكون متأخرا بالزمان ايضا
 واما المتأخر بالزمان فان كان الوجود في القدم لزم ان يكون
 متأخرا بالزمان ايضا واما ان كان الوجود في القدم
 لم يكن متأخرا عنه في القدم ايضا بل كانا في الزمان
 في افق التقضي والتجديد فقط الخ فليس لمتأخر الوجود في
 القدم بالزمان لا يلزم بحسب المتأخر الزماني بخلاف في الوجود
 الا كما تقدم بالوجود تقدم زمانيا لا في الوجود بل في افق الزمان
 الزماني لا بحسب التفاضل بالتقدم الزماني اذ ليس يتصور ان يخلو
 بين زمانين من غير متعارف في عالم التغير والسيلا
 ومحيط جميع الازمنة والحوادث والظواهر واحدة زمان او ان
 وممتدا وطارف محدد لا بحسب الوجود ولا بحسب الوجود فاذل
 لا يتصور عنه بحسب ذلك بخلاف اعتدانا بالمتأخر الوجود في القدم
 متأخرا زمانيا فان كانا في الزمان في القدم بخلاف حركته
 يتقدم عليه في الوجود تقدمه سرديا لا كما شاع في المتأخرات
 المحركة الزمانية المماثلة للزمان الوهمانية **ويشعر** لا تحقق
 الحقيقة السردية عند الحق واصحاب الحقيقة اذ الوجود الاول
 الحق على سلطان متناثر بالقبليية السردية وله بالاضافة الى
 الشواحي الحادثة في القدم ووجه حمله ما عدا بحسب ذاتية سحره
 التقدم السردية وبالنظر الى ذات الشواحي المتوجدة
 جميعا بعدد ما في القدم المعينة العريضة الدورية والطائفة
 باوامرهم سرديا لم يجدوا ان يكون ان لذات سحره بالذات
 الى الثابتات من مدركات سرديية وذلك فخر من اطل
 في ذاتي حارص الذين انكشاف الظلماني ما فاما في العقل
 المبرح البراني الى الله الباري الاول الحق سحره موجود في السرد

الوجود الاول
 الحق على سلطان متناثر
 بالقبليية السردية وله
 بالاضافة الى الشواحي
 الحادثة في القدم ووجه
 حمله ما عدا بحسب ذاتية
 سحره التقدم السردية
 وبالنظر الى ذات
 الشواحي المتوجدة
 جميعا بعدد ما في
 القدم المعينة
 العريضة الدورية
 والطائفة باوامرهم
 سرديا لم يجدوا
 ان يكون ان لذات
 سحره بالذات
 الى الثابتات من
 مدركات سرديية
 وذلك فخر من اطل
 في ذاتي حارص
 الذين انكشاف
 الظلماني ما فاما
 في العقل المبرح
 البراني الى الله
 الباري الاول
 الحق سحره
 موجود في السرد

قبل التدر قبليية سرديية بالذات وحسب المحركات وهي جميع
 معلولاته وبمجموعه لا يسهل من الثابتات والمتغيرات موجودة
 من تقاطعها وابعادها في التدر بعد السرد ومحاطة به ولا يوجد الحق الوا
 بالذات وجوده في التدر لانه في السرد قبل الوجود ومحيط به وشمال عنه
 فقد لا يستلزم الوجود واما وجود امتداد الزمان كله ومحاط بالسرد وحاط
 بعده والوجود الحق السرد موجود في السرد قبل الزمان وقبل التدر
 وقبل كل شيء وشمال عن الوقوع في الزمان ومن الوقوع في التدر فليس
ويشعر ان الشواحي السحرية من صاحب المطارحات في نقله كيف
 وسعهم ان يتصوروا ارجح التقدم الزماني بالتقدم بالطلع فكان بان
 الزمان المتقدم كله للزمان المتأخر اذ الحوادث تنتمي الى الحركة
 السردية والحركة كل حركه سابق من مائة الى الجزيئات وتنقسم عليه
 تقدما بالطلع فاذلولا الحركة من الى ب ما صحت الحركة من
 الوجه اذ كيف يكون للحركة ان تتحرك ما لم يصل اليه فكذا مقدار
 هذه الحركة من الزمان يتقدم على مقدار تلك الحركة من تقدما بالطلع
 لم يكن عندهم من المخرج الى الاجزاء المقدارية المتصل الواحد بحددة
 في الوجود ومنشأ به في الميزة وموتها وجوده بالانفس
 مهيته ذلك المتصل ووجوده فهو جميعا البعض حقيقة لوجود
 واحد فليست تنحصر في هذا الاختلاف بالعلية والمعلولية ثم لم
 نسيين لك ان ملكا المتقدم الزماني اعتبارا بالانفكاك
 الحكم بين المتقدم والمتأخر الحاصل العلاقة الذاتية والذاتية
 الافتقار بينهما اصلا فلو صحت العلية والمعلولية بين اجزاء الزمان
 كان ينبغي لها ان تكون في التقدم والتأخر بالزمان من سبيل
 الحكم وبما بالطلع من سبيل العلية والمعلولية فاذل ارجح احداهما
 الى الآخر فلما سئل سبيلين فلا تترك من التأملين وقد وقع لهم

الوجود الاول
 الحق على سلطان متناثر
 بالقبليية السردية وله
 بالاضافة الى الشواحي
 الحادثة في القدم ووجه
 حمله ما عدا بحسب ذاتية
 سحره التقدم السردية
 وبالنظر الى ذات
 الشواحي المتوجدة
 جميعا بعدد ما في
 القدم المعينة
 العريضة الدورية
 والطائفة باوامرهم
 سرديا لم يجدوا
 ان يكون ان لذات
 سحره بالذات
 الى الثابتات من
 مدركات سرديية
 وذلك فخر من اطل
 في ذاتي حارص
 الذين انكشاف
 الظلماني ما فاما
 في العقل المبرح
 البراني الى الله
 الباري الاول
 الحق سحره
 موجود في السرد

نظرة ذلك في التقدم الزماني فلا يكون من غير المتعاطين **ويست**
ثم اني لما شئت التعجب من المتكلمين المستولين بالتكلمين
كيف انفقوا كلامهم على التقدم الزماني بالذات خرج صفة الذات
وهنا ذلك على الحقيقة الى ما يوصف به بالعرض على الجوار
وذلك انهم جعلوا الموجودات الزمانية المتعارفة لاجزاء الزمان
متقدّرات وشاخرات على الحقيقة والارزمنة التي هي المتقدّرات
والملاحقة على المتعاقبات في الازمنة الزماني بالحقيقة متسلسلة
عن القبلات والبعديات الانفكاكية السببية وميزتها
بموبات تلك الازمنة بما هي فيهم محسوس ان لها
نحو اخر من التقدم هو التقدم بالذات ولا يشعر له انما
الانفكاك المتكلم السبالي بين الزمانيات بحسب موبات
الازمنة التي هي بمقارناتها لا غير فهو لا يستحقول المتعاطين
فليتنبه **ويست** قال الامام المتكلمين بعرضها على الصحيح
الحقيقة الفرق ان الزمان يتقضى لذاته فذلك استغنى
القبليّة والبعدية المتعاقبات في الزمان اخر ولم يستغن
والبعدية المتعاقبات في الزمان عند ليس بمعية لان اجزاء الزمان
اكانت متساوية في المدة استحال تخصيص بعضها بالتقدم
دون البعض الاخر وان لم تكن كان الانفصال في اجزاء بعض الاخر
بمعية فيكون الزمان غير متصل بل مركبا متساوات قال والقول
بمعية الزمان للحركة ايضا يقتضي مثل هذا البيان وقبح الزمان
في زمان اخر فقال غاي المتكلمين البرهة في شرح الاشارات
والجواب ان الزمان ليس له به غير اتصال الانفصال والتجوز
وذلك الاتصال لا تجزى الا في اليوم فليس له اجزاء القيل
وليس فيه تقدم وتأخر قبل التجزئة ثم اذا فرض له اجزاء تقدم

والتي خرب ابعادها في الزمان لاجزاء ونقص الاجزاء بسببها
ومتاخرها فيكون عدم الاستعداد الذي هو حقيقة الزمان تلزم
تصور تقدم وتأخر لاجزاء المفروضة لعدم الاستعداد لما الشئ اخر
وبذا يعني لحوو التقدم والتأخر الذاتيتين به واما ما احدثه غير
عدم الاستعداد فيقارن بعدم الاستعداد كالحركة وغيره فاما يصير
ومتاخرات صورته وضرها له وهذا هو الفرق بين الحق التقدم والحق
كفانه وبين الحق بسبب غيره فاذا قلنا اليوم وانفس لم يتجزى الى
ان نقول اليوم يتفرع عن انفس لان نفس اليوم بها يشتمل على هذا
للتأخر اما اذا قلنا بعدم الوجود احتجنا الى اقران بمعنى التقدم
بأحد ما حتى يصير متقدما واما الحقيقة فبمعية ما هو في الزمان للزمان
غير الحقيقة بالزمان اعني بمعية شئيين يقعان في زمان واحد لا الاول
بقتضي بية واحدة اشئ غير الزمان الى الزمان هي بية في كاشئ
والاخرى بقتضي بية شئيين يشتركان في فنوب اليه واحد
بالعدد وموزان ما ولذلك لا يتجزى في الاول الى زمانين المتعاطين
بالبيعة ويتجزى في الثانية الى زمانين متكافه فقد افصح انه ما لم يعرض
للزمان التقسام وهو لم يكن هناك الاموية واحدة ممتدة
بنفس في اتها موجودة في وعانها الذي هو القدر بوجودها
شخص فاذا تعرض له الفضا الى اجزاء متميزة في اليوم كسب
الوضع في اليوميات بحسب النفس النحوي المتكلم القبليّة والبعدية
في ابتداء سبيلان التفتق والتجوز حيث عدم الاجتماع في
عدمه من ذلك لا مقتدا فبمعية النحوي من التقدم والتأخر
يلزم لموبات تلك الاجزاء من حيث نفس حقيقة الزمان
وتخصيصات تلك الموبات لا غير بل هو بل هو بل هو بل هو
سائر الاشياء الزمانية بحسب مقارنتها لها من جهة غير متعاطية

اصلا وهو الذي يسمى تقدما دائما ثم اذا جعلنا من الزمان
 مبدأ من مبادئها فاعلمنا ان الزمان لا يتقدم على نفسه
 والتقدم عليه باختلاف نسبتها الزمنية الى ذلك المبدأ المحرود
 بالتقدم والبدء وهو التقدم الزماني فيكون **تقدم** فاذن
 الجسم بما يتوهم اليه وقوة في الزمان ولا بما هو موجودا في الواقع
 في الزمان الا الهية الغير القادرة على الحركة فالجسم بما يتوهم
 يكون في المكان وبما هو موجود يكون واقعا في الدهر وبما هو
 متغير ومتحرك يقع في الزمان والحركة من حيث نفسها واقعة
 في الزمان بالذات وبما هي موجودة ففي الدهر كما الزمان
 نفسه ولها الاتصال من تلقا الزمان ونسب اليها الاتصال
 ايضا من جهة المسافة المتصلة والقبلية والبعدية الزمانية
 لا بد ان يكون حسب الزمان اما في اجزاء الزمان فحسب الزمان
 المحيط بالقبل والبعدها اما المعنية فتعني الحركة للزمان غير معينة
 الشئيين الزمانيين بنسبتهما الى الزمان وبقياس احداهما الى الآخر
 فالعينة للحركة والزمان هي في الحركة اي كونه الحركة في زمان معينة
 الشئيين الزمانيين للزمان وكذا المعنية احداهما لا تتوهم الا في
 احداهما هي عين على الاخرى كونهما في زمان واحد والمعينة الاصل
 لا تحتاج الى زمان خارج غير المعين بخلاف الثانية فلا يلزم
 كون الحركة في زمان كونه الحركة والزماني في زمان **وتقدم**
 فقد استبان ان الاتصال المتعلق بالمكان ان نسبة موجود
 بعينه الى ما هو موجودات اي حيزا ما قد دخل في الوجود
 بالاطلاق العام اما نسبة متقدمة مسافة مختلفة **المسافة**
 والايون المقرب للبدء منه او نسبة متقدمة زمانية **تقدم**
 بحسبها حاله في الوجود بالقياس اليها بالمعينة واللا معينة فيكون

الزماني هو نفس القابلية للبعد
 واما في غير الزمان

عن

اذ هو موجود

اذ هو موجود من الافراد ولا يحسب سائر الافراد ولا يلحق الجسم فتقع فيها
 للمكان امتدادا غير فارقا وتكون متساوية والاشياء اربعة احاطية
 غير متقدمة ولا متساوية بالخارجة من جنس التقدم والافتقار والاستعداد
 والامتداد تكون بحسبها حيزا الاكثية والكهاتيات والايون والمساكن
 بالقياس اليها على سبيل واحد فمن جهة نفسها متقدمة بالتقدم والافتقار
 والجوهرات والامداد ولا يتغير في شيء ذلك فيه ولا في نفس النسبة **وتقدم**
 يكون بموالات الزمنية والزمانيات بغيرها سوسية في الجسم بالنظر
 فلا يقع تقدمه وانما في خصوص نفس النسبة اصلا واما في البعض
 اليه في نفسه هو متوقفا بالامتداد والتقدم ثم المستبين ان مقارنته
 عالم الوجود كالكليات من الامكانات التقديرية والاطراف التصويرية
 والمتايق التي قبلها بطلانها في المسلمات فقط والافعال الشائعة
 التقديرية بطلانها وشخصيتها بغيرها بغيرها عن الازمان في المعنى الثاني
 ان اقضية النسبة المتقدمة لمقتضى المسافة والنية المتقدمة
 الزمانية وان عامل التوقيت والارض لا يوجد مع العقول والصور
 ومخرج اكسالات الزمان وما على المعينات والانيات ومخالق
 الكمال في الزمان محيط فهو مجرد وقدمه وحده وعلوه اهدى
 بالتعال في التقدم من ذلك **كل** **تقدم** **ليس** ان كان يكون
 عندك من التطورات ان الشئ اقامته لم يتغير زمانا ولا في الزمان
 مثلا فتقدمه بالزمان فيجعله اقوى الامتداد الزماني ويخصصه
 بحيز من مختلفين من حدوده فالتعالي في عالم الزمان والمكان
 ليس كونه عليه ولا يتقدم له التقدم او التاخر الزمان ولا المعنية
 كما ليس كونه عليه ولا يتقدم له التقدم او التاخر بالمكان وكذلك
 الحادثة الزماني اقامته يتغير بما هو حادث زمانا في سبيل آخر
 زمانا في حادث قبله وليس بها حادث زمانا في سبيل آخر وذلك

الخلف انكم محاربتا في الزمان
 في الزمان

في دعوى من المصلحة واقع كجائز الحكم بل كجائز العقل وظاهر الواجب على شانه
متقدم على الحادث اليومى فقد جاز انفسا كجائز السرعة والازلية والحادث اليومى كجائز
فيلزم انفسا كجائز الازلية والواجب على المتقدم على الحادث كجائز الزمان كجائز التقدم
زمانية لا للواجب على شانه خارج من سلسله الزمان بل كجائز التقدم كجائز السرعة كجائز

واليس من المصلحة المستبين لادنى العقل بل كجائز الحكم والعقل
قائمة ان الباري الحق لا يخلو كجائز التقدم في الوجود على في اليوم
وعلى في الحادث اليومى مثله تقدم انفسا كجائز من جهة السرعة
وراء التقدم بالذات من حيث علاقة الجاعلية وبها الحادث
متأخر عنه بالوجود متأخر اختلاف من جهة الحدوث في في الوجود
وراء المتأخر بالذات من حيث علاقة المعلولة بحسب الحدوث
الذاتى فاذا قد استبان ان هناك تقدما مطلقا ثابتا مرتيا
في تقدم التقدم بحسب سرعته في الوجود متأخر صريحا به
غير شك لا يخفى بحسب عدوثة التدرج وحق التقدم التدرجى عليه
مطلقا في متن التدرج وان المتقدم بالوجود السرورى يتقدم
بالسرعية على الكمالات الزمانية باسرها لا بما انتهت حوادث
زمانية متأخرة عن التقدم المتكتم متأخر اذ يتأخر بالما بعد حوادث
دورية متأخرة عن التقدم التدرجى في التدرج متأخر اذ يراؤه بحسب
وجوده السرورى قبله باقبلية سرورية وبحسب وجوده في التدرج
معها معية دورية **وبين** ان ما تلونه عليه كجائز الجائز
متأخر اذ الذين يتقون بالزمان في التسامع قال يعلم المشايخ
في الدورة اليونانية ارسطو على اليس في الجبر الاول كجائز الجبر
بعدا ذكرنا في جنة التدرج وما في جنة الزمان ان الذي يفعل الشيء
الشيء فلا محالة تحت الزمان والى الشيء الذي يفعل شيء بعد
انما هو في الاشياء الحسية وان الالائية العقلية دائرة ليس لها
مركزها الى محيط الدائرة ابعاد في مقام الجبر في الجبر
واشئ عليه وقال فتقول ان اظلمة الشريك لما اراد ان يخلو الله
قد اخطا وفي مصف الانبياء وذلك انهم لما ارادوا معرفة
الانبياء الخفية طلبوا في هذا العالم الجبر وذلك انهم رقصوا الله

الاشياء العقلية واقتلوا على الحق فعدوا فارادوا ان يتأخروا بالحسب جميع
الذاتية والذاتية الالائية فلا رآهم قد ضلوا عن الطريق الذي
يؤدى بهم الى الحق والارشاد وتولى عليهم الحسب كجائز الجبر
ونفصل عليهم وارشدتهم الى الطريق الذي يؤدى بهم الى حقائق الاشياء
ففرق بين العقل والحسب وبين طبيعة الانبياء وبين الاشياء
المحسوسة وصير الانبياء الخفية دائمة لا تزول عن حالها وصير
الاشياء الحسية دائمة واقعة تحت الكسوف والف وفلا فرغ
من هذا التمييز بدار فبقا لسان ان علم الانبياء الخفية التي
لا اجرام لها والاشياء الحسية ذوات الاجرام واحدة وهي
الالائية الالهة الحق تعني تلك الباري الخالق سبحانه ثم قال ان
الاول الذي هو علم الانبياء العقلية الدائمة والاشياء الحسية
الدائرة هو الى الحسب والخير لا يلقى بشيء من الاشياء الالهة وكل ما كان
في العالم الاطالع والعالم الاكبر فليس ذلك من طلبها ولا من طلبها
الانبياء العقلية ولا من طلبها الانبياء الحسية الدائمة لكنها
تلك الطبيعة الدائمة وكل طبيعة عقلية وحسية منها با دورية قال الجبر
انما صنعت من الباري في العالمين الالهة جميع الاشياء ومنه تفيض
الحياة والانس الى هذا العالم وانما يصحك هذا العالم شكل الجبر
والانس التي صارت من العقل في هذا العالم ثم قال ان الالائية الالهة
التي هي التي تفيض على العقل الجبر اولاً ثم على النفس ثم على الاشياء الطبيعية
وهو الباري الذي هو خير محض وما احسن واصوب ما وصف
هذا الفيلسوف الباري اذ قال ان له خالق العقل والنفس الطبيعية
وسائر الاشياء كلها غير ان لا ينبغي لسان مع قول الفيلسوف ان منظر
الى انظر فتبين عليهم ان قال الباري انما خلق الخلق في زمان
قائمة وان توهم ذلك عليهم في الغائبة وكلامه فانه انما العقلية لك

ربنا الذي خلق
صف المصطفى والودعة

انما صنعت من الباري في العالمين الالهة جميع الاشياء ومنه تفيض
الحياة والانس الى هذا العالم وانما يصحك هذا العالم شكل الجبر
والانس التي صارت من العقل في هذا العالم ثم قال ان الالائية الالهة
التي هي التي تفيض على العقل الجبر اولاً ثم على النفس ثم على الاشياء الطبيعية
وهو الباري الذي هو خير محض وما احسن واصوب ما وصف
هذا الفيلسوف الباري اذ قال ان له خالق العقل والنفس الطبيعية
وسائر الاشياء كلها غير ان لا ينبغي لسان مع قول الفيلسوف ان منظر
الى انظر فتبين عليهم ان قال الباري انما خلق الخلق في زمان
قائمة وان توهم ذلك عليهم في الغائبة وكلامه فانه انما العقلية لك

منه لا يخرج من ذاته الى غيره
فانما هو كماله لا يتغير
ولا يتبدل ولا يتحول
ولا يتغير ولا يتبدل
ولا يتحول ولا يتغير

ارادة ان يجمع عادة الاقلين فانما انما اضطر الاول الى ان يترك زمان
في هذا المثل انهم ارادوا وصف كون الاشياء فانهم اضطروا الى
ان يتركوا الزمان في وصفهم للكون وفي وصفهم للطبيعة التي لم
يكون في زمان البتة وانما اضطر الاول الى ان يترك زمانه في وصفهم
الطبيعة لئلا يبين للعلل الاولى المعالية ويبين للعلل الثانوية
السفلية وذلك ان المراد اذا اراد ان يبين عن المعلة يتركها
اضطر الى ان يترك الزمان لانه لا بد للمعلة وان يكون قبل معلولها
فيكون المتوهم ان الطبيعة هي الزمان وان كل ما قبل انما يفعل فعله
في زمان ليس في ذلك كذا كذا اعني ان ليس كل ما قبل يفعل فعله
في زمان ولا في كل وقت بل في كل معلولها في زمان فان اردت
ان تفعل بل في المتوهم ان في ام لا فانظر الى الفاعل فان كان
تحت الزمان فالمفعول تحت الزمان لا محالة وان كانت المعلة
زمانية كان المفعول زمانيا ايضا فالفاعل والمفعول يدلان على
طبيعة المفعول لان كان تحت الزمان وان لم يكن تحت الزمان كان
ارسطو طاليس في هذا المبدأ والمفاد وقال في المبدأ الخامس
وتقول انه لم يسمع البادى الاول شيئا من الاشياء بروية ولا
ثم قال يبدون بذلك ان الاشياء كلها ابدت على الحال التي
هي عليها الان بالتحليل الاول ثم قال وتقول ان كل فعل فعله البادى
الاول عز وجل فهو تام كامل لانه عليه ليس في وراثة غيره
بل ينبغي ان يتوهم المتوهم ان الفاعل الفاعل الاول هي قائمه عنده
وليس شيء عنده اخيرا بل الشيء الذي هو عنده اقل وهو
هو ما اخيرا وانما يكون الشيء اخيرا لانه زمان في الشيء الزمان في الطبيعة
الافى الزمان الذي وافق الذي فيه فاما في الفاعل الاول
فقد كان لا ليس هناك زمان فان كان الشيء المعلى في الزمان

المستقبل هو قائم هناك فلا محالة انه انما يكون هناك موجودا
كما ان سيكون في المستقبل فان كان هذا فالشيء اذا الكهات
في المستقبل هو هناك موجود قائم لا يتغير في قيامه وكما ان
احد الاشياء البتة فالاشياء اذن عند البادى على كماله تامة
زمانية كانت لم يترك زمانه وهو عنده دائما كذلك كانت عنده
اولا كما يكون عنده اخيرا وقال في المبدأ الثالث فانما نحن نقول
ان الله عز وجل على العقل والعقل على النفس والنفس على
الطبيعة والطبيعة على الاكوار كلها الجزوية غير انه وان كانت
الاشياء بعضها على بعض فان اشتقنا على بعضها غير اننا على بعضها
بغير توسط وهو الذي جعل العلم كما قلنا في اسلفه والذليل على
ما نخرج الكرون اشياء الله ان الشيء بالقوة لا يكون شيئا بالفعل
الا ان يكون بالفعل شيء اخر يخرج الى الفعل واللام يخرج القوة
الى الفعل لان القوة لا تقدر على ان تضيء الى الفعل في ذاتها لانه
اذ لم يكن شيئا بالفعل فابن يلقى القوة بهر او ين ياتي فاما ان
الكهات بالفعل فانه اذا اراد ان يخرج شيئا من القوة فانه انما ينظر
الى نفسه لا الى الخارج فيخرج تلك القوة الى الفعل ويبقى هو
مودا اعطاه واحدة واحدة لانه لا حاجة به الى ان يصير الى شيء اخر
اذ هو هو بالفعل وانما اراد ان يخرج الشيء من القوة الى
الفعل ثم قال فانما البادى عز وجل فانه يحدث انيات
الاشياء ويصورها غير انه يحدث بعض المصور بغير توسط
وبعضها بتوسط وانما يحدث انيات الاشياء وصورها
لانه هو الشيء الكهات بالفعل جعل بل هو الفعل المحض فالفعل
فاما ينظر الى ذاته فيفعل فعله بغير واحد ثم قال فانما الفاعل
الاول هو فعل محض فانه انما يفعل فعله وهو ينظر الى ذاته

لم يخرج الى ان يخلو من ذاته الى الخارج
بل انما ينظر الى ذاته فيخرج الشيء
منه القوة الى الفعل م

لا إلى خارج منه لأنه ليس خارجاً عنه شيء آخر مما على منه ولا أدى قديماً
 إذن وصح أن العقل قبل النفس وأن النفس قبل الطبيعة والاشياء قبل
 الاشياء الواقعة تحتها فكذلك النفس والاشياء قبل الاشياء
 كلها وانه مبسوط ونعم تعالى ليس بمزاج بل هو قائم بفرق والاضاءة البتة
 وقال في الجهر المشرق القيام هناك واليه بلازلة واض واما ان
 ان الذي هناك حاضر ولا يضي بوجوده فيكون المار من انقل من كل
 بعبارة وما يدعى بسيل في قولنا جازماً جداً وقال في بعض ما
 المتداورة التي في القرون من نشأ الفيلسوف كان موجودات واحدة
 الا ان مقتضات خلق الكون الاول في كيف شأ وبدا الطليان
 من تلك الركوس على ما شاء والركوس قبل الخلق وابتداء ما انشأ الباري
 عز وجل والطليان وكان اختلاف خلق الطليان بخلق من تلك
 الركوس في الركوس ثلثة الاحكام اولها والكرهها الصورة والثاني في الوجود
 والثالث المعنى الا ان ما لا يمكن والباري عز وجل يخلق من هذه الاشياء
 لانه منشئها ويحضرها فخلق ما ينطق به لا يخلق ما يخلق من الاشياء
 لانه ما في صفاته لا ثابت وعقله لا بقدر وقوته لا يشبهه ما قد
 والقدر فخلق وعلم ما يشاء في الامور الا كونه صفاته ولا الحكمة
 من مائة تقسم الا انما من علمه والضييق المخلوق في خلقه فخلق
 شريكه في العلم في النصوص فمن هو اقل من جهة انه لا يصدق
 وجود غيره وهو اقل من جهة انه اقل الوجود وهو اقل من جهة ان
 كل ما في شبيهه يعلم فله وجود ما لم يوجد به ذلك الشيء
 ووجد ان الحق الواجب معه لا فيه ثم قال وهو اخر من جهة ان كل
 زما في وجوده ما في شبيهه ولا يوجد من شبيهه في الحق وقال
 في تعليل كل ما يكون الاول واخر فغيره اختلاف مقدار الوجود
 او معنى في المقدار في الوقت والوقت في العار والطارق

و در نقشه ها که در
الصورة والهیه والقدم
البرهان والافعال
شخص

والصمدى كالمواضع والعلية والمعنوى كما لمجس وللزوج والوجود
لا أول ولا آخرية وقال الشريك في الربة في العلة استلحق
عقله العلة أقدم في الوجود من المعلوم كالاب تعليق اما الربيك انما استلحق
معاني الوجود او الزوال وفي شئ ثالث نسيان الية والعلية والمعلوم
بما معناه مثلا زوال الوجود لان يكونا في الوجود لان العلة أقدم من المعلوم
فيه ولا في الزوال ان كانا غير زائنين فهو معاني التضاف وفي
معنى الذوم للوجود وفي التعلق واجب الوجود يجب ان تكون
لوازمه ومن معلوماته لا تتجاوز عنه تاخر زائنا وقال ابو بصير كل واحد
من الاشخاص في الاعراض والصورة واحدة ولكن كل واحد متغيرة
عنه بغير اضدادها وبصورها فانما وانت بقول عنده بصورتها واما
والواحدية والكل الكسوفات الجزئية كلها متغيرة عنه بصورتها
واعضادها فان يعرف كل شئ على ما هو عليه في الوجود فكما كان
او جزئيا او مرئيا او زائنا فانما اذا كان يعرف الشئ بلوازمه
والزائنه للعلة فان يعرف الاشياء مع ازمنتها وفي التعلق
التقدم في الكمال الموضع رتبة مثل رتبة الملاك فيكون كل واحد
اقرب اليك من احد تقدم وفي الفضائل غايات يكون كل واحد
على القدر اليه ما يكون تقدم ما في الزمان ان تقدمه فكل واحد
يعرف ذلك كعلمه من تقدمه وتقدم الباري تعالى على العالمين
بالوجود وبالقياس اليه لان الوجود شئ ثالث بل هو في ذاته
في منك ثالثا انتهى كلامه بالفاظه وقال في ثالث ثانين بيان
الشقاء والشئ الذي يكون شئ في كل واحد ولا يكون للاخر الا وجودا
فهو الشئ اولا وقبل كونه للاخر واذا تعقد ايضا ما بقا اولا
وقبل وجوده بل يدخل فيه الخاصية كالماطع او العلية او
او الزوال والاشرف او غير ذلك انتهى قوله بلفظه وقوله اخر ذلك

[illegible]

محيط بالزمان انتهى كلامه وقال المتكلم في التخصيص وبما اى العلم والمعلوم
 معا في الزمان او المزمع لا في حصول الوجود وقال شيخنا الشارح
 في جعل المتقدم والمتأخر من كتاب المطارحات والمتأخر بآراء
 المتقدم وكذا مع وليس كل شيء ليس منها تقدم وتأخر زمني
 مما عارضنا فان الفارق في كل علم لا يتقدم على زمانه ولا
 يتأخر عنه وليس بعد الزمان شيئا وكذا غيره فالزمان بما
 بالزمان يجب ان يكونا زمانين كما ان الذين هما معا في الوضع
 والمكان يجب ان يكونا مكانين انتهى كلامه وقال في كل الذي
 والعلم على المعلوم تقدم عقلا لازما في جميع المتقدم بالذات
 وقد يكونان اي العلم والمعلوم في الزمان معا فقال البعض
 المتكلمين في الشرح وذلك اذا كانا زمانين ولذلك قال
 قد يكونان كذلك لانها قد لا يكونان كذلك كما في المحررات
 وكيف كان لا يختلف وجود المعلوم في وجود العلم الثاني
 زمانين كانا اولاً ومنه يعلم ان تقدمها على ليس زمانيا في ذكر
 اقسام المتقدم والمتأخر فقال الشارح وكذا ذلك المعنى
 المتقدم والمتأخر اما بالزمان في ظاهر كل علم والمعلوم ذلك
 في غير المفارقات لانها غير زمنية واما بالذات فكل علم
 علم واحد وبالطبع كما انهما فليس في لزوم الوجود في زمان
 يكون احدهما سببا لوجود الآخر كالضعف والنصف مثلا
 وبالموضع كما هو مقرر في صفة واحد بالشرع كمتعلمين عند
 معلم والجسمان لا يقع بينهما المعية الكمانية عن جميع الوجود كالجسم
 اجتمعا في مكان واحد وقال شارح التلويحات بعد ذكر
 النوع التقدم ولما علم من تقدم المتقدم بعلم المتأخر والمعلم
 الا ان المفارقة الكلية لا يصدق عليها المعية الزمنية للكون

ليس كل شيء ليس منها تقدم وتأخر زمني

سبب في التقدم الزماني في العلم والمعلوم

زمانيا والجسمان لا يقع بينهما المعية الكمانية عن جميع الوجود كالجسم
 اجتمعا في مكان واحد وقال شارح الشجرة الالهية والمحرر
 عن الملة بالكلية اذ لم يكن بينه وبين شيء تقدم او تأخر زمني بلزم ان يكونا
 معا فان كل ليس يزاني لا يصدق عليه التقدم والتأخر والمعية الزمنية
 اليه والاشياء اللذان يصدق عليها المعية الزمنية يجب ان يكونا
 زمانين كما ان الذين يكونان معا في الوضع والمكان يجب ان يكونا
 مكانين الا ان المعية الكمانية لا يكون بينهما من جميع الوجود
ومنه اريت المنهج بامانة المتكلمين لم يستطع الى الفرق
 بين عدم الزمان المتقدم وعدم الزماني الترتيب سببا ولم يعرف
 ان هذا الحادث الواقع تحت الكون في الفساد بما هو حادث زمانيا
 متضمن للوجود بزمان بعيد مسبوق بالوقوع لعدم الزمان في المنة قبل ذلك
 ووجوده لا لعدم في كيد الواقع فيه هذا الاعتبار انما يتقدم عليها زمانيا
 الموجود في الزمان قبله على الحقيقة المتقدمة الزمانية لا المتأخرة على
 الزمان ان كانا في موضع غير الحقيقة لا يمتنع الباري الا في كل ذكره ولا هو
 متأخر عنه في الوجود اذ هو محسب هذا الاعتبار خارج عن جميع النسب
 التي سبحانه بالقبلية والبعديّة والمعية واسا واما اذ حادث في
 مسبوق الوجود بعدم الترتيب في الزمان متأخر القياس في زمان الحادث
 الحق سبحانه في الوجود متأخر اذ هو لا غير كونه في درجة سائر الحوادث
 من قبل ومن بعد بحسب الترتيب المخرج في الوجود عن وجود الباري
 الفاعل سبحانه فبما انه معروض على الحكم المتأخرين والاشياء
 من ضيق فقام حجاب القدوس الحق على معلولة الزمانية والزمان
 على الاشياء التي هي في اوجها الزمانية وقال في اذ كنهية المتكلمين
 والمحصل وشرح عيوب الحكم والمحدث المتفرقة وغيره من العلوم ان
 ان عدم الحادث الزماني متقدم على وجوده ولا شك ان الباري تعالى

العلم والمعلوم في العلم والمعلوم

سبب في التقدم الزماني في العلم والمعلوم

كان موجودا مع عدم هذا الحادث وهو الآن موجود مع وجوده
 فلو كان تقدم عدم الحادث بالزمان لكان تقدمه على كل واحد من
 اجزاء الزمان على وجوده بالزمان فلو كان تقدم الباري تعالى على كل واحد من
 اجزاء الزمان اليوم وعلى الحادث مثلا في هذا اليوم بالزمان فيلزم
 ان يكون تقدمه على الزمان والاركان الزمانا وما سماه الانحاء المحققين
 ثم عليه بيان التشكيك فقال في تقدمه على الزمان انما هو تقدمه
 يقولون التولية واليدوية للحق ان الزمان لذاته ولغيره الزمان ليس
 الزمان والوجود والعدم لما به على الزمان في مفهومه اعتبارا في غير زمانه
 بعد وقبل الزمان اما اجزاء الزمان فلا يحتاج الى غير انفسها ولا تقدم
 الباطن في كونه بعدا وقبل في غير زمانه والباري تعالى على كل واحد من اجزاء الزمان
 او وجوده وجودا في الزمان فلا بد ان لا يكون في الزمان حيث نفسه الوهم
 على الزمانيات فلهذا ما قالوا بهما انهما ما قال بهما فانه في عدم الام
 المتكليف في المحصل فقال فان قلت نسبة المتغير الى المتغير وهو الزمان
 ونسبة المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت
 هو الازمان قلت هذا الترتيب انما هو في التخصيص لا في قدر ذلك
 على ان مفهومه كان ويكون كونه الازمان موجودا في الازمان المتكافئة
 اما ان يكون قارة الثابت فيلزم ان لا يوجد في المتغيرات وانما
 غير قارة الثابت وان لم يكن ثابتا استحالة وجوده في المتغيرات وهذا
 وهذا الترتيب لا يتقدم بالاعتبارات فاما هذه الاعتبارات الزمنية في
 فقال القول بالاشتراك في لزوم وقوع الكون مع الزمان ليس كوقوع جسم
 الفار والذات المستمرة الوجود مع الزمان وليس كوقوع الثابت في
 الباقي مع الفار والذات الباقي في كاشا مع الارض في ذلك الترتيب
 معقول محصل هو ان كل كاشا هو في الوجود على طول وليس عليه
 المتغير والثابت متحيزا فاما نقول في ذلك كاشا في نفسه

على وجوده

فانطبق

فيسمى ما يدل على انما اذ اثبت المعاني فلا وجه للتفرع في وضع الانا في تلك المعاني سواء كانت الانا في تلك المعاني

فانهطبق مدة بقائه على الزمان من الزمن واذا انقضى اختل في انقضاء
 فانه على الزمان فيكون كل واحد من اجزاء الزمان في نفسه في تلك المعاني
 ولا يصح انما يتصور انما كانت غير ذلك في تلك المعاني على المعاني انما هو
 ومحق تحقيقه ان المتغير متغير بما هو حاصل في الزمان لما هو واقع في
 الدهر وبيعة الثابت بالقياس الى ما يحسب الدهر لا يحسب الزمان
 كما تحققت ارا فانما هو محقق الحق واضمحلال التشكيك ثم انما التشكيك
 في المحصل عاد الى المتكلم هو من انما هو متغيرا في غيره ولم يعرف
 ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض تقدم زمان بنفسه انما هو المتقدم
 والمتأخر لكن الزمان حقيقة متغيرة بغيره وانه سبحانه تعالى الزمان
 من ذلك فقال في تصحيد حدوث العالم اذا اجاز ان يكون تقدم
 بعض اجزاء الزمان على البعض الا بالزمان فلم لا يجوز ان يكون تقدم ذات
 امر تقاطع العالم بالزمان في المحقق الباطن اعاد على القول الفصل
 في النقطة على سنن التحقيق فقال وجوابه بان تقدم الباري تعالى العالم
 كتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض الاخر فقد سبق ما به عليه الحق
 ان الباري تعالى ليس في زمانه من صفاته والوهم ليس
 بالمتكلم في الزمان على ما في الزمان كما هو في كاشا والعقل كاشا في
 الطلاق التقدم لكاشا على الباري تعالى كذلك باي حجة المطلق
 التقدم الزمان في عليه بل ينبغي ان يقال ان الباري تعالى تقدمه ما كان
 القسدين وانما الازمان عاجز عن توصفها بغيره قوله بديارته وقال
 في المحصل ايضا في نفسه وجوده بالاضافات ان كل حادث
 يحدث قال ان تقدمه يكون موجودا معه في ذلك الزمان فلو كانت
 تلك الموقوفة صفة وجودية لزم حدوث الصفة في ذات الباري
 فالتاقد الباطن المحقق في نفسه فساد قوله فقال هم اي كاشا يتقدم
 ان الله تعالى صفاته ايضا في كاشا في الوجود والحق والارزاق

والمدح والثناء وغير ذلك فيلتزم القول بهذه الصفات غير الملية
 الزمانية ثم انهم قالوا بالفاظهم في الصفات **وغير** مشي عام
 المتكلمين في المحض على طريقة وقالوا باليقال معية المتغيرين من الزمان
 ومعية المتغير مع الثابت في السرسلانا نقول لا يترشح في هذه الاسرار
 اليها الملية لقول الملية معقولة فان لم يتحقق هذه الحالة الا لاجل
 موجود آخر هو ما يحتمل بالزمان والذات او السرسلان من التسلسل
 والافتقار الى القول بوجود الزمان فقال شارح المحقق من تقليد
 اعلم ان الشيخ ذكر في الشفا ما يوجب ان يكون جوابا عن هذا السؤال
 واللام ذكره على هذا الوجه ونحن نغير عما قاله الشيخ بالفاظه وانعم
 ونفرض منها ما ذكره الامة من الموجودات اما ان يكون لاجزائها
 بعضها البعض فبعضها مجموع التواريخ والفتوحات فاما ان يكون
 كذلك بل يكون اجزا واستمرة الوجود بمجموعة معانها كقولنا لا
 كان وجوده في زمان اي يكون مطابقا لوجوده لزمان ويكون المتقدم
 منه مطابقا لزمان وجوده المتأخر منه مطابقا لزمانه المتأخر عن الزمان
 الذي كان وجوده المتقدم مطابقا له ولا يكون الوجود متقدما
 او وحيه المتأخر مطابقا لطرف من الزمان الذي هو الال في الال
 يكون المتقدم والمتأخر من مطابقا لزمان واحد متقدم او متأخر
 بل في نفس اجزاء زمان ذلك الزمان ومثل هذا الذي يقال له انه موجود
 في الزمان ونسبة بعض هذه الموجودات الى البعض لا حجة بالملية
 والبعيدة هو الزمان وان كان كذلك في هو الموجودات التي
 يكون اجزا واستمرة الوجود بمجموعة معانها كما يكون وجودها
 في الزمان الى ليس شيئا منها يطابق المتقدم من الزمان
 شيئا آخر يطابق المتأخر منه بل وجودها وجودا مستمرا ثابتا
 ولا يقال شيئا منها انه موجود في الزمان بل يقال لكل منها انه موجود

من الزمان ومعية الثابت
 مع الثابت

الموجود يكون مطابقا
 لما في اجزاء زمانه ذلك

مع الزمان

مع الزمان وقد بين الامر بان كل واحد من الافراد الموجودة
 الال في وجوده مع الفرد الآخر وليس شيئا منها موجودا في نفسه
 ونسبة هذه الموجودات الى القسم الاول اعني الموجودات المتغيرة
 المتغيرة الاجزاء بالمعية والقبلية والبعيدة ليس هي ما يقال
 لمثل هذه الموجودات انما موجودة في الزمان واما السرسلان
 عن نسبة استمرار بعض المبدعات الى البعض الآخر بالمعية والقبلية
 والبعيدة كنسبة بعض العقول الى البعض الآخر لشيء من هذه الامور
 الثلاثة بما قاله شارح في التفسير كلامه في هذه الامور
 في شرح المحل ثم شرح قول الامة في اللوازم عليه ثم بين
 انه لا ينافي ونحن نقول ان نسبة الثابت الى المتغير بالمتأخر
 في الزمان غير معقولة بل انما نسبة اليه بالقبلية او الملية وكذلك
 نسبة بعض العقول الى البعض بالقبلية والبعيدة غير متصور بل انما
 نسبة العقول بعضها الى البعض بالمعية الغير المتغيرة لاجزائها
 بمراتبها جميعا الى ما بها الفعل بالبعيدة التامة بحسب سبق
 مذهبنا الصريح في التامة او بالمعية التامة بحسب وجودها بالواقع
 في الزمان وعلى طريقة الذين يربون الى سرسلان المبدعات نسبة الى
 مبدعات الحق بالمعية السرمية وايضا مضافا للتقدم السرمي
 هو المتأخر الذي هو لا التاخر السرمي كما ان مضافا للتقدم
 بالمعية هو التاخر بالمعلولية لا التاخر بالمعية فهذه وجوه
 من الخطا في ارجح المحض والمحصل في فهم سبيل هذا المطلب
 الرفيع السكوت وفي سلامة عن بعض هذا بعض شفا المقلدين
 في شرح المواقف حيث توغلا في المصنوع بما نام المتكلمين
 في البحث عن سبيل الحقيقة فقال شارح الشرف في تقدير كلام
 حذر الحق ان الموجود اذا كان له مبدء اتصاله غير فان كان له مبدء
 اي اهل الحقيقة

نسب انما هو الاصل في شرح المواقف

كان شفاط مقدم وتاخر لا يجتمعان فلم يزل الاعتقاد مقدار غير قادر
 هو الزمان فيتنطبق تلك الهوية على ذلك المقدار ويكمن
 جزوا المتقدم مطابقة الزمان مقدم وجزوا المتأخر مطابقة الزمان
 متأخر ومثل ما المتقدم يسمى متغيرا لا يجزأ اليه جبر ولا انقطاع
 على الزمان والمتغيرات فبقية انما تحدث في ان هو طرق الزمان
 فهو ايضا التوحيده ومنه واما الامور الثابتة التي لا تتغير فيها افعالا
 لا تتغير فيها ولا في افعالها وان كانت مع الزمان المعارض للتغير
 الا انها مستقيمة في حد انفسها لا تتغير في الزمان حيث انظر الى ذاتها
 يمكن ان يكون موجودا بل زمان فاذ نسب متغير الى متغير بالمعية
 او القسمة فلا يبدى بان كل زمان في كل الجانبين واذ نسب
 بهما ثابت الى متغير فلا يبدى الزمان في احد الجانبين والآخر
 واذ النسب ثابت الى ثابت بالمعية كان الجانبان متغيرين
 عن الزمان وان كانا متقاربين لم يفرقهما معان بمقدور متفاوتة
 غير متناهية بدارات مختلفة فيبطل تفاوتها واذ اتوا على غيرها
 انترض ما ذهب اليه ابو البركات من ان الزمان مقدار الوجود
 حيث قال ان الباقي لا يتغير بقاءه الذي زمان وما لا يتغير
 حصوله في الزمان ويكمن باقية للبدان كقوله بقائه مقدار الزمان
 انه وبعض من قد ينطبق من المقلدين قال في رسالته ان وجود المعلوم
 مذهب الحكماء وان من الموجودات ما هو زمان في الوجود كالحركة
 ومنها ما هو في الوجود بل فيها عديم فالسبب في وجود الزمان
 والا لكان لا يتغير وجوده الى الابد والسر في انهم يقولون
 نسبة المتغير الى المتغير هو الزمان ونسبة الثابت الى المتغير هو الابد
 ونسبة الثابت الى الثابت هو السر كما لا يخفى على المعارف
 بقواعدهم واذ كان الوجود اعم من الافعال الاربعة قد عرفت ان

في اثنين منها غير مسموعة ثم قال تقدم الواجب على ليس تقدما ذاتيا
 فانه ليس في زمان وهم ايضا ان الحكماء يحسنون بذلك
 فانهم يقولون ان الوجودات ليست في الزمان بل في الله والتميز في
 الزمان في محيطه وكما لا يتقدم في الفوق عن الاستعداد المكاني عدم
 تنامي كذا لا يتقدم في القبل عن الاستعداد الزماني عدم تنامي
 فالوقت انما هو حيث وجد العالم والتقدم والزمان في التاخر
 انما هو لاجزاء العالم الجواني بعضها بعضا واما سوي العالم
 والجسمانيات فليس فيها تقدم وتأخر زمني كما ليس فيها تقدم
 وتأخر مكاني فكذلك ليس فوق المحل خلا ولا ما يربطه طائفة
 لا فوق كذا كذا ليس قبل العالم وجوده ولا بعده وقت
 بناء على انه ليس له قبل ولا يلزم من ذلك عدم تنامي الزمان
 كما لا يلزم من الوجود عدم تنامي المكاني بل الزمان متناه كما ان
 شانه غير فرق في علم الوجود بل تنامي الزمان مثل كل سائر
 المكاني فكل لا عبرة بحكم في المكاني كذا كذا لا عبرة به في الزمان
 وهذا مسائل دقيقة لا بعض اهل التحقيق كما لا ملامح حجة الام
 في بعض تصانيفهم والشهستاني وعين القضية وغيرهم من
 المشككين والصوفية وشرايكة في التجرى انهم **ويشترط**
 هل سمعوا يقول في المباحث المشرقية وفيه شك اخر والمؤمن
 زعموا ان مقام المعية بحسب اقسام التقدم والتأخر ثم شطروا
 ان اقسام التقدم والتأخر خمسة فيجب ان يكون اقسام
 المعية خمسة ثم انهم ايقنوا بنين التوحيدين من المعية اعني المعية
 بالعدم والمعية بالسر وهذا ايضا في قبل فلو علمت له ان المكانيات
 في الامم انما هي ليس تسع اقسام التقدم والتأخر بل ثمانية
 عليك شكور الذكر متقدرا الامر بتسطير البيان مستبين الشك

في انوارهم بظواهرهم وزعمهم ومقالاتهم فلسفة انظمت وانت عرض
 التبع غزير الشك في المعنى وانوارهم جفا في سنادك تحصيل الاسم
 الهم بالجلالين فكانت في ذلك من النجاسات وان اعترفت
 الشك ان اثبات نوعين للمعنى في المعنى المعبر والمعنى الشرعية
 يستلزم ان يكون في اسم المعنى ثمانية وهو التقديم والتأخر في الواقع
 السبعة المعبر وهو غير متطابق في اذ ان يلزم في المعنى في المقامات
 معية ليس في ازانها تقدم وتأخر فيحصل حكم ان التتابع القليلة والبيدية
 كاتبع لما على عليك وهو انما قد يمتنع ان اختلاف النواع
 القليلة بحسب اختلاف المعنى الذي هو ملك السابق فذلك
 فاعلم ان اختلاف النواع المعنى بحسب اختلاف المعنى الذي
 هو ملك المعنى فكلما اذا كان ملك التقديم في القليلة الانفكاكية
 انفكاكا استدارا يستوجب ان يتخلل بين التقديم والمتأخر زمان
 او ان كانت القليلة الانفكاكية قبلية وبعيدة زمانية واذا
 كان الملك عدم الاتباع في حاق الواقع لا في الحق الامتداد
 والامتداد بحيث لا يتوهم فيه ما يتخلل زمان او آل املاك
 القليلة الانفكاكية المطلقة الغير الحكم بغيره من وتأخر اذ
 قل ذلك اذا كان الملك في المعنى لغير المعنى في زمان
 على التقديم كما في الحركات القطعية او لا في التقديم كما في الحركات
 المتوسعة او في ان هو ظرف زمان كما في التوقيعات كانت
 المعنى معية متقدرة زمانية واذا كان الملك هو الاتباع
 في حاق الواقع بحسب الوجود المطلق الفراج الثابت في
 التزم كانت المعنى معية متقدرة زمانية واذا كان الملك هو الاتباع
 في حاق الواقع بحسب الوجود المطلق الفراج الثابت في
 كانت المعنى معية صريحة مطلقة غير متقدرة مادرية الكائن

تسبب ان كان الملك هو في ذلك المعنى

وجود احد المعنيين متوقفا بعد الصريح في المدة والسرورية الكائن
 المعان سرديين بالوجود فاذا ان معنى المعنى الغير المتقدرة في المعنى
 الدورية والمعنى السردية بحسب سبيل واحد وكذلك ملك المعنى
 الصريحة الغير الاستدراية فيهما بطابع واحد على ثمة واحدة والسردية
 والاسردية اختلاف حال المعنيين بالقدم والحدوث وليس يلزم
 ذلك اختلاف في المعنى الذي هو ملك المعنى وبذلك المعنى وبذلك
 وذلك كما اذا كان المعان بالمعنى المتقدرة الزمانية قديمين
 بالزمان او حادثين بالزمان زمانيا ومختلفين او مختلفين
 في طول زمان الوجود او قصره فان نزع المعنى الزمانية في ذلك
 حكم غير مختلف اصلا بل هذا المختلف حال المعنيين فيما لا يتوجب
 اختلاف في ملك تلك نزع المعنى فاذا ان قد يستتب للمعنى
 في تسبب النواع على شكل القليلة والبيدية فليثبت **معنى**
 ان في اذ التقديم بالمعنى والتأخر بالمعنى المعنى بالمعنى وبالمعنى
 وفي اثنائها قصص فامش اذ لا يتبع للمعنى ثمة واحدة معطو لل
 في درجة واحدة والمعلول واحد علتهان ثمة واحدة اصلا
 وقد سبب السبيل هناك في الابعاضات والتشديدات
 ولعل الكلام يساق الى مستدعي في الفشار اسر العزير العلم
ومبني كما قد حار جهل ان يتنظم لمصير تلك البرهان
 على حدوث الان ان الكبير وهو العالم الاكبر بجميع اجزائه
 نظم الطبيعي من سبيل القليلة السردية اما تبصره اذ افصح
 ان الباري للفعول جل سطة متقدم على هذا الحادث البكر
 مثلا تقدما مطلقا سرديا وهذا الحادث متاخر عنه سببا
 تاخره بحادثه بامتنع بحسب ان يتخلل بينه وبين الباري الحق
 سببا زمان او ان او منه موموم او طرف منه موموم
 واللازم ان يكون التقديم الحق زمانيا ميمولانيا لتسبب علته

المادة وعوارض الطبيعة تتلخص في ذلك على الكبر فقد استحال ان يجيب
 لنزولهم جميع الحوادث من المبدعات والكائنات باسرها في وقت
 هذا الحادث الواحد في المدة الممتدة في الفاعل تاخر اصرارها في تقدير
 بحسب سبق العلم الصحيح في الدهر واللازم تصور الامة في الدهر
 فيلزم ان يتقلب الدهر زمانا والثابت يتغير والفاصل بين الامة
 الالهية نسبة متغيرة وذلك كله خلف مجال الحكومة الفطرية
 والعزوة البرمانية ليس اذا تشطر العالم في تلك الحوادث
 والابواب بالحدوث الذي في السرمية الوجودية
 للجعل الفياض بالاضافة الى المبدعات المعينة للذاتية السرمية
 وبلاضافة الى الكائنات المعينة للحادثة الدهرية فكان
 تلك المعينة للذاتية في الدهر زمانا متغيرا عن هذه المعينة
 الحادثة فقد وقع في الدهر بعد وحد بحسب الزمان المبدعات
 وصدور الكائنات الموجودة جميعا في الدهر فليزم في الدهر
 تقدير وامتداد بحسب المحسوس المتخاذا منه من الاخر اذ بعد
 سبق المعينة للذاتية المحصورة بالوجود في الدهر اولا زمانا لا محالة
 عن صدورها المعينة الثانية الحادثة بالوجود الحاصل اخيرا
 ويلزم اذن ان تكون نسبة الباري الحق بمجده الى ما عدا ذاته
 نسبة متغيرة وان يكون افاضة المبدعات وافاضة
 الكائنات ومعين لذات الحق من كل جهة على السبق والحق
 فيلزم التدريج والبيانية في مشيئة وافاضة ونسبة فليست
 فلم تكن افاضة بالاضافة الى كل شيء على نسبة ابدية وشبه غير
 متبدلة وان تسويج ذلك تمام في الحق والحادث في المحرقة وانما
 السرمية للذات الممكنة المعطولة ضرب من الكثرة والحق في
 الجاهلية **ويظهر** فان انجسك اليوم ان الامتداد في الدهر
 والتجدد في صفاته الذي غير موهم الاختصاص بمرمر

المبدعات واراد اللزوم على حال فان الله سبحانه على تقدير
 العالم ايضا وجود اذ لا يقع عدم العالم في الدهر ثم هو موجود مع
 العالم بعد حدوثه في الدهر اخيرا فلزم توهم الامتداد بحسب ذلك
 في الدهر وتجدد وصف افاضة للرب بعد الافاضة يتنازل
 في سبيل الحق باذل الله سبحانه اما اولا فلا للعدم ليس شيئا
 اعتبار المعينة بالنسبة اليه اذ حقيقة صرف الوجود والامتداد لا
 يعبر عنه بالعدم والامتداد على خلاف الامر في الاشياء المبدعة
 الموجودة الثابتة واما ثانيا فلا ان استجانه ليس وجوده
 في الدهر بل هو متعال للذات عن الزمان والدهر على خلاف
 الامر في المبدعات فانها موجودة في الدهر والدهر والسرمية
 وان شئت كما في سبيل جميع الشيات والامتداد على حق التقدير
 والتجدد والامتداد والامتداد الا انها مختلفة في احتمال
 سبق عدم الصريح في الدهر بالفعل او بالانكسار لا في السرمية
 فلذلك كانت المتغيرات بمرام موجودة لا في السرمية بل في
 الدهر ولكن بمرام ثابتة لا بمرام متغيرة فانها بمرام متغيرة موجودة
 في الزمان لا غير فقد استحال افرج الوجود مختص بالسمجانه
 لا يوجد فيه ممكن امر الممكنات المعطولة والدهر مختص بالممكنات
 الذاتية يتعالى الى الواجب بالذات عن الوقوع فيه ابد الزمان
 مختص بالماديات والممكنات بالامكان للاستعدادية
 لا نسب اليه وجود شي من المفاعلات المحصورة بالمعينة المعينة
 المنتهية الى الغيبة فاذا المبدعات والكائنات موجودة
 جميعا في الدهر فلو كانتا مختلفتين بالقدم والحدوث في الدهر
 لزم ان يتغير توهم الامتداد في الدهر ويتغير النسبة في الموجود
 في الدهر بالقياس الى الباري الحق سبحانه بالمعينة واللامعينة

فكيف هي نسبة متقدمة المتأخرة بالضرورة فاما اذا كانت هي
 بهر ما موجودة في الوجود بعد المبدء الصريح في موجودة في الوجود
 ان لا يوجد فيكون جميعا بحسب تلك الحقيقة واحدة
 في درجة واحدة والباري للفعال سبحانه بحسب ذاته الحق البرية
 المحضه متقدم عليها بهر ما تقدمت بهر ما غير حاصل الوجود
 في الوجود اذ لا يحيط بالدهم والزمان متعاليا عن الوقوع فيها
 وعن التعلق بها مطلقا وحسب ذاتها المعلولة الموجودة
 الثابتة في الوجود بتقدمها الصريح معها معية دهرية فلا امتداد
 في الوجود ولا تقدم في النسبة واما اننا نلاحظ سلب شي عن شيء
 يقتدر الى تحقق مطلوب في مطلوب عنه يتقدمانه وليس في
 فيه ثبوت المطلوب عنه فقط وكذلك اضافة شيء الى شيء
 واتصاف شيء بشي في نفسه امور لا يتحقق عند وجود شيء
 واصلا غير بل تتحقق وجود شيء بتقدمها وادوات واحدة
 فاذا كان الجاهل الحق سبحانه موجودا بمرتبته لا غير فلا يتحقق
 اضافة سبحانه الى شيء ولا سلب شيء عنه اصلا ثم انه لا يحاط
 الموجودات واتصافها في وعاء الوجود والنبات وهو الوجود
 مرة واحدة دهرية فصدق حمل الموجود عليها بحسب الاطلاق العام
 الدهر فابن هناك لذاته الحق سبحانه وفعال يحكم عليها بهر
 والحق في الدهر وعلى القدر المشترك بينهما بالحق والكل
 السابق والتلاحق وذلك هو الذي لا يخرج عنه بهر ما يتغير
 والتبطل والتدريج والتعاقب ومن هناك حقوق في الطبيعة
 الشفاء وفي الالهيات منه ان في التقدم والتأخر بالزمان
 وفيما اشبه ذلك ويعني ما يشبه ذلك التقدم والرد في
 وهو التأخر الدهر انما يتحقق التقدم والتأخر المتعدي لهما

اذ الحق وجوده في المعدن من جملة الالهيات يكون لها الالهيات
 غير موجودين معا فالوجود المتقدم انما هو اتصافا بالتقدم
 اذا ما غلب على المتأخر في الوجود فيكون تأخر المتأخر في المتأخر
 مع وجود المتقدم واية الحقيقة وجودها العاقب الحاصل بالفعل مع
 المتقدم واما اية القول بوجود المجموعات فاطلحة على تقدير اعتبار
 الحدود الثمري اياها يقع في وعاء النبات الذي هو الوجود
 بداهة الوجود الصريح واقعا في بنية لا في حد متأخر فاما متأخر
 عدة فلا يخارج في الوجود من حد الالهيات عن حد الالهيات فلا يتصور
 هناك تسابق في الواقع بحسب مدى في الوجود بخلاف ما اذا
 بعض المجموعات ولا بعض فان ذلك لا يتوجب لانهما ضمنين
 الموجودين مدى متمايزين في الوجود وان يكون تفرقا لهما في
 في ذات الحقيقة الحق وحصول اتصافين بحسب ذلك على سبيل
 السبق واللاحق بية وبالجملة بين عموم في اعتبار الحدود
 في الوجود لجميع الالهيات واختصاصها بالكميات منها وان
 المبدعات فاما ان يبين على سبيل تبيين مفروق عنه بالكميات
 والنباتات فان انما الذي قد بقي الوجود عليه لظلال هو ان يقال
 فيما العلم بالفيض المفيض الفعالي مجموعه وعلولته جميعا على
 فيما الوجود لا ليس من تلقاء ذاته من الجاهل على اثره من حيث
 ذوات المجموعات وقصور مبدعاتها عن قوة قبول الفيض
 بل هو الامتثال فليعتبر **وبين** واذ قد سبنا ذلك الحق
 المستبين فقد افصح ان الاله فرغ من القلبية الانفكاكية وبما
 القلبية الزمانية والقلبية الوردية من حيث استناد القلبية
 والبعدية التي فرغ ذات الجبل والبعدية على سبيل واحد فلهذا مشادة
 اخرى منها ورا المساهرات التي لها تذكرا وذلك لما
 قد تميز من انما لا يوصف بالتقدم والتأخر بالزمان على الحقيقة

في التدرج من صدر الانا الى ساقه الاله ومن يد والايدي الى قصى
 التكوين قد فعلها وادبرها فقال المبرح الحق في حق التدرج مرة
 واحدة مبرية ولكنك يقطعها ابداعا للوالم الذي لا يقطعها
 الزمان اما متعلقا بالوضع والحق من الكائنات ففي الاستعداد
 القادر الكائن من مركز العالم الى محيط الفلك الاعظم كما في جبهة
 ومكان وفي الاستعدادات بالزمان في القادر من الانا الى
 حكمة بعد التدرج الى ابد اباد اكل في وقت ومثاله اما متعلقا
 عوالم الزمان والمكان من الانوار العقلية والجواهر الروحانية
 وسائر الابداعات ففي كيد الواقع وحق الاغتيال
 كما يقوаж مبرية وسراج وجوده لافي زمان ولا في مكان
 ولا في وضع ولا في جبهة ولا في ابن ولا في بنت فهو الله سبحانه
 فاعل الوجود وحسب النظام ابداعا لهذا السيل فلو امسك
 عن الجعل والافاضة لا تضر ثبات التدرج وانقص صدور العالم
 فتبادرك الله رب العالمين **فمن** كما الاستعداد القادر
 يجمع ابعاده اجزاء في حيز واحد صدور كذا كذا النقطة التي
 يوطف البعد الخليل واجزائه قارة الوجود في ثبات الزمان
 وموافق التدرج والتجرد لا اجتماعا بحسب الوجود في الزمان
 الذي يوطف الاستعداد الزمان فكل ذلك الاستعداد الزمان
 الغير القادر على السيل الجزاءه الواسع غير مجتمعة في الزمان
 الالات التي هي حدود الازمنة واطرافها في فان
 ثابتة الوجود مجتمعة التحقيق في وقار وجود الزمان في الزمان
 فالاستعداد ان الكائن في الزمان في كل وجوده الابدالية موجود
 ثابت تمام في التدرج والله سبحانه يخلق في ميعه احاطة غير
 شك ليس بينه وبين شئ من الكائنات استعدادا في الاطر

امتدادا في الزمان في محيط **فمن** قال صاحب الملل والنحل
 في تدرج ابراهيم بن تيار النظام من المعزة لم يذهب ان الله سبحانه
 خلق الموجودات دفعة واحدة على غير هذا الا ان معادله وبنائها
 وجودا وانشاءا ولم يتقدم خلق آدم على اتمام خلق اولاده
 غير ان الله سبحانه اكمل بعضها في بعض فالتقدم واللاحق انما يقع
 في ظهورها من مكانها دون صدورها وجودا وانما اخذته
 المقالة من صاحب الكون والظهور من الكيفية والكمية ابراهيم
 تقرير من صاحب الطيفين منهم دون الالهيين قلت له ما علمته
 قومت من ابن خلكننت في هذا القول فقلت والله علمته انه
 اخذته هذه من صاحب الحكيم الاسلاميين ليس كحال الجاهل بقوله
 دفعة واحدة للدفعة الثانية والفترة الزمانية بل كان يعني بها المرة
 الواحدة التدرج المتخمة فيها المرات الزمانية والدفعات
 الالهية الى قصى الوجود وساقه الابد وكان يقول والتقدم واللاحق
 انما يقع في صدورها الزمان دون صدورها التدرج وفي ظهورها
 في الزمان فكل وجودها في التدرج مكان قوله انما يقع في ظهورها
 دون صدورها وجودا كذا ان قد اصاب محض الامر وفضل
 القول ومن الحق ودخل الحكيم وكذا ان اخذته من صاحب
 المتألمين التدرج في العلم دون الطبيعيين من صاحب
 القول بالكون والبروز ليس عبارة ارسطو ليس في اثنو لوجيا
 على هذه الحجة يعني ان يقال في الميز الثالث لان الله سبحانه تعالى
 احدث انبات الاشياء وصورها كلها وخلقها دفعة واحدة
 والم يقل في الميز الثالث ان العالم مركب من شئ ما يتعدل
 بعضها ببعض فيكون العالم كاشي الواحد الذي لا خلاف فيه
 ولكن اذ علمت العالم علمت لم هو ذلك ان كل جزء منه

لقد امكن في كذا
 وذكر ان الله سبحانه
 وادبرها في كذا
 في كذا
 في كذا

بمثل الكلف واحدة لان الله سبحانه وتعالى قال الله عز وجل في
 الكلف واحدة لا تخلفها وبغيرها اي سواء في قدرته القليل والكثير
 والواحد والجمع للتفاوت وذلك انما كانت يتفاوت
 النفس الواحدة والنفس والكثرة العدد انما يتفاوت
 شأن وتعلل من فعله فدل على ان ذلك انما هو بغير
 رسل كل صوة ويصير كل بصر في حاله واحدة لا يشغل احد
 بعضها عن اداء ذلك بعض فذلك الخلق والبعث اية بعبارة
ومعنى قال الله سبحانه في سورة النجم كل يوم نحوي
 في شأن في الكلف في كل وقت وسينجدكم امورا
 ويجتهدوا في الامور ومن رسل الله على التخليد والله اعلم
 انتم لا تقبل له وما ذلك الا ان قال في شأنه ان يغيره
 ويغيره كذا ويغيره فوما يوضع اخرون بعد ان يغيره التور
 عند الله يزل احد ما اليوم الذي هو مودة الترافضات
 فيه الامم والنهر والامم والاعباد والنفط والنفوس
 القيمة فتشاهد في الجوار والحياب وقيل نزلت في اليهود
 حين قالوا ان الله لا يفضي يوم السبت شيئا وسال بعض
 الملوك وزيره عنها فاستعمل الى المفسر وسب كينها ففكرها
 فقال القلم له اسود يا مولاي اخبرني ما لك لعل الله ينزل
 لك عليمي فاجابه فقال انما افسد الملك فاعلم فقال
 انها الملك فقال الله التوب في الليل في النهار
 في الليل ويخرج المحي من الميت ويخرج الميت من المحي
 ويشفي سقيا ويقم سليمان ويبنى بها في بيتي ويعز
 ذليله ويذل عزيزا ويغيث فقيرا ويغفر غنيا فقال الله عز وجل
 وامر المؤمنين ان يحلج عليهم ثياب الزلالة فقال يا مولاي هذا
 من شأن الله وعون محمد بن طاهر ان دعا يحيى بن الفضل

وقال

وقال اشكيت على ثلاث آيات دعوتك لتكشفها لي من قولك
 كل يوم يحيى في شأن وفيه العلم جف بما يكون في يوم القيمة
 فقال الحسين ما قولك يوم في شأن فانها شئون بيد ربها لا شئون
 بيد ربها انتهى ما في الكلف فاما من ثابت ولا يتغير ولا فار ولا يتغير
 والدفع ولا زاني الا وهو محمول وشهد اليه سبحانه وجوده والندى
 والتغيرات انما التدرج والتعاقب في الحساب والاعتبار
 في الزمان لا بالقياس الى سبحانه وحسب وجوده في الدهر على ما قد عرفته
 مرارا متعددة فوق مرة واحدة **ومعنى** قال جل ذكره في سورة الحديد
 وهو معكم انما كنتم قامة كنتم في العلم المسا في جعل حلة الاكنة
 بزعمنا من الكمال است في هذه المعية على موقف واحد ومغير
 خطاب الجمع اذ ليس يخصص بانها محصورة بل هي اضافة الى
 المصور والادوار بل حاكم في سائر عالم الاكفان في الصدر
 والساعة والازال والاباد جميعا في التدرج الزماني ويجمع جميع
 اشعوب ما فيها من الزمانيات الى اقصى الابد في يقاير واحد
 الحنية واحدة وكذا سبيل تدرج في سورة الجاثية ما يكون
 من يحيى ثلاثة آيات ولا ينفذ الا هو سادسهم ولا آخر
 من ذلك ولا اكثر الا هو معهم ليقا كانوا ايعز ربهم وسادهم
 بالمعنى لا بالعدد لعدم وجود عدة الحق في باب الاعاد وافتاد
 اليهم في انما كانوا وانما كنتم لا اليه سبحانه فبطل المعية القديمة
 بالنسبة اليهم بحسب وجودهم والتقدم التدرج عليهم بحسب وجوده
 سبحانه اذ العلم موجود لا محالة في مرتبة ذات المعلوم والمعلوم
 ليس موجود في مرتبة ذات العلم على قدره فلو انما علمك فكانت
 الدنيا وادنى سبطه معها وكان الله وحدهم معشوقا بالعلم المعينة
 المقصود عليها لا بالمرتبة ولا بالمرتبة بل بالنسبة اساطير في تقديرة

ان شاء الله تعالى
 والجليلات مجالقة

ومعية ابراهيم غير متفرقة ولا يتألف ولا امتداد لكائنات المنسب من مركز العالم
 الى محيط الفلك الاقصى النسبة الى سلطان احاطة سحابة في كل لحظة
 واحدة والامتداد الزمان في المقادير من بدء النجوم مع الازمان الى
 بحر الجحيم وبعده سحابة المنفل في كل آن واحد ومطامير قاطبة سواء
 والامكان في هذه النسبة وفيه الضمور في كل موجود واحد قادر الاجزاء
 البصار قبابا انما سافرة انفسا اليه والافتقارها مقارنة النفاذ في
 مكانية اوزمانية كما قال في كبرياؤه والله بكل شيء محيط **ومبصر**
 قال عزس قال في صورة الرعد يحوي الله ما يشاء ويثبت وعنده
 اقر الكتاب كتاب المحو والابيات الزمان فيه عجائب الفاسدات
 ورقت الكائنات واما الكتاب الذي هو عنده التدرج اذا من كل اثر
 الا وهو مكتوب فيه يعلم التكوين بالفضل على حق وجوده المتغير والتأويل
 وقال سبحانه في سورة الحجر وان من شيء الا عندنا خزائنه
 وما ننزله الا بقدر معلوم الخزان الموهوبة في القضاة على النيات
 الصالح في التدرج والتنزيل المتقدر في المقدر كليات الاقدار في الزمان
 وقال تعالى في سورة الاحقاف واحدة بخصومها انما امره اذا اراد
 شيئا ان يقول كلمته فيكون غير من اليجاد الامام على الحق لا يخرج
 من خوف العدم العرج والليس البات الى من الوجود والنبات
 في التدرج بالامر وقول كن وبما وقع التغير عن النفس الرحاني
 في بعض المصطلحات وعن الوجود التكويني وهو الامداد
 في افق التدرج والتجدي الزمان لا تزال والتقدير وذلك
 من ابلغ الكتابات واما التغيرات واشاراد السلالة الحقيقية
 الوجودية على كل التغيرات التكوينية المدركة اذ لا يتوهم
 التدريج والتغير في الشؤون الاحوال المتغيرة الى ملو ارجاء
 التدرجية وقال جل في سورة الواقعة قالنا لاولين

والاخرين الجوهري الى حيات معلوم وهو يوم الجمع لانه يوم
 يجمع فيه الغابر والاتي والاقبل والاخر لا يوم زمان يتخلف في المستقبل
 عن الماضي والمجئ عن المنقهر والموت للجسد اني حقيقة انتقال
 بغير النفس الناطقة من انتم الزمان الى عالم الغد في الحجب الظاهرة
 الى الجوهري الحقيقة وقال على سلطان في سورة الكهف ويقولون
 ما لهذا الكتاب لا يفاد مصفوة ولا كبيرة الا احصلها
 ووجده امارا على اعاضه ولا يظلم ربك احدا لان الكتاب
 كتاب يرى الكتاب زمان في النفس رابعة الى سبعة عالم
 عن مضيق كورة الطبيعة وما في القرآن الكريم البيان عما رقب
 وقوعه في الزمان المستقبل بلفظ الغابر في الزمان الماضي مثل
 فنزلنا بينهم وقضينا بينهم وناذي اصحاب الجنة اصحاب
 النار قد اوتيت سفك باموسى فظايرها المتكررة المتكررة
 ملك الامر ويزان الزمان ان ذلك ط واقع بالتعل في التدرج والتم
 يوجد بعد في الزمان والماضي والمستقبل والحاضر كلها في الحضور
 البصير الحق المحيط بكل شيء في درجة واحدة وعلى سبيل واحد فقد ادرت
 ان الدنيا من الغفلة اعظم سلطان يصيب بحال الفرض في شح الجور
 وعاء ثبات الوجود الذي هو التدرج ابداعية واحدة فلا يزال
 يجمع ويوسع ويفعل ويجعل للسلطان الاستئناف
 على القرار والنبات فيفيض العوالم سر معاثرة واحدة خزانة
 والانبية اما عالم الامر والحجب كبر الواقع ومن اللسان لا في زمان
 والافان لا في حيز ومكان اما عالم الخلق والملك ففي الازمنة
 والانات والاحياء والافان كل موتة بشخصية وفي وقت
 وميزر بعينه **ومبصر** لدرج يتواتر النقل المستفيض من سائر الازمان
 صلى الله عليه وآله وسلم انه قال حقت الاقلام وطويت الصحف

العالم والغابر الماضي

المفاد الزمان

وقيل ان الله المتكلم الزمان
 وقت قدره وقضيا لهم
 قوامه حجاب

الحجب كبر بعد الزمان
 على ان لا يقال ان الله
 جليل الانوار والجمع على

وقال عليه السلام اولا خلق الله القلم فقال له اكتب فقال ما كنت
 قال القدر ما كان وما يكون وما يكون الى الابد وقال صلوات الله
 عليه وآله الطاهرين من امن تسعة كاتبة الى يوم القيمة الاولى كاتبة
 وقال عليه وآله الصلوات والسليم يحق القلم بما يكتب من قبل له
 ففهم العمل بارسل الله فقال اعملوا فكل من عمل ما خلق له وقال
 صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم من احد الا وكلت مقدره من النار
 ومقدره من الجنة قالوا يا رسول الله اقل تنحل على كتابنا ونح
 العمل قال اعملوا فكل من عمل ما خلق له انا من كان من الاشياء
 تسمى لعل الشقوة ثم قد افانما من اعطى واقفي وصديق للجنة
 اللينة وسئل عليه السلام الخ في امر فرج منه ام في امر متانف
 فقال عليه والصلوات لعله وملائكته في امر فرج منه وفي امر
 متانف قال طاعة المتكلمين والامام في التفسير الكبير
 فان قالوا ان السمت يتحول الى المفادير سابقه قد صحت
 القلم وليس الامر انك كيف يستقيم مع هذا المعنى الطويل
 قلنا ذلك المحو والانيات ايضا مما يحق به الفاعل المحو
 الا ما هو في علمه في قضائه محو ثم قال العربي سئل عن كتابه
 محو الاصل لشيء اياه ومنه ام الركن للبرهان وام القرى
 ملكة وكل يدية فمرام لما حولها من القرى فكذلك الكتاب
 هو الذي يكتب اصلا بجميع الكتب فيه قولان الاول
 ان ام الكتاب هو اللوح المحفوظ وجميع حوادث العالم
 العلوي والاسفل ثبتت فيه عن النبي عليه السلام انه قال كان الله
 والاشي ثم خلق اللوح المحفوظ واثبت فيه احوال جميع الخلق
 الى قيام القيامة وعلى هذا التفسير فعدنا الله كتابا واحدا
 الكتاب الذي عليه الملائكة على الخلق وذلك الكتاب

محلى المحو والانيات والكتاب الثاني هو اللوح المحفوظ
 وهو كتاب في علمه نقش جميع احوال العلوية والسفلية
 وهو الباقي بروى ابو البركات عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله تعالى
 في ثلث ساعات يبين من خلق ينظر في الكتاب الذي لا ينظر فيه
 غيره فهو المباشرة وثبت ما يشاء والحكماء في تفسيرهم من الكتابين
 كلمات مجتبية واسرار غامضة والقول الثاني ان ام الكتاب هو علم
 تعالى بجميع الموجودات من الموجودات والمعدومات فانها
 وان تغيرت الا ان علم الله تعالى بها باق منزه عن التغير فالمراد بان
 هو ذلك الحق لما قاله بعبارة قلت فاذا اللوح المحفوظ كتاب
 نظام الوجوه من القدر الى الساق وهو كتاب لعله المبين الذي
 ما من رطب ولا يابس لعلوالم الوجوه الا وفيه وهو القدر
 ولا يحيط به الا فاعل ومبدع وصانع ومواسل سبحانه
 ولقد استغذبت ما قاله امامهم الغزالي في كتاب احياء العلوم
 ان العالم هو نظام الوجوه وكله تصنيف الماري تعالى في الخلق
 هذا الكلام واجله من نظام الخلق هو العلم بالوجود كتاب الله
 المبين الذي لم يقادرنا في وسع قلوبنا طبع الافهام
 واحفظته منه استحقاق الموتى واستعداد المواد فقط
 ونضيفا ولا صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والله سبحانه هو مصنف
 هذا الكتاب الكبير وسيله وسيله ومخزن ثم ان هذا الامام
 المتكلم المشكك العلامة سلك هذا السلك بسلك العقول
 والاعتلاق فقال قالت الرافضة الميمية جارية على الله تعالى وهو
 انه يعتقد شيئا ثم يظهر له ان الامر بخلاف ما اعتقده فسلوا
 بقوله تعالى محو ما يشاء وثبت وما يابطل لان علمه
 لو انهم المحصورة وكان ذلك فان تحول التغير والتبدل

ان العالم هو نظام الوجوه وكله تصنيف الماري تعالى في الخلق
 هذا الكلام واجله من نظام الخلق هو العلم بالوجود كتاب الله

فيه محال هذا قوله بطولاته والفاظه قلت له يا امام اصحابك ومائة
 قومت انما تفرقت بعض شققك ان سلكه الهداية فحققت
 بالرافضة وبخاريت الغنم المقدسين بلالة واد في حديث
 رسول الله صلى الله عليه وآله تقرر او صحى البخارى ولم يوافق
 واصولك متفقة بخار واية واقبانه ثم ليس معناه عند الرافضة بداء
 التزم وظهور الخلاف بل بيل بفرقة اثبات سبتاد المتغير
 والمثبات في الاطوار والحدود والاعظام التكوينية الى الابد
 تعالى وفتح الميت بل لا في القضاة ولا في القدر بل في الزمان وفي
 بعض مراتب القدر غير لزوم تغير وقتل وتلاوة وقفا
 بالقبس الى الموجد المتولد على لطائفه وايضا قول اليهود
 فرجع من امر اليجاد والتكوين وانت واصحابك من سبيل
 الحصول من تلك في هذا المعنى وقد حققنا ذلك الحق الخفي
 في كتاب سراسر الصبابة في شرح باب الابدان والاثبات
 جدوى الدعاء باذن الله سبحانه **وجعفر** ان هناك الاتحاد
 بجملة حقيقة لطيفة الالفاظ كرمية المعاني متواترة المتولدات
 الاسانيد منها من طريق ليس المتحددين الى جعفر الكلي رسول
 الله تعالى عليه في جملة الكفا في في القوي جعفر بن محمد
 عن عبد الرحمن بن الجهم عن عدة اصحابه عن الحسن بن محمد
 عن محمد بن ابراهيم بن محمد بن القشاب عن بعض رجاله عن
 ابي عبد الله الصادق عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل
 الذر على العرش استوى فقال استوى من حيث هو في قلبه
 اقرب اليه من شئ لم يبعد منه ليعيد ولم يقرب منه قريب
 استوى من حيث هو ورواه الصدوق في الله تعالى في
 كتاب التوحيد في الصحيحين طرق عديدة ومنها من طريق

عن محمد بن ابراهيم بن محمد بن القشاب عن بعض رجاله عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل الذر على العرش استوى فقال استوى من حيث هو في قلبه اقرب اليه من شئ لم يبعد منه ليعيد ولم يقرب منه قريب استوى من حيث هو ورواه الصدوق في الله تعالى في كتاب التوحيد في الصحيحين طرق عديدة ومنها من طريق

الصدوق عروة الاسلام ابي جعفر بن بابويه رضي الله تعالى عنه في كتاب
 التوحيد في الحديث عن ابي بصير عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام
 قال ان الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان
 ولا حرك ولا انتقال ولا يكون بل هو خالق الزمان والمكان
 والحركة والسكون تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ومنها
 من طريق الصدوق في كتاب التوحيد يعقوب بن جعفر
 الجعفي عن ابي بصير عن جعفر عليه السلام انه قال ان الله
 تبارك وتعالى لم يزل يلد زمان ولا مكان وهو الاله الحكيم
 لا يخلو من مكان ولا يشغل به مكان ولا يخل في مكان ولا يكون
 من جنس ثلثة الاله والبعث والهة الله وسادسهم ولا ادنى من
 ذلك ولا اثر الا وهو معهم انما كانوا ليس بينه وبين خلقه
 حجاب غير خلقه احبتي بغير حجاب محبوب وانه يغير من
 مستور الله الله الكبر المتعال قلت قوله عليه السلام ان
 تبارك وتعالى لم يزل يلد زمان ولا مكان وهو الاله الحكيم
 مغزاة ان الله سبحانه لم يزل موجود في السرمد في الدهر والخلد
 ولا مكان وليس في الوجود غير ذاته الحق شئ اعملا لادبه ولا لانه
 ولا بعد ولا مكان ولا ثابته ولا متغير ولا قار ولا متغير لا في خلقه
 امره وخلقه وابداه وصنعه دخلت الاشياء في الوجود ثابته
 ومتغيرا وقارها ومتغيرا لانها فصلت بأسرها في الدهر
 بعد عدها القوي بعد عدها في حق الدهر وكونها في امتداد
 الزمان لمكانها في امتداد المكان ولم يقع شئ منها في الزمان
 ولا بعد حصول الاشياء وقع وجود الباري سبحانه في الدهر وهو
 على لطائفه الان تعالى عن الزمان وعن الدهر وعن المكان وعن
 الجهة كما قال في الوجود الاشياء بأسرها وحده السرمد محض الله

الحق فلكذلك الله يختص بالملكوت والزمان بالخلق والوقت
وليس شيء من الشره والدم والزمان مشتركين بالخلق والوقت
اعلموا الشره والدم محيط والزمان بالدم محيط فاذن قد بينا
معنى كان الله ولم يكن معه شيء في الاصل كما كان يعلم ومنها ما هو
رئيس المؤمنين في الكفا في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نجر قال
جاء رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام من واديه فوجد فقال
انني اسئلك عن مسألة قال اصبر في هذا ما بعد في قلبي ما كنت
فقال ابو الحسن عليه السلام ما كنت فقال اخبرني عن ربي
من كان وعلم اني شيء كان اعزاده فقال ابو الحسن عليه السلام ان الله
تبارك وتعالى ابن الابن وكيف الابن وكيف الابن وكيف الابن
اعزاده على قدره فقام اليه الرجل فقبل راسه وقال الحمد لله الذي
الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وانك الصادق
وانك الخلف عندهم قلت معنى قوله عليه السلام في الجواب
مسألة الرجل ان شره ابن الابن ولا يعرف الابن وكيف الابن
يتعالى الخ الذي هو في شيء ومنها من طريق الكفا في علم من علمه
عن زارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام كان الله ولا شيء قال نعم
كان ولا شيء قلت فأي شيء كان قال كان متكيا فاستوى جالسا
فقال اقبلت بازدياد وسمعت عن الحكماء ان الله كان في
احال الرجل الى حال ونظم به ومنها من طريق الكفا في مسنده
الصحيح عن العياشي وموداد بن عمار عن بعض اصحابنا
عن عبد الله بن مولى السهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
ان يهوديا يقال له سحنت جاء الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
فقال يا محمد جئت اسألك عن ربي قال انت ارجو اني
عما اسئلك عنه والاربعون قال سأل عاشرت قال ابن ربي

وان عليا وقيسوا الله
والقيم بعده بما قام مقام
به رسول الله

وقال محمد بن عيسى بن ابي بصير
في كتابه عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير

قال في كل مكان وليس في شيء من الكمال محمد وقال وكيف هو
فقال وكيف اصف ربي وكيف الكيف مخلوق والله لا يوصف
بخلق قال فقلت يعلم انك شيء قال فما بقي حوله ولا في ذلك
الا انك بيب ان عيسى بن مريم يا سحنت ان رسول الله فقال
ما ريت يوما امرأته ابين مني في العلم قال شهد ان لا اله الا الله
وانك رسول الله ورواه الصدوق في كتاب التوحيد
ثم رواه ابيه من طريق اخر وفيه قال وكيف موقا الكيف في
ولا ابن الله عز وجل كيف الكيف وابن الابن ومنها من طريق
الكفا في عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عمار بن ابي رافع
قال اجفقت اليهود الى رسول الجاهلية فقالوا ان هذا الرجل
عالم بعقول امير المؤمنين عليه السلام فانطلق بنا اليه ان
فانوه فقبل لهم في القصر فانتظروا حتى خرج فقال لهم ان
الجاهلية جنت انك نسائك قال سألوا يهودي عن عبد الله
فقال اسئلك عن ربي من كان فقال كان لا يكون
كان بلا كيف كان لم يزل بلا كيف كان ليس له قبل
هو قبل القبل ولا قبل ولا فانية ولا منتهى انقطعت عنه الفانية
وموداد بن عمار قال قال رسول الجاهلية امضوا بنا فمروا
ما يقال فيه ومنها من طريق الكفا في عيسى بن عبد الله بن مينا
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله عز وجل لا يقدر
المبصر على صفته ولا يبلغه كنه غيبته لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير لا يوصف بكيف ولا ابن
والاحد وكيف اصفه بالكيف وهو الذي كيف الكيف
حتى صار كيف فعرفت الكيف بما كيف لنا من الكيف
ام كيف اصفه باين وهو الذي ابن الابن حتى صار ابر فعرفت
الابن بما ابن لنا من الابن ام كيف اصفه بحيث وهو الذي

فوق ابن يعلم
كاله يوم

حيث الحيث حتى صار حيث ففردت الحيث ما حيث لنا حيث
 فالتة تبارك وتعالى داخل في كل مكان وغاير كل شيء لا تدرك
 الابصار ولا يدرك الابصار الا بالابصار العظم وهو اللطيف
 الخبير ونها من طريق الكثرة عن محمد بن اسماعيل بن بزيع
 عن محمد بن زيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله يقول فاعلم الاشياء من حيث هي وبمنزلة ما ابتدأ بقدرة
 وحكمة لا ينشئ شيئا فيبطل الاخر له ولا العلة فلا يصح الا بغيره
 خلق ما شاء من غير ان يكون له حظ من حكمته وحقيقته
 لا تضبط العقول ولا تبلغ الدوام ولا تدرك الابصار ولا تحيط
 به بعد ان تجزئت دون المبدأ وحكمت دون الابصار
 وضل في تصريف الصفات احب اليه من محاسن محاسن
 واستر بغير سر متور عرف بغير رؤية ووصف بغير صورة
 ونعت بغير جسم لا اله الا الله الكبير المتعال ونها من طريق
 الكافي في باب جواب التوحيد محمد بن ابي عبد الله محمد
 بن يحيى جميعا رضاهما الى ابي عبد الله عليه السلام
 ورواه الصدوق في كتاب التوحيد سنة اعيان الحسين
 بن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله
 عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام استنصره الناس
 في حربه يهودية في السنة الثانية فلما حشد الناس قام
 فقال الحمد لله الواحد الاحد الصمد المتفرج الذي لا ينزل
 شيء كان ولا من شيء خلق ما كان قدرة بان بها من
 الاشياء وبانت الاشياء من قبله لم يصفه قتال
 ولا حد ضرب له فيها الامثال كحد ورف صفاته بحجبه
 اللغات وضل عن ان تصاريف الصفات وحار في
 ملكوت عبقريات مذهب التفكير وانقطع دون التسخ

تخبر
 بغير الخطر
 في معرفة
 ما

في علم جوامع التفسير ومجال في غمة المكنون بحجب الغيب
 تأملت في ادنى ادانيه اطلما حجاب العقول في لطيفات الامور
 تبارك الذي لا يبلغ بعد الله ولا يلائم الغوص القطر وتعالى الذي
 ليس له وقت محدود ولا اجل محدود ولا نعت محدود
 الذي له اول مبتدأ ولا غاية منتهى ولا آخر في سبانه هو كما وصف
 والواصفون لا يبلغون نعتة هذا الاشياء كما بعند خلقه ابانة لها
 من شهود ابانة له من شهود باطل يحمل فيها فقال هو في كل مكان ولم ينشأ
 عندها فقال هو منها باين ولم يخل منها فيقال له اين كنت سبحانك
 بهما علم واتقها صنف واصحاب حفظ لم تغرب عنه خفيات غيب
 الهوا ولا غاير من كنون نظم التبعي والما في السموات والارض
 الى الارضين كلها كل شيء منها حافظ وقريب وكل شيء منها
 بشي محيط والمحيط بما احاط الواحد الاحد الصمد الذي لا يقدر
 صرف الازمان ولم ينشأ من صنع شيء كان انما قال الماشاء
 كن في كل اربع مخلق بلا مثال سبق ولا تقب ولا تفكر في خلق
 شيء بغير شيء صنع الله لا من شيء صنع خلق وكل عالم في ربه
 جبري تعلم وان لم يعلم ولم يعلم احاط بالاشياء علم اذ لم يكن في ربه
 يكونها علم اعم من ان يكونها علم بكونها لم تكونها نعت بطلان
 والاحرف من زوال ولا انفصال ولا استعانة عاينها
 والاشياء وكما ان كان في خلقه خلقا من يولد وعبد آخر
 فيحسان الذي لا يورث خلقه لا يورثه ولا يورثه ولا يورثه ولا
 فترى ما خلقه الكثر علم ما خلقه خلق ما علم لا بالتفكر في علم حادث
 اصابت ما خلقه ولا تدرى وخلق عليه في العلم خلقا من
 وعلمهم وامرهم من توبته وتوبته وتوبته وتوبته وتوبته
 واخلفهم في الدنيا وتوبته بالتوحيد والجبر والصفاء وتوبته
 بالتوحيد والتجدي والتجدي وعلمه عن اتخاذ الابناء وتظهر وتغير

ليس

كل ما في السموات والارض
 الا ما في السموات والارض
 في كل شيء

نظام
 ولا يتكلم

كل ما في السموات والارض
 الا ما في السموات والارض
 في كل شيء

الدور والاصغر والاعظم
 في كل شيء

ابو القاسم
 في كل شيء
 في كل شيء
 في كل شيء

فترى ايرالمونين على السليم بقوله ليست له صفة تنال ولا حد تنزيب
 له فيه الا شال ان سبحانه واحده لا كيفية وان القلوب تعرفه لا
 ولا احاطة وكذا قوله عليه السلام الذي لا يبلغه بعد الزمان ولا يناله
 غوص الفطن ثم قوله عليه السلام لم يحلل في الاشياء فيقال ان هذا
 كائن ولم ينار عنها فيقال هو منها بان فنفى عنه كونه بها بل هو
 صفة الامراض والاسام التي هي صفة الاسام المتباعد والمباعدة
 ومن صفة الامراض الكون في الاسام بالحوادث على غير حجة وبنابة
 التي هي على غير الحجة فتم قال عليه السلام للامراض احاط بها علم
 واتقوا صفة اي هو في الاشياء بالاحاطة والتدبير وعلى غير حجة
 انه كلام قلت وقوله عليه السلام وتعالى الذي ليس له وقت ^{يعود}
 ولا اجل محدود ويعزاه انه سبحانه متعال عن الزمان والوقت
 والتميم والتقدير في ذاته وفي صفة وفي فعل وافاضه وبالحوادث
 في جميع صفتياته واعتباراته ونسبه واضافاته وقوله عليه السلام
 احاط بالاشياء علما قبل كونها فعنه كل صفة من صفتها ^{العلم}
 تلقاه علم التام بنفس ذاته الحق التي هي العلة الفاعلة للنظام
 برطبته وباب ولا منخل لوجود العلوم المتكاملة في علمه سبحانه
 بما يشه وجوده فلا محالة فله حكمة بكل شيء وجوده وكونه
 بجليل وجوده وكونه فهو سبحانه لم يزد ووجود الاشياء
 وكونه باعلا او خيرا او قولا عليه السلام ولا من عجز ولا من قسرة
 بما خلق الله في علم ما خلق وخلق ما علم لا بالانتقال في علم احاد
 اصحاب ما خلق فاعلم ان علم الباري سبحانه بما علم ذاته
 على الاطلاق علم فعلي تلقاه علمه تعالى بنفس ذاته فتفقد ذاته
 سبحانه عن علمه سبحانه بكل شيء وسبيل ابدانه وارجاده
 سبحانه لا شيء اراده انه سبحانه من نفسه ذاته الحق يعلم

الناسم

بالفكر

فنظام

في نظام الوجود فيغيبه ويوجد به وجوده علمه خيرا للعلم والحق
 فقد خلقه تقولا وافاضا وذلك ان الباري القياض خلقه كونه
 بنانه مبدأ الخلق والبر والرحمة فدعا به الى الوجود ليس الاعنانية
 الاولية وهي علم بالنظام الاكمل فاذن الامكان الذي في نظام الوجود
 على الوجه الاكمل كما في في قبضانه عن التقدير القياض بالعلم والارادة
 وكذلك الامر في جميع المبدعات من اجزاء النظام كما لعقول
 النورية والحوادث الروحانية فنظام اخر للوجود فوق هذا النظام
 في التمامية والكمالية من المنوعات للذاتية فلذلك لم يخلق
 الخلق العلم غير خلق ولم يصنع الصانع المفعول غير ما صنع
 ومنه ما عرفت فاعلم ان العلم بالعلم النازل المسكورة وكان
 المعين الملهمة والبارء الموصدة بعد اللام المسكورة ولم في اصول
 الاصحاب وما يند المائدة طرق بتقديره فوطر في الكافي
 محمد بن ابي عبد الله رفته في عبد الله عليه السلام قال ان العلم الذي في
 عليه السلام يخطب على منيرة الكوفة اذ قام اليه رجل فقال يا زعيم
 وزول يا بايع في الخطبة شيخ القلب فقال يا ايرالمونين
 هل لي ان اريك فقال وياك يا زعيم ما كنت اريد
 لم اره فقال يا ايرالمونين كيف يا زعيم قال وياك يا زعيم
 لم تره العيون بمشاهدة الابصار ولكن رآته القلوب بمشاهدة
 الايمان وياك يا زعيم اني ربي لطيف اللطافة والكيون
 باللطافة عظيم العظمة بالوصف بالعظم كبير الكبرياء بالوصف
 بالكبر حليو الجمالة بالوصف بالجلال فقل كل شيء لا يقدار
 شيء لا يتصل فقل وبعد كل شيء لا يقال له بعد شيء الاشياء
 لا بهمة دراك لا تجد نعمة في الاشياء كلها غير تمارج
 بها ولا بان من مظاهرها لا بنا ولا مباشرة بمجال الاله تعالى

الناسم

الناسم

الناسم

الناسم

روية من الايام العاطية لا امكنه ولا غاية لبقائه لا تشمل
 ولا تجب الحجة والبرهان ومن خلقه خلقه انما لا تشاء ما يمكن
 في ذاتهم ولا مكان تمامه من ولا فراق المصنوع
 والمعاد والمجود والرب والمربوب الواحد لا يوجد
 والخالق لا ينفك عنه والبصير لا ياداة والسميع لا يتفريق الى والشاء
 لا يماسه والباطل لا يجهل بالظلمة والباطل لا يراى من انوار
 نوره لما والافكار ودوائه من بطا حجاب العقول قد حجبته
 نوافذ الابدان وقد حجبته عن احوال الالوهية في وصف الله ففقدته
 ومن حجبته فقد حجبته ومن حجبته فقد ابطأ اذله في قول الرب فقد حجبته
 ومن قال علم فقد اخطى منه ومن قال فهم فقد ضل عنه في قول الرب
 الكلي في رواه محجب الحجب محجب صلي الله عليه وسلم في قوله
 مولى نبي الله قال كتب الي ان لا يري الله عليه السلام اسما له من خلق
 من التوحيد فكتب الي في خطبة الحمد لله المله عباده حمده وذكر
 شانه ما رواه ثم روي فيه زيادة ومن قال للزيادة تغريره وحجاب
 توحيده وكما لا يوجد في الصفات عند شهادته على نفسه انها
 غير الموصوف وشهادة الموصوف انه غير الصفات وشهادتهما
 جميعا بالثبوت المحض منها الا ان في وصف الله فقد حجبته
 ومن حجبته فقد حجبته ومن حجبته فقد ابطأ الى ومن قال الرب
 فقد توصف ومن قال فيما فقد حجبته ومن قال علم فقد علم
 ومن قال الرب فقد اخطى منه ومن قال هو فقد نفعه ومن قال
 الى فقد شابه وعالم اذ لا العلوم وخالق اذ لا مخلوق
 ورب لا لاربوب ولذلك لا يوصف بصفات فوقها يصف
 الوصفون ونورها طين نورها بالبركة قوله صلوات الله
 عليه الحمد لله الذي لم يتبق له حال احدا لا فيكون اولا قبل

ولا مكان ذاتهم

الاجتنال للاختلاف
 حال في العلم جنس
 وانما في ذاته
 ولا كنهه نوافذ

نجلي

الكل

اخره فاعلم ان الله

ان يكون باطنا لم يخل في الاشياء فيقال هو في كل ما كان من علم يناديها
 فيقال هو في ما كان من وقوله صلوات الله عليه في خطبة الاشباح
 عليه من فختلف من الحال ولا كان في مكان فيجوز عليه الانتقال
 الخفى اصفاء الاشياء بلا زينة فكل الى اليها ولا قد حجبته
 اضمر عليها ولا يجرى باقاد من حجابات التور والبركة
 على اتم له حجاب الاله من رفعت خلقه واذهل احواله واجاب الدعوة
 لم يعترف من نور رب المولى في الالهة المتكلى وفي خطبة تنطق به
 التوحيد ويحجب حجاب العجب لا تعجب الاوقات ولا تدرى الاوقات
 سبق الاوقات كونه والمعدم وجوده والابتداء اذ لا يكون عليه
 السكون والحركة وكيف يحجب عليه ما هو اجوده ويعود فيه ما هو ابداه
 ويحجب فيه ما هو احد اذن لتفاوت ذاته وتغيره في كنهه
 ولا تنفع من اذله معناه وكما له وراة اذ هو له امام ولا من
 التام اذ له القصص لا يتغير حال ولا يتبدل في الاسوال
 ولا تعليم الديار والالام ولا يغيره الضياء والظلم ليس في
 الاشياء بولج ولا غرها بخارج وفي خطبة اخرى قال عليه السلام
 يحجب في الاعقار وغيره في الامور الباطنة وفي خطبة اخرى
 له عليه السلام لا يقدد الاوامر بالحدود والحركات ولا بالكل
 والارواح الباقية له في ولا يفرج له ان يحجب لم يقرب
 من الاشياء بالحقاق ولم يبعثها بافراق تعالى عما يحجب
 المحرود من صفات الاقدار وزمانها من الاقطار وتاثر
 الماكن وتمكن الماكن فالخلق خلقه بصفه وبغيره
 شوب وفي خطبة اخرى له عليه صلوات الله عليه
 شان في الالافرة زمان ولا يحجب مكان ونورها حجب نورها
 رضوان الله تعالى عليه في كتاب التوحيد بقدر الاستاد

ففي التوكل يمكن فيه شئ من سائر ما لا يجري عليه الحركة والملك
وكيف يجري عليه ما لا يوجد فيه ما هو اعتباره اذا التفتوا
ذاته ولا يخرج عنهم ولا يخرج من ذاته فلهذا لم يكن له في الجبر
ولو صدر له ان اذ علمه امام ولا نفس له التمام اذ لم ينشأ له
يستحق الا ان لا يتخرج من الحركه فكيف يشي من ملك
من الاشياء اذ القامت فيه لانه انما يتخرج ولا يخرج له ملكا
مدلول عليه فهو علم جليل لما شئهم الجامع لكن تواتر العلم
وفاضات الحكمة والى استبانها بعد الكتاب الكبير والزر الحكيم
له في الحقيقة بان يكون علم الله العليا وكذا ان الله وعرفه الله
الوفا في صفة الحق صلوات الله التمام عليهم فانهم
يخرجون من الكتاب في فصل الخطا في المارة والاول والحمد لله
العالمين اولئك اباء في حقهم **ثم** اذ احسن ما جازي الجامع
التبسيط الخامس في وجود الطبيعة في وجودها المرسلة
وسبيل البرهان في وجود الطبيعة **وهو** ان المتيقن منها
في طبقات الشطر الكامن العلم الذي فوق الطبيعة ان المرسلة
واعني بها مطلق الطبيعة التي لا يتاخر في نفس مفهومها الا ان كانت
الحال بين هاتين متعدد في قوة واحدة بعينها لها في
الحفاظ العقل اعتبارات اربعة احدها اعتبارها مخطوطة بالامر
بالمفرد في وحدتها المبهمة بحسبها ما هو مخطوطة الاتحاد
وهو اعتبار البشروط شئيه ومنه هذه الاعتبار تحصل الذات
مستترة التحصيل بالفعل في الوجود فلهذا الاعتبار حيثية الجارية
تقييده بغيره في مفهومها بحسب الحال عند وجه الحكاية
جميعا والمفصل بها الشئ الطبيعي الذي هو الفرد المتناهي
المشوب في الطبيعة وثانيها اعتبارها بساكنها ووجد

الطبيعة

مفان الذات وشخصها معا على مطلقا غير صحيح المحل على
ينضم اليها اسما ولا على المواقف منها في ذلك المنضم للمفرد
انما انما انما غير اتحاد ولكن على ان يكون مقترنا بالفعل والامر
للاقترا على سبيل الاتحاد بالمنضم في نفس مفهومها بحسب
المبهمة وهو اعتبارها البشروط شئيه وهو حيثية تقييده بغيره
ايضا في نفس المفهوم بحسب الحكمي عنه ويجب الحكاية جميعا
بهذا الاعتبار اما المادة واما الصورة وثالثها اعتبارها بغير
نفسها لا يشترط المخطوطة للاتحادية بالفعل والمنضم في وحدتها
المبهمة ولذا لا مخطوطة بل بمرافقة ذاتها المبهمة التحصيل على الار
المرافقة المطلق القياس الى ما تحت جودها من المفردات في وحدتها
الاباهية من التحصيلات وهو اعتبارها بالمراسل والملازمة طرية
فهذا الاعتبار اربعة حيثية تقييده للطبيعة بغيره في مفهومها ولكن
بحسب التبسيط والحكاية لا بحسب المعجزة والحكمي فان هذا الا
قيد المطلق والارسل الى سبيل شرح وجود الطبيعة المرسلة
المبهمة والحكاية عن نفس انما المطلقة لا قيد التقييده بالاطلاق
والارسل الى شاكله التقييدات التحصيلية والاعتبارات التقييدية
فالمحفوظ في هذا الاعتبار نفس الطبيعة المرسلة النورية الجسمية
او الغمية المتماز في مدارسها عند العقل في الحفاظ التحليلي
عن الاشياء الطبيعة التي تحتها وبعينها في الوجود الانوار
والاشياء في ركنها في الاعتبارات الاولين على الشرط
والبشروط لا شئ بغيره تناولية والامر اعتبارا بغيره جودها
بما هي مرسلة بحسب عليها كانت مخطوطة بما تحتها الاشياء
الطبيعية التي مرافقها مخطوطة على سبيل الاتحاد في الوجود ام
مفان عنها عند العقل في الحفاظ التحليلي فهذا الاعتبار اربعة
موجود اعتبارها بالاشروطية اذ المشرع الحكمي عنه بالاعتبار

فصل الطبيعة للمادة من حيث هي لا امر وراة نفس الطبيعة
من حيث هي في التدرج الآلة اعتبارا للدرجات والالوان
وهو حال نفس الطبيعة المفازة لمخوط في الخصائص المرسلة
اللا بشرط شي واعتبارا لها في ذات غير ملتفت اليه في نفس الطبيعة
بما هي في المشرع الحكمي عنه والافق الشرح والحكمة اعملا
فالاعتبار هنا كانه اوسع منه هناك والملاحظ في هذا الاعتبار
اخر منه في ذلك الاعتبار اعمية بالاعتبار لا اعمية بالتناول
فذلك كانت الطبيعة المترتبة للابشرط شي من التدرج الطبيعي
او الجنس الطبيعي او الفصل الطبيعي للابشرط شي بما هي من فعايل
تلك الموضوع الاخص بالتناول والخصوص ما لا يلحق الموضوع
الاعم بالتناول بعوم فذلك يكون قد يلحق للاعتبار لا
بخصوص ما لا يلحق للاعتبار اعم بعوم فهو نوع النوعية الطبيعية
مثلا طبيعة الانس المرسل للابشرط شي المفازة عن حيز
وافراد وخصوص دون طبيعة الانسان بما هو الذي
على الافراد ونحو الطبعيات وموضوع الجنس الطبيعية
طبيعة الحيوان المرسل للابشرط شي للحيوان بما هو
وموضوع الطبيعة من العقود هو الطبيعة بحسب الاعتبار
وموضوع الحاصرة الكلية على الاستيعاب الطبيعية من حيث
تصل السراية الحاصرة عليها الجهل ما تختص بالاختصاص قبل تناول
الاخص بالاعتبار جميعا وموضوع الحاصرة الجزئية الطبيعية
بحيث لا يرسى الحكم عليها الا الى الاختصاصات بالتناول
او عندها من اقطار او الى الاخص بالاعتبار لا غير وسلك
العقود موضوعها نفس الطبيعة بما هي هي بحيث تلزمها
اما حاصرة كلية او جزئية من الجزئيات سواء عليها ان
من الجزئيات المتناولية ام من الاختصاصات بالاعتبار فاما

الشخصيات فالموضوع فيها الهوية الشخصية بشخص فاذا
كما يصدق الانسان نوع والحيوان جنس مثلا طبيعة فذلك
نصدق من حيث هي ايضا بحسب الفرد الاعتباري للاخص برب
من الاعتبار وكما لا يصدق لاشي من النوع بالانسان والاشي
من الجنس كحيوان يصدق بعض للنوع انسان وبعض للجنس حيوان
بحسب الاختصاص بالتناول فذلك لا يصدق لاشي من الانسان
بنوع ولا شي من الحيوان بحسب يصدق بعض للانسان نوع وبعض
للحيوان جنس بحسب الاختصاص برب من الاعتبار وكما يصدق
لاشي بما هو فرد تناولي للانسان بنوع فذلك يصدق لاشي
من النوع بفرد تناولي للانسان وكما يصدق لاشي من الافراد
التناولية للحيوان بحسب يصدق ايضا لاشي من الجنس بفرد تناولي
للحيوان فلا تكون من الجاهل بالشرية في الاربعة قد يصدق على
ذلك وبسط القول فيه في مواضع اخرى من فنون الشارح
ما يع تاسعة الفن الرابع في اقول طبقا لاق وقال وهذا
من العموم هو الذي يحوم ليس بحسب الاختصاص بل بحسب الاعمال
وقد فهمت هذا اراد وفي ثاني عشر اول الفن الاول في النظر
قال العموم قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما يكتسب
المنوعات الجزئية كالعموم الذي للحيوان العموم للانسان
ومن ما قد يكون بحسب الاعتبارات المتابعة كالعموم الذي للحيوان
اعم من الحيوان ومن ما يتخذ جنس ومن الحيوان ومن ما يتخذ
نوعا من الحيوان ومن ما يتخذ شخصا وفي ما يليقوتاس اورد
عقد الشك بان يصدق زيدا والانسان حيوان والحيوان من
ولا يصدق زيدا والانسان جنس ولا يصدق بكر الحد الاول
فان القول على زيدا والانسان مثلا هو الحيوان ان بما هو موجود

والنحو على الجنس هو الحيوان لا بشر ولا شئ وكذا قد وردناه في الفصل
 المبين فصلنا القول فيه بأذن الله سبحانه تفضيلا **ومنه**
 كانه من المنفرد كدليل الشئ كاللشئ مثلا لا يكون في وجود
 ذاته اخلاصا للوجود بانه كالحيوان والجماد والناطق والحسن
 مثلا وانما انحصرت من المفردات المردية الحيوان والجماد والناطق
 كالابيض والاضاكن والكسائف في مرتبة بعد مرتبة ذات
 تعرض حصص من تلك المفردات لتفرد مرتبتها ويتفق ان
 يصير من افرادها بالعرض وانما لا يحل مطلقا في الوجودات والعرضيات
 الا الطبيعية المرسلات المبرهنة على المفردات في وحدتها المبرهنة
 فالكائنات هي في مرتبة وجود الذات متفردة فيها كان المحل
 حلا بالذات والاختصاصية انحصرت بالذات وبحسب نفس
 مرتبة الذات وان كان ذلك بعد مرتبة الذات كان المحل
 حلا بالذات بل بالعرض والاختصاصية انحصرت بالذات
 وعلى الحقيقة بل بالعرض وعلى الجواز العقل وكذا الفصل الذي هو
 من جواريات المبرهنة ليس هو الا مفهوم المشتق كالناطق
 الى الذات المبرهنة المستخرجة لادراك الخليلات فلو كانت
 العرضيات المبرهنة انما هي مفهوم المشتق لا بالبيض والاضاكن
 الى الذات المبرهنة المنسوب اليها البياض والكتابة على شئ انقيده
 لا على شئ اكله القيد فالبياض والكتابة التقيده خارجا عن نفس
 مفهوم وهو مطلق الذات المقيدة بانها المفروضة للبياض والكتابة
 مثلا فحل الابيض على هذا الابيض على الذات وعلى هذه الذات
 الذي يقع البياض على هذا الابيض فالحل هو الذات على هذا الابيض
 كلفه هذا الابيض من المفردات فبغير العرض **ومنه** انما ابراهم
 كالناطق بالذات الى الجنس والنوع كالحيوان والجماد

في ابراهم طبيعة الابيض
 المرسل الى الذات وقد
 انما انحصرت

نفس المفرد

نفس المفرد وهو مطلق الذات المرسلات المقيدة بالنطق بحسب
 الوجود فانما يجب ان يكون بما هو الفصل مختصا في الوجود والنوع
 وان يكون من اقسام الذات بطبيعة الجنس المقيدة في ابراهم اذ
 الفصل اية النوع الجنس فلا يصح ان يكون في مرتبة الجنس
 ولما ان يكون غير هذا النوع الجنس في ابراهم الجنس كالحيوان والجماد
 الى الانواع وابهاهم النوع كاللشئ بالقياس الى الاشخاص
 فيجب ان يكون المفرد وبحسب الوجود جميعا فان الطبيعة الجنس
 في وجودها من حيث هي وحدة مبرهنة لا تاتي الى ان يكون
 في الوجود عين انواع كثيرة وكذلك لمهية النوع في هذه ابراهم
 المحل من حيث هي وحدة مبرهنة لا تاتي الى ان يكون في الوجود
 عين انواع كثيرة وكذلك لمهية النوع في هذه ابراهم
 هي وحدة مبرهنة لا تاتي الى ان يكون في الوجود عين اشخاص كثيرة
 فاذ الفصل ليس بلح طبيعة الجنس خارج فنقسم الى فصل
 من الانقسام مهية النوع بل من المفردات في طبيعة الجنس
 بالابها في وجودها من الوحدة المبرهنة والمهية المرسلات
 والفصل والنوع هيئات عقلية لمهية تفصل بغير العقل
 في اللحاظ الخليل حيث بلح طبيعة واحدة من الطبايع المبرهنة
 بهيئة ومقتضى فليست **ومنه** الست من المصطلحات
 المستبين لغيرهم ان الوحدة العددية من حيث الاقسام
 لمطلق الوحدة عاقل بل وحدة عددية شخصية بغيرها كاللهو
 الواحدة بالشخص لتمام الكمال والفساد ووحدة شخصية محصلة
 معينة كمال اشخاص نظام الوجود ووحدة عددية كلية مبرهنة
 موضوعها الطبايع المرسلات وكل طبيعة مبرهنة عن سائر الطبايع
 لها في مرتبتها بحسب نفسها المفردات عن غيرا بحسب نسبتها الى ما فوقها

موضوعها هو الذات المشتق
 المحل على كثير من معوار عليها كانت
 وحدة شخصية

من الطابع بالذات لا يتغير بحدوثها وحدة لا محالة لانها بحسب ذلك
 لا تتغير واحدة من الطابع المتنازع بعضها عن بعض المتنازع
 اذا قيلت الحقيقات واشتداس من فوقها علم العقل
 ان الوحدة المعينة التي لها في درجة جوهرية بالقياس
 الى تلك المميزات والاشخاصية لكونها بكثرتها مضمنة
 بهما في تلك الوحدة بعينها ليس هذه الطبيعة الواحدة
 لانتا في وحدتها ان تكون في الوجود بعين تلك المميزات
 والاشخاصية المتحدية تحتها فاذا زعمنا العدد بالقياس الى تلك
 المميزات والاشخاصية بكثرتها **بهم** كانت اقل ببقائه اذا
 وجدت هوية ما شفهية في المميزات وفي الذات فقد كان **الحال**
 ذلك الجوهر الوجودي بعينه وجود جميع ذاتيات تلك الذات
 بالذات ووجود عرضياتها بالعرض ومنه سوي الطبع الطبيعية
 بشرط شي المعبر عنها بالفرد والشي الطبيعي موجودة من
 دون ان تكون الطبيعة المرسله لا بشرط شي المعبر عنها **بالطبع**
 الطبيعي موجودة بعين ذلك الوجود فقد رضى الى جميع
 عند العقله منسلة عن القطرة الانسانية ليس اذ كانت
 الفرد موجودا والطبيعة ليست بموجودة لزم ان يكون الشيء **بفارق**
 جوهرية ومخالفة شيء ذاته وايضا الحيوان المرسله جزء من الجوهر
 مثلا في لحاظ التعيين والاهام والوجود مطلقا من عوارض المنة
 وتقبل العوارض لا يكون بتدليل قوام هوية المعروض وبطلان جوهر
 ذاته ففهوم جوهرية هوية وجودها بها اوجب الاحتفاظ في جميع
 اتحاد الوجود بتدليله على عليك غيرته فاذا نفي صفها وجد
 هذا الحيوان وجب لزوم الحيوان المرسله على وجودها من حفظ
 الجوهر في قوام ذاته لكن وصف الجزئية والعينية من الاحوال

المعارضة بحسب مميزات اتحاد الوجود فلا ضير لو تبدل بتبدل
 نحو الوجود في نفسه كانت الطبيعة المرسله بما هي جزء من جوهرية الفرد
 في خصوص لحاظ التعيين والاهام وعين ذاته في مميزات اتحاد الوجود
 متقدمة بالذات على الفرد الذي هو الشيء الطبيعي تقدم البسيط على
 المركب من سبيل ذلك ليس اذا تمت منتظرات وجود الشيء **بشبه**
 الاحوال حصول وجوده بالذات والطبيعة المرسله كالحيوان **بما هو حيوان**
 لا بشي شئ اصلا انما ابتغاه في سبيل الوجود ومنتظرا ومتوقفا
 ان يتحقق حصوله بالذات والاهام مثلا سواء في ذلك كان يتحقق بتلك
 شرط واحد والاهام لم يكن يتحقق بشرط اخر وانفس ذات الحيوان
 اصلا فاذا نفي وجود الحيوان بشرط شي فقد تم لصحاحه بذلك **بشبه**
 ويتحقق بمحصله وجود الحيوان المرسله على ما هو حيوان لا بشرط شي فليكن
 الحيوان المرسله على ما هو حيوان موجودا والذات وجود هذا الحيوان
 بالضرورة ومن سبيل اخر لا يلزم الطبيعة الحيوان المرسله **بما هو حيوان**
 مثلا ما ليس هو متعلق بالذات بمادة واحدة ولا هو موجود **بوجود**
 بالمكان استعداوي وعامل بمحولات في حاله الكمال الذاتي **بشبه**
 في هذا الوجود عن سبيل العلم وممك النظام اهتدى الى ان **الذات**
 الالهية فاذا اذ كان هذا الحيوان في بعض الوجود عن وجود **المضيف**
 الحق بكونه يستعداوي استعداد المادة كالحيل المرسله على **بشبه**
 الحق في الحقيقة عن غاية اليادى المفيدة لشيء انما **بشبه**
 امکان الذات ففقد يستحيل ان الطبيعة المرسله بما هي **بشبه**
 يوجد وهذا الشيء الطبيعي في الوجود المتحقق ان وجوده الوجود
 الاله والوجود قبل الكثرة لان قدر وجوده ليس للبعثانية **بشبه**
 فاما هذا الشخص الذي تكتنفه المادة وعوارض الطبيعة **بشبه**
 سبب وجوده انما تكتنفه الان **بشبه** سبب سبب الالهية **بشبه**
 استعداوي الطبيعة الجزئية واستعداد المادة المتفعل **بشبه**

سبب الالهية في وجودها بالطبيعة في الذات

الموجود الذي وجوده الوجود الجزئي الطبيعي والوجود مع الكثرة
وهناك كثر من انتظام الحجة المفردة في المشهور الى سطر
واظلم وحكايا الشريك في المدينة السلامية خلال الطابع
المرسلة لا يشترط شيئا في وجوده في الوجود في الوجود الطبيعية
ومع الكثرة يعين وجود الفرد بحسب الطبيعة المتحصلات
ومفارقة العوارض في وجودها وقيل الكثرة منها اثنان وجود
الفردا بغير مخرجه في الطبيعة المتحصلات ولا في مخرجات
بشيء من العوارض وذلك احد معاني المثل لا في الطبيعة كما هو
المدرك في الافواه الجهورية والفاشي في الاذن للمشهور
لان البرهان في الطبيعة المتحصلات بين جميع الافراد
وجودها وقيل الكثرة متضمنة الاستناد الى الغاية الاولى
فيجب ان يكون الطبيعة المرسلة لا يشترط شيئا في الفرد المشترك
بين افرادها جميعا موجودة في الطبيعة من حيث نفسها المرسلة
وجودها منها اثنان جميع الافراد منها اثنان جميع العوارض والافراد
وكذلك باعتبارها غير مخرجة في مخرجات هذه الطبيعة لان شرط
الطبيعة المرسلة الموجودة من حيث نفسها بالمتحصلات مخرجاتها
بالعوارض كسبيل الاتفاق من لقاء الافراد ليس في مخرجاتها
الى الشرط شيئا ولا يشترط بذلك كونها موجودة في مخرجاتها
من حيث هي في وجودها وقيل الكثرة واليقين ان عارض
كون وجودها في مخرجاتها مخرجات وجود الفرد الذي هو وجود
طبيعي ومع الكثرة اذ لا يشترط الطبيعة المطلقة لان في ذلك فكل
بصورة في الفرد ولا تكون من المخرجات **ويضرب** وتلك تقول
المستعمل معشر الحكماء المتألهين تقولون في اصولهم
وهناك كثر من انتظام الحجة المفردة في المشهور الى سطر
فما خطبك من وجوده في الطبيعة وتزعمون الى اقبال

وخصت بجزء
بطلت في اجزاء
والا من الافاق
صالح

الطبيعة المرسلة فقال لك المتخصص في المطلقات انما ينبغي
المتخصص في المطلقات انما ينبغي وقدره بامه المخلوط بالمتخصص
فحيث تقول الشيء بالمتخصص لم يوجد انما هو بالم يكن مخلوطا
في وجوده بالمتخصص فان الطبيعة المرسلة المبرهن الفصل ليس بها
الوجود في مذهبها ان دامت على صرافة ابراهيم وادارها
فانما حصلت بالمتخصص وحيث يعين وجود فرد في الشخص
المتخصص المتخصص على الكثر من مية واحدة ولا يمكن مقبولة في الفرد
عن افرادها الشخصية بل في الشخص والطبيعة المرسلة في المطلقات
في الوجود على اعتبارات المتخصص في الوجودات منها من سائر
الذوات صالحة لان كمالها العقل الى مية شخصية وطبيعة مرسلة
فان قلت هذا الحيوان مية مادية محسوسة والحيوان المرسلة
بما هو حيوان طبيعة معقولة لا يلائمها الحس فكيف يعقل اتحاد
والمحسوس قلت هذا الحيوان له مية شخصية وطبيعة مرسلة
ينال الحس بجميع الاعتبارات في الوجود المحسوسة بحسب مية
الشخصية لا بحسب طبيعة المرسلة فقد اختلف موضوع المحسوسة
والا محسوسة في الحفاظ التحليلي وانما المتخصص في اتحاد الجواهر
المفارقة على الإطلاق والذوات المرسلة لا اتحاد الطابع
المرسلة المبرهن في حقا صالحة وافرادها المحسوسة المادية في
ميواتها الشخصية في مخرجات الاعيان على معنى التخليط غير قايمة
وتقايمة بحسب خصوص الوجود في الخارج والتمايز والتفريق
العقل بحسب الحفاظ التحليلي اذ الموجود في مخرجات الخارج ليس
بموجود مرسلة ولا الطبيعة المرسلة وحده بل في الموجود
في مخرجات الاعيان شيئا واحد متضمن من مخرجات مية مية الفردية
صالح لان كمالها العقل اليها بالحفاظ التحليلي الصادر في نفس
الامر فاذ الطابع المرسلة مبرهن على الإطلاق وكذلك

ولذلك اشخصه من الجوهر الروحانية فاما الاشخاص المادية بحسب
 ميواتها اشخصت من ان لم تزلت بما هي متقدرة موجودة في
 الواقع مع غل الخلق من وجودها في افق المتغيرة والسيارات
 والقوت والحق في الحدود المتغيرة بالقبيلة والبعدي كانت
 من ميواتها ميوته ثابتة والكل موجود في الحق بوجوده في
 في الزمان في حدود ميوته ميوته والوجود غلته بما هو متعلق بالوجود
 بحدوده الميوته بالتتابع واللاحق كانت موجودات في ميوته
 متغيرة بالتغير والتغير وهذا ان وجود الشيء في نفس الامر هو
 في حد ذاته لا يتغير العقل مع غل النظر في خصوصيات الظروف
 والاولوية وان اتفق ان ذلك عين حصوله في فروع ما يحصل
 فان الخصوصية ملقاة الاعتبار في ذلك لاما وكذلك العيون الطبيعية
 الارشادية من العلوم بالذات بحسب اعتبارها في نفس العلم والعلوم
 بحسب اعتبار الخصوصية الارشادية القديمة **ويشعر** واذا قدرت
 ان الدرجة للشخص بمعنى متعلق الخلق على كثرته في ميوته الوجود
 فقد يستبان بعبارة ان لا اشخص نفس ذات بمعنى متعلق الخلق
 على كثرته بنفس ميوته الذات في عالم الامكان واسايل انما يحصل الميوته
 المكنية بنظام الكليات من الخواص في الاعراض الشخصية من النظام
 والامتناع من المشكوكات الوجودية ثم قبول الوجود والشخص بمعنى
 اشتمال الخلق على كثرته من كفا الاستناد الوفا على وجود الذات في حصول
 حقيقة الوجود والشخص الذي هو الوجود الحق الواحد
 الاعد المشتق بنفسه ان كل مكنية الذات فانه في تركيب
 من الميوته والاشياء من الحقيقة والشخص من الجبس والفصل في
 الطبيعة المرسلة والهوية الشخصية والوحدة والاشدية في عالم
 الامكان بل في الذات الجائزة للاتحاد والاشياء والاشياء
 الاحدية على الحقيقة وبالجملة الوجود رايه على ذات المكن

فذلك

فان الذات في العالم والاشياء في العالم
 في الذات في العالم والاشياء في العالم
 في الذات في العالم والاشياء في العالم
 في الذات في العالم والاشياء في العالم

فذلك الشخص ومفادها الطابع المرسلة لا تقبل اشتمال الخلق
 كثير من بالذات بل تصادف اعادة التغير عن المشكوكات الوجودية
 وانما ملك اشتمال الخلق على كثرته يستلزم الهوية الميوته بمفادها
 والعدا من جميع المشكوكات الوجودية الى الوجود الحق في شخص
 بذاته مستند انما اذعن مستند سائر الميوته والعوارض
 المشخصة المارات الشخصية وعلاها لا العلة المغيثة اياه والذات
 الحق المتشخص بذاته فاعل شخصية نظام الوجود المغيثة بالذات
 الكلية بحسب اعتبارها بالذات في القصة الاولى متعلقها
 بالذات النظام اللزم الاكل والنظام في جارية الامكان في نظم النظام
 وكل هو مرفاع لشخصات اشخاص الوجود بما هو جزء النظام الخلق
 الشخص النظام الكامل وهذا المقام لما مضى ضرب في البسط في
 كتاب التعليلات **ويشعر** كذلك اذن قد ثبتت لغير الاعتبارات
 الثلاثة البشروطية والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 لا يجري في الحقيقة المحصلة المفاضلة بعد ما عن بعض في التعليل
 كالغلاف بالقبول الى الذات انما هو العرض كالبياض بالقبول
 الى الجوهر كالجسم الى انما يتبع في الطابع المرسلة الميوته بالقبول
 الى المكنات في وحدة ما الميوته اما بالذات كاشخاص
 والاشياء والقصور في طابع الوجود من ايا العرض كالمشكوكات
 في طابع ميوته محلاتها العرضية فالاشياء في ذاتها
 نفس الخلق اشياء اما بالذات واما بالعرض والاشياء في
 ذاتها اشتمال الخلق مطلقا ومضوح اعتبار الاشياء في طابعها
 مرفوعة بالخلق على ميوته البشروطية والاشياء في طابعها
 مرفوعة بالخلق على ميوته البشروطية والاشياء في طابعها
 مرفوعة بالخلق على ميوته البشروطية والاشياء في طابعها

في بيان الوحدة العددية فيكم شخصية وتكونكم كجدة

في بيان الوحدة العددية فيكم شخصية وتكونكم كجدة

والامارة فيجازية الانجاب في اية طبيعة كانت محصلة ثم
محصول بالقياس الى حقيقة كانت محصلة ام غير محصلة ولكن
لا غلط لها من المدخلية في تصحيح العمل وعدم اصلها في الزمان
فانتم العمل في الطابع الذاتية والحولات المعنوية والمقلدة
بنات من سبل العمل في مثال بعد سوا في ذلك قد ينطبع
ومن لا ينطبع **ويشعر** فقد افرح لك بغير فناء ان كل واحد هو
الاشخاص بوضوح الوحدة العددية الشخصية والطبيعة المبررة
الموجودة في وجودها بوضوح الوحدة العددية الكلية للهبة
فان الاشخاص كثيرة بالعدد وبالهيوية الشخصية والطبيعة
الموجودة بوجودة واحدة بالعدد بالاشخصية والاشخصية
والفصل في المقادير فيقول الكلي الطبيعي الموجود بعين وجود
الاشخاص متعددة في الاعيان بالذات بحسب تعدد الاشخاص
منكم كما بالغير ان التفرقة في الاعيان بالذات تعدد كذا
الخارجي فاذا كانت الطبيعة موجودة بالذات في الاعيان
يعين وجودات الاشخاص المتعددة فكانت لها الامكان في
الاعيان وجودات متعددة بالذات فكانت متعددة
في الاعيان على حسب تعدد الافراد فكما الافراد لا يصف
بحسب الاعيان بالوحدة فكذلك الطبيعة ونفوسها كذلك
انها كما يصدق الموجب من انفسها لا العقود كقولنا
الجوان ان كان صدق موجب جزئية فذلك ان يصدق
اسم البتة المرسل لقولنا الجوان ان البتة يصدق
جزئية فذلك ان يصدق صدق البتة المرسل لقولنا الجوان
ليس هو بل ان يصدق في عالمه جزئية ولا يستلزم الطبيعة
تتحقق تحقق فردا من افرادها ولا تنفك الا بانها جميع

الافراد

الافراد وانت لاذ وقعت النامل بهتيا لفظا فيك ان تميز ان
الشيء في الاعيان بتعدد كذا الوجود الذي يوجد به في الاعيان
عما عداه والطبيعة بحسب الموجود في الاعيان غير متمازج على الافراد
بل هي مخلوقة بها بحسب الاعيان مخلوقة لتمازجها والفرد والكل
هو ايضا مخلوق بالطبيعة بحسب الاعيان الا انها اذا تميزا عند العقل
في لحاظ التعيين والاهتمام حتى تتمازج كذا الوجود المتعدد في الاعيان
الى الفرد بما هو متمازج عند العقل عن الطبيعة ولا يتمازج سدا ذلك
الوجود على وصف التعدد الى الطبيعة بما هو متمازج عند العقل من الافراد
فليكن فاذ الافراد متعددة بحسب الموجود في الاعيان بالذات
والطبيعة متعددة بتعدد بالعرض فلا تعدد بالعرض بالمتعدد
الطبيعة بتعدد افرادها ثم ان هناك من يذهب الى ان تباينها
من تمام الخصائص الربعية في شرح الاشارات وهو ان طبيعة الـ
بما هي انسانية مثلا لا يصح ان توصف بالوحدة ولا بالكثرة لانها
من حيث هي هي لا جزئية والكلية والقول الفصل ان ان ريم
بذلك ان الطبيعة الانسانية المرسله من حيث نفسها لا واحدة ولا كثر
ولجزئية ولا كلية فيكون لا يترتب فيه ومن يستكره فقد عاق
الطبيعة العقلية فان المادية من حيث هي ليست الا في كمال
عن في النقيض كمال الجوان القلب المتعلق بشيئ كل شيئ من تلك
الحقيقة ماعدا الجوانيات على ان يقع السلب قبل من حيث الطبيعة
وان وقع قبل النسبة الانتمائية فذلك ايضا وان لم يكن
هو كما لا يخفى بالبعد والى كذا تسمى بعض مشيئة المقادير
كقول السلب و اراد على الترتيب قاطعا آياه فلا يكاد يتوهم
ايجاب اصل الا ان ذلك ان يرفع يوم ان يطالب السلب
الانسانية وليس يصح اذا تباينت الطبيعة الانسانية مطالبة بوجوبها

في بيان الوحدة العددية فيكم شخصية وتكونكم كجدة

والسلبين من جهة ما هما قابلا لتكوين السلب وان دعا الى الربط
 من تلك الطبيعة لا غير وان يتم ان الطبيعة الانسانية بما هي الجسم
 تعرضها لعدة المبادئ في الحفظ العقل انما هي من جهة
 الافراد ومن جهة اخرى من جهة الذات من حيث هي في القوة
 الفردية تعرضها للوحدة المادية الشخصية في الحفظ العقل انما
 هي من جهة الطبيعة المادية ومن جهة اخرى من جهة الذات المعنوية
 بما هي من جهة العقل التي هي كالمبدأ في الشك في الشك
 قد سار سيرنا في فهمنا ذلك كله فليست **وبين** قال في
 عادي عشر اولى برنا في الشك والاقدم عندنا هي الاشياء التي
 هي في القوة والاقدم عند الطبيعة هي الاشياء اذا رقت في القوة
 من جهة الحواس والمعرفة عندنا هي الاقدم عندنا والمعرفة
 عند الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة قصد في الوجود فاذا
 رقت الكليات بازا في الجزئيات المحسوسة كانت المحسوسات
 الجزئية اقدم عندنا واعرف عندنا معا وذلك لان اول شيء
 نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وهي لا تباخود منها
 ثم منها نصير الى اقتناص الكليات العقلية وانما اذا رقت الكليات
 النوعية بازا الكليات الجزئية كانت الكليات الجزئية اقدم
 وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجزئية ايضا اقدم
 واعرف عندنا عندنا والكليات النوعية اشبه بانها اول معرفة
 بالقياس اليها وذلك لان طبيعة النفس انما هي في القوة
 الانواع وان كانت طبيعة النفس من جهة ما هي في القوة
 طبيعة فقط كما هي في الانواع فطبيعات الاجناس اقدم عندنا
 من طبيعات الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هي طبيعات الانواع
 لان الطبيعة انما تقصد للطبيعة الجسم في ان تميز بين طبيعة النوع

فليزها

فليزها الطبيعة الجسم على سبيل المقصود بالضرورة او بالعرض وذلك
 لان النوع هو المعنى لكما في الحاصل وانما طبيعة الجسم واحدة فلا يمكن
 ان يوضع له في الوجود تحصيل طبيعي من جهة ما لما تكثر من النوع
 الجسم في الطبيعة ووقع الاختصار في النوع واحد وبعبارة اخرى
 ان طبيعة المول هي اعرف عند الطبيعة من البياض في التولد
 وغيره مما في الطبيعة الكلية المسئلة لنظام العالم تقصد الطبيعة
 النوعية والطبيعات الجزئية التي ليست في اية لنظام العالم
 الطبيعات النوعية الشخصية والجسم في القوة في القوة
 او بالعرض فقد بان ان طبيعات الانواع اعرف من طبيعات الاجناس
 في الطبيعة وان كان الجسم اقدم بالطبيعة النوعية لكن طبيعات الاجناس
 اقدم عندنا من طبيعات الانواع اعني القياس المعقولنا انتهى
 ثم فصل القول في الاعرف والاقدم عندنا وعند الطبيعة من
 البسائط والمركبات ثم قال فيجب ان يتحقق هذه الامور
 عليها الماخذه فان قال قائل انما قد قال بعضهم ان المعنى الجسمي اعرف
 عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شي في نفسه في نفسه
 الحق اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شي في نفسه
 ويقاس الحق اعرف فيقال له لا معنى لقولك انه يقاس من
 اعرف للاشياء انما يعرفه يعرفه بعينه وعارفا ما نحن بالعقل
 او كل ما هو في العقل وانما الطبيعة في قصد لنظام الكل على سبيل
 الاستفادة فيكون الاعرف عندنا يقصد لنظام الكل فان
 اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية فالطبيعة الجسمية لا تكون معروفة
 بدها الا بالقوة وانما بالفعلي فانها تعرف اذا عرفت بالقوة
 وانما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي تريد ان يعرفه
 بالفعلي ولا يتصور احد ان الطبيعة اعرف عندنا عندنا في الطرف

والطبيعة تقصد الكل
 المحصل الذي هو الماهية
 وايضا لو كان المقصود

فان الطول والارتفاع ما خدما موافق هذا القول الذي هو معروف
عند الطبيعة على ما يوجب العلم الاول في ابتداء تعليم الطبيعيات
وتحقيق تلك الاشياء ونشرح الامر فيها على ما هو في تلك الاشياء
لذات الطبيعة الكلية المدبرة لنظام الوجود والحكم لقوام العالم
تقسيمات الخيرة في نظام الكون والفضاء الاول وفيه كبر في
الاهميات ولا سيما في تلك الازمان الخالية لاطلاق الطبيعة
المدبرة لنظام الكون في ثمانية ايام من بعد ان يفيض
الخيرة في نظام الوجود وقوام العالم والطبياع الخيرة على ما كانت
المقدرة من جواهر انوار العقول المتفارقة والنقوس المجردة
تقتضي في المراتب الخمسة لهذه الاطراف ان نظام الكون عندهم
هو الانسان الكبير فلا يمكن ان يكون النهاية الاولى الالهية المهيمنة
عليه بالتدبير والتخمين والصنع والافاضة بالطبيعة الكلية الدنيا
المسكونة المدبرة في تلك الاشياء استعملت في كل ما في عالم الوجود
فانه ليس في القياس لنظام الكون في كل ما في ذلك العالم استعملت
انشار الله العزيز العليم **ويجب** ان يكون في تلك الاشياء
افلاطون الاثر وشيخه تفرط انما يذهب الى ان الطبيعة هي
للاولاد المارة كما انفس جواهرها المرسلة لا بشرط في وجود
مخالفات المادة وعوارضها يمين في وجود افراد الهيولى لا نية
فان كانت لها في هذه الاشياء طبيعة وجود اخرى في تلك المراتب للمادة
مما زعم وجودات الامداد مفارقة للكلية والفرقة والامداد
والاوضاع في الازمان كما في المفاهيم المحسوسة قال الشيخ
في كتابه ثمانية ايام الشفاء والقياسات للبرهان عليها وانه
لها والحسوسات ليست اربعة من عناصرها ولا موجودة في جهة
ما هي محسوسة وشخصية بل هي جهة طبيعة عقلية اخرى فالبرهان في القوم

نظام الكون

على الشمس

على الشمس جهة ما هي هذه الشمس بل جهة ما اثارها محسوسة
من العوارض لا حقيقة لها والشخصية المعنوية لها وكذلك الحد
ليس له جهة ما هي هذه الشمس فاذا كان كذلك كان البرهان
على صورة معقولة مجردة عن المادة كذلك تكون محسوسة ولا يقال
للف ادراك تلك الاشياء بل هي جهة ما هي هذه الاشياء في تلك
كذلك كان البرهان على صورة معقولة مجردة عن المادة كذلك تكون
محسوسة ولا يقال لتلك الاشياء وكذلك الحد في بعضهم وضع ذلك
للعديدات فقط وبعضهم للعديدات والصور الهندسية
والبطلان للصور العقلية دون الطبيعة وزعم في هذا الطبيعة وكان
ما خدما موافق في الاحتياج شيئا اخر وموافق هذه متغنية عن المادة
في الحد وكذلك في الوجود فالاولى انما يفيض في كل ما في
وشكل محسوس فهو كما ذب فيه والخط والشكل الحقيق عقلي
وعليه البرهان وقوم الفلاس الهندسيات من العديدات
وجعلوا العديدات مبدء الهندسيات ولما افلاطون جعل
الصور المعقولة المتفارقة بوجود كل معقول على الطبيعيات
فسموا ذلك كانت مجردة تلك واذا افترقت في المادة صور طبيعة
وجميع هذا باطل فالصور الطبيعية لا تكون من غير ان وجودت
عن المادة والصور العقلية لا تقوم بمادة وان كانت تحت المادة
والكلام في هذا في الدار والقياسات المراعاة اليها انما
هو في صناعة القاسم الاول ودون المنطق وعلوم اخرى لا تشر
كلها بالاطلاق وقال في ثمانية ايام الشفاء والقياسات
ما انتقلوا عن المحسوس الى المعقول تشوشوا فظن قوم ان القوم
توجب وجود شيئين في كل شيء كانت يمين في معنى الان

يقال في الشيخ زبانا
موضح

الناس انفسهم يحسبون انفسهم يعقلون بفارق ابرى لا يتغير وجعلوا
 كل واحد منهم وجودا فسموا الوجود المفارقة وجودا مثاليا
 وجعلوا كل واحد من الامور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة
 وايضا يستلزم العقل ان كان المعقول امر لا يقف وكل محسوس بهذه
 فهو قاسر وجعلوا العلوم والبراهين تتوابع هذه وايضا
 تتناول وكان المعروف بالاطن ومعلم سقراط يفرط في هذا
 الرأي ويقول ان للثلاثية معنى واحدا موجودا في كل
 فيه الاشخاص ويبقى مع بطلانها وليس هو المعنى المحسوس المتكرر
 القاسر فهو اذن المعقول المفارقة وقوم اخرون لم يروا هذه
 الصور مفارقة بل يباديها وجعلوا الامور العقلية التي تفارق
 بالحدود مستحقة للمفارقة بالوجود وجعلوا اما للمفارقة بالحد
 من الصور الطبيعية للمفارقة بالذات وجعلوا اما للمفارقة
 بالحد من الصور الطبيعية للمفارقة بالذات وجعلوا الصور الطبيعية
 انما تتولد بمقارنة تلك الصور العقلية للمادة كما لتغير فانه
 تعليم فاذا قلنا ان المادة صار فطوسة بمعنى طبيعيا فكان
 للتغير معنى بحيث هو تعليم ان يفارق وان لم يكن له معنى
 هو طبيعي لغير تفارق واما اطلاقه فاكثر ميل الى اننا نسمي
 المفارقة واما التعليمات فانها عنده معال من الصور
 وبين الماديات فانها وان فارقته بالحد فليس يكون
 ان يكون بعد فاقه لا في مادة لانها ان يكن شيئاً وانما يشاء
 فاكمل غير شئ فذلك لا يتحقق له مجرد طبيعي كان حينئذ كل
 بعد غير شئ فالحق لا مجرد عن المادة كانت المادة
 مفيدة للصورة والصور وكلها تتوابع محال بل وجود بعد

ومضام

غير شئ

غير شئ محال وان كان شئاً ما فانه محال في حد نفسه وجعلوا
 ليس الا لانفعال عرض له خارج للنفس طبيعته وان
 الامور بها تكون مفارقة وفي مفارقة وهذا محال فبذلك تكونت
 تتوسطه انما كل واحد بالذات فالتشاكل الاطلاقية في المشهور للمادة
 على الاثر مفارقة في هذا الموضع بالطابع المرسل الموجودة في بين
 الذرة وحاق الايمان بالاشياء بها حيث هي في زمان في
 عالم الامر عن الافراد واما ما لها من الوجود في عالم الخلق بين
 وجود الافراد مخلوقة بها غير متغير عنها وفي باب الثبات علم
 الله سبحانه بالاشياء بالقصور المطلقة الموجودة في موضوع والحق
 محل ولا في زمان ولا في مكان وفي باب تفصيل العوالم بعالم المثال
 المتوسط بين عالم الغيب وعالم الشهادة من غايات من المادي
 وفي مقام اثبات الصورة التوعية بالجواهر العقلية التي هي ارباب
 الانواع المتكلمة على كل واحد من النواحي نوع نوع بالتعبير والتفسير
 كما النفس المجردة بالقياس الى تدبير كل شخص بعينه وان من الاعراض
 من الملائكة المجردة وخليفه من النوع المفارقة للطبيعة الجبرية
 الجسمية والصورة الجبرية المنطقية وهذه ضرب من الملائكة
 الجسمية فليعلم انها بما هذا التقدير الاخر باطلة بالبراهين العقلية
 فتقول انما نحن الان في سبيل فاما اطلاق الطبيعة المرسل
 الموجود في العالمان مخلوقة الاحاطة في الاعيان بالوجود الذي
 هي في مدارسها بما هي بالاشياء بالقياس اليه وهي غير ممكنة
 الاطلاق والاشياء عندها في احوالها العقلية ايها هي حيث نفسها
 لا بشرط شئ اصلا بالضرورة العقلية وان تعجز الشياء وتجرد
 في الاعيان عن العوارض الجسمية والاشياء الربوبية فاذ كيف
 تصور وجودها في الخارج بمرآة ارسالها وتوابعها لا بشرطية

الذين في الجوارح من غير ان يكونوا
 الدنيا والادوية من غير ان يكونوا
 في شئ من الاشياء من غير ان يكونوا

المطلقة وانما ثانيا فلما قرا طرح لك ان درجة الوجود في عينها لا
 الشخص في ذاتها وجدت الطبيعة المرسل كانت في وجودها
 مخلوطة بالشخصية فكيف يتلأب وجودها في الخارج
 على الدرس واللبش طرية ثم ان عن الوجود الشخصية وغير
 مخلوطة بالشخصية وايضا فيكون كونه بالعدد ووحدة
 عددية شخصية والطبيعة المشتركة فيها ووحدة بالعدد ووحدة
 عددية بغيره فابن تلك من هذه فليتبصر وانما ثانيا فلان الطبيعة
 المرسل اذ كانت بحسب نفسها بحيث تستند لها الشخص
 من دون الاعتقاد بالعوارض الجسمانية واللواحق الهيولانية
 كما في المفارقات الصرفة امتنع ان يكون متعلقة في شخصها
 بالمازكا حتى في الظاهر في ابطال الوجود الجرد وبالحال
 اختلاف الطبيعة الواحدة مطلقا بالجوهر والعرضية فذلك
 يمنع اختلاف الطبيعة المتصلة النوعية بالجوهر الهيولانية
 وانما رابعا فالات وجود الموهبة الواحدة في الدم مرتين
 مختلفتين مرة في جن الدم لافي زمان ومكان ومرة اخرى
 في الدم مرتين الوجود في الزمان والمكان لما ان الدم
 وعاء الازمنة والاطعمة يحجب ما فيها وانما السبب في
 اليه الذهن المتوحي والقوى الموزونة قوة اسبيل
 الفحص اليانغ من تلك على الجادة البريانية والقوة
 العقلية فاما ما سلم الشريك في الشفاء اذ على هذا الظاهر
 اللابش طرية الى الشريط لانية والسلب البسيط الى السلب
 العدولي فلا تعويل على كماله المستبين فكيف انما الشخص
 ومقارنة العوارض على سبيل الاتفاق العارض تلقا
 الفرد لا يخرج نفسه من الطبيعة المرسل بما هي في الارباب

الفئة الطرية والفرقة
 من الجنس من جنس

والابش طرية

والابش طرية الى الشريط لانية فذلك الاتفاق والابش طرية
 الاتفاق من تلقاء افتقاء العناية الاولى الالهية ووجود نفس الطبيعة
 من حيث هي في زمانة عن جميع الافراد من زمان عن جميع
 لا يخرج من اللابش طرية الى الشريط لانية والسلب البسيط الى السلب
 العدولي وبالحال ان شيئا من المخلوطة والابش طرية والابش طرية
 والابش طرية غير داخل في اعتبار نفس الموهبة من حيث هي في الارباب
 الارباب الى الشريط لانية بمصارف لتحقيق شيئا على سبيل الاتفاق
 والشريك في التماسه كانت متساوية عن ذلك فيما كان في الشفاء
 في هذا الموضوع قال بعد كلامه المنقول فانت اذ فكرت وجدت
 اصوله في الشريط لانية في جميع ما ضل فيه هؤلاء القوم تحت احد
 ظنهم لانه الشريط لانية من حيث لا يتقن به اعتبار غيره كان محورا
 في الوجود من كذا ان التفت الى شي وبعده وبعدين التفاتا
 خلا عن الالتفات الى قدرته فقد جعل تحتها ولقد نيت وبالحال
 اذ انظر الى الشريط لانية المقارنة فقط انظر الى الشريط لانية المقارنة
 حتى انما سأل ان ينظر فيه لانه غير مقارن بل مقارن وليس كذلك
 بل الكل شي من ذاته اعتبارا من حيث اضافة الى المقارن اعتبارا
 فان الخاطئة من حيث هو غير مقارن على جهة السلب العلمية
 العدو الذي فهم من المقارنة بالقوام انتهى مقالهم ونحن نقول
 لست ادرى من اين علم وتوهم في هذا الظن وليس مقالهم الى
 الطابع المرسل بحسب نفسه بالابش طرية المقارنة والافارقة
 كما انها موجودة في الاعيان بعين وجودها فردا في المازة مخلوطة
 مخلوطة اتحادية في الوجود كذلك هي بحسب نفسها من حيث هي
 هي بالابش طرية المقارنة والافارقة موجودة في الاعيان بمقارنة
 عن افرادها المازة وما قلناه يستبين الامر في المازة الباقية

من الخصة فالصواب ان في ابطال هذه المثل على ما تلوه عليك
 وينبغي ان يكون بطلان الصور الحلقية ايضا وهذا كقول
 مبسوط في كتابه بقوله الايمان **ويظهر** ان شريكنا في التعليم
 يستلزم في كتابه الجمع بين الاربعة سنادات هذه المثل والصور
 على الطريق الدار على الاربعة سنادات ويعتقد القول بان عند
 ابطالها لا يسلط اليه على سبيل واحد قال ومن ذلك ايضا
 الصور والمثل التي نسب اليها المثل ان فيهما وان ارسطاطاليس
 طاعها في كتابه وفيها وذلك لان المثل في كثير من اقسامه لا يكون
 صوراً مجردة في عالم الاربعة سنادات بل المثل الالهية وانها لا تدور
 ولا تتغير ولا لها باقية وان الذي يدور ويتغير انما هو الموجودات
 التي هي كائنة كائنة وارسطاطاليس ذكر في حروفه فيما بعد الطبيعة
 كلامه في حروفه على المتكلمين بالمثل والصور التي يقال انها موجودة
 قائمة في عالم الاربعة سنادات وقد بين ما يلزمها من الشكاعات
 مثل ان يجب ان توجد هناك خطوط طاء وخطوط حاء وحروف
 ما ويجوز ما واما تلك كما انهم توجد حركات تلك الافلاك
 والادوار وان توجد هناك علوم مثل علم النجوم وعلم الهند وعلم
 الحروف واصوات متولفة وطبقات متباعدة ومقادير متغيرة
 واخر معلوم وشيئا بداره وشيئا طارة وبالجمله كيفية فاعلة
 وكيفية شغل وكليات وجواريات وادوار وصور وقد جردت
 ارسطاطاليس في كتابه في الترتيب المعروف بتلوهها ثبتت
 الصور الروحانية وبغيرها بانها موجودة في عالم الاربعة سنادات
 هذه الاقسام اذ اخذت من المثل من احد ثلث عالمات
 اما ان يكون متناقضة واما ان يكون بعضها لا يسلط وبعضها ليس
 واما ان يكون لها اعمال وملازمات تتفق بوطنها وان اختلفت

التي

ظواهرها

ظواهرها فتطابق ويتفق فاما ان يخرج بارسطاطاليس مع برهان
 وشدة تيقظه وجلالة هذه الحاشية عنده اعني الصور الروحانية انما
 نفس في علم واحد وهو العلم الربوبي فيعبر عنه مستكبر واما ان يعبر عنه
 وبعضه ليس به فهو واحد بعد اذ اختلفت الشاكلة بتلك الافلاك ويل
 اشهر من ان يظن بعضها انه متحول فيكون كغيرها لها ملازمات وتعاليم
 اذ الشك فيها ارتفع الشك والحيرة انتهت كما مر في ذكرها والتاويل
 على سبيل التحقيق والتحصيل وصاحب الشك والاشراق والمطارحات
 وفي حكمة الاشراق مذموب هو وعقله ومنهم صاحب الشجرة
 الالهية الى ان نسبة المثل يعني وجود الكليات الطبيعية بطبيعتها
 المستمرة في الوجود لا على اطل على التمايز والافلاك الى المثل
 متفردة مستكبر واما الصور الحلقية الطبيعية والتعليقات
 والجمل المثل على هذا المعنى الاول فمذموب افلاطون وسقراط وغيرهما
 من الدالين والافلاكيين فانهم يقولون الحق ما قاله الشك في العلم
 ومن المستبعد مستكران نظر بامام الحكيم افلاطون الاربعة سنادات
 من افانهم المتكلمين المتكلمين انهم يتجهون لهوية واحدة بغير
 او الطبيعة واحدة نوعية مختلفة بين متباينين بالذات مختلفين
 بالحقائق من الوجود في الوجودات مختلفة وميولهم في دمرى
 وزا في هذه السبل ان الوجود كحياة الذات المنفردة
 ولا يختص بالابا لاضافة الى الموضوع ولا يختلف حقيقة الابا
 الموضوعات فاذل ان هذا الاختلاف عليهم الى مرتبتين في المثل
 الفلسفة اول مرتبة وانقلها من اليونانية الى العربية او بعد
 لم يكن بل علم في العلم ان تمام هذا اليوم سنة ذلك الى اكرام
 الحكماء ويحيى لوجه الكساسة المفسرة في هذا ان البطلان
 المتكلم في المثل وقد ابطال افلاطون بالاربعة سنادات الشك في الرئيس

فانما هو في علم واحد وهو العلم الربوبي فيعبر عنه مستكبر واما ان يعبر عنه
 وبعضه ليس به فهو واحد بعد اذ اختلفت الشاكلة بتلك الافلاك ويل
 اشهر من ان يظن بعضها انه متحول فيكون كغيرها لها ملازمات وتعاليم
 اذ الشك فيها ارتفع الشك والحيرة انتهت كما مر في ذكرها والتاويل
 على سبيل التحقيق والتحصيل وصاحب الشك والاشراق والمطارحات
 وفي حكمة الاشراق مذموب هو وعقله ومنهم صاحب الشجرة
 الالهية الى ان نسبة المثل يعني وجود الكليات الطبيعية بطبيعتها
 المستمرة في الوجود لا على اطل على التمايز والافلاك الى المثل
 متفردة مستكبر واما الصور الحلقية الطبيعية والتعليقات
 والجمل المثل على هذا المعنى الاول فمذموب افلاطون وسقراط وغيرهما
 من الدالين والافلاكيين فانهم يقولون الحق ما قاله الشك في العلم
 ومن المستبعد مستكران نظر بامام الحكيم افلاطون الاربعة سنادات
 من افانهم المتكلمين المتكلمين انهم يتجهون لهوية واحدة بغير
 او الطبيعة واحدة نوعية مختلفة بين متباينين بالذات مختلفين
 بالحقائق من الوجود في الوجودات مختلفة وميولهم في دمرى
 وزا في هذه السبل ان الوجود كحياة الذات المنفردة
 ولا يختص بالابا لاضافة الى الموضوع ولا يختلف حقيقة الابا
 الموضوعات فاذل ان هذا الاختلاف عليهم الى مرتبتين في المثل
 الفلسفة اول مرتبة وانقلها من اليونانية الى العربية او بعد
 لم يكن بل علم في العلم ان تمام هذا اليوم سنة ذلك الى اكرام
 الحكماء ويحيى لوجه الكساسة المفسرة في هذا ان البطلان
 المتكلم في المثل وقد ابطال افلاطون بالاربعة سنادات الشك في الرئيس

ذلك في الشفا، وشايعا الاشارات اعلم المشتك في شفا
 المحققين نفعه عند من ينسب فخر من هؤلاء المختلفين في ثباته اليه
 وكذلك الامتداد الزماني في الجرح في المادة وتقدم النفس على البدن
 في الوجود في غير ذلك من المناصب المبطله فليعلم ان السبل
 التاويل على كسك الشريك العلم في الجرح بين الدارين انهم عروا
 عن الطبيعيات المتغيرة القاسدة والماديات الدائرة الزمانيه
 بحسب قرار الضمور عند استتفا وعدم الغروب عند دوام
 المقول بين يدى علمه واحاطته وقدرته وادارته على يد ابريه
 غير متغيرة وبحسب ثبات وقوعها في الدهر وقيام صورته
 في الواقع على حاله باقية غير متغيرة بالمثل الالهية الثابتة
 في عالم الاله لا بد ثور وفاد الصور الروحانية المتعلقة
 في متن الدهر لا في مكان ولا في زمان وذلك لان الشخصيات
 الوجودية بحسب طبيعتها المركبة معقولات مجردة عن المادة
 وعوارضها مطلقا وبحسب تشعباتها الجزئية محسوسة بالنسبة
 الى من يعلمها علما فعليا انفعاليا زمانيا ومعقولة بالحق
 الى العلم العلم الذي يعلمها علما فعليا متعاليا عن الزمان
 والدهر وسبل المصاطلة بطلها وسبابها المتأدية الى
 صيانتها المتشعبة الجزئية في امر محسوس لها في زمانها
 فهو بعينه معقول عقلا فعليا ثابتا غير زمني للذي يعلمه
 وسبابه ويحيط به ويؤمنه ويكفاه بجميع الازمنة والمكنة
 معاطة الدوام بعينه غير زمانية ولا مكانية وكذلك النبوة
 الزمانية بحسب تقدم وسيلتها وتغيرها وتطورها ودرجاتها
 غير متغيرة وواقعات غير دائرية من حيث نفس حصولها
 في حاق الواقع من وقوعها في متن الدهر فكل محسوس

مثل ان يكون
 له ثباتا
 صحيح

ادعى هو باعتبار اخر معقول مجرد وكل زمني يتغير فهو باعتبار اخر
 ثابت وكل منته خيرا فهو باعتبار اخر غير زمني فليعلم ان السبل
 ينبغي ان ينعقد امر المثل الالهية الثابتة والصور الروحانية المتعلقة
 ولا يتأخر عن حاق السبل بظواهر الاقوال بل فان كلمات الماديات موروثة
 ووجوه التقايق عن ابصار النواظير في كلمات الاول ثم مستورة
 ان اوسطا على ليس ايضا توغل في اثبات المثل الالهية
 والصور الروحانية على هذا السبل فوغل استطرادها ومن ذلك
 ما قال في التلويح في صاف المير الرابع ان الروحانية ينبغي انما يتعلق
 عقلا دائما لا يغير في الحال مرة ومرة لا وعقولهم بآية نقيية صافية
 لا تس في الالهية ثم قال ونقول لمن زعم ان هذا العالم سماء وارض
 وحيوانا ونباتا وناشأ سماء وتين وكل شيء في كل العالم معاني وليس
 هناك شيء ارضي البيت والروحانيون الذين هناك ملائكة
 للاله الذي هناك لا يغير بعضهم بعض وكل واحد لا ينفك عن صاحبه
 ولا ايضا تدبيل يسترجع اليه وذلك ان مولدهم من معدن واحد فكلهم
 وجوههم واحدة وهم مبدون الاشياء التي لا تنفك بحسب الكواكب النصار
 وكل واحد يصعد ذاته في ذات صاحبه لان الاشياء هناك ضيائية
 فذلك صارت كلها بصيرة بعضها ولا يخفى على بعض شيء مما في بعض
 الالهة اذ ليس نظيرهم بالاعين الدائرة الجسدية الواقعية على سطح
 الاجرام المكنونة على انما نظيرهم بالاعين العقلية الروحانية التي
 استمع في الحاسة الواحدة جميع القوى التي لها الحق في القوة
 الحاسة التي كرسه بالحاسة التي كرسه هناك مكتفية بنفسه مستغنية
 عن الاغراق في الالات الحسية اذ ليس من مركز دابة العقل
 وليس من مركز دابة الاعداء ابعاد مساحية ولا خطوط خارجة من
 المركز الى الدائرة لان هناك صفات الاشكال الجبروتية فاما الاله

متطير

نعم

الروحانية بخلاف ذلك انما هي مركزية والخطوط التي تدور عليها
واحدة وليس بينهما ابعادية انتهى بالقائه وقال في المبدأ الثاني
ان ما هو لم يوحى في العقل شي واحد انما اذا علمت في العقل
علمت لم يوحى ما يخلط به ولم يوحى في الاشياء الطبيعية التي لها
استقام للعقل واقوالها الانسان الحسي لانه هو من الانساق العقل
والانسان العقلي روحاني في جميع افعاله وحياته ليس موضع
العين في موضع اليد والامراض والاعضاء كلها مختلفة لكنها كلها
في موضع واحد فلذلك لا يقال هناك لم كانت العين او كانت
اليد فاما هو فمنا من اجل انه صار كل عضو من اعضاء الانسان
في موضع غير موضع صاحبه وقيل لم كانت اليد لم كانت العين
فاما هناك لما صار له اعضاء الانساق العقل كلها معا في
موضع واحد صار العقل في كل مكان الشيء واحد انتهى بحروفه
والفاظه قلت معناه ومعناه ان الانسان الحسي في هذه
الانساق الهيولى بحسب قسمة الدنيا والاولى كانت اياه وحسب قسمة
في عالم الكهان وفي عالم الزمان وما اقلها عالم الخلق صم لك
العقل وهذه الانساق الهيولى التي الحسوس هي من بحسب قسمة الله الى
باريه وسلطان على جميعه وقياسه الى علمه واحاطة بهجته
بهزجته العلم بعلمه والاحاطة به بآياته وحسب حصوله في حقائق
ارض الواقع وقوه في قوس وعاد الزمان الذي هو جبر قضا
عالم الامر فهذا الانسان الشجر بما هو شجره في وقت زمني
مضى كل عضو من اعضاءه في مواضع شارب الاعضاء لتخلل بينها
بينها ووقت شبهة مثلا في وقت شبهة ووقت شبهة في وقت
مما لتخلل اتمه اذ في حينها واما هو في عقله بقياسه الى باريه
العليم ودمري بقياسه الى قوس الواقع موضع كل عضو من اعضاءه

موضع

موضع ساير الاعضاء ووقت كل حال من احواله بموضع وقت ساير
فقد افصح لك مراد ان الاستعداد الكفاية من مركز العالم المحيط
محدد الجبريات بحسب هذه الهيئة في منزلة لفظة واحدة والانساق
الزمان في منزلته الى ابداء في منزلة ابداء احد والى هذا المعنى او في الجبر
في الجبر الثامن اذ قال من راي العالم الحسي وراى هذه الاشياء الحسية
التي في هذا العالم السطح الحسي فيكون بعقله الى العالم الاعلى الحق الذي
انما هذا العالم شاك ويلقى به عليه فانه يرى الاشياء كلها التي رايها في
هذا العالم غير انه رايها عقلياً واما عقله واما عقله الحس هو ما لا
العقل رب النوع الذي نسبة الى جملة الاشخاص نسبة النفس المحجدة
الى ربها الشجر في كل فرع من فروعها ونقصانها في فرع الغير وفي ساير
الميا من راي الا فقلناه في احب نقصانها في فرع الغير وفي ساير
ويشعر ليس الشجر هو مفارقة الاجاز والاضيق والجملة
والايجاد واللازمة والواقعية والحدود والاستعدادات
راسا لكونها بخلاف ما هو عوارض المادة وعالم المتناهي من كماله
اثباته غير متخلع من ذلك كله فاذا كان التوسط بين المحرور والملاذي
لا يرجع الى سبيل محصل الصانع لولا انما يملك فيه بل هو اللطافة
والتي هي عوارض ساير الجبريات كما ان الصور المنطبعة في
الجلدية بحسب الشجر من المواد الخاضعة ثم الصور الخيالية
بحسب كونها شجرية الكهان لما يروونه معا والى طريق الخيال
فليقترب **ويشعر** ان تلك الانساق قد جلوت مركز
ومتوت ومنك ونصوت عن قوتك جلياب القوي
فقد علم لك الرمال على حدوث الطبائع المرسلات لانها
الهيولى في الزمان حدوا به من سبيل العقل نظم الطبيعة
على ارباط العلم وقوانين الحكمة ليس ان اكل النوع الهيولى
متعاقب الا فاد الغير المتناهي في امتداد الرمال العن براءة زمانية

تقوت السبيل على كل راي في العقل
وانك انما اذ الحس في حجاب
سياق النيران العود في ظلمة
الطبيع وهو الباطن الثالث

كما هو مستلزم الظاهر يقدم العالم كان على تلك الافراد الغير المتناهية
 حاد ثانياً يتعلق به التكوين من بعد عدد الحكم الزماني على الاشياء
 الشفوية فيكون هو المادة حاد ثانياً أيضاً يتعلق به الصنع من بعد
 عدم الصنع الغير الحكم في الذم بالضرورة العقلية ولا يجمع زعم المتأخرين
 فاذن بالتخاطف الدخالي يصعد الحكم بسبق عدم الصنع في المتأخر
 على جميع الافراد باسرها بحيث لا يشذ منها فرد فيلزم صدق سبق
 عدم الصنع المتأخر على الطبيعة المتوسطة بينه والاشياء الطبيعية
 المتوسطة موجودة في الذم رفع عدم وجود من الافراد فيكون موجودة
 في الاعمال الأولية لا على التخاطف بالمادة والمخلوقة بالفرد على سبيل
 الارسال واطلاق اللابشرية ثم اذا تم تخاطف المواد في الوجود
 ويتجه مع الافراد غير ذلك قول بالمثل لا فله طوينة على
 ظفر المختلطين قد سببنا بالظاهر سبب الارباب فقد افترج
 اذن اثبات المحدث المتأخر بطابع الكليات ثبات الواقعة
 تحت الكفر والفساد ولا يلزم من ذلك حدوثها في الزمان
 بعد عدم التحدث الزماني كما قد تجسست اوام المتكلمين على العالم
 لا تخفاط وجود التوجه في عالم الزمان على ذلك التقدير تسلسل
 الافراد المتعاقبة لاعتناء بآية زمانية وليغير الامر بوجود الورد
 في زمانه من فيصل الربيع والتقدير شهرين على تعاقب الافراد
 فكما شمول عدم الافراد الورد باسرها قبل الشهرين يستلزم
 عدم الطبيعة الوردية لا شئ تحقق الطبيعة الارباب تحقق
 شئ من افراد ما فلهذا كان عدم جميع الافراد في المتأخر يستلزم
 عدم حصول الطبيعة عدم كيانها وما وجد تخفاط وجود الطبيعة
 الوردية المستفاد في الشهرين باستمرار تعاقب الافراد على العالم
 فلهذا كان كسح الطبيعة مخفظة الوجود في الزمان مستفاداً

الاستمرار

الاستمرار تسلسل افراد المتعاقبة الوجود على الاتصال لاعتناء بآية زمانية
 والوجود اللاحق والامتداد في الزمان فلهذا كان الافراد المتعاقبة الوجود
 في الزمان تسلسل الوجود الصريح عليها باسرها جميعاً في المتأخر على الغدار
 في شئ قد قدم وجود الطبيعة في المتأخر وحيث ان الزمان
 محدد وكل فرد من الافراد الزمانية المتصلة المتأخر والتعاقب
 حاد من حدوده فاذا كانت الافراد الموجودة على هذا السيل غير
 متناهية المتأخر والتعاقب في امتداد الزمان كان اختصاص وجود
 كل منها بمقتضى من الحدود الزمانية غير ضايف في كون وجود الطبيعة
 منخفاط الاستمرار في جملة امتداد الزمان فليتعرف **ويستعرف**
 ان صاحب الملا والفيل قال في ترجمة افلاطون الاثيني قال
 ان للعالم مبدأ واحد خاصاً بالذات والوجوب لذاته ما لم يجمع بطرانة
 عاينت الارباب الكليات في الزمان ليس في الوجود من غير مظهر
 ثم قال في اللغة تليده ارسطوطاليس في حدوث العالم قال انما
 يحيل وجود حدوثه الاول لها لانها اذا قلت كل هذا بعد
 فقد اثبتت الاولية لكل واحد ما ثبت لكل واحد من حيث الوجود
 للفيل قال ولزم حدوثه لا بد وان كان حادثاً كذا الكلام في مبداه
 وعندها فاثبتت عندها قبل وجودها فظهر بعض العقلاء انه حكم عليها
 بالازلية والقدم وهو اذ اثبت واجب الوجود لذاته واطلق
 لفظ الابداع والصنع على الصنع العنصر فقد اخرج من الازلية بل
 قال يكون وجوده متلقاً واجب الوجود كسائر المباديات التي
 ليست زمانية ولا وجوداً زمانياً ولا حدوثاً حادثاً زمانياً
 قال في حدوثها ابدع غير زمانى والمكليات حدوثها بكونها
 الارباب حدوثاً زمانياً وقال في العالم لا يفسد فساداً كلياً
 ويكلى عنه في سواها من غير ان يفسد الذي لا حدوث له
 وبالشى الحادث وليس ينافى وبالشى الموجود بالفعل

الظلال في الاشياء
 في الزمان والوجود

بأن
 بآن

الثابت لا اقل لم يحجب المذهب ومعناه ان لا يكون قد سبق وجود الشيء
 الثابت عدم صريح في حاق الواقع والابدية السريعة او اللزوم ان لا يتجدد
 الوجود الثابت لا ينفذ من حاق الواقع ولا يلزم اعلية ابطال
 بطلان عدم التعدي في المذهب وذلك في المذهب في الزمان وفي المذهب
 قال الفريزي في التعليقات اذا قيل للمذهب الاول انما هو في الزمان فانه
 المحذور او وجودا متعلقا بالزمان فقال غانم البرقة المحصيل في نقد
 المحقق في اي في البقاء ان البقاء مقارنة الوجود لا الزمان
 واحد بعد الزمان الاول وذلك لا يعقل فيها لا يكون زمانيا واعتبر الحكم
 يكون الحكم اعظم من مجرد فانه لا يمكن ان يقال انه واقع في زمان او في
 جميع الزمان كما لا يقال انه واقع في مكان او في جميع المكان وانما
 الحكم كذا في خاتمة وقف عليه الحكم كالتصورات او بل يكون كذلك
 وعلة الزمان لا تتم زمانيا فكيف يبدى الحكم فاذن انما هو بالبقاء وروح
 من التشبيه بالزمانيات انتم قوله قلت لا يخرج الامر بذلك الى
 سلوك مسلك التشبيه بالزمان فيقال وانما اطلق البقاء على
 كونه ما هو ارفع واعلم ان ذلك في هذا الباب ثابتا لا سيما ان
 ليس بامانة الخفايا الوجود ورواه في حق الواقع وحق الشرع
 غير مرتفع عن الواقع اصلا وهو ارفع واعلم في باب البقاء الخفايا
 الوجود ورواه في امتداد الزمان بخصوصه الذي هو معنى البقاء
 الزمان في بالجله فقد تحقق ذلك ان الزمنية الزمانية لنوع الحركة
 وكل الحركات البتة فيها حدوث وكل واحدة من اشخاصها بالزمان
 فاما الزمنية الوجود ولوية الحركة وكل الحركات في المذهب فثبت
 الاشتراح سلكه حق لعدم المذهب بحسب المذهب ورواه المذهب
 على كل واحدة من اشخاصها على الاستيعاب العموم فاذن قد ثبت
 ان الحركات بمراتب اشخاصها وانواعها ومنها الحركة المستمرة
 هي حال الزمان اعني التي هي سرسبع للحركات واعلم ان هذا هو ما

وان الحركة

وان من الحركة المصطلح لها حادث الوجود في المذهب بعد عدم
 المتنوع اياها جميعا ويلزم من ذلك حدوث جلة الاقل
 الحركة بحركاتها المستمرة في المذهب واللازم سكونها اولا قبل حدوث
 مبرية مطلق الحركة ثم حدوث الحركة بها غير اذا ما دخلت في الوجود
 مبرية الحركة وذلك مستحيل بحسب لزوم الامتداد والانتظام في المذهب
 في حجة انه لا يمكن في القليلات للكون في حكم الموت فليست
ويشعر لم يستبين لك ان الفانية الاولى التي هي بمر نظام
 الوجود ومسلكت قوام العالم وما كانت فيض الرحمة انما تنطقها
 بالذات وبالقصد الاول شخص الانسان الكبير وما يحل حلة
 الوجود ومنزاج نظام الكل من اقل البعد الى أقصى الزمان ومنه
 المصدر الى منتهى ساقه واذ سبيل إيجاد المركب ايجاد اجزائه كما قد
 عرفت وليس في روح طيماح الكثرة ان يتصور صدور ما عن الواحد
 الاصل الحق من كل جهة في درجة واحدة على ما يستبين لك بمراتب
 انشاء الله العزيز العليم فلا يمكن ان يكون الاول درجة في الصدور من
 الجاهل المبرج الاحدى الذات حلة ذكره هو افضل اجزاء الانس
 الكبير ذانا وابسط حقيقة واقعه وجودا وهو الجوهر العتيق الذي
 هو الغنى الاول الامرى الروحاني في عالم العقل المعبر عنه بالروح
 المحفوظ والكتابات المسطوية المنطوية فيه جميع صور الموجودات
 من اعطاهم الامر الى اقصر عالم الخلق والذات جنسيات متكررة متصا
 من الانسكان بالذات والوجوب بالغير وتعلم لذات المبدأ
 او عالمية لذاتية والاهمية والانية فيتمتع بحسب ذلك مشيرون واعلم
 متصا فتمتع متصا فتمتع عارضة لذات المبرج الاحد الحق تعالى في الخلق
 في مرتبة واحدة فيخرج بحسبها عدد وكررة متلازمة في الوجود متصا
 بالاعتبار عنه سبحانه في درجة واحدة فيتمتع بذلك المذهب بالذات
 وتلك الكثرة المعروضة للمعية بالذاتية من جوهر عقل العقل الاول

فيم يسلط اذ لا يكون السلك على الكمال

اشارة الى ان قوله ان كذا كذا في قوله كذا كذا

الثاني وهو نفس هو النفس الاول وهو كل مواعظ الافلاك وهي
الكلمات وحدها الجواهر فمعه هي الملح بالهولوية واذا انتزعت
فحيث انزل ان الفكر لا يلزم الذي هو حامل محل الزمان اعني الحركه
الاوله المستمرة الواقع فيها جميع الساعات بمرور عارضة التنا
مستأنف الوجود في التمرسوق الهويه بالعدم العرج الذي
في فن الواقع فلا محالة ينص في ايضا ان فاع في الذرة ومضا
المرتبة عارضة الوجود في التمرسوق الذات بالعدم العرج
في الممرية وكذلك ما تقدم عليه في الوجود ليس الا في المرتبة
العقلية في لحاظ الزمن لا في زمانه وهو العنصر الاول العقل في عالم
الامر فقد سبب ان ذلك حدوث عالم الامكان بالامر في التمر
وبوقية وجوده الثابت بالعدم العرج الذي
وذلك ما علم في بعضه وان قد فضل عظيم **وبعضه**
فلكل ذلك بما قد عرفنا انك بالذات انما سبب انما **بعضه**
الفرجة لان تلتطف بظايتك فتعرف ان العلول
الابداي بما هو حادث في الذي ليس له زمان ان يكون المخلوق
في مرتبة ذاته بحسب الامكان بالذات من مبادئ حدوثه
الذاتي ووجوده الابداي والمعلول الصنع بما هو حادث
دري المحيد لم ان يكون العدم العرج المقابل لوجوده
في التمرسوق حقا في الواقع من مبادئ حدوثه الذي ووجوده
الصنع ولكن بالانذات بل العرض وكذلك العلول المتكون في
بما هو حادث في ذاتي ووجوده كذا في المستحيل ان يكون عدم
الزمان في المستحيل في الزمان القابل من المبادئ العريضة لحدوثه
الزمان في وجوده الكيان في الحاصل في الزمان البعد وسواء
من سبب القوي في هذه المسئلة نحن معشر حزب الحق من العلماء
الراغبين والعقله انما نحن في العلم والحق والتمت الهات

الذات بالعدم العرج الذي ووجوده
المقابل لوجوده في الواقع من مبادئ
الذي ووجوده الكيان في الحاصل في الزمان
من سبب القوي في هذه المسئلة نحن معشر حزب الحق من العلماء
الراغبين والعقله انما نحن في العلم والحق والتمت الهات

معرفة اوجبة الوجود في الزمان والعدم والسرور فاني اعرف ان الوجود عين حقيقة الواجب بالذات والامر
على المراتب الممكنة والذات معرفة التقدم بالذات بالانوار الثلاثة وخواصها واربعا معرفة القبلية
بنوعها السرور والزمان والحكايا وخواصها معرفة انوار الكتب الحروف الشدة والوازمها وسادسها
معرفة النية المحفدة والنية الكبرية وتحقيق الفرق بينها وسادسها معرفة النية المحفدة والنية الكبرية
والعقبات المتمرين العارفين بالحكمة الالهائية والاصول الثمانية
اعتنا ما هو الالهية السرية بخلاف الجاهل المبدع القانع بالحق
واستيعاب الحوادث الذاتية والحدوث التمرسوق والجعل الالهية
والاحداث الصنع لوجود عالم الامكان جميعا في تعلق الحوادث
الذات في الالهية التكويني ايضا بطاقتة بخصوصها من جهة المعلول
الضيق والذات الا الكليات في الواقع تحت الكفر والغدوهم
ان الباطل في الخليل من ضرب من الشك والظن والظن
والتمسك بالهذه الحوادث لموصوفة بالتمرية وليس يتعلق بالصنع
ولا مستوعب لوجود عالم الامكان من انوار الحوادث الالهية
الذات والحدوثان الذي في ليس يعرضان الا الهويته
الواقعة تحت الكون والفساد ولكن باعتبارين مختلفين بالغير غير
متقاربان بحسب التحقيق في المواد والموصفات ويتعلق بالصنع
والكواكب بنيتك الاعتبارين فليقم **وبعضه** ان غير الصنعة
ارسطاطا ليس كذا في كبر وزنه فاقه على ان العدم الذي هو
ببداي الطبقات على المطلق هو العدم العرج الخارج في الواقع
في حيز الامتداد والامتداد والافتقار والافتقار في حيزه
بعضه فاقه من المياومات التي في المقدوس ملك الروم
اسكنه ربه في قلوبهم ووفاء من في حيزه دار بده البلاء
الشكر واجب لله على البرية والاطلاق من عنده اياه احمد
هو الجاني في استيعاب على الامم امرى صغير وشكرى يشكو كبير
من يعرف منه عليه واليسى ونعم كبره فيقول انه واحد لا اول
له ولا اول له الله انما الخليفة لاف من موجودات واحد لها
الامن بتقدسات خلق الدرس الاول كيف شاء وبما الطابع
الظلمة من ملك الروم على شاه والدروس في الخلقه وانما
ما شاء الباري عز وجل في الطابع وكان في اختلاف خلق

معرفة النية المحفدة والنية الكبرية
والعقبات المتمرين العارفين بالحكمة الالهائية والاصول الثمانية
اعتنا ما هو الالهية السرية بخلاف الجاهل المبدع القانع بالحق
واستيعاب الحوادث الذاتية والحدوث التمرسوق والجعل الالهية
والاحداث الصنع لوجود عالم الامكان جميعا في تعلق الحوادث
الذات في الالهية التكويني ايضا بطاقتة بخصوصها من جهة المعلول
الضيق والذات الا الكليات في الواقع تحت الكفر والغدوهم
ان الباطل في الخليل من ضرب من الشك والظن والظن
والتمسك بالهذه الحوادث لموصوفة بالتمرية وليس يتعلق بالصنع
ولا مستوعب لوجود عالم الامكان من انوار الحوادث الالهية
الذات والحدوثان الذي في ليس يعرضان الا الهويته
الواقعة تحت الكون والفساد ولكن باعتبارين مختلفين بالغير غير
متقاربان بحسب التحقيق في المواد والموصفات ويتعلق بالصنع
والكواكب بنيتك الاعتبارين فليقم **وبعضه** ان غير الصنعة
ارسطاطا ليس كذا في كبر وزنه فاقه على ان العدم الذي هو
ببداي الطبقات على المطلق هو العدم العرج الخارج في الواقع
في حيز الامتداد والامتداد والافتقار والافتقار في حيزه
بعضه فاقه من المياومات التي في المقدوس ملك الروم
اسكنه ربه في قلوبهم ووفاء من في حيزه دار بده البلاء
الشكر واجب لله على البرية والاطلاق من عنده اياه احمد
هو الجاني في استيعاب على الامم امرى صغير وشكرى يشكو كبير
من يعرف منه عليه واليسى ونعم كبره فيقول انه واحد لا اول
له ولا اول له الله انما الخليفة لاف من موجودات واحد لها
الامن بتقدسات خلق الدرس الاول كيف شاء وبما الطابع
الظلمة من ملك الروم على شاه والدروس في الخلقه وانما
ما شاء الباري عز وجل في الطابع وكان في اختلاف خلق

الطبايع تنقسم من تلك الركوس فالركوس ثلثة للصناعة اولها والارها
 الصورة والثاني الهيكل والثالث القدم للزمان والاعمال هي الهيكل
 بالحق والصورة بالنقل والقدم هو انقلاب الهيكل الى ما هو
 فاصول الخطه تحرك وهو الصورة وشكل هو الصورة وتحرك
 هو الهيكل وما رضى فيها هو القدم وعلم هو الركوس للعلم الاول
 وهو علم كل معلول وقد حسن عرض المقدم حيث يقول انما هو
 ثلثة محركات غير متحرك وهو معلول للعلم وتحرك محرك
 وهو معلول للعلم وتحرك محرك وهو معلول للعلم وتحرك
 غير متحرك وهو علم المعلول لكل الكيفيات والكليات
 والاعداد والصفات والاشياء موالفة الهيكل للصورة
 والبارع عز وجل يخلق هذه الاشياء لانه يشاء ويحييها فكل
 ما يتحقق لا يجزأ بل هو وعلمه بالكمال ووجوده لا يزول
 وصفاته لا يتبدل وعظمه لا يقدار وقوته لا تبسب على قدر
 وانقدر وقهره على الاشياء تجري الامور لا السكون صفاته ولا
 من سائر ذوات الاشياء بلا منعة وانما لا يتحرك لم يتحرك
 حاسة ولم يتبدل وهم لم يخلق ذنوب ولم يفرق بين الفكر والوجد
 اليه لا العقل هو القوة التي لا يحجز والحكم الذي لا يحجز والارادة
 التي لا يخلل ففصل الفاعل عن غفلة ويضيق المطلق بالوج
 كنهه واحد لا يخفى ولا يتكلف ولا تلهو الهوى ولا الالهة
 ولا يحصى حكم ولا يحاط بآيات حق الذلالية وعلمها لتقرر عن التغير
 فحري ملكه دائما وبه يدوم البقاء باق به يبقى البقاء جعل
 مرات خلق المحرر غير المحسوس وما على الصورة والحق هو العلم
 وما شاكلها ابدية لا تفصل بمرت قبل الزمان وقبل ان
 موصوف بلا قطر وموسوم بالكمية كيفية لا تنقل خلق

بالايد

الطبايع

بالايد لا بالزمان والطبيعة الخاصة وزينها بالكرم الصفات والعظم الكيفيات
 انتم ما رضى انقلها بالفاظ فكلها هذا وعلم سبيل في سائر كنهه
 بان القدم الذي هو احد الركوس للثلثة انما هو عند القدم القوي بالزمان
 ويكون وهو المقدم على وجود الحارث تقديما بهما والشريك للركوس
 في الشفا والنجاة جعل القدم العرج الذر الغير الحكم والعدم الزمان
 الداخل في جنس الازمان والاعمال اركبها من اللمدان للثلثة للطبيعات
 وكل من السلكين له سبيل الى الحق فمن المسنين الى الموجود الكائن
 حارث ذر في حارث ذر في اعتبارين فهو ما ان حارث
 ذر في داخل في الكون بعد صرح الكون فموسوق بالعدم العرج
 الزمان وما ان كان من شخص الكون بوقت مخصوص من اللوقات
 ويجد بعبية من حدود اللوقت الذي في الامتداد الزمان فهو موسوق
 الامتداد المستقر في زمان كونه ففيد الصناعة الحرة الاعتبار الاول
 فيجعل الركوس للثلثة التي هي مبادى الطبيعيات هو القدم العرج
 والشريك الذي هو على القدم لاحظ الاعتبار الثاني فادخل في ذلك
 القدم الزمان المستقر فان قلت كيف يجعل القدم التي هي مخلوقة
 للزمان الحرة سبحانه وراسا من ركوس الطبيعيات وبسببها
 كما قد سلم ففيد الصناعة والعدم بما هو عدم لا يوصف بشئ من ذلك
 قلت انما ذلك بالعرض والمجاز العقل على ما سلمك الشريك
 الرئيس في عدم الزمان الا ان له قوة العقلية المحيية برئيس
 الى الصورة السابقة والحركة المعقولة والاكمال المستعد الى
 المادة بالمفارقة الى الصورة الحادثة الكافية بالسبق الزمان
 والى المادة التي هي حامل قوة القوة والانتقال وهو موجود
 الاكمال المستعد الى العمل للقوة الكافية بانه فيها في شؤنا
 وعلى مسلك ففيد الصناعة مرقا من الى الصورة الحارثة بالانفاس
 اليها بانه ليسير ذاتها وسلك صورها وكونه متبوت الاعتبار

للاضاف بالعرض والانتشار
 بالتوسع مختلف في المسلكين
 ففصل مسلك الشريك

القبول

ذات الوجود الذي يفرغ
تفرد و تفرده ذرها و ذلها
أكثر من قولهم ذلها
الكل من لفظها و طارها

مقدور العدم في عين الوجود و حاق الواقع به وجوده الحادث و جعلها
العاقبة لتكونها المتناهي و انما في لحاظ العقل كونه سابقا
مخبره في المحدث و هو عاقل المصنوع سابقا مطلقا صاعدا و رافعا
كسابقا كمي سابقا لزمانها بالزمان المنقسم او بالزمان الغير المنقسم
الصريح بهذه الاعتبارات و الخصوصيات اختص مطلق العدم
الصريح البسيط المستوعب لغيره بالاختصاص بالاضافة الى
الموضوعات و من مطلق العدم الصريح التخصيص في لحاظ الزمن
بالاضافة الى موضوعه و خصوصه و لا يخفى ان مطلقا يتلعا
لجوه الذات و اشياء وليست لها حقيقة على الإطلاق ان لا يكون لها
او عاقلها كذا بالذات الموضوح مستقبلا اياها بالحصول في عين
الواقع بعد صريح الاختصاص في الدهر فاذن العدم الصريح له باعتبار
تلك الخصوصيات مطلقا من عالم الوجود و مجسما بوجه الى ما
بالاستناد الى الطبيعة الحقة العلوية و الخلقية و تربية الى ما
وليتية و سلبية بالانحصار و المبدأ و ما يستقيم كما امرت
و لا تكون المتعطين **مبدأ** قال في التناهي و كل ما كان بعد ما كان
فلا يراد منه مادة متبوعة بوجدها او عاقلها او غيرها في الكائنا
الطبيعية محسوسا و لا يعلم عدم تقدمه لان لم يتقدمه عدم
فهو ان في الوجود صورته لم تحصل في الماد في الحال و الا كما
كما كانت و لا تكون فاذن المبادئ المقارنة للطبيعات الكائنة
ثلاثة مبرورة و مادة و عدم و كون العدم مبداء لانه لا يرد له الكائن
من حيث هو كائن و لا من الكائن به و هو لهذا بالعرض لا بالذات
يكن الكائن بالوجود و في تلك الصورة في الوجود او في مطلق
المادة لانها علمها المعطية لها الوجود و يلها الوجود و وجودها
بالصورة و اما العدم فليس بموحدات موجودة على الإطلاق
التي لا العدم انما هي في مطلق بل عاقلها الذات الوجودية بالعرض
مراد لان العدم في الزمان لا يخلو
لا يخلو و لا يرد له مبداء و لا يرد له
الزمان و الوجود و لا يرد له مبداء و لا يرد له
على صورته و انما هو في مطلق

انتهى

انتهى كلامه قلت و المراد بالصورة الجوهر المعقل المفارق للزمان و هو
بالذات و هو موضح المقدم و هو الصورة الجوهرية المادية بما هو
صورة و هو في تلك الاعتبار من جهة مطلق العقل لا بما هو الصورة
الخاصة المادية الكائنة المقامية الوجودية و هو في الشخصية في الوجود
بل المراد بها الصورة العقلية المفارقة بشخصيتها و الصورة الجوهرية
المادية بتبعيةها المرسل جميعا و قال في التعليلات اعتناء بعبارة
شريكها التعليل في تعليلاته الفرق بين الوجود و المعلوم ان الوجود
معلوم بالعرض و هو بالذات و المعلوم معدوم بالذات
موجود بالعرض و لا يكون وجوده في العقل على الوجه الذي يقال
انه متصور في العقل **وصف** غنايا عن شرح الحق لهما الوجود
الاولي الواحد بالشيء الذي يربط بين المادى الثلاثة للطبيعات مع
الحادث الكائنة بما هو حادث دهرى يعينه دهرى بحسب الحادث
في الدهر و ما بعد العدم الصريح الدهري و متقدمة عليه بقاها بالطبع
من حيث هو مبداء فاما بالنسبة الى ذلك الكائنة بما هو حادث
زمانى فمقدمة عليه في اقل امتداد التقضي و التجرد بقاها بالزمان
و عند ذلك الضاربين في ارض الاشتراك هي مع سائر الكائنة
في الوجود بغير سرية و متقدمة في الوجود على الكائنة الحادث
بما هو حادث دهرى بقاها بما هو حادث زمانى
تقدمها بالزمان ليس يمكن ان توجد في الدهر و ما بالقوة
متقدمة على المطلق الصورة تقدمها في امتداد التقضي و التجرد
الصورة في الدهر مطلقا و سائر الكائنة في ذلك
تسوية للذات قال الشريك الذي في فصل القوة و الفعل
و هو ثانی رتبة الوجودات الشفا و بهذه العبارة ان هذه القوة
التي و ردتا ما توهم ان القوة على الإطلاق قبل الفعل و متقدمة
لا في الزمان و هذه و هذا شئ قد قاله الله تعالى من قبله في بعض

مطلق الصورة ذ

موضوع التعليل بالعدم الذي
هو المبدأ للعرض المتولد انما هو
العدم الصريح لا بزمان و لا بمكان
كما هو ذلك بقية الصانع ثمة
الذي هو بقاءه و لا يرد له كائن
التي لا العدم انما هي في مطلق
مراد لان العدم في الزمان لا يخلو
لا يخلو و لا يرد له مبداء و لا يرد له
الزمان و الوجود و لا يرد له مبداء و لا يرد له
على صورته و انما هو في مطلق

فبعضهم جعل الحيوة وجودا قبل الصورة وأن المفاعل السلب الصورة
 بعد ذلك أما ابتداء من نفسه وأما الوجود دعاه اليه كخالفه بعض المشايخ
 فيما لا يعيب ولا درجته الغرض في مثل هذا الاستشكال نفس وقع
 قلته ان شغل بغير الوجود ونصويرا فلم يحسن التبرير والكل التصوير
 فتدركها البارى في نفس تقوم ما انتهت عبارة بالفاتر ما قبلت
ومنه واذا قد تلونا عليه كمال ان العدم بحسب الظرف
 كان نوعا انتفاء الشيء مطلقا في ذلك المظهر الشئ غير
 بالانتفاء ولا يطلق عليه لفظ العدم فاذن مطلق العدم للذات
 ولا طبيعة له ولا تجزى العدم لفظا ومفهوم الواصل في النفس اعني
 الانتفاء والبطالان واللبية والسلب الذي يحل في الذهن عنونا
 لطبيعة باطله سمى بالعدم فيعبر اضا عنه الى الهميات والذات
 المحصلة المتمايزة في حواسها فتقوم له خصص الانتفاء اذ اليا
 متميزة عند العقل بحسب تمايز تلك الذوات والمكانات
 وبحسب ما هي متميزة في الزمن لا بما هي اعدام وليست ذات
 فاذا لا يتحصل الاعدام واللبيات لا يتحصل ما هو اعدام
 واللبيات لا يتحصل لمجرد لها ولا يتصور وجود الاحكام لها
 عند العقل الا عند حصول الموضوعات فيجب ذلك بهيئة
 تعلق الخلق والاستناد الى الخلق بالاعدام واللبيات التي
 ثم لا يمكن الذاتي بموسلب طرقي التقرر والانتفاء بحسب
 مرتبة نفس الذات بما هي ممكنة باستقررة بالفعل
 تلقاها لفاعل فاذن الامكان الذاتي ايضا لم يربط بالخلق
 ففاعل الذات وفعال الربة لا بالذات بل بالعرض فخرج
 سبل عديدة يستتب ويستبين ان الله سبحانه خلق القوة
 والفعل وجعل الظلمات والنور وخلق العدم وخلق الوجود
 وليس للليس وليس للليس فتبارك الله احسن الخالقين

بسيات

ومنه قال تعالى كبرياءه في التنزيه الكريم تبارك الذي بيده
 الملك وهو على كل شئ قدير الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم
 انكم حس عمل لعل المعنى بها الحيوة الدنيا الفاترة البائدة والحيوة
 الاخر الفاترة الخالدة فان هذه الحيوة الظاهرة بموت بالقياس
 الى تلك الحيوة الحقيقية فيستقيم خلق الموت على الحقيقة من غير رتبة
 نقص او المحروم بها هذه الحيوة الظاهرة ووزواها الطاري وافق
 الزمان في تقديره عليها في الذكر لانه المال والمنتهى ان قلت اما
 اقتضا في كنهه بخلطة الملكوت ان العدم الطاري بضمير العدم
 الذي في الاستناد الى عدم حصول العقل التامة للوجود
 حيز الانزال الى الابدوز والحيوة وهو الموت بمزعمها الطاري
 المستند الى عدم تحقق علمها التامة في الانزال والاباد فكيف ينصح
 ان يتعلق به الخلق ويغيبه التاثير قلت قد حققنا اينالك
 من الاصول المعقولة لبعيد كمال ان العدم الطاري في ذاته
 التي تخص الوجود بزمان معين محدود ولا يجر اوزر ولا يتعداه
 وانتفاء الحصول فيما بعد ذلك الزمان متلقا عدم تحقق
 علمه التامة راسا في الانزال والاباد فان خلق الموت والتاثير
 فيه بحسب اختيار الحيوة زمانا مخصوصا وتحدد بما يحده العدم
 الصريح العدم رتب الى المفاعل العرض من حيث خصوصيته
 بالقياس الى مطلق العدم بحسب انتفاعه عن من العدم واستفقا
 الوجود الحادث بعده وايضا الموت من اعدام الملكوت التي
 به ان حصل مطلق العدم باعتبار قديرا استعداد وعدم الملكة بحري
 فيه التاثير من جهة ذلك الاعتبار او المراد بالموت باقبل الحيوة
 اعني عوار المادة المستعدة عن الحيوة في تطوراتها السابقة
 كالنطق والعقل والمضفة مثلا فيصير الخلق والتاثير في الموت
 ان بقى بحسب المادة وتطوراتها والملكوت هو موت الروح

المجوز في انتفاء الحيوة الذاتية بانفناء الحرارة الغريزية انما هو
 الرطوبة الغريزية والحيوة هي الحيوة الحقيقية المقدسية الالهية
 في النشأة الفانية والذات الثابتة والقول في خلق الموت
 على احد ذنك السببين او يقال الموت هو حال النفس المنطوقة
 المجردة حين انقراض تعلقها بالبدن كما الحيوة حالها عند التعلق
 فالخلق مستقب فيهما كما قيل واحد **وموت** فقد انقضى اذنت
 الذات الكبرى وهو شخص العالم بنظام الجلي وان كان ثابت
 الذات حاسل الوجود بالانفناء من جهة الفاعل الحي على محله
 فهو باطل الذات بالذات الهوتة بحسب نفسه في سبيلين احدهما
 البطلان في مرتبة نفس الذات من حيث هو مع حقيقة
 التقرر بالانفناء في حقايق البطلان من انقضاء فيض الوجود للذات
 وذلك بحسب الحوادث الذاتية من حيث طبعها
 بالذات والثاني عدم المرجح البات في متن النظر وكيفية
 الواقع قبل فيضان الذات وهو عدم الوجود في الجلي على
 واقفانية آياه وذلك بحسب الحوادث التدرجية هو
 ايضا من حيث قصور طبعه لا انقضاء في تحقيق الوجود
 التدرجي لوجوب تباينه من حيث طبيعة المجعولة من مرتبة
 ذات بعامل الحق التي هي بعينها وجوده المعنى الواجب
 بالانفناء على كل جهة خارج الذوات على عروس التدرج والقدرة
 الشريكة في التدرج حيث قال في التعليلات فليس في الحق
 ما وجوده له من ذاته فلذلك الباري هو الحق واسواه باطل
 وكما ان واجب الوجود لا بد ان عليه فلا يعرف الا من ذاته
 فهو كما قال شهيد الله لا اله الا هو وقال الله تعالى في المقدم
 في انكسار الملك نضع رتبة مثل رتبة الملك فيكون كل من هو
 اقرب اليه يعلم شئ مقدما وفي الفضايا غايات يعلم

ممكن

ممكن اقرب اليه يعلم شئ مقدما وفي الزمان لا تعرفه فكل زمان
 ابعده في ذلك يعلم شئ مقدما وتقدم الباري على العالم بغير
 بالوجود والقياس والذات لان الوجود ثالث في نفسه وانما يميز
 في ذنك ثالثا انه قول بالفاظه وصرح بغيره ان التقدم بالوجود
 هناك هو التقدم التدرجي في عين الخارج لان الوجود في
 الخارج على شئ التدرج هناك هو عين نفس مرتبة الذات
 المتقدمة من حيث هي على كذا قد استنبط القول في مقتضى
التلخيص السادس في اتصال الزمان والحركة
 وتقدم سباق البرهان بحسب اتصال كمية الزمان على النظم الطبيعي
 من سبيلين ثم اثبات تمام الاتصال المتدرج في المقدارية وابطال
 الاثباتية المتدرجة في الجوارث الذاتية المتعاقبة **ومقتضى** اعلم ان
 في اثبات اتصال الزمان سلكين الاول بيان ان الصورة آتية
 متصلة بقاتها ممتدة بنفسها ثم جعل ذلك مبدأ لاثبات لزوم
 موتية مقدارية متصلة الثانية اثبات لزوم الزمان في حد نفسه مقدار
 اية فيه فانه متصلة ثم التدرج من ذلك الى بيان اتصال القصور
 الحقيقية الممتدة بنفس ذاتها اما المتصل الاول فنقول ان
 معقول انما يحسب هو ارضه من التسليح والاضواء والاولى
 والاشكال وسائر القدرات فاذا اتى الحس تلك المعروضات
 واتى الى الجوارح العاطلة حكم العقل ان هناك موجودا غير
 بالذات موضوعا لها هو الشاغل للجوارح بالذات والمتلازم للنبط
 الدائم بان ياب علم وقادري في الجوارح فهو المعبر عنه باسم
 فالقادر ومنه يكون ما من ذاته الشاغل للجوارح في جهة ما غير ما فيها
 الى سائر الجوارح واللام يمكن بملء المكان وينبسط في
 بالذات وحيث ليس بالذات فليس بالعرض
 ارضه اذ بالعرض فرج بالذات بالضرورة الفطرية

في سبيل التناقص في الحاصل منها جميعا هو ذلك المقدار المتناهي المحدود
 بعينه ولا يحدود في ذلك وليس يلزم انحصار التناهي بين حدين
 حاصرين لان السطح والحدود كلها واقعة في المبدأ الذي المقسم الذي
 هو مورد القسمة لا في شيء من مراتب الانقسامات ولا في الطرف
 المقابل للمبدأ ولا في السطح والحدود وانما تكون حاصلة المقادير
 للمراتب الاعداد والمقادير المساحي الواحدة متناهي المحصور المحدود
 ويصح ان يحصل من اجزاء تقديرية متناهية متناقصه الاقدار غير متناهية
 بالعدد لا بالمقدار فاذن سطوح المقادير الواحد المحدود والمتناهي
 في المساحة حاصلة لمقدارية المساحية المحدودة وعارضة لا ولي
 مراتب الاقدار المتناقصه المتناهية التي المتناهي في العدد لا في
 المقدار فاذن الذي هو موجب انحصار ما لا يتناهي من مراتب اللها
 بين حدين حاصرين مقدارين فاذن انما التحويل في سبيل
 ابطال هذا الوجود على مجرد انه مستلزم حصول الكثير بل واحد وهو
 امر متين البطلان فليعلم **وصفة** ان علامته الشريفة
 صاحب الملل والنحل في كتابه في كتابه سماه المتناهي
 والبيانات التي في الجزء الثاني من كتابه من اجزاء الفعل
 كذا ليس يقبل الانقسامات متناهية وينتج بطلانها من البرهان
 المتكامل فاذن قد يتبين ان الجسم القادر بحجوزاته
 يقبل القسمة الواحدة الغير المتناهية ليست اقوال الى النهاية
 بالاقول الى النهاية وما يمكن ان يخرج الى الفعل من انقسامات
 في عليها قوة قبولها متناهية العدد في الفعل المعاملة ولكنه باقير
 متعينة مرتبة التناهي بالوقوف عند نهاية اجرة لا تقدر على ولذا
 كان الامر بهذا السبيل فلهذا فيهما ينطبق على المسافة المتناهية
 من الحركة والزمان فاذن اتصال الهوي وقبولها القسمة على

في سبيل

فيكون لا يكون هناك مناد بسيط في الجهات المطلقة بالذات
 ولا بالعرض وذلك معرج البطلان فاذن كتبت ان يكون الجوهر القادر
 والتجزئة بالذات غير متناهية الذات في الجهات ولا متناهية التجزئة
 في الوهم بانه قد بطل ان يكون الجوهر الجسمي جزء التجزئة المطلقة فاذن
 قد بان ان بين سطوح الجسم القادر وجودا متناهي متناهية متناهية
 بجوهره متناهي وجوده في الجهات وتبين طرقة في الامتدادات
 البيانات من سبيل العلم الذي قوة الطبيعة كذا مسالك الطبيعة **وصفة**
 ان انسانا من المتشككين لما لا يعينهم يعرف النظام يتوهم ان كل
 جسم فاراد وغير فارادية متفصل الذات في الفعل الى حدين كل منها
 كذلك بالفعل فلهذا الى النهاية بالعدد فكل الجسم اجزاء متناهية
 غير متناهية بالعدد من اجزاء متفصل الذات في الفعل متفصلة الهوي
 بالفعل في شكلها في الهيئة وسائر شكلها المتناهي الزمور بالجوهرة الذي
 لا تجزئ للذات المتفصلات انما هي متناهية متناهية بالفعل فلا يتصور
 انقسام متناهي في الوهم ويلزم كونه الجسم المحدود بين السطوح في
 تناهي المقدار كونه اجزاء المقدارية غير متناهية العدد بالفعل وعند
 ان هذا الانقسام غير متقوم الانتظام اصله ليس قد وضع ان الانقسامات
 على الترتيب لا في درجة واحدة ولن الحاصل في كل مرتبة تنقسم بالفعل
 الى النهاية فكل جزء من الاجزاء المترتبة الغير المتناهية على وصف
 الانقسام بالفعل فمن بين هناك جزء غير متقسم والجزء المقدارية
 متاخرة الحصول عن الكل في النهاية فلهذا رجوع الى التسلسل في
 المعلولات وفي جهة التنازل وذلك ليس يحيل الى النهاية
 هناك في خلاف جهة الترتيب لانها في جهة التنازل والترتيب
 في جهة التصاعد في الاجزاء المقدارية وان كانت غير متناهية بالعدد
 الا انها متناهية في سبيل التناقص في مراتبها ولا متناهية

في

اللائقة تتلخص في جملة المتصلات من المفارقات والقارة والمفارقة
 والحركات القطعية المتصلة فقد استتبع اتصال الزمان مع هذا المسلك
ويشعر ان في جميع الانهائية اللائقة مع امتناع الانهائية العددية
 كما في الانقسامات الجبرية بل المقادير المتصلة على الاطلاق وفي مقابلة
 استتبع الزمانية المترتبة المتصلة في امتداد الزمان على التناقض في جهة
 الابدان الزمانية في حواصير بعض المتصلات المشكوك في المشهور وان
 جميع ما يحكم عليه بانها ان خروج القوة الى الفعل في انقسامات الجسم
 مثلا بحيث لا يشترط انقسام ما يكون في داخل العقل على الاجزاء اصلا
 اما ان انقسام الجسم فيلزم خروج وصفه كجواز الانهائية العددية ولو
 بالانقسام وانما ان يقع ذلك ويجوز ان يكون متناهيا بالعدد
 البتة فخط الاول يلزم ان كان المخرج في العلوم في بطلان العقول الزمانية
 مستحيلة تحققة كون انقسامه مستحيلا والاشهاد ان انقسام
 انما ان تحققة متناهية الزمان لا يمكن ما يحكم عليه بالانفصال وانما ان
 في عدد متناه محصور فاذن يجب ان يتوقف التسمة على ذلك العدد
 المحصور بعينه والابتداء به بالضم فيكون انقسامه متناهيا عند ذلك
 النهاية العددية للمحاطة في المخرج لا وقوف الانتهاء عند ذلك
 فليتم في هذا القول ان الشك في حواصيرهم ولم يأت في احد ما يحق
 ان يورد او يصدق اليه وفي الحقيقة الاشارة الى بعض حواصير ان ذلك
 متضمن في كل التفتيش في الوجود والامارة في الحواصير في التواجب
 علينا ان انما ان يكون سبيل حل العقيدة بتلك فتقول اعلم ان في هذه
 المتالطة تخطيطا فليس احد من جهة اخذ المترتبة المخصوصة المعنية
 مكان الطبيعة المرسلة المهمة والفرد المتعين الشخصي مكان الفرد
 المنتشر الخط المرسى المخرج له في العقل المخرج والذات المراسل
 انه اذا كان خروج الانقسامات الغير المتناهية بالعدد من القوة

يصح
 لا متعاد

الى الفعل متفقا بالذات كان يجب ان يكون جميع الانقسامات الممكنة في كل
 العقل على الامكان محكومة بطبيعة التناهي في الفرد على الاطلاق والارسل
 او بالعدد المنتشر بطبيعة التناهي العددية على ان يتبعه الاصل المتبعين
 المبرورين حواصيرها على طبيعة التناهي انما هي طبيعة حواصير الطبيعة
 بخصوصها متفصلة بتعين من تعينات الافراد لا بخصوصها وبما ان
 مفهوم كل مطلق تحت مفهوم الطبيعة المرسلة للبشر طاشي فوق الفرد
 المتعين الخاص بخصوصه ولا بالذات ان يكون كثيرين ولكن على التبادل
 لا معا وقد تكسب في كل الثاني ان وجوب الطبيعة المرسلة
 شئ او الطبيعة التي في الفرد المنتشر في نفسها اولشئ ليس يلزم حواصير
 الفرد المتعين بخصوصه في نفسه او ان ذلك الشئ على خلاف الامر في حواصير
 الفرد في نفسه اولشئ فانه مستلزم وجوب الطبيعة في نفسها او ان ذلك
 الشئ بل هو عينه واذ قد استبان ذلك فاذن نقول ان كان واجبا
 بجميع الانقسامات او المقادير الزمانية بحسب الحصول على التبع
 والتناقض في ابدان الزمان ان يحكم عليها بطبيعة التناهي بالعدد او بطبيعة
 فرد المنتشر ليس يلزم في ذلك ان يحسب لها شئ من مراتب
 التناهي العددية المعنية بخصوصياتها اصلا فكل متناه عددي
 بخصوصه في عدد معين بعينه يمكن ان يتحقق متناه اخر عددي ورا في
 عدد اخر اكثر من اخر عدد مراتب الاعداد ورا ذلك الحد
 التسمة عند عددي بعينه اصلا مع انخفاض طبيعة التناهي العددية
 في جميع المراتب والمحدود وذلك الزمانات المتناقضة الحصول
 في جهة ابد الزمان فليثبت **ومض** واما المسلك الثاني
 فتقول ان من المعلوم المشهور وجود بعض الاشياء قبل بعض وكذا
 عدم بعض الاشياء قبل وجوده فليكن كلمة انشائية يكون القبول
 بحسب ما على حدين متمايزين غير متعينين غيرهما في الوجود امتداد

٣٠٢

غير تارة في هذه النسخة القليلة من الموجودات او بين القدم والوجود
بحسب حال الاشياء في الالهيان لا يتصور الا بان يكون في الوجود لموت
متعلق غير قارة حقيقة التضم والتجزؤ يكون موتات اجزاها
المقدارية الواسعة في حدانها من مجموعها صيانتها الغير المتغيرة
في حد واحد من القابل والعدم والقبليته والبعديته بالذات والوجود
والعدولت بحسب المقارنة لها نصف القبليته والبعديته او البعديته
وبعدا من اخرى لا حلت حال الاشياء التي قلنا من الحيات تقطع
الحكم المتيقن بالضرورة ان هناك بحسب ظرف الالهيان
قبليات وبعديتات وبعديتات مترتبة على الشدة فان قبلا
يكون من قبليته من قبل وبعديته اطول غاير من بعديته وليس يتصور
ذلك عند العقل الا اذا ثبت له في الالهيان كلية متصلة موجودة
لا اقل قدر الذات لا اجزاها القبليات والبعديتات بالذات
ولمعدلاتها من سائر المتغيرات بحسب الاختصاص بها بالمقارنة
الانطباكية في الوجودية اذ الامور المتفاسدة في الوجود اذا
لو حفظت وجوداتها بما هي من غير ان يحسب انفسها لا يقتضي
ولا ياتي القبليته او البعديته والاعية والاعتدال والاعتدال
فلكل الكلية المتصلة التي تسبب الزمان والمدة فليعرف
وقفت وان هذا المشكل تبيانا متقيما من سائر النسخ وهو
الحوادث المتغيرة المتعاقبة متحدة بافعالها المتعاقبة
والفعال المختار الذي هو فاعل المذوات ومبرع الحقائق
وواهب الصور وحامل الوجودات حكيم في وجوده وعبره
بحكمة متناهية المخرج من صفة مستوية الشية الى مجموع الوجود
متمتع بالتغير في ذاته وسفاته واجيب القبليته بمراد الوجود
مع جميع جهاته ومن المستحيل ان يبرح الحكم المختار احد الكليات

المساويين من كل جهة بحسب ارادة لا يخرج ما يستوجب التخصيص
ومتخصص ما يستحق من الترخيص والاختلاف من الترخيص وتلك المادة
او تعلقاتها الغير المتناهي في الحافظ الاجمالي لا يخرج وتخصص
بامه الطبعين المتساويين لا يختص فكل من الترخيص لا يخرج من تلك المادة
لا يخرج في تعلقات الارادة وذلك لم فطر في البطال والاطاع على الحالة
واذن ليس يستتبع تعاقب الحوادث المترتبة الاخيرتها المعنى في الوجود
اسباب متعاقبة تسمى المادة للتغيرات المتعاقبة وتعد القبليته
القبليته على المتغير بالاستعدادات المترتبة فكل من كل ما سبق على
المادة لقبول الحق بحسب العلم المتكبر السابق واجب الاتناء والاعتدال
فلا غنى ولا نقاش في ذلك الالهيوت المتفاسدة في الوجود والاعتدال
بحسب الوجود في ذاتها الكبر من مرتبة النطق بوجوه شتى في ذاتها البتة علم
يجب ان يكون اتقاء واجب الاتناء والبتة الى اللاحق فانه لا يخرج
السابق على عدة الحق فاذن انما يخرج بعد المعاد المتعاقبة
شيء بعد الحدث بقاء على التدرج ولغير ذلك الكليات فقد ثبت ان
ان ليس من نظم الوجودات الزمان في الحركة المتصلة المستمرة التي لا تحفظ
الاتصال الى الابد فيضال وجود الحوادث والعدولت في اتق التغير
لولا الحركة فعدلتين وجوب يتحرك على حدوث الشئ في الزمان
وجوب كونها متصلة الزمنية ليستتبع امره بالحدث والذات
لغيرها لا مقدار حركة متصل التها والاتصال لها وبه تقدير سائر الحركات
والشأنات فانها قد ثبت اتصال الزمان في السيل في ذلك
ثبت اتصال الصورة الجسمية من جهة وجوب انطباك الزمان
والحركة على المسافة **وقفت** ثم ان هناك سلكا اخرنا لاشا
وراء المسكين يتفرع به اثبات اتصال الصورة الجسمية واتصال
الزمان في الجملة اتصال المقادير في درجة واحدة سواء عليها
كانت طاق لم غير قارة ليس ان كانت الشدة شديدة الا

٣٠٤

المساويين

الكمية المستحصار كنوع من المستبين لها انه ينتج حصول الامتداد من الله
 والمقدار من الامتداد فانما انما كانت المحاور المتقابلة العديدة المتعددة
 المتتمة الانقسام في حيز انفسها يوجب وجودها اصلها وكذلك الامتداد
 المتقابلة التي المتعددة ولا تقابل لنفسها كما في المبدأ او في
 من الحاصلين لما لا يعين فالنقل الصحيح يحكم لها ظاهرها بانها متناهية
 كانت او غير متناهية لما حاطت اجمالها ان لو كان يحصل من مقاديرها
 امتدادها في مقدارها في كمال الامتداد فيحصل الامتداد
 والمقدار في الامتداد وذلك خلاف محال وهذه المسألة يقال
 له في فن البرهان او فن البراهين وهو ما يمكن سبيله في الحيز
 ذات الموضوع ونحن قد علمناه في ابواب المبرهيات في حيز
 في كتاب تعظيم الايمان وهو كتاب التعويذات والتعويذات
 مرة في اثبات ان العالم الكمال فاعلا قويا واجبا لذاته لان
 حقيقة طابع الكمال سلب ضرورة طرفي الذات ومفاده
 بسببية الذات وبطلانها في مرتبة نفسها من حيث هو نفس
 الذات بحسبها تحت مفهومها بالقوة وقد تقدم في مقدم
 طريق البرهان في الشئ لم يجب لم يوجد فلو وجدت الكمال
 المجازة الكذوات لا تتلقاها فاعلا واجب بالذات لزم لها
 جميعا متناهية كانت ام غير متناهية لما حاطت اجمالها في كمالها
 الضرورة من اللا ضرورة ونبت الحقيقة من الجلال ولشأن
 النقلة من اللا فعلية والنقل الصحيح لا يحل لتوسع له في العلم
 ينفع الحقيقة ومصدرها واللا فعلية والنقل الصحيح متناهية
 ومنها لها واللا ضرورة فيبوح الضرورة ولا كمالها ضرورة في الاشياء
 لذات الشخص تعني انتاج الحيل على كثر من لا يمكن ان يحصل من ذاته
 الكليات ونظام الطابع المرسلة تالم في هذا ان يستند
 الى الشخص في مرتبة ذاته بنفسه في ذاته واللازم له في كماله

٢٠٥

منها الجزئية

منها الجزئية وتلك الامتداد منها الشخصية فاذن يستلزم ان ليس
 يحصل في حيزها في امتدادها في حيزها اجزا غير متناهية ومشاقة
 انات غير متناهية فذلك لان القوة الجسية حيزها متناهية
 الامتداد بنفسه في الزمان مقدار متصل عند غير الامتداد
 بنفسه حقيقة والحركة ليست غير متناهية بالامتداد الزمان الذي
 هو مقدارها وبالامتداد المسافة التي هي متناهية عليها **وهذه** المقدار
 ليس هو بعينه بغيره لا يمكن متناهية في حيزها فالامتداد بالذات
 مع كونه الشيء معروض المقدار فاما المقادير عارضة لجوهر
 الصورة الجسية المتصل بناتزها والحركة متصلة بحيزها المتناهية
 امتدادها المسافة في حالها لان في كمال الامتداد الزمان في تقدير كماله فاذ
 بحيزها المتقابلة في مرتبة الى المتعلق بالامتداد الجسيم المتعلق بالذات
 باخرة واخرة **وهذه** الحيز المتفرقة في مقام في فن البرهان انه
 لا يصور له كماله في البحث عن نفسه في ذات موضوع العلم واجزا
 احياءا وعلما في امتداد العلم الذي يطلب فيه في ذاته بالافعال في
 علم اخر اعلم منه وايضا انما البحث عن موضوعات العلوم الجزئية
 واجزا موضوعاتها جميعا المطبقة العلم الاعلى الذي هو سبب العلوم
 ومنه ما يراه وايضا البحث عن اجزا لا يتجزى في هذه المادة
 والصورة بحسب حقيقة الحيز بحسب جوهر ذاته وتجوهر حقيقة
 في حيزها وجوده الذي يخصه لا يحسم بما هو به صورة العلم
 الطبيعي وايضا في الاجزاء التي لا يتجزى في قوة البحث عن الحيز
 المتجزى المفضل بذاته واقيمت عليه البسيط والحيث في الهبة
 البسيط لا يتجزى في مطالب العلم الذي فوق الطبيعة فاذن
 مسئلة الحيز الذي لا يتجزى احياءا وعلما في كمال العلم الا انما البحث
 عن الهبة الاولى والصورة الجسية في علمها في كمال العلم
 على ان اوردناه في هذا الكتاب وفي كتاب الايمان والاشياء

المقدم

وهو الصحيح المنطوق وشيخنا حاكم الاسلام في بيان ما قدمه في علم الحكم
وفي بيانها ابو نصر الفارابي ما هو في بيانها في بيانها على ذكره في بيانها
ومقالها قال الشريك في كتابه التعليلات فليعلم العلم الطبيعي
موضوع لكل على جميع الطبيعيات ونسبته الى التعليلات في العلم الطبيعي
الى العلم الجبروت وذلك الموضوع هو الجسم بما هو متحرك في مكان
فيه من احوالها من الماهية لا من حيث هو كذلك لان من حيث الجسم
موضوع ثم قال فاما النظر في ان الجسم يولد من اجزاء لا يتجزأ اهل
هو متناه او غير متناه او هل يجب ان يكون الجسم متجزئاً وشكله في قديم
اولاً فانه على ما يتعلق بعلم ابناء الطبيعة فانها من احوال الجسم من حيث
هو موجود لا من حيث هو واقع في التغير وهو البحث عن تجزئته
الذي قسمه الى اربعة اجزاء في ان هل موجود او غير متناه فان
جواب اهل المتناه لا من حيث ان افعالها تارة بل من متناهية اخرى
متناهية مما يضاف من علم ابناء الطبيعة واما النظر في الجسم من حيث
هو متحرك هل هو متناه او ليس متناه فانه يتعلق بالطبيعي وكذلك
من حيث افعالها وتارة بل من متناهية او غير متناهية من العلم
الطبيعي وقال في التعليلات الكلام في الجسم هل هو متولد من اجزاء
لا يتجزأ هو الكلام في تجزئته وجوده وكذلك الكلام في ان هل يولد
من غير له وجوده وليس يتعلق بالكسب بالطبيعيات فاما ما يتعلق
بها فهو الكلام فيما تقدم من على وجوده من جهة حركاته وقواها افعالها
والكلام في التناهي واللاتناهي من جهة انهما من جهة المقدار الجسم
من حيث هو جسم والثاني من جهة احوال الجسم من حيث هو متحرك
وساكن وهذا هو المتعلق بالطبيعيات انما هو كلام بهما ذلك
الشريك في العلم قبل ان قال في التعليلات في تعليلاته وقرنه تلك العبارة
بعبارة اخرى فانه في علم المتكلمين في هذه الاشياء من حيث
نعم ان في الجزء الذي لا يتجزأ من تناسل الاعداد من اهل العلم الطبيعي

او غير متناه

بجملته

بجملته بباحث المادة والقوة فانها من مسائل الفلسفة الاولى
في المستغرب غاية الاستغراب ثم انه قد يتجوز في شرح الاشارات
يكونه من انما في الزيادة في التعليلات فانه يتجوز في هذا المقام حتى قلدهم
في شأن الحكم الذي عليه اجمع الحكماء ان اثنين وانفاق للعقلاء الملائكة
وكان نور الله ضريحاً انما وقع فيها قد وقع من الطرف بين نفى الجزء الذي
لا يتجزأ واثنان المادة والقوة لما قدر ان الشريك اورد ذلك
في طبعه في شفا والنجاة ووافي في الدنيا وليس في يد اجزاء ذلك
فانه لم يورد في الطبيعيات على انه من قاصده وايضا انه دام هناك
بيان نفى الجزء من سبل الحركة في هذا النحو اليان اخوة من الطبيعيات
وقد سبنا في مظان ان اختلاف نحو البرهان في العلم من علمين
كما في سلمه سندان السماء بالنسبة الى علم الهيئة والى باب التناهي في العلم
من الطبيعي ثم نحن قد حققنا في حيزه ومقامه لشرطه كما يجب
الرجوع الى اختلاف الحقيقة التفسيرية في الموضوع فحققت في العلم
بالنسبة الى العلمين باختلاف الموضوع بحسب اختلاف الحقيقة التفسيرية
وفي هذا الكتاب يتبين في الجزء الذي لا يتجزأ من سبنا انما من رتبة تبيين
الهيئة فليتبين **ويظهر** فاذ قد بان ان القوة الجسمية موجودة
متصلة بذاته فاعلم ان هذا الجواب المتناهي بالذات له بحسب وجوده
لنفسه الاعداد في الجهات الثلاث وليس يلزم من حيث نفس
هيئته انما هي على ان يتبين امتدادات ابعادها باللاتناهي في
من خصوصيات الاقدار المسماة حية المعنى في التناهي فان الذي
من مقومات ذاته من حيث هي من ان يكون اعدادها متناهية في
الجهات واما كونه في امتداداته بحيث يتجوز بكذا وكذا اربعة او ثمانية
غير متناهية فافهمنا في قيام حقيقة ما وجوب تناسل اعدادها
فيكون في الوجود لقيام البرهان على امتناع اللانهاية والامتناع من
الاقدار المسماة حية فبحسب خصوصيات امتدادات المادة فافهم

من شمله

او بالتمام

مطلق امتداد الابداء في الجرات الثالث مرتبة ذات الطبيعة
 الجوهرية وتعد ذات خصوصيات الامتداد المساحية مركبة كية
 العقلية المتداخلة فاعلم ان ذات ليس الجسم الطبيعي الجوهرية
 والجسم الطبيعي المتداخلة جوهرية فاعلم ان امتداد الابداء حسب المساحة
 فاذن شخصية الجسم التعليم انما تتبدل بعد المرة المساحية فاما في
 صورة تبدل الامتداد المساحي فاعلم ان الامتداد المساحي شخصية جوهرية
 الجسم العقلية المتعددة المتداخلة كية شخصية جوهرية الصورة الجسم الجوهرية
 وانما المتبدل خصوصيات مقدار الجوانب ونهاية الابداء الابداء
 والنقصان في الطول والعرض مثلا لا شخصية الهوية الممتدة
 المتعددة بالامتداد المساحي وتعمل خصوصيات امتداد الابداء
 في الجوانب انما تتصور في مرتبة الجسم الكلية العقلية لا في مرتبة
 حقيقة الجسم الممتدة الجوهرية **ونفس** فاذ ليس شعاع في طبيعة
 مطلق الامتداد لا يتغير مقدار جزء وكل في الاجزاء المتعددة
 واما الابداء التي تدخل بها الممتدة المتداخلة فاما من غير الهوية
 الشخصية وفي درجة الجسم التعليم كما الاجزاء المتعددة والجزء
 والافصول من غير جوهرية الممتدة المتداخلة بما هو من والجزء
 المعنوية المتداخلة بالوجود واما المواد والافصول من غير جوهرية الوجود
 اي حال نفس الهوية في احد الوجودين الحقيقيين فاذ في
 فاذ ان الامتداد مطلقا بغيرها الاربعة الانفصالية الافتراضية
 بالفعل في الاليت والوهمية الجزئية والقرينة العقلية
 الكلية والتي لا تختلف عرضين فاذ ان الامتداد
 كما في البلية انما مورد الجسم الطبيعي الممتدة الجوهرية ولكن في مرتبة
 جوهرية التعليم ونفس الافتراضية منها امتداد المادة المتداخلة
 الباقية فمعرض المواد على الحقيقة والوهمية الجزئية معها
 نفس المتداخلة المتعددة فمعرض الامتداد التعليم والافتراضية

العقلية الكلية ولذا كانت تحت المقدار التعليم الان شاطئ الصلح
 ونفس الحق مطلق الامتداد الذي هو شأن نفس ذات الجوهر
 المتصل في عدداته والاجسام باسرها في قبول ضرب الانقسام
 من حيث تعلقها من الجدية على شكل واحدة فالاعتقالات كان
 جسمها بخصيصه كالتلك مثلا بحيث تلتزم في الوجود ابعادا بعينها
 فيما هي الافتراضات الانفصالية ليس ذلك من جهة نسخ الجسم
 من تلقا طبيعة اخرى حافظه كماله الثانية وكذلك المقدار
 الذي المستقر اعني الزمان ايضا ليس يقبل الانفصال في الخارج على ان
 قيد القسمة الوهمية الجزئية والقرينة الكلية فقط لانه مقدار
 من جهة خصوصية حقيقة ونزوح جوب اتصال الحركة التي هي على
 الدوام والامتداد من قبل النفس التي تعلق بتدريج حاطها **ونفس**
 فمجرد ذلك كان الانفصال يقع في الاطلاقات المتداخلة على عينين
 ثم ان اللفظ اضافي للبعث لا يتغير شيئا من متصل ومتصل ولفظ
 على كونه المقدار المتعددة النهاية بمقدار آخر وعلى كونه الجسم بحيث يتحرك
 بحركته جسم اخر يحقق بوضوح الشيء بحسب نفسه لا بغيره
 الا غيره وهو ايضا يتغير بغيره فاما نفس متصلة الشيء كونه نفس
 ذات مقدار حمل المتصل الممتدة في الابداء عليه فيكون جسمها ذات
 متصلا واقعا لا اعتبارا بين والمتصل بهذا الاعتبار هو صورة الجسم
 وفصل والاخر كونه الشيء في جوهره ذات بحيث لا يخلو الى اجزاء
 وحدة متداخلة في عددية متداخلة والمتصل بهذا المعنى فصل المتصل
 المتصل الجوهر الذي هو صورة الجسم في الوجود وليس هذا كونه
 بالذات جوهرية عرضية على انما الممتدة بالذات هو الجوهر
 وهو القوة الجسم الطبيعية وليس شعاع الجسم تلك الطبيعة
 انما تتعلق بالمساحة فاذ العينين قمارية في العادة على كونه

محمودا كذا كذا مائة او مائة الى الابد ان قوتهم غير متناه الا
 ويقال ان محسب مرتبة النعمان انما الجسم المقدس في باب الكمية
 التعليمية التي من شأنها قبول المساوات والمساوية والتميز
 يلزم في الوجود لا في النعمان وكذلك السطح اذا اخطأ بما هو
 المحتمل في تقديره فقط على الاطلاق كان هو طبيعة السطح والقياس
 له القدر والانتقال المساحة ولا يتغير فيه الانقسام واذ اشتهر
 بما يعرفه نعتن القدر في استداره كان محسوبا شعاعا لمقدار
 وكان يتغير في الانقسام لكنه يكمل الاعتبارين خارجا عن حقيقة الجسم
 وعرضه من اعداد ونهاية لا متناهية بخلاف المحتمل في الابد
 الثلاثة محسوبة حقيقة الجسم باعتبار نعتن الاستدارات من خارج
 ذات والخط ايضا يجري فيه الاعتبارين وانما يقبل الانقسام
 بالفضل في جهة واحدة باعتبار النعتن لا باعتبار طبيعة الاستدار
 في بعد واحدة غير نعتن وهو كمال الاعتبارين عرض في الجسم
 ونهاية اسطح **م** عسى ان يكون محتملا اذ ان خطا
 العقل الصريح والعقيدة الصحيحة انما هي التي لا يمكن الوجود
 بالفضل تنال الذات من المعدادات القدرية فكذا لا يتغير
 لم يكن هو نعتن الهوية الموجودة الى بعد ومات مرة فاذا كان الاجزاء
 المقدارية للهوية الموجودة لها من الوجود في الاعمال بنية متغيرة
 من نعتن بعض المبادئ الموجودة بالفضل بعد ومات وكيفية
 بعض نعتن هي لبيات مرفوعة وما يقع موضوعات لموجبات
 عقود خارجية صادقة كما ان السطح بعض نعتن في الخارج
 وتبر بعض مثلا فيصدق في هذا البعض مما هو ذلك بارز
 بالفعل كمال الخارج فصدق في الربط الالهي في نعتن وجود النعمان
 بالضرورة وليس يسوغ ايضا ان يكون غير متفارقة الوجود

فانه باعتبار طبيعة الاستدار في الابد ادم

ع. العقل

من الكل النعتن الكلي في الابد الى الواحد في نعتن وجودات
 متفارقة متباينة وانما قد درست غيرة ان الوجود شرح الذات
 المتفارقة وكجانه الهوية الواقعة ولا يتغير ولا يتكرر الا بالاضافة
 الى موضوعات متكررة فاذا انفارقت هناك وجودات
 متباينة كما في الاحالة انما ذلك بحسب ذات متفارقة متباينة
 كل منها ممتدة واحدة متصلة ولا يبع السطح والخط والغير بالما
 لتصور ممتدة واحدة متصلة بالذات بوجودات متكررة متباينة
 فاذا قد سبقت الى الاجزاء المقدارية للهوية الشخصية المتصلة بالذات
 موجودة للامكان بغير وجود الكل المتصل للموجبات التي هي موجودة
 بغيرها التقى لكان لها في المعين وجود واحد موجود تلك
 الهوية المتصلة الواحدة كما هو سنة الطابع المتصلة المحركة بل
 من حيث انها ابعث في تلك المتصلة الذي هو موجود واحد
 فاذا انما الاجزاء المقدارية هي في الحقيقة بين صرامة القوة
 وموجبة الفعل ثم اذا طرأ الانقسام لشدة ذات متباينة
 متفارقة فكل الوجودات في عدة بالضرورة وبالجملة الوجود
 نفس الوجودية المصدرية وليس تصور يخص نعتن الا بالاضافة
 الى موضوعات متكررة فيجبها تحت المعدادات في الوجود
 ودر ثمانية نعتن تلك فاذا انما الاتصال والانقسام الى بصرها
 الى نعتن الوجود وتكرره ففضل المتصل بكثرة الواحد وصل
 المتصلين في وجود الكثرة ولا يتصور بطرفة الانقسام بقا الصدور
 الواحدة الاتصالية في الحقيقة اذ لا يتم بالحقيقة الا كمال الوجود
 الواحد الى وجودات متكررة في نعتن هناك في نعتن الواحد
 بالاتصال لا يختلف بالحقيقة والاتصال بالاشياء بالطبيعة
 فاذا المتصل الواحد اجزاء المقدارية متحدة بالهوية متفارقة
 بالطبيعة بنية والاتصال الابداعي حصول الكل فكذا لا يقال

امور

انها ليست اجزاء الحقيقة بل على المساعدة والتشجيع في
 في الاسم والحركة ومتوافقة وموافقة لكل في الحقيقة والطبيعة
 الحولية التي يقال لها انها اجزاء الجوهر الموهبة على المساعدة والتشجيع
 لا الحقيقة ولكن سبيل اخر فها العمل على الجوهر في الجوهر
 البرمانية التي هي المبادئ للثبات الجوهر الاول في الحقيقة
 ولا تكون في الحقيقة بل في **بعض** المراتب على ان مضافة
 الكليات لا تتوافق في الحقيقة بل في الكليات المتقدمة
 متناهية وغير متناهية كطبيعي واحد في كل عدم افادة الشخصية
 وهو في الشيء ونفسه وبعده وتخصه ونصوصه وجوده
 المتغير والظاهر والاضحى اقول مفهوم الشخص هو عينه في
 الوجود ككل الاول في الذات بل في الوجود في الشخص هو وجود
 الوجود والشخص الشيء من جهة وجوده الذي يخصه بما اذا
 عن وجودات سائر الاشياء مبايناتها في الحال والماهية الخاصة
 والقوازم والاعراض اللاحقة التي هي امارات الوحدة خاصة
 من تلقا اقتضاها الجوهر الموهبة الحسب جملة ايات المادة
 واقفا مبدئية نحو الوجود من شأده الى الوجود الحق المتخصص
 بنفس ذاته وارتباطه به مما يراه من سائر الموجودات فاذا
 شخصية الاشياء يتبعها الشخص بالذات كوجوده او وجوده
 به والشخص الشيء هو نحو وجوده الذي يخصه فابشاعه بعبارة فان
 كان في الذات والمفارقة كان جوهر حقيقة بحسب جوارح الذات
 حالها القبول الوجود للشخص فيضها على فضاءها الخاصة
 بفعل حية وشخصه وان كان كما كونه الماهية فيقول بحسب
 ما يستلزم المادة من الاستعداد وان كانت من كونه المستلزم
 فانه ان الكبير وهو النظام الحق لعالم الاكمال حيث انه
 بشخصية الزمر عليها ككل للنظامات الممكنة في الحقيقة

نظام اخر فورا وفي رتبة بحسب الكمال لبنانية المبادئ الجوهرية
 ومن الطبيعة الكلية المبدية الحافظة لنظام الكل اذ هو سبحانه ذو
 العظيم التام محمد وعزه وفضل ورحمته وفوق التمام قد اوجده
 ويريد به ويعمل ويفيض بانه الفعالة القيامة وحكمة التامة الملائمة
 فاذا لنظام الجلي الاوراق فيف الايتوس طشني ما ولا يمدح عليه امر خارج
 عنه وراذلت الله سبحانه اذ الخارج عنه اسلامه بطل بالمعنى الحق
 وهو سبحانه بنفس ذاته مبدع ومسانف ومفيض وفاعل فان نظام الوجود
 الجلي امر يتطويعه وموئبة بالواحد الحق المتشخص بذاته ومتعين
 الصدور عنه فهو للحالة موجود شخصي بالذات ونحو وجوده فافها
 عنه سبحانه هو حقيقة تشخصه ومبدأ شخصه وانما كل جزء من اجزاء نظام
 الكل كالمفاتيح والهيئات ثبات فانما تشخصه بالصدور
 عن جلاله اجزاء نظام الجلي الواحد بالشخص الذي ليس تصور جزئي الشيء
 الشخصي المقيمة عن سائر اجزائه في الوجود بما هو جزؤه الخاص
 المقيمة الاشخصا والعلانية تقصد النظام على المقصد الاول والجزء
 من حيث هي اجزائه فاذا في الاشياء اذا انبسطت وتفاضلت
 في لحاظ العقل وبانت عن المبدء الاول حجب فليكن البعض
 البعض فيقال في بادى الحظ من ذلك واليهل ذلك
 ابدأ بالاولى من انتم الاستعداد في السلسلة العلوية
 سبحانه اخيرا بالضرورة البرمانية وانما اذا وحفظت خطها
 النظام منسحق الواحد الجلي فليس هناك الا وجود واحد
 بالنظام متكرر باننا لغير منه جميع اجزائه وفي السلسلة
 الى الجاهل القيامة سبحانه مرة واحدة وتشخص به سبحانه مرة
 واحدة فيكون هو الفاعل في الفاعلة على الاطلاق وهو الوجود
 الحق والشخص القيامة بالذات وكل موجود سواء هو مطلق
 انتم له الوجود من وكل شخص غير هو مطلق انتم له الشخص

منه ولا وجود ولا شخص ولا أصل ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
 فهذا أصل كرم ضابطه أم الأصول الربانية **ويض** وإذا تأملت
 لتز الاتصال والاتصال توجد الوجود وتكثره وإفادته الوجود تكثر
 الأشخاص الموجودة وتقرره تعدد الشيء بالشخصية فتدبر بالوحدة
 الاتصالية مساو في الحصول للصالح للوحدة العددية الشخصية والكثرة
 الاتصالية للكثرة الشخصية فاذن قسمه المتصل طلقا نحو بالوحدة
 الشخصية والجزاء المقدارية متفرقة كل في الوجود في الصورة
 الاتصالية حتمية البقاء بشخصيتها مع طرأ الاتصال سواء كان ذلك
 ككل في الاعمال أم في الوجود فالجسم لا يبعث فيكون شيء منها جزء
 جسم واحد تعالى الكلي على الفرد في التقدير لا بالعدم في الشجرة
 مثلا جسم واحد بالطبع وحدة بالتميز ووحدة بالشخصية لا وحدة
 مقدارية فالنار أو الماء مثلا جزء من شجرة واحدة للأجسامية واحدة
 وصورة متصلة واحدة مقدارية فلنخرج من هذا العرض مكان
 بالذات فهذا أيضا أصل في الأصول في باب اثبات الوجود
ويض اعلم أن الوحدة الشخصية بالوحدة العددية
 مطلقا تخص من أنواع الوحدة بأنها مجرد طبعها
 ليس بحيث يمكن لها أن تزول عن موضوعها فتستغيب
 عليه بعينه الكثرة الشخصية المقابلة بل إن زوالها مساو في
 زوال موضوعها بآية والجسم يتغير بتعدد الوحدة الشخصية
 والكثرة الشخصية بطولها لا بجزئها جزئيات موضوعها
 وإذا حدثت حدثت معها بجزئيات موضوعها إنما هي
 التواردها معروض بعينه شاكلة سائر أقسام الوحدة العددية
 ليس قد يميز من الوحدة الشخصية من غير كون الوجود أو
 كونه المتفاوت الباطل لا يبطئ في وجود الشيء وتعدده
 ذاتية بآية وليس يعقل تدار وجودات مختلفة على ذات

الكثرة الشخصية

التي هي مقابلة ما عاين موضوعها
 فإذا أطلقت وحدة شخصية
 أو كثرة شخصية

واحدة بعينها أصلا للحركة ولا الحركة وإيضاحا للوحدة
 الشخصية مفهوما بعدم الانقسام إلى جزئيات كما للوحدة
 الاتصالية إنما مفهوما بعدم الانقسام إلى جزئيات كما للوحدة العددية
 إنما مفهوما بعدم الانقسام بالفضل إلى الأجزاء المقدارية فلا يمكن زوالها
 عن ذات الموضوع مع استمرارها بالذات بتعقب الكثرة الشخصية
 المقابلة لها عليها بحيث مبررة الجزئيات كليا والشخص طبعه رسالة
 وهو خلف مجال خارج عن حيزه الصورة فهذا أصل في الأصول التي
 يتفرع عنها اثبات الوجود وهو ما أصل ثابت لا يستلزم كمال أحد
 من العقل وحسب الحقيقة **ويض** اعلم في الكلام الفطرة
 العقلية لا يعرف هناك في الاحتمال بين المقادير التعقبي
 في الفطرة الثانية والتبادل الماتد في من بدو الفطرة الأولى فاليان
 المتوازن عليك من السيلين فاهضان بالتبدل في الصور بين
 بل لا يكون الشيء في جوهر نفسه بحيث لا يباين يكون له في ابتداء الفطرة
 الأولى هذا الوجود أو ذاك الوجود حقيقة للزنية أو طبعية الفطرة
 ومرة الشخصية أو مية الطبيعة المرسلة أشهد على نفسه بالذات
 من المكان التواردها على المقادير من بعد في الفطرة الثانية ثم
 ما يميز برأيه لو كان مفهوم ما صلح له كونه في الفطرة الأولى
 ما على بل لا يحال إمكان تكثر الأشخاص وما على طبعه امتناع القول
 على كثره بل كان يتصور هناك حالة ثالثة للمفهوم من الطبع
 بين الآخرين وكانت أمثالها بحسب الذات فذلك الطبع المشترك
 دون شيء من الخصوصتين قول يتفق بسوئ ذلك في عرض
 مزاج الفطرة الانسانية ثم إن حينه يلزم له كونه على الأمرين
 بمحصوله لا بنفس الذات بل بلفظ مقتضى ذلك من خارج
 فيمكنه التفرع بما لا بالذات بل بالعلم والشخصية الشخصية بالذات

بل يعلمه والكل عليه لا بالذات بل بالعلم والطبيعة المرسله بل يعلمه
 لا بالذات بل يعلمه وكان المسيح مثلاً ذلك من علمه عن الفطرة فهدا
 اصل السنين اثبات الحق على تقدير القول بالحق ثم الصفات
 الصلبة المدبرة الطبيعية وبطل التشكيك بالفرق بين الانفس
 الطارئة في الفطرة الثانية والانفس الخلقية في الفطرة الاولى
 بالاشتمال والامكان على ذلك التقدير فليفتقد **بعض**
 ولعلك تقول ان هناك شكاً في ادعاء الامر فيه بالمتطابقين
 واما انما يخص منه على المتطابقين وهو ان بعض المتصل الواحد
 في الخارج على ما قد يستبان من وجود ذلك المتصل لا معدوم
 في الماهيات راساً ولا مقادير بالوجود من ان يكون الكل ولا بعضه
 بعضه في نحو الوجود الخارجي في ذاته واذن من جهة المقادير
 بعضه والبعض على الكل فيصدق قولنا هذه النوع هو نصفه وفيه النصف
 انه هو ذلك النصف الامراً اذا ما كان ذلك **حقيق** في الوجود
 الحول الاتحاد والتشبيك في الوجود وتغايرهما في الزمن وهو امر
 للظرف متبين انفساً دققاً لك على عقدة التعادل سبيلاً الى الثانية
 المعبرة في ذلك الحول انما مغزاه ان تغاير جشيد في الذات وانما هما
 في ظرف الحول لا يكونان كانهما في ذلك النوعين من الوجود
 على الاستقلال والتشبيهاً بالذاتية بحسب مرتبة من مراتب نفس الامر
 ملحوظة باعتبار التماسك في الوجود في ظرف الحول على الخارج في
 العقود الخارجية ولما لا يتوهم لخطات الذين في لحاظ الثانية
 في العقود الذاتية ومطلق نفس الامر في العقود الحقيقية على معنى
 ان لا تحقق في لحاظ الزمن بوجه الاثنية والاميان هو
 المتحقق في ظرف الحول على سبيل التغاير واما ان لا يتوهم
 الامر في الوحدة المرفقة والاشوة العرفية فيتملك تلك حقيقة

قال هذا في المبدأ زيادة الام
 وتختلف في النظر الحق في
 كرويه من جهة

المتعلق بالشيء كالمية يقال انما
 في العقل اي في ذات الذات
 وادعاء ان بعضه لا يكون
 اعني بالارضا وانما يتلوه
 اي على الامر وهو متصل بالذات
 وتختلف في ظرف الحول
 وانما يتلوه

الكل الحول فاذا لم يكن في الحول الا اذا كان لا يتوهم
 في لحاظ الزمن فيتمكنا الطهارة كما تحجب الوجود في ظرف الحول
 على ان يكون ذلك الحول من الوجود بعينه كقولك فيك الاثنين برب
 وعلى سبيل المثال بالذات وعلى الحقيقة بالنسبة اليها جميعاً وذلك
 في الحول بالذات او بالنسبة الى احد ما فقط بالذات وبالنسبة الى الآخر
 على الحول العنقوي وذلك في الحول بالعرض حتى ان يتوهم للعقل ان يحكم بان الوجود
 في زمان الحول الثاني في نفس الامر على الاستقلال وان كان نحو وجوده ما في
 وعاء الحول الثاني في نفس الامر على الاستقلال وان كان نحو وجوده ما في وعاء
 الحول واحد فليس يتوجب في ذلك تحققة ما في وعاء الحول على شان
 الاشوة وعلى سبيل ميز الوجود لان مناط التعدد والاثنية وشار
 الاقاييز والافتراق في ظرف انما هو اشوة نحو الوجود وتعتبر
 الوصول في ذلك الظرف واذا تيسر ذلك فنقول قد تباين
 انما يكون موجوداً بعينه وجود المتصل الواحد بما لا يعنى ذلك
 الموجود البسيط الواحد مرة واحدة وبعض الموجود الواحد
 الذات والهوية بمنتهى الكون مبانها في الحصول بمكان
 في الوجود او معدوماً صرفاً لان حيث لا يكون ذلك الوجود بعينه
 قد تشبهاً اليه ايضاً بوجه انتساباً بالذات او بالعرض كجاء
 انتساب الى ذلك المتصل بوجه انتساباً بالذات فهو في تغاير
 بعبارة الحول فانه لا يكون نحو له عليه اصلاً لا العمل بالذات ولا العمل
 بالعرض لان ليس الموجود برب هناك اثنين في نفس الامر
 ونحو وجوده ما في وعاء الحول واحد حتى يتوهم الحكم بان الموجود
 في حيز ذاته على الاستقلال انما هو كذا انما يحسب نحو الوجود
 اما بالذات او بالعرض بالامر في الوجود في هذه ذات واحد
 ثم الناس بجملة الى العلم غير ممكنة التماثل عند في الوجود والاشوة
 الانفرادية بحسب فوه استنبيل بعض الحكماء الراغبين في العلم

عنه فانه قريب من حكم العقل في دائرة العمل فاما المقادير والاعراض فيكون
 في المقادير فيقولون في المقادير والاعراض فيكون في المقادير والاعراض فيكون
 القول بالثبوت في مقادير التكاليف فيكون في المقادير والاعراض فيكون
 سياق مقال الفاعل في مقادير التكاليف فيكون في المقادير والاعراض فيكون
 في الوجود مع عدم التقابل في الوضع ومن ثم يفسر السبل في كل
 نوع العمل في الجزاء المقادير ويقول انصف الشارع مثلا اذا اريد
 من حيث الطبيعة المقادير لا يشترط شي كان محولا على حكم ولا يشترط
 ان الطبيعة المقادير لا يشترط شي من الاجزاء المحركة التي يتغير
 منها الحقيقة بحسب تغير القوى المادية ومن ثم حيز طبيعة الحقيقة
 والاجزاء المقادير بحسب الكلية والاتصال من التي يتصل اليها
 شخص المتصل ومن ثم حيز شخصية الطبيعة الامتدادية وذلك
 متحدة مع الحقيقة المركبة المتقدمة منها وهذه مبادئ للهوية
 الشخصية المتصلة اليها بنية فليعتبر **ويقال** ان يقول في العلم
 والفساد واحدة بالشخص في ذاتها واحدة شخصية مبرزة لها
 اشخاصات بالعرض بحسب اشياء من الصور المتواردة عليها
 والمحصلة لاهام وعندها الشخصية الذاتية وان تقوم ذاتها
 بالشخص على الصورة الجرمية الممتدة بالذات طبيعة الصورة
 التي قسط امتدادها من المساحة ما بين مركزها والحدود مقترن
 فلك القوم مرسلة بالقياس الى خصوصيات مراتب اللهايات
 والانفصالات بعد ان خلت ذلك القسط المساحي يعني في
 تطورات الاتصال والانفصال جميعا وكذلك يكون كل
 جسم خصوصيات فان يقوم خصوصية ذاتها القسط المساحي المعين
 من الصورة الجرمية الممتدة بذاتها لذلك الجسم خصوصيات
 شي من خصوصيات الاتصال والانفصالات وانفصالات كل تلك
 الخصوصيات المتصلة والتفصل بشرط ان خلت انظر ان القسط

المساحي محصلة لوحدة ذات تلك الهوية الشخصية ورافعة
 لاهامها وكذلك تلك الامر في الصورة الجسمية فان القسط المساحي
 المتصل المشوب اتصالا المعين يعني ان شخص الصورة الجسمية الممتدة
 بذاتها وملك شخصية شخصها بخلافه كما قد تعرفه ومن ثم ان
 يستبين الاتصال الصورة الجرمية الممتدة الواحدة بالشخص الى
 متصلين شخصيتين متغيرتين بالهوية الشخصية ليس بموجب مبتدل
 يؤول الى الواحدة بالشخص في حد ذاتها الى يؤولين شخصيين
 متغيرتين بالهوية الشخصية كما الامر في الصورة فاذل انقسام الصورة
 الشخصية وانفصالها الى صورتين متباينتين بحسب الهوية
 الشخصية بالذات ليس سدا استجاب انقسام المادة الشخصية
 وانفصالها الى صورتين متباينتين بحسب الهوية الشخصية
 بالذات ليس سدا استجاب انقسام المادة الشخصية وانفصالها
 وتبدلها الى صورتين شخصيتين متباينتين بالهوية الشخصية الا
 بالعرض لان الذات في قسط التشكك بالانزاع لم يكن للهوية
 الاولى يؤولي ومادة لما قد بالانزاع المقوم لشخصية الهوية الواحدة
 بالشخص لهما هو الممتدة المساحية من الصورة الجرمية لاشي
 خصوصيات الاتصال والانفصال في القدر المساحي المساحي
 للمادة والذات الشخصيةين فوهذا معنى السمع بقولنا
 ان الصورة الجسمية الممتدة بذاتها بحسب نفس طبيعتها لا بشرط
 شي مقومة لجوهر ذات الهوية الشخصية بما هي يؤولي شخصية
 وشرك لكل شخصها وذاتها المتشعبة المبرزة المستفاعة
 بتوارد الصور الشخصية عليها وتقدمه عليها تقدما بالذات
 وبحسب خصوصية مبرزة الشخصية المتقدمة المسومنة
 حالتها فيها وتقدمها فان اذن ايهام وحدة الهوية الشخصية

الدورية والاسبقا من جميعها كما بالزمان بقدر جميع الحركات القطعية
 المستمرة وغير المستمرة والالاست والركرة التوسعية الرأسية
 للزمان والحركة بمعنى القطع في الزمان النقطة الفاصلة للخط كما اذا فرض
 مرور اس محووط على خط فلابد ان يكون الموصوفه التي هي اطراف
 الازمنة والاكوان وفي حدود المسافة التي هي الحدود الموصوفه
 للحركة بمعنى القطع في الزمان النقطة التي هي اطراف الخط فبالفعل
 المفروضة في الخط المتصل بالزمن الآن الان الطرف ليس الا الان
 الزمان في الزمان ولا يكون الا واصلا والنقطة منها موصوفه واصلا منها
 موجودة فاصلا كما حد ذلك الحركات القطعية واطرافها **وضف**
 لا يتبين ما حققناه في الاقوال المبين لنزعية حركة الفكر الاقضي التي
 هي محل الزمان خصوصها لطبيعة اية حركة كانت ومقتدره طبعه تقريبا بالذات
 جزء الزمان في الشخص اية حركة كانت سواء عليها اكانت التي هي محل
 الزمان ام غير كانت وطب الزمان ولا دورته قليل لك من فاعلى هو
 والقصور ان الصورة بما هي صورة ما او بما هي طبيعة الصورة جزء
 العلم الهيكلي الشخصي ثم الهيكلي المتشخص علم لشخص الصورة
 بوجه ما هي علمه فالبق للمعونة الشخصية من حيث هي **بوجه** شخصية
 فالزمان ليس بجملة المتشخصات بمعنى العمل لشخصه لشئ او اشياء
 الا للحركة لان الحركة بطبيعتها ذاتها الموجودة لا توجد بغيره على الزمان
 والبطولة وما ليس بشئ من الزمان بل هي عينه اذ السرعة
 انما عينها بغيره بحسب زعمه عينه فاما سائر الاشياء المتشخصه
 الزمانية فان الزمان بالاضافة اليها فاعلى الشخص والوجود لا شيء
 جملة العمل المتشخصه الا بالعرض وبحسب اعتبارها بالعرض فاعلى الدور
 مرهونه باوقاتها وهذا ما اراه الشريك الرئيس في ثلاث عشرة ثابته
 طبيعيات الشفاء بقوله الزمان ليس بعلم شئ من الاشياء لكنه اذا

كان الشئ

كان الشئ مع استمرار الزمان بوجدها ويعلم ولم تزل علمه ظاهرة
 النفس ذلك الى الزمان اذ لم يجد بها هناك مغايرتها للزمان
 او لم يشعر به **ويظهر** ان رايه حركت من غير ان ينفذ المشكله
 في عقد التشكيك لانه الكوان في الوسط يصرف على كل من الاكوان
 الوسطية المنفردة بحسب الحدود المعينه الممكنة الاندراج في اية
 المتعلق الشخصية فيكون الحصول في الوسط احرك كليا لا واحدا بالخصر
 مع كونه المسافة المتصلة بموت واحدة شخصية ومنه السبيل
 نفسه في عقد التشكيك في محل الجزئيات بعضها على بعض كمنها
 الناطق بالقياس الى هذا الانسان وهذا الحيوان وهذا الكتاب
 وهذا الابيض مثلا انه لو صح ذلك لزم ان يكون هذا الناطق مثلا اذا
 واحدة بمرهه بالقياس الى تلك الجزئيات التي يحل مر عليها
 فيلزم ان يكون الجزئيات كليا والشخصي طبيعة حركه فاعلى ان يعبا لغير
 المفهوم كليا وطبيعة حركه يكونه في حد نفسه ذا وحدة بمرهه بانه
 الى الكون بمره واحدة فلا يتالي بوحدها المبرهه ان تكونه كمنها
 منتظرة ككل واحدة منها اقوى وانتم من حصول طبيعة الواحدة بمرهه
 في حد واحدة بوجدها المبرهه فمما لا يفي كونه المفهوم طبيعة
 كلية حركه مقولة كثيرين والامر في الحركة التوسعية الشخصية
 بالنسبة الى تلك الاكوان الوسطية ليس على هذا السبيل في المستبين
 لنزعات العمل الشخصي لوجود ذات الحركة التوسعية واما الاكوان
 الوسطية بمره واحدة الموصوفه والزمان وما فيه الحركة وتعيين
 المبدأ والمنتهى على ذلك بالشخص لغيره فاذا توسط هذا المتحرك
 الشخصي في هذا الزمان الشخصي في هذه المسافة المتصلة الشخصية
 بين طرفيها الشخصيين الذين هما المبدأ والمنتهى لم يكن يزداد
 بعد ذلك شئ من الاكوان والحدود المعينه المفروضة الوسطية
 تحصله وشخصا بحسب تلك الحركة اصلا بل انما تلحق الهويه

المحصلات الشخصية عوارض لشيء من حركاتها فانه على ما يحصل وعبر بها
 الشخصية بحسب موافاة عدد متغير في تلك المسافة المتغيرة
 فاذا لم يتغير وتلك الشخصية المتغيرة في الوسط لا يتغير
 المسافة وانما يتغير اتصالها وحصولها منتهى متغير على الفعل
 وراؤذيك الما واهل في على هذا الاسلوب يستلزم ان السيل في
 محل الجز في على الجزيات المتغيرة جميعا في نحو الموجود في المنفرد
 ايضا ان ليس هناك حصولا لشيء من شخصية متغيرة الى طريق
 مفهوم وانما في طبيعة متغيرة بحسب تلك التخصلات المتغيرة
 المنسوبة الى طبيعة الواحدة بل الامر هناك على العكس فان هناك
 تحلل شخصيا واحدا بحسب نفسه فكلما بحسب الطبايع المتقدمة
 المنسوبة هو والبا فاذل الامر في الجز في التحول على الجزيات
 المتغيرة بالمفهوم لا بالاصل على خلاف شكله الوحدة الملهمة
 التي هي بعبارة اخرى المفهوم طبيعة كلية حركية متغيرة على كثيرين
 من وجوه عديدة الاولى الطبيعة هناك واحدة بحسب
 نفس الذات فتكثر بحسب التخصلات المتقدمة المنسوبة
 اليها وشان التخصلات واحدة بحسب نفس الذات فتكثر بحسب
 الطبايع المتقدمة المنسوبة هو والبا الثاني لئلا المتحصلات
 الكثيرة هناك تحت الطبيعة الواحدة المعقولة على ما هي حيث
 التخصلات وهناك الموضوعات والمفهوم المحول على جميعها
 في رتبة واحدة من التخصلات والتعين فلا محالة يزداد التخصلات
 هناك ولا كذلك الامر هناك الثالث ان ما كان التخصلات
 في كل واحد من الكثير هناك خارج عن قوام ما هو ملك
 التخصلات في سائر الامداد والامر هناك على خلاف ذلك الرابع
 لئلا الموضوع والمحول يستحقان الوضع والحال هناك من
 حيث التخصلات والاهام وهناك ليس الاشارة الى السيل

فهم

فهم المنفرد من شريك في الحركة وقد حصل هذا الفصل فملاك
 مسلك في طبيعيات الشفاء وابطال عقدة الشك في باب الحركة
 التوسعية انه لم يسلك في باب المحل فاستلزم الجز في مطلقا في
 الشفاء فليعرف **ويظهر** ان ذلك قد تحققت ان الفرق بحسب
 الاتصال لا غير القاري بين الحركة التوسعية والحركة بمعنى القطع وكذلك بين
 اللاتالية والذاتية الممتدة ان الاتصال لا غير المنفرد على سبيل التفرع
 والتفرع في الحركة التوسعية واللاتالية انما هو في الزمان الممتد
 الموجود الشخصي اعني النسبة الغير المتقدمة الى الحدود المنفردة
 وفي الحركة بمعنى القطع والزمان الممتد هو في نفس الهوية المتصلة
 الممتدة الموجودة وان الحركة بمعنى القطع والزمان الممتد انما هي
 من نفس ذات الامر البسيط الموجود على سبيل تفرع الزمان وعدم
 استقرار النسبة انما هو شيئا مستقلا مع وجود ذنك الزمان
 للامر البسيط الدائم لها اعني الحركة التوسعية واللاتالية لا غير
 فاذا جعلت ان الامر من موجودان في العيان على ذنك الزمان
 فقد امكن للحالة ان تحكم لئلا الهوية بين المتعلقين المستقلين
 بل المتصلين من نحو وجود ما على ذنك الوصفين موجودان
 ايضا في العيان بنية ان كنت لسانه في حركتك من مرض الخارج
 واذلة الامر على حيز حيز الحقيقة ورجال الحكمة ومن سبيل ان
 يدان في انهم ليس قد تحقق عند جميعك غير مرة واحدة الى التفرع
 الامر الواقع من بان التفرع محال والالزم الاستدلال في التفرع
 وايضا الموجود في زمان ما لا يرتفع في التفرع زمان وجوده
 ولا يتحقق التفرع في الزمان زمانا غير زمان وجوده لانه
 لم يكن موجودا في حيزه حتى يتفرع عن بل انما يتفرع وقت استقرار
 وجود الشيء الزمان في الزمان فيحسب غير ذي بقاء التخصلات

فدعيت التافؤ تفرعها فملاك
 والولد فملاك اذا التفتت الى ان
 الالهي على ان التفرع في باب الكتاب
 كل طرفة عين فملاك في الكتاب
 فملاك في انما هو في الكتاب
 انما هو في انما هو في الكتاب
 انما هو في انما هو في الكتاب
 انما هو في انما هو في الكتاب
 انما هو في انما هو في الكتاب
 انما هو في انما هو في الكتاب

ان العدم قد طار على وجود الواقع في زمان والصحيح ان الوجود لم
 في الزمان البعد لانه قد بطل الوجود الحاصل في الزمان
 القبل وطلعت السبل حقيقة الامر في النفس والبدن على ما قد
 افتر تحقيق في مقرة واذ قد سئل انك فتقول انك لا تتغير
 في الوسط وكذلك السبل استحال حاصله في ماض لا يتغير
 في كل جزء من الاجزاء المنفردة في زمان الحركة وفي كل جزء
 حدوده ومصوله في ذلك الجزء وفي ذلك الحد ما هو
 في ذلك الجزء وفي ذلك الحد ليس يبطل في قضاء وعاء
 التبرئة والالتصاف في مضيق افق الزمان فقد اخرج ان بين
 المصولات في تلك الاجزاء وفي تلك الحدود حيث
 هي مصولات فيها اتصال في التحقيق بحسب المصولات
 فضاء التبر والاعمال بعضها متضبا وبعضها متغير بحسب
 الواقع في مضيق افق الزمان وايضا قطع اى جزء فرض في
 المسافة ليس يرفع عن الواقع عن زمان موفيه ايا ذلك
 موافاة اى حدة انتزعت من اليرت تبطل في الواقع بما
 هو واقع في ان يحد اتصال تلك القطوع والمواقيت
 من في ظرف الاعمال فلا محالة بحسب الاتصال الواقعي في
 ظرف الاعمال بين القطوع المنفردة للامعة المنفردة
 في المسافة وكذلك بين المواقيت المنفردة بالقياس
 الى الحدود المتوهم بالضرورة الفطرية وان لم يكن ذلك
 الاتصال بحسب الاجتماع في حيز من حدود افق استمر الزمان
 فليعلم ان سبل ثالث جزء في النفا ليس انك لا يتغير
 انطباع الحركة التوطية والال السبل على شئ المقادير

ووعاء

الواقع

الواقع بين الحدود المنفردة اصلا بكل حال المتحرك بحسب
 ذلك بكونه ايا في كل ان حيز الانا المنفردة في زمان الحركة
 على حدة تلك الحدود فيكون لا محالة ليس يصح للمتحرك ان يتلفاه
 الحركة التوطية والال السبل مواقيت مقاديرها من غير ذلك
 الحدود المنفردة بل انما تلك الحيز في كل ان يتلفاه مواقيت
 مقاديرها غير متغير ولا يتغير اصلا لا في زمانه بل في الوجود واللا
 الحركة التوطية والال السبل لم يكن يتصور له بحسب الزمان في الخارج
 الا مواقيت الحدود من ذلك مواقيت شئ من المقادير المتصلة التي هي
 فليعلم ان السبل لم يكن يتغير بغيره واما سبلها طرقات الال في زمانه
 المقادير المنفردة بين تلك الحدود الى نهاية لتصل الى مواقيت تلك
 فيكون يتغير حيز المقادير سبلها ورواق حيز الحدود سبلها فبذلك
 من الطفرة الحقيقة الكبرى وان من الاكبر سبلها واكبر فاحش من
 الطفرة للشهوة الصغرى التي قد اختلفت شؤنها وتغيرت انما بها بعض
 الفاعل من حيز المطلقين فاذا من قديم من من هذه السبل السبل
 ان ليس المتحرك في قطع المسافة المتصلة الموجودة في الزمان
 في الخارج حيزه قطبة متصل موجودة في الزمان منطبقه
 على اتصال المسافة في الزمان المسافة المتصلة التي فيها الحركة وعلى الزمان
 المحمد الذي تنكم وتقدر من وتوجه بهيته انكم المتصل في سبل
 سبل الانطباع عليه واذا من فقد وجب وجود الزمان المحمد الذي
 هو وعاء وجوده وطلعت حيزه ايضا في الاعمال في من التبر
 من ذلك سبل من التبر وعاء الوجود الزمان المتطابق
 لا يتغير احد من رواد الفاعل ويعلمه وانما المحصلين
 مستكمل الوجود الزمان المحمد بعونه المتصل من ازم الى ابد في كنه
 الخارج وحقا انطباع في من وعاء الوجود الذي هو التبر

وجود الحركات المتصلة جميعا في ظرف للزمان في وجودها
وهو الزمان الممتد المتصل الوجود في ذاته وانما اثره من المتكاثرات
بما هو باوهم المقاسرة في رتبة علامات المشكوك المتكاثرة
فصاروا من سواء السبيل وكان خطاها في التلخيص في التلخيص
فراوهم بذلك فصر الوجود في الخارج على الانشال والحركة
التوسعية فصر في الافق المبين في القاطع المستقيم قد يستغنى
الفصحى اقتصادا بالغا لانه للمشكوك مذهب وسنكس والاولى
ومقادها لاجابه لنا الى استيفان القول في سبيل ذلك مرة اخرى
فلنقهر الآن بنا على نقل غنة بيرة من كلام المشرك الرئيس
فنقول ان في ثلث عشرة ثانية طبيعيات الشفاء في حل المشكوك
المقتولة في الزمان واما الزمان فان جميع ما قيل في امر اعدامه وان كان
لم يبق شيء على الوجود في الان وفرضه بيننا يقال الوجود
مطلقا وبين ان يقال الوجود في الان حاصلا ونحوه لم يبق
ان الوجود الحاصل على هذا الوجه لا يكون للزمان الا في نفس التوهم واما
الوجود المطلق لعلنا لا لعدم المطلق فذلك صحيح بل ان لم يكن
ذلك صحيحا لصدق عليه فصدق القول ان ليس بان حركة المسافة
مقدار انما الحركة على حدة الزمنية بقطعيها وان كان هذا السبيل
كاذبا بل ان الحركة على ذلك الوجه من السرعة مقدار فيه يمكن قطع
فيه المسافة ويمكن قطعها بابطا واما في حدها قد يتنا قبل ان يتنا
الذي يقال بل صادف وهو ان هناك مقدار من الامكان
والايات لا لا على وجود الامر مطلقا وان لم يكن ذلك على وجود
محصلا في ان او على جهة ما وليس هذا الوجود له سبب التوهم
فانه وان لم يتوهم كان هذا التوهم الوجود وهذا الوجه الصدق
حاصلا ومع هذا يجب ان يعلم ان الموجودات منها ما يتحقق

الوجود محتملة ومنها ما هو اضعف في الوجود والزمان لا يمكن ان يكون
اضعف لوجود امر الحركة ومكان الوجود امورا لغيرها الى ان يكون ان لم
يمكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد تلزمه الاضافة وكما ان
المسافة موجودة ووجود المسافة موجودة صادرا لغير الزمان من
شانه لكونها غيرا ومطابقا لها او قطعها او مقدار قطع لها لم
يخبر الوجود في ان يقال ان ليس له البتة وجود فقد كذب فان
اورد ان يجعل الزمان في وجوده على هذا السبيل بل على سبيل التخصيص لم يكن
الافق التوهم فاذا ان المقدرة المتعلقة في الزمان لا وجود له بناقيا
معناه والوجود في الزمان واحد مسلمة ونحوه لا يمكن ان يكون له وجود
وليس في ان بل وجوده على سبيل الكون المتصل في ان يكون ان لا يمكن
فرضه كما كان هذا الشيء الذي هو الزمان وليس في ان واحد البتة
وبالجمله طلبه لغير الزمان لانه كان موجودا فهو موجود في الزمان
زمان او طلبه متى موجودا ليس بحسب الاليتقلا فان الزمان
موجود في الزمان ولا في زمان واللام متريل هو موجود مطلقا فذا
كان الوجود مطلقا هو نفس الزمان فكيف يمكن له وجود في زمان
فليس لغيره لغير الزمان ان لا يكون موجودا او يمكن له وجود
في الزمان او يمكن وجوده باقيا في زمان قولنا صحيح بل ليس مقابلا
قولنا ان ليس بوجوده هو ان موجود في الزمان او موجودا قيا
في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين فان لا شيء
ان ولا باقيا في زمان واما هذا الاكبر يقول ان ان يكون كذا
موجودا في مكان او في عدم مكان او يكون غير موجود وذلك
لان ليس بحسب المكان بل هو موجودا في مكان او عدم مكان
والا غير موجود بل في الاشياء ما ليس موجودا البتة في مكان

ومن الاشياء ما ليس موجودا في الزمان والآن في المكان
 نفسه من جهة القسم القول والآن القسم الثاني في استعمال
 بعد هذا انه كلام بعبارة وقال في ثاني الباعث فاعلموا ان
 في قسمه الثاني الى ما لا وضع في اجزاء والى ما ليس له وضع وفي قول
 الجسم المتحرك لا وضع فان جعل القابل كذلك اذ لا وضع له
 الوضع الذي هو من المتحرك فربما اوضح ذلك صفا ليس
 كذلك فانه فرق بين ما لا يكون له وضع وبين ما لا يكون له وضع
 فاما ما لا يكون له وضع فليس له وضع فاما ما لا يكون له وضع
 ان الحركة عند التحقيق لا يخرج الجسم عن ان يكون في الزمان
 اخرجه عن ان يكون في الزمان فانه فذلك حال الحركة بالكلية
 الى الوضع فانها لا يخرج الجسم عن ان يكون في الزمان وان اخرجه
 عن ان يكون في الوضع فانه يخرجها عن الزمان وهذا القول لا ينفع في وجود
 الحركة الفصل في وجود افتداد الزمان الكلي بيل القرار فذلك
 ينص على ان المتحرك في زمان الحركة فدر الزمان من المقولة التي
 فيها الحركة غير قرار ينطبق على الزمان اجمدة والحركة المتصلة بوسط
 القول هناك فلهذا لا فرق الميوس **في** فلهذا ان
 في ميثاق الحكم بان كل من الحركة والزمان غير قادر الذات والوجود
 بحسب اعتبار قطرا افتداد الزمان في الذي هو موافق لوجود المتغير
 بما هو متغيرات وقادر الذات والوجود بحسب اعتبار الحصول
 في وعاء ثبات الوجودات الحادثة بعد عدم التغير وهو التمر
 فاذا التنازل عليك ذلك في هذا الحكم بعد ما قد مر في البحث
 فاعتبر الامر من افتداد الجسم المتصل فانه قادر الذات والوجود
 من حيث تحدد اجزائه بحسب الحصول في وعاء الثبات فتوجد

انما هي الاصل والآن
 وقال التنازل في الخطوط
 والتنازل في الكمية
 من جهة

في متن الامر وكذلك بحسب الحصول في ان الزمان فيحصل موافق لغيره
 وفي زمان واحد ان يفرق حصول الجسم بما هو جسم في الزمان
 وان لم يكن من حاشية باعتبار نسبة وجوده الى افتداد الوحد
 بحيث يقع التحقق في وقت واحد بعد ذلك فاجزاء الجسم المتحرك
 لو كانت شاعرة بانفسها بعد ذلك لاكتنفا كانت بحسب ان لاكتنفا
 غير قارة الذات لكونها غير متغيرة بحسب الحصول في اقطار امتداد
 المكان الذي هو وعاء اجزاء المتغيرات من حيث ان اجزاء المكان
 غير حاشية التحقيق في وقت واحد وان كانت قارة الذات الحصول
 بحسب الوجود في متن التمر وحقا الواقع بالفعل وبحسب
 الوقوع في قطرا افتداد الزمان في الذي هو موافق لوجود جسم الزمان
 بالفرض والتقدير اعني لو فرض صحة حصول الافتداد المقارن
 امكن في الزمان ولا شطط في ذلك لاختلاف الشؤن
 والحكام باختلاف العلوم والمواضع فلهذا قرر الذات
 من جهة سلب المتغير الكمانية وقدر الذات من جهة ثباتها
 ايجابية التمرية الغير المتغيرة بالفعل والقيمة الزمانية الدخلة
 في جنس التغير والافتداد بالفرض والتقدير اعني لو فرض
 وجود جوهرة الجسم بما هو جسم في الزمان فلهذا كان
 الاصل في المكان والمكان ثبات على هذا السبيل فلهذا الزمانية
 الغير القارة في افتداد الزمان قارة الحصول في متن
 وعاء ثبات الحصول الذي هو التمر ولا شطط فقد اختلف
 طول الحكم بحسب اختلاف المواضع فلهذا قرر الذات والوجود
 من جهة سلب القيمة المتغيرة الزمانية وقدر الذات في الوجود
 من جهة ثبات القيمة التمرية الغير المتغيرة فلهذا ثبات
 لعل المعلوم المنفرد كذا في الزمان لا اليتال والحركة المتغيرة

كما انهما متوجبان في وجود الزمان الممتد والحركة المتصلة في وقت
 الاعيان فلذلك مما بالها في الوجود تحقق الذات السالبة ^{فقط}
 النسبة الغير المتغيرة الى الحدود الممتدة لا تقترض بوجود الذات
 النسبة المتصلة والمقدار الممتد من الحركة والزمان في الوجود الذات
 كالقوى الخيالية والنفس المنطقية فليدرك من كل منهما في الزمن
 فهو تارة الذات بحسب البقاء في لوج الزمان وما معدود
 الارشام فيه فكيف يسيل التدرج في مجموع الزمان الموجود في الوجود
 المنطبق عليه ذلك المرسوم الذي في الاجزاء المنفردة في
 المرسوم الممتد تكون متعاقبة في الارشام على نحو متعاقبة ^{التي}
 المتروكة في الخط المستقيم المرسوم في لوج الحس ك
 من القطر النازلة او الدائرة المستديرة المرسومة في ^{الخط}
 الجنازة ثم يحصل فيه مجموعة بما بحسب البقاء بعد الحوادث
 على خلاف شكل الحوادث الحصول في الاعيان وليس
 يرسم في لوج الزمان فرض في ذلك المرسوم اصله اذ كل جزء
 منه موزون مقدارة اوجيته الصالبة وبالجملة ان اوجر ك
 فكيف يطابق الآن والآن انما يعرف ان ينطبق عليه طرف
 ذلك المرسوم الممتد الذي هو ان ايضا اوجر حد من الحركة
 المتصلة ^{ويقال} ان مجرد عدم اجتماع الاجزاء بحسب الحدود
 فقط من دون صدق ذلك بحسب البقاء ايضا ليس
 يستحق الشيء بحسب لوج يقال له انه غير تارة الذات السالبة
 المقادير القارة كالجسمية التعليمية في الحركات الكلية كما في
 القول التام الخفيف تزداد بسيل التدرج في الحدود
 ولا ينقسم بتلك كونها تارة الذات مجموعة الاجزاء في
 الوجود ككون مراتب الزيادات مجموعة باعتبار البقاء فاذن
^{بما معدود}

المرسوم من الزمان الممتد والحركة المتصلة في لوج الزمان
 بما معدود بحسب الحدود مع كونها تارة البقاء في الزمن لا يصح ان
 ان بعد ما ليس هو تارة الذات لانه في اجزاء المفروضة متعاقبة في
 حدوث الارشام الخيالية الذي هو نحو وجوده في الزمن ثم اذا ^{تحت}
 فاذا ابرأية توجد هناك بما بحسب البقاء كما مراتب الزيادات
 القارة في الحركة الكلية فاذن معيار كون الزمان لمت والحركة المتصلة
 غير تارة الذات من حيث نفس الذات فالآن السيل والحركة
 التوسعية في تارة الحصول لا من حيث نفس الذات بل باعتبار ^{النسبة}
 التازمة الغير المتغيرة الى الحدود والاندراضية هو الوجود العيني في
 الخارج فكيف يسيل الاقرار حد وبقاء في لوج التقضي والتجديد للغير
 فليثبت ^{بما} كانه اذن من المعلوم بالضرورة الوجودية ان
 المستبين من حال المتحرك بحسب المشاهدة الكلية انما هو البنية
 المتصلة الغير القارة المسماة بالحركة القطعية والمقدار الغير ^{المعنى}
 بالزمان الممتد في الحركة التوسعية والآن السيل انما يحققها ^{بما}
 بالنقص والبرهان في انما هي سال الحركة المتصلة والزمان الممتد
 بحسب ^{بما} معدود في الاعيان مستمرة الذات في متفرق
 النسبة الى الحدود المسماة بالمفروضة لا بحسب ^{بما} كانت
^{بما} هذه الجهة كما يحل في بعض الايام وكذا في رسم القطر
 النازلة والنقطة الدائرة بسرعة استدادا مستقيما ونقط مستديرا
 في الحس كالتحرك السيل انما المشاهدة هو المرسوم في لوج الحس وهو
 الخط المستقيم والخط المستدير والرسام انما هو القطر النازلة
 والنقطة الدائرة من جهة الوجود في الاعيان مع تبدل الالكنة
 والايون في التدرج والادوية خط التدرج المتصل فاذن انما
 المدرك الحركة المتصلة والزمان الممتد واما المرسوم في لوج

الخيال والذات في الامران للبيان الموجد في الوجود
 على الحقيقة المستفصاة في زمانا وتبانا **مستفصاة** في ذلك غير ذلك على الحقيقة
 المتبين لك في كل واحد من تلك الزمانين كما يكون في الزمانين
 المتصلين في شاعر القوى الخيالية السفلية فذلك يكون
 ذلك في الواقع النفوس المنطبعة المتكلمة ايضا فاذن الزمان
 المتجدد استقاده المتصل في رسم فيها بالفعل وكذلك حركة بعد
 التباين الزمان من جهة الانعكاس في التغير المتقطع بحسب وجود
 راسيها في الوجود على الحقيقة **مستفصاة** في ذلك
 في مقامات نظم سباق الزمان على حدث العالم نظام
 المعنى لانسان الكبير ليس من العلوم لكل في حفظها من مضاعفة
 التحصيل في في سطا من البصيرة العقلية لان الباري الحق تعالى
 سلطانا ورا على الزمان المكان وهو مقدم الوجود بالضرورة
 على الجزئية المعينة في الحادث من الزمان المتحد في هذا اليوم مثلا وذلك
 على ما بان من جهة هذه الدورة من حركة بعد التباين المتصل
 وقد بينا لك ان اجزاء المتصل الواحد موجود في جميعا بعبارة
 الشخصي الذي هو بعبارة وجود كل ذلك المتصل الواحد فاذن
 قد استبان بضرورة فطرة العقل من غير محض في محدد ان ذلك
 الوجود هو وجود الشخصي الذي هو وجود كل الزمان المتحد وجود
 اجزاء وكذلك الوجود الشخصي الذي هو وجود كل الزمان
 المتحد وجود اجزاء وكذلك الوجود الشخصي الذي هو وجود كل
 الزمان المتحد وجود اجزاء وكذلك الوجود الشخصي الذي
 الحركة المتصلة التي هي على الزمان وجودها بعبارة الوجود
 في الزمان بعبارة انشائها في الزمان بعبارة الوجود بالباري
 الحق سبحانه في التمرر المتقدم عليه فذلك مطلقا انوارا بعبارة

سريرا وسوا عليك في سياق نظم البرهان اخذت ذلك بالقياس
 الى امتداد الزمان لعمدة المتصل وانما الحركة القطعية المتصلة بحسب
 الهوية في متحركا في الزمان او في لوج في نفس المنطبعة ام بعبارة
 بالقياس الى امتداد الالهي الى اتصال الحركة التوسعية بحسب
 المتقدمة المتصلة في الحقيقة الملازمة لها الى الحدود الانعكاسية
 قد ثبتت اذن الحركة المستديرة التي هي محل الزمان وهي قدم الحركة
 وانظر في وان من الحركة الفلكية الا في المحرك للجمرات عارضة الزمان
 مسبوقة الوجود بالعدم العرج في التمرر وكذلك مقدار الحال
 فيها وهو الزمان ويلزم من ذلك ان يكون موضع تلك الحركة وهو
 الجسم اللط المحرك للجمرات ايضا فاذن موجود في التمرر بعد العرج
 التمرر والالزم ان يكون موجودا اولا في انشائها هو من الحركة
 والممكن جميعا اذ الممكن ايضا ليس يتغير في الزمان
 ثم يتلبس بالحركة اخيرا عند حدوث الحركة وكذلك خلف محال
 قد علمت فواظب الاصول الحكيمة والقوانين الفلسفية واذ ثبتت
 جرم محدد للجمرات وحدوث حركته المستديرة المتصلة التي هي
 بعينها محل الزمان فقد استتب لثبات حدوث سائر الاجرام
 بعبارة على العكس لان الحركة الدورية التي هي سرع وانظر في
 غنية الوجود عن سائر الحركات ومن غير مستفصاة عنها فالحال
 يجب ان تقدم سائر الحركات حتى يصح وجودها وكذلك موضع
 تلك الحركة بالقياس الى موضوعات سائر الحركات فانه ان لم
 تكن حركة مستديرة لجرم محدد للجمرات لم تفوز بالامتداد اذ
 المستقيمة حركات فلم يجز تقع في حركات مستقيمة طبيعية
 فليكن في حركته قسرية ايضا اذ القدر هو خلاف الطبيعة في
 الطبيعة فلا قسرية فاذ حركته جسم واحد لم يجز للجمرات

ولم يحصل مقدار الحركات في الجواهر فالتصور عالم الاجسام مستحيل
وان لم يكن بينه وبينه التخاليف فليس من الجواهر التخاليف في نفسه
بل الذاتيين بالخص والبرهان فالعلم لا يمكن ان يتكرر لان
زمان واحد وربع الامتداد المستقيم والحركة المستقيمة وان لم يكن
الوجود جرم متحرك مستقيمة لكن النظر في الوجود في الوجود
لا يمكن ان يتكرر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وقد حققنا ان الحركة في الذات لا يمكن ان يتكرر في الذات في الذات
بقية الصفات في التعليم الاول **وبين** السبع الفلك الاثني
ومنطقة من الفلك بالاندية الى حلات الاربعة والكبرى وموجلة
العالم بنظام المنطق الشخصي في منزلة بافوخ البرهان في المنطق
بالنسبة الى بين العالم الصغير وهو الهيكل البشري في المنطق
كما قاله بقية الصفات في اسطرلاب في الشمس وفلك الكواكب
بما يجوز من الافلاك الجزئية في منزلة القلب في حجاب القصر
وغطاء فاذا ثبت حدود الشمس في المنطق والصدور في القلب
ثبت حدود ما بين الاجزاء وحلقت البدن بته فليقتصر **وبين**
المستبين لك في سلف في ان كل جرم من القبلية والبعثية
نحوه المعية والقبلية بالمعية المضايقة للبعثية بالمعلولة
ليشكل الامر فيها بازاها من المعية والقبلية اذ ليس من الجواهر
واحد من حيث هو واحد علته ان تاتى في سبيل الاجتماع في كل
سبيل التوارد والتناوب سواء فيه التناوب التبعي والتبادلي
الابتدائي في طاقته سبيلان برهانه في كتاب المنطق في سبيل
فليس تنصير المعية بالمعية اذ لا يبرهن معان بالمعية في مرتبة واحدة
لواحد متكرر في انما بالمعلولة وايضا ليس من الجواهر علته تامة
واحدة بما هي واحدة معلولة لوليس في الكثرة البعد في
طابع

عن علته تامة واحدة من جميع الجواهر فليس تنصير المعية بالمعية
انما تامة العزلة العلمية فليس تنصير المعية بالمعلولة اذ لا يبرهن
معان بالمعلولة متكرر في انما بالمعلولة في مرتبة واحدة عن واحد متقدم
عليها نقدا بالمعية في سبيل تنصير هذه المعية الى البعد المعان في
مرتبة واحدة بما هي معان في الكثرة علته في تلك المرتبة
المعلولة في درجة واحدة فيها اذن معان معية بالمعية بالاندية
الى المعين معية بالمعلولة وبذلك ثبت التناوب بين اثنين
بما هي معلولة في درجة واحدة فليعلم انه اذا صدر الصادر
الاول ويقال له العنصر الاول لعالم الاخرين البارى للواحد
الحق في كل جهة عز سلطنة كان في الصادر الاول **وبين**
متصافقة الامكان بالذات والوجوب بالغير والمعية
والاندية وتعقل جواهر الذات وتعقل ذات المعية الفياض
البارى الحق سبحانه فيحصل بحسب تلك الجواهر اعتبارات
متكررة لذات المبدع الواحد كل ذكره فاذا جعلت هذه
الاعتبارات جبهات تعبدية كان الفاعل التام واحدا بالذات
متكررا بالاعتبارات المتعبدية المتكررة لذات الموضوع
فكل من سلطنة الفاعل المبدع لمعية العقل الاول الممكن
بالذات والفاعل البنية العقل الاول الواجب بالغير المتغير
لجوه ذات العقل الاول الفاعل لجوه ذات الفاعل لذات فاعل
فاذن يتبع بذلك استناد الكثرة معان الى الواحد الحق سبحانه
الجبهات المتكررة المتصافقة في درجة واحدة فيكون اذن جوه
العقل الثاني جرم الفلك العلوي وجوه للفلك الاول المنطق
بين الفلك العلوي بالنسبة الى البارى الحق المعية بالمعلولة
في درجة واحدة والبارى الواحد الحق سبحانه بحسب التبعيات

الحق

التقسيمية المتكررة بالنسبة الى تلك الجواهر المستندة اليه في جهة
واحدة المعية بالعلية في مرتبة واحدة فيتحقق التلازم بين
هذه المعانيات للمحال بذلك الاعتبار من غير مرة فهذه
بجادة سبيل العقل وقدره حجة الحكمة وعليها الطباق الحكيم
المقاليين والفلاسفة المحصلين وان قد تقرر ذلك فقد
استبان انه اذا ثبت حدوث تلك الفلك الاقصى بالحدوث
عالم الخلق جميعا فقد ثبت حدوث ما بعده في جهة معلومة
من عالم الامر بالحدوث عالم الامر ايضا بشارته وارواقه
ومجاميع جواهره وانوار قاطبة لا تتلف في تلك المبدعات البسيطة
والمفارقة المتقدمة عن عالم الوجود من الماديات
الهيولائية ومعوقات عالم الطبيعة الحسائية بالحدوث
واللازلية **والجواهر الدورية** المرفوعة في تلك المراتب
المرتفعة من كل جهة عن الوقوع في امتداد عالم الطبيعة
بالحدوث **واللازلية** **ويجب** والجواهر الدورية بالحدوث
من المراتب المرتفعة من كل جهة عن الوقوع في امتداد
عالم الزمان ولا سيما الباطن الجوهري من المبدعات
المتعاقبة العقلية في ترتيب سلسلة الوجود والامر بآيات
الالهية من الجواهر العقلية والمفارقة القديمة في حدوث
عالم الامر للكون بتوابعها مصطلة بالمتعاقبة في عالم الوجود
ووجودها مستقل عن الربة بالامكان الاستعدادي
يكون للمحال انما ملكات مجبوتها في الوجود تلقا بالبلاد
الفعال وصدورها بالفعل عن صنع الفيض العليم
طليح الامكان للذاتي الغير وليس بوجوده من قبل
الفيض والذخول في عالم الفعلية الدعوى الامكانات

الشرارة التي لا يعلم
شدة شرارة فقال التي
اي نفي جرمها ويوجب

بالذات

بالذات لا فقد الاحتياق للصنع فاذا لا يتصور في الوجود
اعني الذات التي ليست بمرحومة الوجود بالامكان
ان يكون بعضها داخل في الدليل بالفعل في بعض ولا يكون
شي منها معوقا عن ابداع المبادئ الحق اياه في الوجود المعلوم الذي هو
وكتب منه طليح الامكان بالذات حتى لذلك فاذا لم يفتض
الربان في قضية العقل المبرج لم يفتض في الوجود الامكان للطلوع
الامكان في جرم الفلك العظيم المحمديات وحركة المستمرة
المتصلة وقد دار الذي هو الزمان في النفس الكون المتصلة في العقل
الثاني هو بعد في جهة المعنوية فلا تعارض بالذات في التمرير
وجوده التمرير من بعد عدم التمرير لان في مكانه امتدادا للمكان
الطلوع الامكان للذات ليس في شئ ان قيل للوجود في التمرير
بعد عدم التمرير في شئ في تلك الحال طليح الامكان
بالذات فهو عارث الوجود بصرح عدم شئ فاذا لم يفتض
اثبات حدوث العالم الاكبر المستوي بالانسان الكبير سبيل الزمان
الامر في المسلك ايضا للحدث الذي في انما هو اكد له في
لولا ان هذا الله والحدث رب العالمين وصلى الله عليه وآله
وعليه وآله الطاهرين **ويجب** ان من المتغيرات جواهره
اتفق في حوادث التعاقبات لتلك الامم الحكماء اليونانيين اذ اطلقوا
المتاخر واسطاطا ليس المعلم اذ افاض على اسل واحد على اصول
واحد على الامور الحكيم فجاد في ما بين من اتمت ابواب
حكمة ما فوق الطبيعة من سوا السبيل اما الاصل المنزوع
مرافاة والمحجوزة مستندان فهو ان اجزاء الممتدة المتصل
الواحد الموجود ليست بعدوات صرفة ولا بوجودات متباينة
الموجود بل انها موجودة بوجود واحد شخصي بوجوده وجود الكل

بالحال

المتصل الواحد بالشيء فاما اما البواقي فاما ان كان له في ذاته
 عن اعتبار هذا الاتصال في المنة المتصل الفارق فانه في موهوب
 الاتصال والافصال بوجوده الشخصي فما نحن بملت الحق واقعي
 استنكار وجوده الموهوب في ذاته سطوحا لشيء غير من غير
 حكمه في المنة المتصل الميز الفارق فكيف عن الصراط ونه في ذاته طر
 العالم في انكاره في الميز بالحدوث والذاتية وذهب الى ان اجزاء
 الزمان كل من في اليوم وغد شملت لخرة اليوم في الميز في الحق سبحانه
 بلخر الفكاك امير بحدار بانخلاف الامر في كل الزمان المنة تقسم
 فانه انما يخرج من منة سبحانه بانحوالات في المنة العقلية التي
 الفكاك في الوجود والبلبل في الاتصال لانه الربان على وجوده
 وعلى حدوثه العالم وقد ذل عن ذلك اما الفكاك فانه في منة
 استنكار الوجود والاخر انما في المنة العالم في علم **وهو** فاذن
 فلتلك سبل الحق من مسلك آخر ليس في مقتدره بل قد
 اقر في منة المنة في الحكومات فلكل معلوم قبول الفكاك في علم
 انكسار الذاتي ومنها ما يلزم مستحقا لافاضة الارباب في الاستعداد
 وما يمكن من منة بالالفكاك الاستعداد في منة في الوجودية للذاتية
 في المنة بل يجب له العطف الى مستحق ذاته لم يكن بحيث لا يدخل
 في الوجود البتة الا بعد العلم فانما دخل في الوجود حصل في العلم
 العقل الموهوب في عدم سابق في وجوده عاقبة في منة لازمة لهذا القول
 وهو كونه غير حاصل الا بعد العلم فاما الوجود الحادث فمن تلقاء
 صنع الفاعل فاما العلم السابق في منة عدمه في جميع اربط الصنع
 واعواز في منة في منة مطلوبات المحبولة واما منة هذا الوجود
 وهو كونه البتة بعد العلم فمقتضى تلقاء نفس حقيقة هذا الوجود في

فليس

فلیس

قبل خذانه اذ لم يكن في شئ طابع وجوده احتفاء لم يكن داخل في
الوجود لان بعد العلم والاضمحلال الفاعل في ذلك اصلا بل كان هو
في حمة ذاته هو بالاصح والاكتمال استعدادا ولا استعدادا مقترنا فيه
للاصول المستعمل بالفاعل على القوة يتم فاذا انقضى الوجود
بالامكان الاستعداد ليس بعد لم يكن ان الوجود في الوجود
بالقوة قد ثبتت له في الموجودات كما هو حادث في الذات
في الواقع مستأنف الوجود في الوجود قد ثبتت الحوادث التي
لا محالة **وسيف** بل في ذكر كراك ما قدمناه مرارا ان الفرق بين الكائن
والموجود في ظن المنتظرين هو ان الكائن كغير وجوده بعد عدم
المقابل للوجود في عين الواقع فلا يكون في عين الاعمى للمباحث
كونه في حقا للمباحث اصلا بل انما يكون في الوجود بان يقع
لكونه نظيره وجوده الابال بطل عدمه اذ ليس ولا ليس
بحسب حقا في الواقع تقابلان بقية على خلاف الامر في الموضع
اذ انما البنية في عين الواقع تلقا بنية بعد البنية المطلقة
بحسب وجود ذاته تمام بل حقيقة وليس بالفاعل في عين
الواقع تلقا اقتضاء الكيفية الجاعلة فهو ليس بالفاعل
بعد ليس المطلق بعدة بالذات بحسب القوة العقلية
فان كان بعد الكون المقابل للكون بعدة صريحة التقاكية
بحسب عين الاعمى في الموضع ان الوجود الكائن حادث
المحالة قالوا لعدم الوجود في حقا في الاعمى ان بعدة
كون الكائن في حقا في الاعمى بالعرض قال بقية الضمان
وعلمها لعدم الذي هو الركود الثلاثة التي هي مبادئ
الكون هو العلم لا بالاصح ولا بالاحتمال في طبعها بالاجابة
والابدية ان كمال الوجود بالعدم في عينه في حقا في العلم

مبدأ مولد لا بد منه كالحاوي حيث يكون فاعله الكاين ^{وإن} ^{مبدأ}
 بالعرض لأن لا يتقاعه يكون الكاين لا وجوده وقال في الشفا في
 ثاني نقل السطح الطبيعي وبقيا في الشيء كإن الشيء وعن العلم
 ولا يقال إن في الصورة في هذا الزمان ليس كإن في الشيء ^{الشيء} ^{عن}
 الخشب ويقال إن في الأمر وفي كثير من المواضع ^{لكن} ^{يقال} ^{أن} ^{الشيء}
 عن الشيء وفي كثير من المواضع ^{لكن} ^{يقال} ^{أن} ^{الشيء}
 لا يقال إن في الإنسان كإن في الإنسان كإن في الإنسان
 ويقال إن في الإنسان كإن في الإنسان كإن في الإنسان
 في ذلك أما في النظم فلا يتخلل صورة النظم فلو كان
 انطباع من أن في بعض الأشياء كإن في الإنسان كإن في الإنسان
 أن كان في الإنسان كإن في الإنسان كإن في الإنسان
 كنت قد استغنيت عن واحدة من الأقسام الزمنية المتقدمة
 الكاين فانه في حقه وعن زمان لا يرتفع به والاحتمال المتفرد
 وفي هذا الوجود زمانه لم يتحقق قط حتى يرتفع عنه فاعلم الزمان
 في الزمان القبلي ليس بموافق الوجود الكاين الحادث في
 الزمان البعد فاذ لا يتحقق له يقا بالانقراض العلم يكون الوجود
 في العلم الصحيح العلم في المذهب المحمود في العلم لا غير
 فاذن قد استبان أن الوجود الموهول لا يمكن أن يستعداري
 الذي لا يمكن كونه إلا بتفاهل لا كونه في الواقع يجب أن يكون موجودا
 في العلم الصحيح ^{وإن} ^{أما} ^{لأن} ^{قد} ^{تولد} ^{عليك} ^{فما} ^{أقرب}
 أن الحدوث الزمان في مولده وجود الشيء موقوف بعد الزمان
 المستقر قبل زمان الوجود إلى وقت الحدوث أقام بعد الزمان
 الوجود بزمان محدود مقطوع من جهة البداية عند أن يعينه
 موقوف في ذلك الزمان لم يوجد ما في نفسه من حدود الزمان التي هي

الاناث والعدم الزمان في الزمان القبلي فيشتا بالوجود الحادث
 في الزمان والآل البعد لاختلاف المحبين المتمايزين فلا ذلك
 العلم الغير المتعلق بالهنا الوجود بما هو ذلك العلم البصير
 كقول هذا الوجود الحادث في الزمان موقوف في الزمان لعدم
 عدمه غير زمني لا يمكن موقوفه وليس إياه لم يتم شيئا فلا
 في العلم البصير أن لا يمكن أن لا يستعداري بما هو أمكان
 استعدادي طرزه لم يمتد بالحركة والزمان أنما متفاهل مع حصول
 الاستعداد بالفعل في زمان حصول الاستعداد في حق القوق على الفعل
 سبقا كغيره في الزمان فاذ لا يمكن أن لا يستعداري حصول الاستعداد والمادة
 الحاملة له والأمر المستعداري جميعا في الزمان موقوف في وقت المادة
 والاستعداد عليه بحسب حصوله في الزمان موقوف بالعلم لا يستعداري
 وهو فاقا الأمكان الاستعدادي بما هو أمكان استعدادي في العلم
 إلى وجود المستعداري ليس بموقوف موقوف في الزمان موقوف في الزمان
 فاذن نقول لولا أن العلم الأمكان الذي يأتي في الوجود
 في الزمان لم يكن المستعداري الحادث موقوف في الزمان موقوف
 عليه الأمكان والحديث الزمان موقوف الأمكان الاستعدادي
 للغير ففكان يتحقق في الشيء الكاشف بالأمكان الاستعدادي الحادث
 الزمان في الزمان موقوف وليس يقع التوسط في تسوية ذلك
 إلا المتعلق من الضرورية العقلية والمنطوق من الترجمة الاستوائية
^{وسئل} فاذن قد استتب نظم سائر البراءة على حدوث
 نظام الكاين بوقت توليد المنة ومخرج العالم الأكبر المستقر
 النظام النظم المتعينة وحدث الشخصية الانساق بالانسان الكبير
 بحسب اللمس في المسائل البقاء فاذن قد انقضى الزمان الحادث
 المستبين. الاثبات للحادث الزمانية المبسوفة للزمان بالأمكان

الاستعداد لما لا تلك اثبات لها ومنها ما هو موجود في العلم القوي
على وجوده في الذم بل هو الامكان للذات القاطنة في قوة قبول
اللازمية فاذا كان كل واحد من تلك العلم والامكان يحوي علم الحيز
الذم في كل علم من العلم القوي عليه في العلم بقدره كما
عليه علم العود للذات في العلم بحسب العلم في قوة قبول
الذات بقا بالذات علمها هو المستبين والمقدار مستقبلا القول
في سبيل هذا المسلك باذن الله سبحانه وتعالى
بالغا للدرج فوجد في كتاب الاضافات والتشريفات
فاذا كان قد تم بيان كل شئ من شئ البصيرة ختم مسلك
في سياق البرهان بهذا السبيل في العلم والذات في العلم
للقائمة الدليل المنقضية السبيل في علمه في المطلب الترفع
السكن على من التحويلات النظرية الى زمانا من خوارق
المعادات ليس في علمه في علمه لذلك كله بقوة قدرته
ربانية لا يقدره فكله الشانية **وهو** لا يتبين انه لو لم يكن
العلم الزمان في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
زير معدوم في زمان كذا وليس يوجد في الواقع في علمه
تحقق المفيد مع انتفاء المطلق في علمه في علمه في علمه
ان علم الشيء في علمه في الواقع ليس مطلقا بالنسبة الى علمه
في زمان كذا وفي جميع الازمنة كما قد سلفنا في علمه في علمه
بما لك النظر زير معدوم في علمه في علمه في علمه في علمه
النظر ونزير معدوم في الواقع بالنسبة الى زير معدوم في علمه
فليبدك **وهو** فلتستقل الال الى زمان تمام الزمان في علمه
في مقدار امتداده والحركة المتصلة في مقدار المتصلة بالذات
المنفصل في مراتب الاعداد في علمه في علمه في علمه في علمه

الحقيقة في العقل بشرطه في امتناع التماثل في المقدار
في المعدد الى الزمانية بالفعل بالذات في علمه في علمه في علمه
في جهة الانهائية فاذا تحقق الشرط ان ترتب علمه في علمه في علمه
سواء في ذلك كان في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
وعاء الذم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
المتمم بالفعل بتمام امتداده في الذم وكذلك وجود الحركة المنفصلة
بالفعل في العلم بالذات ووجود الاعداد المترتبة المتعاقبة الزمانية في علمه
اعدادها وقد تفرقت ايضا حصول ذلك كله في الوجود الانطباع في علمه
الاذن في العلم في العلم فاستشعر ان علمه في علمه في علمه في علمه
المقام على حالة الزمانية بالفعل في علمه في علمه في علمه في علمه
ينال بحسب الوجود في العلم في علمه في علمه في علمه في علمه
وكل الوصول القاطن في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
وبالجمل برهان الجذبات وبيان الوسط والطرف في علمه في علمه
وبيان الترتيب في العلم بالذات الاسد الانحصار القاطنة بالقسط على حالة
الانهائية بالفعل في العلم المنفصل القاطن الموجود في علمه في علمه
وسمى وضع من الموجودات المجتمعة المترتبة وضعها او طبعا
او عقلا او ترتيبا في العلم في علمه في علمه في علمه في علمه
او الترتيب في العلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
منسجمة الذيل المتصلة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
والمتربرات المجتمعة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
مقدار امتداده الزمان في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
او يندب في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه
فليبدك **وهو** واما برهان الجذبات فهو انه اذا كانت حشبات
او اعداد موجودة مترتبة بالطبع او بالمرتبة او بالعلمية وحركات

او اربعة موجودة مرتبة بالحدود والدرجات ومسافات اولها
 موجودة مرتبة في الوضع فالعمل القوي يحكم ان اذ كان ما بين
 حيثية ما واربعة حيثية كانت وما بين واحد ما واربعة كان في
 حد ما واربعة كان او بين كل ما واربعة اربعة كانت اربعة كانت
 وما بين نقطة ما ونقطة اخرى اربعة كانت اربعة كانت
 ان يخرج عديم النهاية بغير حصر في الترتيب وذلك امر
 قطري البطلان في الفطرية الاول والاولى كل واحد
 من تلك الامور المترتبة والى امرتها كما في الاستغراق الشمولي
 في الحواشي البطلان ليس يمكن ان يقع الانتهاء فكل اربعة متناه
 بنية والاشبه ان هذا علم على العمل الجلي على كل واحد
 من الاحاد وقد يترك كل واحد واحد واحد من البعض هذا
 المقادير دون التدرج فهو اربعة دون التدرج وقد يترك
 ذراعا او اكثر فيتناول العمل كمنه الباطن المترتبة ويترك العمل
 بل يجب العمل على كل مترتبة على الاستغراق الشمولي
 بحيث يستوجب الترتيب والاعمال لو قبل ما بين هذه النقطة
 الطرف واربعة نقطة توجد وتفرق في هذا المقادير دون التدرج
 فهذه الحقارة دون التدرج فانه اذا صدق ذلك العمل على التدرج
 الشمولي كان المقادير كمنه دون التدرج وكذا اذا صدق على التدرج
 الشمولي في هذا السلسلة ما الى ما بين الترتيب فيها دون
 الاربعين فقد صدق بنية العمل الى السلسلة دون الاربعين فاذا صدق
 على السلسلة الاستغاشية ان من السلسلة الى ما بين ما بين
 وحصر الترتيب فيها تناه فقد صدق لئلا السلسلة كمنه ما بين
 بالفرة الفطرية والقانون القاطعة العمل المستوجب
 الشمولي لكل واحد واحد اذ اخرج على جميع تقادير الوجود ككل

الاحاد مطلقا منفردا كان من غيره او لم يلاحظ الا العمل ككل
 ذلك على العمل الجلي الجلي في غير ان شاء وان اختص كل واحد واحد
 الانفردا كان العمل الجلي في العمل الاحاد وما بين الوسط والطرف
 فنقول في سباق نظرية كل معلول او قد فان لم يحد في حد ذاته خاصية
 الوسط في ان من وراء الاحمال سببا او حد اخر هو بالنسبة اليه
 كالطرف بالنسبة الى الوسط است اقول له ذلك من حيث هو
 معلول مضائق للعلم اذ لا يمكن في ذلك سواء في العلم والمعلوم
 جميعا بل اقول له تلك الخاصية بحسب ذات المعلوم المتناظرة
 المتقدمة في حصره على خلافه فتنه نفس ذات العلم فاذا
 ارتقت على المعلوم مترتبة الى النهاية او حصره ودمت اربعة
 الوجود في سلسلة مترتبة بغير نهاية تستغرق المعلوليات والوسطية
 جميع احاد السلسلة ما اذا ما من واحد منها الا وهو معلول لما فوقه
 ووسطا لبقا اليه واذا كان هو طرفة لما تحته ووسطا لبقا اليه
 اليه فلهذا لوحظت الاحاد قاطبة لحاظها اجمالية بازاها ما بين
 قدر تحته الوسطية بنية فليس هناك الا اوساط مترتبة
 فاذا لم ينفرد طرف ليس هو بوسط وسبب ليس هو بسبب
 فظهر الاوساط والمجسات لم يكن يتبع منه صرح لزم تحقيق
 الوسط من دون الطرف والجمع ما دام في السلسلة المعلوليات
 والعمل مثلا الوسطية كمنه ما فوق المعلوم الا في حكم الطرف
 الذي هو سبب السلسلة كمنه المعلوم الا في حكم الوسطية بحسب
 الذات المعلوم لم يكن يتبع منه صرح لزم حصول السلسلة
 ليس هو بوسط من حيث نفس ذات المتقدمة عن المفاقر والمعلوليات
 والوسطية واما بدلا للمضائق فنقول اذ ارتفعت سلسلة من
 سبب ما وسبب له لا من مسبوق وما تات عليه ترتبه في

الترتيب في النهاية كانت في المسبب الغير المسبوق بالغير مسبقه
 واما بالاسبقية ومسبقه وعدا بالاسبقية وفي كل من الترتيب
 مسبقه ومسبقه وما يقين ومسبقه جميعا فكانت المسببات التي
 من السببات بواحدة والمسبقات اكثر من السببات
 بواحدة ومن الغطيات في السببية واحدة لان كل ما اذا كان
 واحدة وسببية واحدة لانها الاميقية واحدة
 فاذا لم يكن كذلك في السلسلة مسببة باليت من اذ سببية
 ومسبقه باليت من اذ اذا سببية اصلها فيزاد احد المتضامات
 على الاخر بالعدد وذلك خلق محال في الغيرة والامور
 الترتيب فاعلم ان كل سلسلة من علل ومعلولات مرتبة في
 بحيث لا يكون الاحتمال بحيث لا يفرض انتفاء واحد من اجزاءها
 مستوجبه ذلك انتفاء بعض تلك الواحدة من اجزاء السلسلة
 فاذا كل سلسلة موجودة بالفعل قد يتوحد بها المعلول على الترتيب
 بحيث لا يكون فيها علل او الى العلل لولا لا انتفت حكمة المراتب
 التي هي معلولاتها ومعلولات معلولاتها الى اقصى الترتيب واخر
 الاستناد والاعتماد المعلول على الترتيب يتوحد اجزاء السلسلة
 بالاعتماد فاذ فرضنا سلسلة متزايدة الى علل بعضها لا تكون لها علل
 لم يكن هناك عللهم او الى العلل لولا لا بطلت السلسلة
 بهما وذلك يصادم استيعاب المعلول على السلسلة
 بالاعتماد والاعتماد متفرق المعلول على السلسلة جميع اجزاء
 السلسلة بالاعتماد بحيث لا يشترط شي منها اصلها في
 الا لا يكون هناك علل واحدة للجمع لولا لا انتفت السلسلة
 بهما منها فانت في خواص استيعاب المعلول للترتيب
 بهما استيعاب عليه واحدة لولا لا لم يكن لشي اجزاء السلسلة

المترتبة حضور الاسا ولا تطلق لهذا الحكم منها السلسلة اولها
 ولا اختلاف لهم في الصور من اصلا فليتبين ان البرهان
 الاسا لا يضر فوان اذ كان مانع واحد من الاحاد المذاهبية في الترتيب
 بالاعمال في النهاية الا ويؤكد ان الواحد الاخر في ان ليس يتقدم
 ما لم يتقدم شي اخر وراجه قبل كانت الاحاد الاثنائية بهما
 يسبق عليها انها لا تدخل في الترتيب ما لم يكن شي اخر من وراها
 متقدرا من قبل فاذا في مرتبة العقل لا يتقدم شي من فاض الغيرة
 العقلية بقضي ان من يتقدم في تلك السلسلة شي حتى يتقدم شي
 لم يبق بعد **البيان** فاما السبل للتطبيق في الترتيب واه ولا نقول
 عليه ان يتبع بالترتيب فليس انما الطيات في الاثنائية في جهة
 واحدة رقا تطرقت اليها المفاو وتتم الجهة الاخرى الترتيب
 بجنبة التناهي لانه للجهة التي من جهة النهاية كل سلسلة المراتب
 بغير نهاية وسلسلة الالاف الى النهاية وليس شي من غير ذلك
 الاثنائية بركلية من جهة النهاية واخرها بركلية من جهة
 وميزه وميزه عن الذوات التي الحادة بالاعتماد في تلك السلسلة
 فاذا لا يطبق طرف احد السلسلتين الغير المتناهيين المتعلقين
 بالارتباط لتفصال شجيرة التناهي من طرف السلسلة الاخرى
 تطبيقا وهما او فرضنا التقليل الزيادة من جهة الطرف
 ودرجته الى حيز الوسط من جهة والارتفاع في نقل ومرتبة في الاطراف
 فادام الوجود او الفرض معقول للتطبيق والاعتماد في حيزه
 ودرجته بعينه ابد اولها في الحق للحدود والدرجات عوض فاذا
 ما انت اعمال الوجود والاعتماد على التطبيق اتقوا المتفاوت
 بالاعتماد على ذلك الحق على تلك الدرجة واخر القدر الزايد

في مذهب كل من جهة وبالحال لا يغير الفارقة التي هي النهاية
 ابدالها اياها في جهة التام انا في هذا الطرف واما في جهة
 من حدود الاوساط فليثبت ولا يتحيط **ويقال** ان ما في المحققين
 في جهة العقل الدليل الذي اقر عليه جمهور المتكلمين في مسألة
 الحوادث يحتاج الى اقامة حجة على استلزام وجود حوادث
 الاقل ما في جانب الماضي فهو رواه لا ما قبل فيه وعليه ثم اذكر
 ما عرفت فيه فاقول الاول انما لو افى في وجود تمام الحوادث
 الماضية انما كان كل واحد منها حادثا كان الكل حادثا واعترض
 عليه ان حكم العقل بما يحتاج اليه الحكم على الاحكام ثم قالوا الزيادة
 والنقصان يظهران في الحوادث الماضية فكل من متناهيته
 وعرض معلومات استندت ومقدورات قال الاول في ذلك
 من الثانية مع كونها غير متناهية ثم قال المحققون من الحوادث
 الماضية فكل من متناهيته وعرض معلومات استندت ومقدورات
 فان الاول اشعر من الثانية مع كونها غير متناهية ثم قال
 المحققون من الحوادث الماضية اذ احدثت ثمة من متناهية
 من الاول على انما في الماضي وتارة بعدة من قبل هذا القول
 من السنة الماضية ذابته في الماضي وطبقت احدها على الماضي
 في التوهم بان جعل المبدأ واحدا ومما في ذلك في الماضي
 متطابقين احتمالاتها وبها والكان وجود الحوادث
 الواقعة في الزمان الذي هو المال ومن السنة الماضية وهذا
 واحد منها في احتمال كون المبدأ من السنة الماضية زائدا
 على المبدأ في المال لان ما ينقص من المتساويين لا يكون زائدا

على كل واحد منها فان ذلك يحجب ان تكون المبدأ من السنة الماضية
 في جانب الماضي لنقص من المبدأ من المال في ذلك
 الجانب ولا يمكن ذلك الا بانها ما قبل انتهاء المبدأ من المال في نقص
 متناهيته والزائد عليه مقدار متناهية فيكون متناهيته في الكل متناهيته
 النقصان بان هذا المتعلق بالبيع الا في اليوم وذلك فيكون بشرط
 ان تمام المتعلقين فيه غير المتناهية لا يرتفع في اليوم في المبدأ
 انما لا يحصل في وجوده فاضلا عن يومه الطبيعي فيها في وجود
 فان ذلك الدليل هو قوف على حصوله لا يحصل الا في اليوم ولا في اليوم
 وايضا الزيادة والنقصان في الفارق في الطرف المتناهي في
 الطرف الذي وقع الترتيب في تناسله فهو غير موثوق فيه فمتناهيته
 كلامهم في هذا الموضع واما القول في كل حادث فهو موقوف
 سابقا ما بعده ويكون له حقا بما قبله ولا اعتبار من ان مختلفا فانما اذا
 اعتبرنا الحوادث الماضية المبدأ من المال تارة من حيث كل واحد
 منها سابق وتارة من حيث هو بعينه لا يخفى كانت السوابق والسوابع
 المتبادران بالاعتبار متطابقين في وجوده ولا يتخلل في تناسلهما
 التي توهم تطبيق ومع ذلك يحجب من كون السوابق اكثر من السوابع
 في الجانب الذي وقع الترتيب فيه فان ذلك للواحد متناهيته في المبدأ
 لوجوب الفصل لما قبل الفصل السوابق والسوابع زائدا عليها
 بمقدار متناهية فيكون متناهيته ايضا انه كل واحد بعينه وكان
 بما ان ذلك عارضا للمبدأ مستندا وفيه يتصور امر في قبل
 انشاء الله العزير العليم **وقد مضى** انما سلطان قضاء العقل في
 على النهاية بالاشهاد في سلسلة التمسك في العلل مطلقا لا في سلسلة
 التنازل في العلل وانما صرح بسبيل الصدور في القول الفصل
 لانه في سلسلة الترتيب في المبدأ لا يتناهي ليس توهمه متغير في
 لحاظ العقل انها لا محالة تكون متفردة او لا ثم ينتهي في كل سلسلة

القول

المرتبة بهما في المقدر ولن ذلك ليزال الحكم بالحالة واللام في
 الزام على خلاف ذلك فكل فاعل فكل كيف حكم على جهة الزام
 انها جميعا على هذا السيل والذي يستبين من هذا ان الجزاءات
 وانضاف لزم حكمها بالحالة منسحب الذي لا يحل على التمسك
 والتنازل سواء من غير فرق قلت كانت اما تحققت ان يبرأ
 الحكم بالحالة بحسب بربا القيم وهو يخرج شرط الزم
 والافعال في الوجود بالفعل في جهة الانهائية فيسار الفرق اذن
 يتضح بتأمل غاير اليمت العمل والمطلوبات المحققة في الوجود
 انما يكون مرتبة بحسب المرتبة العقلية لنفس الذات عما هي
 الذات لا بحسب الوقوع في قول الخارج اذ ليس لها في مقام
 الاعيان الا المعية القرينة فاذا يقول في صورة التصاعد
 يكون العمل المرتبة المتصاعدة الى الانهائية محققة المحصول بالمرأ
 الاحالة في مرتبة ذات المعلوم الاخير فيكون الزم والافعال
 في الوجود جميعا في جهة الانهائية فاما في صورة التنازل فالمطلوبات
 المرتبة لا تكون محققة في مرتبة ذات العمل السيل المعلوم
 لا يتصلح الوجود في مرتبة ذات العمل على خلاف الامر في الحالة
 فانها لا يجب للوجود في مرتبة ذات العمل على خلاف الامر في
 العمل فانها واجبة الوجود في مرتبة ذات المعلوم بية
 فاذا لم يتحقق شيء من المعلومات في مرتبة ذات شيء
 من العمل فضلا عن تحقق المعلومات الغير المتناهي في مرتبة
 ذات العمل فاذا في المعلومات المرتبة الى الانهائية تكون
 الانهائية في جهة الزام والتمنازل في الزم والافعال
 في الوجود بالفعل في جهة اخرى بخلاف تلك الجهة ووجه
 الزام في التصاعد فليست هناك ضرورة من وجود الفرق
 اوردنا في كتاب التبيينات والنقوبات وهو كتاب في

وتبين ان الحكم ليس لما لا يستبين من جهة الحكم ومن جهة الوجود
 ترتيب او هم وظنونهم الى مرتبة في مقدار اتصال الحكم واستداد
 الزمان وتنازلهم عن الحوادث النهائية المتعاقبة في جانب الماضي في
 قوت اثبات الحوادث ونفي الانهائية ولا يستشعر الزم في الانهائية
 والانهائية في الكمية المتصلة والمنفصلة له قطا من التعلق بشي الانهائية
 والانهائية في الزم بحسب عدم الوجود كونه لعدم الصبح الغير
 الدخول في جنس التقدير والافتقار اليه امتدادا في الوجود
 الكيفية متناهي المقدار في بحسب ذلك اليمز هو ان تأمل في
 ان تكدر من حيث الوجود في التمر عادية او انية فكل الاتصال
 للحركات المستقيمة والمستديرة وكلمات الاستدادات المتصلة الزمانية
 ومراتب العمل والكميات المتصلة وبالجملة الانهائية والانهائية بحسب
 الكمية اسرودا والانهائية والانهائية بحسب الوجود فاما عند العمل
 معيار كل منها مبادئ للغير في المفهوم غير متلزم اياه في التحقق
 والتمتع به الام والظنون من حيث عدم الفرق بين العمل
 الذي هو عين لعدم الحكم الزماني في حساب ان الزمان كونه
 او لا ثم وانما في الوجود اذ كان عدمه ولقد في الامتداد المعلوم
 الزمان في المتناهي في جهة الجلاء الى الانهائية والمنقطع في الزمان
 في جهة المنته عند ان براءة دخول في الوجود ولو كان متناهي المقدار
 كذا ان التناهي مقدار عند ان القطع عدمه المستقيم قبل الزمان في ذلك
 من التوفيق ككسارية والتفجيرات الفاسدة فلا تكون التفرقات
 المتوحيين **وتبين** ان الزمان مقدار استقيم الاستداد والافعال
 الخطية الاستقامية والمساكنات السطحية المتوحيين في حساب
 انما الفرق بين كليات الخطوط المستقيمة والطرح المستوية
 وبين كمية الزمان بالمقارنة والاقارية ومطلق الاستقامة والافعال
 احريشرك في الكليات القارة من الخطوط المستقيمة والافعال

الواجب من تلقاء الغير بحسب صيغ القبول والقبول
 والواجب بالذات بالواجب له ولا يتبع عليه نفس ذات طبيعية
 الوجود ولا طبيعة العدم والاحكام الطبيعية ليس بها امتناع
 بعض الافراد والحسب نحو من تلقاء خصومية القيد والتميز فيمتنع
 على كل كنه بالذات وجوده بكنه عينه او من حرمات ممتنة
 ووجوده لا يسبقه الوجود المطلق بحسب حرمات معينة سبقا بالذات
 ووجوده لا يسبقه العدم الصريح سبقا به على ما قد تميز لم يكن
 وعلى الجور بما هو الجور وجوده في موضع وفي العرض بما هو
 العرض وجوده في بالذات وعلى الحركة والزمان الوجود الفاعل
 وعلى الزمان العدم السابق المستقب للوجود والعدم الطارئ
 الملاحق بالذات بعد الوجود **ومنه** ثم في ذكر ما اوردت
 في القواطع المستقيم وفي الافق المبين انه والى لم يكن بل هو هناك
 الوجوب بالذات الالة الانشاص من زوم متفقا والتميز
 الباقى على فاعلة لذاته في البقاء ببقية لهوية في الوجود
 اذا امتنع العدم الطارئ بالنظر الى نفس ذات الزمان في
 المستبين ان امتناع اضطر في النقيض بحسب حرمات الذات
 في قوة وجوب العطف الاخر بالنظر الى نفس الذات
 فيلزم اذن ان يكون الوجود المقابل للعدم الطارئ هو الوجود
 الطارئ والوجود المستمر او ما شئت فسمه واجبا للذات
 بحسب حرمات ذاته فيكون الامحالة غير مفتقر في استمرار وجوده
 الى فاعلة فاعلة لبقائه فمنه بعضه من بعضات الشكوك
 واما فاعلة اعضاءها بسبيل حله وابطاله ان يقول ببقية
 ذلك الحيز الوجود واجبا للذات الزمان وانه المكنن
 عنه نظرا الى ذاته في فرض انتقاد الوجود المطلقة عنه بالذات
 وان لم يكن ذلك بعد عرض الوجود له ما نخذ اعلى التخييل

بمنه الحيثية فالوجوب على تقدير مستفاد من تلقاء الغير ليس
 بوجوب الوجوب بالنظر الى نفس الذات بتميز شئ من الوجود
 لا يتبعه العدم الطارئ في الثاني من العدم الخاصة اصله بالانقيض
 العدم الطارئ رفعه والمقيد برفع برفع ذاته المقيدة وقد يرفع برفع
 قيده برفع العدم الطارئ لما لا يتحقق الوجود او برفع لا يكون طاريا
 والتميز انما هو العدم الطارئ على التوضيف التخييل لا على الاعضا في رفع
 الوجود وعلى سبيل التميز اعني لرفع المقيد بالطرء ولا الرفع المضاف
 الى الوجود الطارئ على شاكله رفع المقيد فان ما سئل لك ان يخرج
 في صدق بفيض برفع الطرء فيتحقق برفع طرءه وبالجملة انما اللازم
 امتناع العدم الطارئ وجوب دفعه بالنظر الى الذات على الارصاد
 سواء عليه كان برفع العدم المساوق للوجود او برفع طرءه المحقق
 بالارتجاع راسا لا بعد حصول الوجود فذلك بكنه كل من الخصوم
 في بقاء الامكان المعروف بالنظر الى نفس ذات الزمان فيمتنع كل
 الامحالة الى علمه موجبة وكذلك سبيل القول في امتناع العدم السابق
 المستقب للوجود ووجوب بفيض الذي هو رفع العدم في الوجود
 برفع المقدم المساوق لحصول الوجود او برفع متفقا بقاءه فيتحقق
 بالبقاء الوجود راسا في المازل والابد فلا يقع شئ من الخصوم
 الا من تلقاء علمه بوجبه فليتعرف **ومنه** وعلى قياس هذا النمط
 سبيل القول في الوجود بعد العدم اية بعده كانت بالنظر الى
 القيام الواجب بالذات تما الى سلطنة فانه يمتنع هناك مع
 امتناع جميع انحاء العدم فيجب نقوض وهو رفع الوجود العدم
 ويتحقق الوجود السرير الحق اكثر من قبل جميع الوجودات
 هو بغيره بوجبه الوجود **ومنه** ثم ان لنا في عقد عقدة الوجود
 هناك سبيل اخر عقيدة والذات عين مناص للما بما قد تانا الله

بفتح

بفتح

ان يتبين ذلك على العلم بالقياس
الى ذات العلم لا بالنظر

ان يكون العلم الطارئ او السابق بالنظر الى العلم المتناهي متناهي
ذاتيا على حسب قياسها الى ذات معلومها الذي هو الزمان فان كان العلم
العلم الطارئ والشايق بالنظر الى ذات المعلوم لا بالنظر الى ذاتها
فبين بالذات والقياس بالقياس الى الغير في كل من الوجوب
والاكتمال والاشتمال فربما بين بين لطيف في بعضه والعلف في
وقد افينا منه من الياس في الافق البين فلا يكون من ذلك
في موعده **ويش** فان اعتبرك الشك اذا كان
العلم الطارئ او السابق بالنظر الى ذات الزمان
انما هو الذي يطرد او يسبق في الزمان طردا زمانيا كونهما
كلما لا غير كان يشترك في هذا الاشتمال الزمان ومقارنته
الزمان من امرات عالم الابرار وابداعات عالم الاجساد
فما عظم كعلمه ذلك من خواص صفة الزمان بخصوصها لا
فأعلن في الامرات من الابداعات انما يشتمل ذلك
بالنسبة اليها من حيث الطبع المشترك بينهما جميعا وهو مفارقة
عالم الزمان واكتمال لكل بخصوصية شئ من مهيأتها
على خلاف الامر في الزمان اذ هو بخصوص ذاته وخصوصية
مهيأة يقتضي اشتمال ذلك لكونه متملا لوجود الزمان
على تقدير عدمه ولذلك انما الامر في شئ من المهيآت غير الزمان
مخصوصيات سائر المهيآت بامر باطفاة الاعتبار في اعتبارها
هذا الاشتمال فليست في **ويش** التفرع المداومات
من سبل الجوار في اثبات حدوث العالم ان بقا وجود
الزمان على اوضاعه الذي يبين الى قدره يتبع سبق العلم
امتناعا ذاتيا بحسب مهيأة الزمان وليس يتبع ذلك
على علمه التام لكونها غير واجبة الذات ولمنوم هذا الاشتمال
من علم المكملات موهبة الزمان لا غير فاذ لم يكن ذلك يجوز

ان يتبين علم الزمان غير داخل في الوجود بالفعل والزمان بالفعل
وقد كلفنا غطاء التلبس عن هذه المرافعة المشاغية
تجديف المتبع وهو اكتمال بق العلم الصريح عليهم في التمر وقد
امتنع من لقاء العلم المبدعة عن المتبع عليهم بالذات وهو العلم
اكتمال بق سبقا زمانيا والفرق بين اكتمال العلم بالنظر
الذات للعلم بحسب الذات واكتماله بالذات بالذات
قياسها الى ذات المعلوم وهو الزمان واشتات للذات
ونفي الثاني **ويش** من الفاشي في الالذمان القاصرة العامية
الجهورية لا يتبع على حدوث الزمان قياسا كمية مقدار في
جانب الماضي واشتات حدوث العالم حدوثا زمانيا
اللانهاية العدية في الجوارث الزمانية المتتابعة المتعاقبة
الوجود في الازمنة الماضية واخر اكتمال حدوث الزمان على
اكتمال المتعاقبة الافراد الى الانهاية في جهة البداية لحدوث كل
فرد الزمان على التفرع والشمول وقد ادركنا في فترة واحدة
ان شيئا من هذه الاوامر كسبل الى المنهج التحصيل عند المحققين
فما لمقادير السقيمة والمستديرة لا تعلقها بالذاتية والالزمية
في الوجود والحصول بحسب المتناهي والالتمام في التفرع
فكاد ان يحد النهار مثله متناهي المقدار ومركب ذلك
لانما لمسبوقية او اللامسبوقية بالعدم الصريح في العلم فذلك
مقدار حركتها الدورية المتصلة والبراهين الماضية بالحكم
غير المتناهي بالعلم انما سلطانها على التفرع وصفه الرتب
والاجتماع في الوجود في جهة الانهاية والطبيعة المتعاقبة
الافراد ونقطة المهية في استداد الزمان بتعاقب الافراد من
غير انقطاع كما قد سبنا الكش فيما قد سلف **ويش**

والشبه المظالمية ما قد قيل باثر الفاعل في عالم الازمان وفي كل
جزء من اجزاء المخلوقات ما يمكن في حال تفرغ وجوده وهو
محال لانه ايجاد الموجود وتخصيل الحاصل او في حال عدمه وهو
المطلوب فيكون العالم بجميع اجزائه مسبوقا بالعدم القوي
والناظر في ايجاد حال عدمه السابق وحال ايقال التأثير في
العالم حال وجوده ولكن بما هو شرط وجوده والمستحيل
تخصيل الحاصل وايجاد الموجود بشرط حصول وجوده لا في حال
حصوله ووجوده فان ذلك لا يمكن بين اختلافي حال
حصوله بحسب نفسه وبين اخذه لامن حيث نفس الشيء في حصوله
وليس تجوز ان يؤثر المورث في الادر في حال حصوله للادر
شان العلم مع معلولها على هذا السبيل فانها تؤثر في حيث
هو ولا بما هو حاصل ولا بما هو ليس بحاصل ولكن بعين
اخر حاصل وبالحال انما تاثير المورث في حال حصول الحاصل
بنفس التأثير وذلك بتخصيل الحاصل بذلك التخصيل
ولكن في حاله فيه وبعبارة اخرى ان اريد بحال الحصول بعينه المعلوم
والعلمية في حاق الاعمال بحسب المقارنة في التحقيق والنظر
الى ذات المعلوم اختزال التأثير في حال الحصول بنفسه
التاثير وان لم يدر المعنى العقلية بحسب المقارنة الذاتية للذات
بحسب مرتبة ذات العلم قبل التأثير ليس في حال الحصول
ولا في حال اللاحصول اذ التأثير في نفس الذات حيث
هو لامن حيث هو حاصله او ليس بحاصله وحصول ذات
العلم بحسب نفسه بمرتبة عقلية ليس في حصول ذات المعلوم
بل انما يعقل في ايجاد ذات المعلوم حيث نفسها لا حيث
هو حاصله ولا من حيث هو ليس بحاصله وليس بمرتبة
المعلوم وبين ذات العلم اقتران ذاتي لذات العلم في النظر الى مرتبة

نفس الذات المعلوم فقط فان ذات المعلوم الحاصلة
او اللاحاصلة متأخرة عن مرتبة حصول العلم او اللاحصول
فيها وبين ذات العلم بمقارنة ذاتية لمرتبة بحسب الحصول في حاق
من الخارج بالنظر الى ذات المعلوم لا بالنظر الى مرتبة ذات العلم
والمختلفون لما لا يعينهم يعرفون في حادثة سبيل الحق في حيث
اخر غير مستحقة او هو ان المورث يؤثر في حال حدوث الادر لا في
حال وجوده ولا في حال عدمه فان حال الحدوث وراة حال الوجود
وحال العدم جميعا وربما زاد بعضهم في ظهور السخانة فغدا فقال
بناتنا تنوع مشافعة الاثبات ليس بحسب بقلية العلم والمعلوم
في الحصول كالتعريف بوجود في الآن الثاني ويصدر عن موجد في
الآن الذي قبله فيكون التأثير سابقا على الاثر بان يقع في القيل
بالقياس الحاصل بعده سواء كان الادر موجودا في ذلك الاثر
بناتنا آخر كما في صورة البقاء المسند الى تاثير العلم فيه او بعدوا
كما في صورة الحدوث من تلقا العلم الموجبة ويكون الادر في
ان التأثير غير موجود في الآن الذي يهيى بوجوده لا يمكن مقارنته
لعدمه ولهم الحبيب في الوقت اعز من انتقال باطل هذه
التقابل في الاول فلتعطف الآن الى نتيجة عن كذا العلم المتكلمين
المتشبهين بالاجزاء في تفاهل هذه المسئلة **فمنهم** انهم
يقولون في الحادثة على قدم الزمان اذ لو كان الزمان حادثة فاعز
الوجود كانهان بعد ما قبل وجوده بقلية الفعالية لا في حيثها
المقابل في من الواقع وهذه القليلة انما يعرفونها بالذات اجزاء الزمان
بعضها بالنسبة الى بعض وليس بوصفها بامعة الزمان
الا بالعرض من جهة مقارنته اجزاء الزمان فان يلزم وجود
الزمان على عدمه ولا يسترا في انهم بمقارنتهم هذه انما ايجادوا
فقد بر

يبدو عدم التاكيد
محقق الشيء بالعدم هو
محقق الحادثة محقق

من جنود الطبيعة العمانية ليسوا بالطبيعة باوهم القاصرة الى ان
 القليلة الا ان كفاية المطلقة الغير المتكسبة سبيل لا انهم لا يترفعون
 بشيء في يد بائنه والاعتقاد بصحة كيف وقد ثبت ان كفاية مراد
 فكل من انهم هم الذين اصطلحوا على كفاية نسبت الثابت الى
 الثابت والى الثابت بالقبلي والحق في المدة والبره او
 انه الزمان ليس لوجوده متى ولا يكون وجوده في زمان فكل
 لا يصح ان يكون له متى وان يكون عدمه في زمان ان القبلي لا
 منها الاستدانية الحكمية الزمانية ولا يكون معدومها الاجزاء
 ومنها المرحمة المطلقة الغير المتكسبة ومن القبلي الزمنية كمال الديار
 الاول بها نسبة الى هذا اليوم وهذا الحادث اليوم مثلا فكيف
 اذن يناقضون انهم ويسرون في ارض الاعتقاد على
 مذهبهم وبالجملة نعم الاستدلال على تقدير عدم الزمان وانما
 البارز المقدوس بالقبلي الحكمية الاستدانية او المعية التامة
 الزمانية امر لم يتصور له وحصل بالاولاد بميل الى زو بصره بما
 قطب للقبلي بليته الفلسفة ولا في عالم الحكم بل انما يتطاول
 لما لا يعينهم باوهم القاصرة المتأينة في مفارقة المعية
 وفي مهواة النقي وفي فلاة الاعوجاج **وتيفض الى امر القوام** بالعلم
 احتجوا بانهم يقولون ليس المستبين ان نظام الظل المسمى
 بالانس الكبير والمعزى به العالم الكبر انما علة التامة بالفضل الاول
 القيم العاجب بالذات جل في كبره بتفويض اسمي ان اذلا
 عنه الامور واسوي نفس في اسميانه فهو داخل فيه بالضرورة اذ ليس
 يتصور له مادة اسما فهو المجمع على الإطلاق وكذا كانت افضل اجزاء
 الذي لم يكرم الحكومات واقدس الامرات في السلسلة البديعة
 انما علة التامة بالاجاد والابراج نفس ذات الفياض الحق تعالى

الهادية لكل مادة
 ونها وبك القوم سقط
 بعضهم في شريفين

عنه ولا يفتقر الى كونه له مادة ولا ان يكون لوجوده علم بامر العلل
 غير مرتبة ذات فاعلم الفياض على السطحة فهو الصادر الاول
 واتم المبدعات واحققها بالادراج واول الجواهر العقلية المتقدمة
 عن حلايق المادة وعن عوالم الامكان الاستعدادي فاذن
 انما ملأ فيضان نظام العالم صدور القادر الاول من اجزاء
 النظام التام الاكمل للذات من افضل المبدعات واتم الجواهر العقلية
 عن المبدع الفعال المعزى بالعلم بطبيع الامكان الذاتي فقط
 والمبدع الفعال الدياري الحق واجب الغنى تام الاقضية مثال ما
 فقال بالترجمة فكيف يسوغ تخلف المعلول عن المعللة التامة
 وتختلف الغنى عن فعال الاقضية فاذن لا يحصل القول بالذات
 العالم من تقادرا فاضة الفياض لا في الحدود والترجمة او الخروج
 عن اقليم الحق يستكهار الاصول البرمانية فتقول مقدمات هذا
 السياق لا ريب في حقيقتها ولكنها غير موجودة في مستلزام المطلق
 بل قاصرة عن حدود الانتاج لا محال الفصح والتقليد في التفسير
 وانما يتم الانتاج اذا ثبت طبع الامكان الذاتي
 في سنة استحقاق قبول النسخ الذاتي وان لم يثبت ذلك
 وبعث اثبات حث الجبال لا تامل وخط القناديل
 كيف وانما نحن قد اثبتنا بالبراهين الساطعة القاطنة
 ان الممكن الذاتي ليس من جنس وجوده وقوة استحقاقه
 بحسب طبع الامكان بالذات الاستعدادي الواقع بعد
 القدر في حياق الخارج والوجود المبوق بالعدم المخرج في
 من الذرة والتخلف عن المعللة التامة انما المستحق للتخلف
 المتقدر الحكم السبيل مطلقا والتخلف المخرج الغير المتكسب
 بل انما هو حجة الفاعل التام بتوفيق في الصنع وامام
 عن الاقضية مع تقدم المنظرات وتحويل الشرائط

لا اذ كان من تلقاء جوه ذات المجهول لوجوب الخلف واستلزام
 المعية بالنظر الى ذات نفس ذات المعلوم بحسب طبع الكائنات
 ككون قبول الفيض الالهي والوجود السرّي الغير المبوق بالعدم
 في تلك الكثرة والتخلف عن تلك التامة انما المستحيل من التخلف
 الكلي التام مطلقا والتخلف الصريح الغير الكلي لا مطلقا بل اذا كان
 من جهة الفاعل التام يتوقف في الصنع واساكن عن الافاضة بغير
 المتطلبات ويحتاج الى شرطيهما لا اذ كان من تلقاء جوه
 ذات المجهول لوجوب الخلف واستلزام المعية بالنظر الى
 ذات المعلوم بحسب طبع الكائنات في كونه قبول الفيض الالهي
 والوجود السرّي الغير المبوق بالعدم الصريح مستغنا بالذات
 خارجا عن دائرة الامكان في غير تطبيق على فرعها والوجود
 في رسم اليسر الى ان القاض على تخلف المعلوم عن تلك التامة
 بالاستلزام هو ان امكان الخلف يستلزم انا في فرض استتمام
 المعية واما وقوع التراجع بالفعال والامكان من غير محقق
 فالتخلف الصريح حيث استلزم الفيض من قبل بحسب طبع
 جوه المعلوم ونقص حقيقة قلبه على البرهان والبيان
 تمامية الجاهل الموجب الى غير ضرورة الفعل الصريح توجبه
 وسلامة القلب المتأخر لتوجب وبالجمل فباطل من
 المعية والمعلوية لذات المعية التامة ومعلومها والجاهل التام
 ومجهولها ان جميعا كما يكون كما يجب للمحالة ان يكون
 في الوجود من اوان والا فاذ كان المجهول في جوه ذاته
 تمام القوة على قبول الفيض رسلا مطلقا استلزم عن جاهل
 التام على الارسال والاطلاق واذا كان في طبع جوه
 بحيث ياتي ذاته الا بالتخلف الصريح من جهة ما ان طبعه
 بقصره في بلبنة التفرق الالهي ويتبع بالنظر الى جوه ذاته الا

من بعد عدم الصريح كما يجب له يتخلف عن جاهل التام تخلفا
 دهر يا فيرستين والافتقار والكم ولم يكن هناك خلف اصلا
وتحقيق انه تعالى يستحق بالفعل المضاف الى المعلوم
 تخلف المجهول عن مرتبة ذات المعية بانه وان كان موهبا لجوه
 في جاق الخارج ولا ينظم ذلك استتمام المعية لكن المجهول في مرتبة
 ذات المعية امر لا يسم فرجا لا امكان لا يحتمل طبعه المعلوم
 بل هو متوقف في النظر الى جوه ذات المعلوم فكذلك الامر
 في التخلف الصريح اذا كان طبع جوه ذات المجهول وذات
 استحقاقا بانه لما لم يستبين ان الامكان بالذات من
 تصحيح الاستناد الى المعية الجاهلة فان قلت اذا صح ذلك
 فكيف المعية التامة للصادر الاول ذات جاهل الفاعل
 الكائنات ذاتي فلا يصح في الوجود على تامة بسبب اصلا قلت
 كلا فان الامكان من مرتبة ذات المعلوم المفروض عنها
 في لحاظ العقل لانه عند النظر في متناه الى المعية لكونه
 من تمامات جوه المعلوم المتأخر كما جوه ذات المعية
 ومن اعتبارات ذاته المحيية باعتبار طبع المعلوم
 انصاف المتأخر الى المعية فهو في جوه المعلوم المتأخر في جوه
 المعية المتأخر اليه اذ يجوز اعتبارات جانب المعلوم
 لا من اعتبارات جانب المعية المعية وبالجمل انما افاضة الجاهل
 التام على طبع استحقاق الكائنات المجهول وتلخيص فرجار
 قوة طبعه على قبول الفيض وان لم يكن هناك ذواتا بالذات
 الاستعداد في الاضائة بالفيض من الفيض على الاطلاق
 اصلا فاذا قيل بثلث الفاعل المبوج التام لم يبرح النفس
 غنية في اعيانها عن خلق المادة كالعقل او لم يخلق
 الفهم مدركا للطباع المسترسلة ومرتبيا بالقوابط الكلية

وساير الى عالم القدس لا استكمالها ليشراو لم يجعل المعلول
 حاصل لذات في مرتبة ذات المعلنة اولم لم يجعل الملية الالهية
 موجودة بحسب مرتبة ذاتها ولم يجعلها بحيث يكون ما فيها
 بعينها انتزعا اولم لم يجعل الحقبة منقصة الى منساق ومن
 كما السنة عدد ذلك حكم من هذا القول ومن ذلك القول
 ومن حقيق الفهم ومن حقيق التفهيم فكل ذلك اذا قيل المبادي
 الفياض لم يوجد في عالم الاكساف في الازل غير مبوق بالعدم
 القوي كان هذا القول اليم من حيث تلك الاقوال المستعنة
 عندهم يعرف طبيعة الاكساف الذاتي وينقضا ما على ما قد عرفت
 في القياس السابقة وايضا السابقة عرفت بالبرهان
 من سبيل العلم المتقدم بالذات في الحقيقة الوجودية مساو
 التقدم الانكساف في السرور والتشعر الانكساف في التدرج فاذن قد عرفت
 ان المجال في التخلف عن المعلنة التامة انما هو اللبنة الكلية
 الا المتداوية على الاطلاق واللامعية الصريحة الغير المنقصة
 اذا كانت الملية السردية غير منقصة بالنظر الى تخلف
 جوهر ذات المعلول لا مطلقا حكم الحقبة السردية من
 المعلنة التامة الواجبة بالذات ومعلوم ان الحكم الذاتي
 بحسب الوجود السردية في حاق الفياض من جهة انها منقصة
 بالذات بالنظر الى طبيعة الاكساف الذاتي وحقيقة الوجود
 بالذات حكم الحقبة الذاتية من مطلق المعلنة التامة ومعلوم
 بحسب مرتبة الذات من جهة انها منقصة بالنظر الى طابع
 العلوية والمعلوية فليثبت **بديهي** من الدارين على الاسس
 والا فواء والفاص في الوجود والاذان في تقدير ما اوجضناه
 من جهة انه لا يتلوا اما ان يكون حقيق ليس منه في وجود
 شيء من عالم الاكساف حاصل في الازل فيكون بعض العالم ازل في

بالذات بحسب مساو
 التاخر

ازال الوجود له حال لا يتخلل في المعلول عن المعلنة التامة
 اولم فيجب له حال ان يتخلل في ما يتنظر في صحة وجود العالم
 وبنية في نهاية العلم العالم من القوة الى الفعل مع وجود العالم من القوة
 الى الفعلية فيعطف المنظر الى ذلك الامر المنتظر الخارج الى الفعل
 ويساق الفصل بحيث يسيل المنتظرات المرتبة الخارجية الى
 ما الى نهاية في جهة البداية وذلك حال الحكم البرهان عند العقلاء
 اجمع فلا يجوز الحكم بالذات العالم بحسب الوجود السروري لا يتلقاه
 فاعلم التام السروري بالذات فنقول كائنا ما كانت غير مرتبة
 ان سبيل اوضاع حرة في التفرع اختيار الشق الاول من شق الزيد
 فيجمع ما للبدنة في وجود القادر الاول الذي هو افضل اجزاء نظام
 الوجود في سلسلة البدن الحاصل في الازل في الفعل لا محالة اذا فاعلم التام
 هو نفس ذات المبادي الفعل بالذات الحقة وبساطة المطلقة
 وانما تختلف عنه تخلفا صريحا غير حكم ولا سبيل بحسب التاخر الذي
 يكون الحقبة السردية هناك منقصة بالذات والواجب في مذنب
 العلوية والمعلوية لم يكن المطلق مع علم التامة في الوجود بعينه
 بحكمه باجود ذات المعلول لا بعينه بتا باجود ذات المعلول
 بحكم نفس شق الملية ويا با انفس ذات المعلنة بحسب انقضية
 بحسب حقيقة الحقبة على ما قد عرفت غير **بديهي** وما يتجوز من
 سبيل الجدل على مذنب من فراق المتكلمين لما لا لا يعينهم الى
 ان اختصاص حدوث العالم بوقت حدوثه يكون الحوادث
 في ذلك الوقت كحدوثه اصلا وان كان مكنيا قبل ما اوردته في التاخر
 وتقدريه على الخصم صاحب الحكيمات انهم يستدلون على عدم
 استقامتهم في الاقوال من حيث الفاعل وتقدير طبع الواجب
 لذاته ولجب في جميع صفاته الاولى وكل ما يحتاج اليه في التاخر
 حاصل لذاته وقد ثبت ان المعلول لا يتخلل عن المعلنة التامة

فيلزم قدم الفعل والتعبد بالاولية لادراج الصفات النضائية
والثاني من حيث الفعل والتعبد ان لا يجوز ان يكون فعله متعلقا بغيره
ثم يوجد اذ عدم التعبد بالاولية في غير كون المسائل الفاعل
عن ايجاده او لا في بعض الاحوال من ايجاده في بعض وحسب
يكون التقدير في الفاعل في بعض الاحوال اولى منه ودوره في
يقض بل لو كان مصدره واجبا كان في جميع الاحوال ولا
كان في جميع الاحوال فيلزم ان تقدم الفعل او عدمه بالمرة وهذا
بالحقيقة رد على من قال انما حدث في الوقت الذي كان اصله
لوجوده او كان مكانا فيه وتعبدا لعدم التعبد باخر اذ اعلم
الحادث المسبق لمادة التبريد ونحوه فيقول ان ذلك
مستتب الاستصحاب على اوضاع اولئك الاقوام والكمات
الحق ومصاد العقل وسلك البرهان فيجب ان الفاعلية
اليس من المتزاع بين ان الفعل المضاعف ان لا يجد في جنس
الفعل الحق اصلا وانما الحاصل هو الاصول وجود ذات
المفعول لا غير وان عدم التعبد انما لا يتميز فيه لانه لا يتصور فيه
وعدم التبريد فيه امتدادا ولا امتدادا ولا تقديرا ولا تقديرا
من جنس التماز والافكار اساسا فان ليس بفعل المكش
محدث العالم قبل ما حدث لانه لا قبل له في فرياد دائرة
الامكان اذ ليس يتصور قبل وجوده الا الوجود السرور
وقد افرح كل من الوجود السرور متغير بالذات في حق
من تلقا طبيعة الامكان وطبيع الملوحة فالباري للنعما
جل من قدره وارادته وعلمه وحكمته حيث مجال النقص
والرحمة على عالم الامكان جباوه وسع تخلفه في سعة
ومنه طبع الامكان فانه سبحانه علم علمه في ذاته نظام الخير

لاستعد

في فعله

في فعله وهو عالم جملة عوالم الامكان في اقاليم نظامه الخلاق
فقال له كذا ففان قال قيل لم يقض على فعل الوجود الغير المتصور
بالعلم الصحيح كالجواب لانه لم يقض بطبيعة العلم بجمعه بجمعه
فذلك من نقصان وجود الفعل لا لثباته وامساك من الفاعل
كما انه لم يقض عليه الوجود المقدس من الماهية لتفصال ذاته
وقصور طبيعة وان قيل لم يدم قبل ايدى كمال الجواب لانه لا قبل
له الا الاولية السريفة المتعبد في حق من جنسية طبع ذاته
وتخلفا في مية **ويض** وعط هذا السيل استلزامه في سلك
الجل بلزوم التعطيل حيث يقولون ان القول بالاولية للباري
الحق سبحانه وحده ومحدثه بغيره ان هو الا تعطيل
الجود الحق وجوده عند عدم المجهولات لا سوا ذلك
نطف محال اذا ما جوده المطلق وجواربه المحضة بالذات
اصلا والواجب بذاته لا يكتف الا واجبا بالذات من جميع
جهاته وليس يعجز عن نصفه بغيره باليس الا في مرتبة
ذاته واو لا يتبدل بغيره الشئ ودام شعله وبقا فلا
في نوره فما ظنك بالشئ عالم العقل في وجوده لا نور غيره
منها نورية والمجد والكمال اذ كان يفيض النور وقا بما
بالقطر الاولاد واليه المبين لمن يفيض منه الوجود دايما هو
افضل واجود وافضل وافيض عما يتعطى به اللعن براءة ثم
يفيض في خلق الابد والافاضة هذه الحجة ايضا جديلية
السياق بوضوح الدرس على اوضاع المتكلمين لما
لا يعينهم لبرائة المساق من سبل الاسرار العقلية والقوانين
الفكرية في المخرج عند المتبرين على سلك العقل المضاعف

انه انما كان يلزم التعطيل لو كان يتوهم في العلم التبرج قبل وجود العالم
 هذا انما يشاهد ان غير متعين او متدار غير متعين وقد سطر
 مقدارية او حدة واحدة غير متقسم او طرف المتدار وهو علم مقدركا الان
 للزمان فكلما ان الاساس عن فعل الفعل وصنع الافاضة في مقدما
 لحد لا يبرع والافاضة تعطيل المتعلق بالحوادث عن وجوده ووجوهه وكماله
 عن انتم وفيه وقد استيفت ان ذلك ان هو لا يخلو فاسد
 يتخيل السواد او يعجز ووجه باطل يتوهم الظلمانيون وانما
 هناك عدم صريح صرف دهرى قد ردت توهم الحدود والامداد
 قبل الوجود القدر المحسوس في انظام العالم في من الذي من
 تلقا وجود الحوادث والافاضة الفياض على الاطلاق على
 ان يقع الوجود القدر القدر في حيز عدم المبرج بدلا
 لا في عدم ما يرد في الوجود او في العلم عدمه وليس
 ان المبرج الحيز الكسبي اخر عالم يكون يتجلى اوله في مرتبة زارة ولا
 ان يخرج لذاته شي من جهات ذاته او شي من الاعتبارات التي
 من مقتضيات الصنع والافاضة بل ان مقتضى المبرج غير
 شديدة الوجود من قبل اختراقه وانها من تلقاء الكمال
 ما يساها اذا كانت خفية العقاب عن افعال التبرج في التبرج
 قاصرة الذات عن قبول ازالة الوجود في التبرج فكلما كان
 انما المبرج نفس ذات المجهول الامر في جهة الجاهل كمال العوز
 في الجاهلية فاذا لم يبرح العلم التعطيل منزع والاعمال المتقار على
 جميع الممكنات بالحدود بين الذاتي والتبرج منفع اقله ينبر
 ما زاهر الشمس لو لم تكن في الوجود ساهرة مدبرة متفجرة
 او بعدد الطبيعة تشع كمنها فافانك بالملك الحيز والحق
 المطلق فاعل الشمس والقمر جاعل الظلمات والنور اذا كان
 مستاثرا بالعدم والاذلية تنفرد بالاولية والسرورية والجلالة

انما يملك

انما يملك سبيل التعطيل من وضع في مذبح العلم القيل
 وجود العالم عدمه امتدادا واما عدمه ما يمكن فيه الصنع والابحار
 وينبغي فيه الابداع والافاضة فوق الحدوث في التبرج دور
 الازلية في السر كما تحيل السها والطعام من اسم الظنور
 والاولى فاما العقل والاشياء من الحكمة والراسخ فيقاهم
 في المعرفة اقصى مقامات المعارف ولذلك قال في الهياك
 الشفاء والشفاء وولاء المطلقة الذين عطلوا الله عن وجوده
 يعني بولاء الكفائية عن فوق المعتزلة والاشياء من المتكلمين
 لما لا يعينهم وانا اقول في ازاء بولاء المطلقة من المتكلمين
 الذين عطلوا الله عن وجوده اولئك انهم في ارض
 الشرك من المتكلمين الذين اتركوا بالله سبحانه مبدعاته
 في السرورية والذات الوسط من الحكمة المتألهية بالحكمة الباطنة
 البرمانية اصحاب شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية **ويظهر**
 اعلن ان علو المبرج المبرج في الابداع ومجد الفاعل الصانع
 في الصنع هو ان بذاته بحيث مبدع وبصنع وبفيض ويخلق الالباب
 الاشياء وخلقها والوجودات صنعها فاشارة في المعانيه ايضا
 كذلك فان علو ومجده في العلم هو ان بذاته يعلم الاشياء وخلقها
 بعين علمه بذاته وبفيض عنه الاشياء جميعا متشقة ومعلومة
 لان الاشياء معلومة له فاذا علق ومجده كما ينفس ذاته
 من جميع جهاته وصفاته لا يلو ازم وانما هو وبطوريته
 ووضوحه ثابت **ويظهر** سلك في الشفاء والنجاة
 كنهه سلك الجليلي وتوغل في الجواهر فلنور كلام الشفاء
 بعبارة قال في اوانه اسم الهيات الشفاء بهد طر القور
 والعقل المبرج الذي لم يلد ربه ان الذات الواحدة

اذ كانت من جهة واحدة كانت مكان الوجود في انفسهم
 كذلك فالارادة الوجودية لها في ذاتها ان يكون وجودها شيئ
 فقد حدثت في الذات قصد الارادة او طبع او ضرورة وعلم
 او شيء من هذه المكنون ثم قال فان في الوجود الاول على هذا
 في ذاته كونه حال وكيف يمكن ان يكون في ذاته شيئ دون
 وقوله ان كان واجب الوجود بغيره واحدا في ذاته ذلك عن الوجود
 عند كل من ليس له الطبيعة المطلقة لا في الطبيعة النسبية الوصفية
 الا في الاول الى الفصل اربع من واجب الوجود في ذاته في
 الوجود واحد وعلم ان كان عن اخر فهو المصلحة الا في
 والكلام فيه ثابت ثم كيف يجوز ان يغير في الوجود وقت
 وقت شروع وبهذا يخالف الوقت الوقت ثم قال
 بل يقول ان كان الوجود المراد نفس الوجود في ذاته فلم يكون
 افتراء واصطلاحا في الوجود او حدوث في ذاته او قدر عليه
 الا في ذاته في ذاته وايضا في الاول ما اذا سبق لغيره في الوجود
 ابتداء امر بالزمان ثم قال فان لم يسبق بامر هو من الوجود
 الاول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف
 لا يكون سبقا او صلاحيه بامر بالوقت الاول من الخلق
 وقد كان والخلق وكان او خلق وليس كان ولا خلق ثابتا
 عند كونه كان وخلق فكونه قبل الخلق ثابت مع كونه مع
 الخلق ثم قال فان وجود ذاته وعدم الخلق مع وجود
 ثم كان ليس الا في تحت قولنا كان لم ينعقد قولنا
 الامر من ثم قال وقد وضع هذا المعنى للخلق عند الاعتراف
 وجوز فيه ان يخلق قبل ان يخلق قومه فيه خلقا واذ كانت
 هكذا كانت هذه الطبيعة مقدرة بكلمة وهذا هو الذي
 الزمان في نفسه ليس بغير ذي وضع ولا ثبات

سبل الخلق في ان شئت فقل انما قولنا الطبيعة اذ بدأت
 ما قبل عليه معتر كان يعلم غرضه في ذاته والهيئة الغائية
 في ذاته فاذ كانت على تلك الاول تعالى في السابق الخلق عندهم
 ليس بها مطلقة بل بمتناهية زمان بعد حركة واجسام او جسم
 ويولد المعطلة الذي غطوا الله عن وجوده فلا يعلموا ان السبل
 انما كانت في ذاتها قبل ان يخلق الخلق ان يخلق جسمها فاحركات
 مقدرة او فاته وازمنة تفتح في وقت خلق العالم اذ تفتح مع خلق
 العالم وتكون له في وقت خلق العالم اوقات وازمنة محدودة
 او لم يكن الخلق ان يفتح في الخلق لا حين ابتداء وهذا القدر
 يوجب انتقال الخلق من العجز الى المقدرة او انتقال الخلق
 من الاستعانة الى الاستقلال والقدرة والقسم الاول يقسم عليهم فيكون
 فيقال لا يعلموا ان كان لم يكن كان لم يكن الخلق جسمه غير ذلك
 الجسم اغايرته الى خلق العالم بغيره وحركات اكثر او لا يمكن
 ومما كان لا يمكن لما بيننا فان اكل فاما ان يمكن خلقه في خلق
 ذلك الجسم الا الذي في كونه قبل هذا الجسم فاما يمكن في ذاته
 اكل بعد وجوده لانه لا يمكن لم يكن ابتداء خلقه في ذاته او في
 في الوجود في وقت بحيث ينشأ الى خلق العالم وبتة احد ما يكون
 وان لم يكون مع كان امكانه في ذاته لم يتقدم عليه او يتأخر
 فتقدم في الوجود امكان خلق في بغيره ولا امكان وذلك
 في حاله وان حال وقوع ذلك متقدم او متأخر ثم ذلك في
 غير الزمان في نفسه صدق مقدرة وجوده في كونه لا بد لها
 في الزمان انما البدء في امر من جهة الخلق في الحركات السماوية
 انهم كلام الشفاء بالفاظ في النجاة ايضا ذكره ببيان الشفاء
 بعينه وقال هو بيان جدي اذ استقصى قاضي الربا
 ونحن نقول ان شفاء من حيث ينشأ عن الجسد ويقود الى

امر لا يحيطه نطاق الطاقة الاكمال ليس قد تطابق قيام الوجود
 واجتمع كالحكماء على ان ابادى النفعال سببه يسبق هذا الحادث
 الكماين الوجودي مثله في الوجود سببا مطلقا انفا كذا سرورا
 غير استنادي في حاق الخارج لا سببا مقدرا كمالها امتدادا بيزا
 او ان في افق التغيرات والتغيرات وقد برهننا في القياس
 السابقة من سبيل التي في سياق العقل المضاعف من سببها
 عديدة على ان قبلية سببها بالنسبة الى العالم الكبير نظاما لحيات
 بعينها قبلية بالنسبة الى كل الحوادث الكهانية الزمانية قبلية
 سرية غير كنهية والى العالم نظاما للبط المتعلق الوجود في الوجودات
 بعدد البات الصريح في الوجود ووجودها على انفسهم في التبريد
 ومن السبيل المبطل ان يفرض شي اخر قبل العالم الممل للحوادث
 متوسط الوجود بينه وبين الخلق لا يفيده يستعجزه ونصيب
 من الذنيرة العقلية ان يقال فيكون إيجادا زمانا قبل الزمان
 وإيجادا لكما قبل الكمال وبالجملة إيجادا لا متدا و قبل الابد
 وإيجادا للعالم قبل العالم فاذا كان كذلك ثم اخبر قبل الوجود المحدود
 وحركة اخرى قبل حركته وامتدادا غير متناهي قبل الزمان الذي هو
 مقدار حركته من المقتضات بالذات ليس هذا الامتناع
 من جهة كون ذلك امر مجهول راعته بالقياس الى تعلق المقدرة
 الواجبة للذات القيومية بالانسان جهة في نفس امر باطل
 مستحيل والمحال ان لا يكون في منه ان يتاخذ انما يتصور
 نستطيع الى صلوح قبل المتأثر وتعلقية القدرة سببها
 فانقص والعجز من جهة مفهوم المستحيل اذا ذات له تعلق
 القدرة ولذا في الوجود والتصور لا من تلقاء قدرة الحق على الإطلاق
 تعالى عنه فاذا نطق العالم بعد عدم الصريح في الوجود ليس
 منه حيث اتفق الخالق من شجر الى قدرة ولا من حيث تغيرها

مبوق

في ذاء وفي شيء من صفاته وجهات ذاء ولا من جهة النفا العالم
 من امتناع الى كمال ومن للمقتضية الى مقدورين بل انما يتقارن
 نقص وجود الذات الجائزة المعلولة ومن حيث قاصرة طباع
 الجواز الذاتي عن تصحيح قبول التبريد وامتناع انلية التقدير في
 المدد بالنظر الى ذوات مرتبات الجوازات وجواهرها
 المعلولات في ايمانها حالة توهم امتداد ولا امتداد وسيلان
 او كسيلة واوقات او عدو في عدم البات للفرج
 التدرج في اساسا **ويبين** قال الشيخ في طبيعيات التحصيل واذنه
 عرفت الجسم المحم للحيات لا يصح له تكثر بذاته لان الله
 الواحد لو كان تكثر لانه لم يكن له وجود واحد منه وقد عرفت
 ايضا انه لا يتقسم هذا الجسم ولا يقبل التحرف حتى تكثر القطع
 وعرفت ايضا ان كل جسم تكثر فيجب ان يكون قد سبق
 يتحرك على امتداد حتى يكون تكثره بسبب تلك الحركة واذا
 كان كذلك فلا يصح ان توجد في اسم كثيرة متحدة للحيات فلا توجد
 اذ لا واساط كثيرة فلا يصح تكثر دعوا كثره وكنا بينا انه ليس
 خارجا عن تلك الا خلاه ولا يصح ملا فيبين انه لا يكون في صورة
 بصورة فاذا لم يصوره العالمية مخصوصة بمادة واحدة تلتزم
 منه باجملة امور مصورة في عالم واحد فلا يكون في الامكان
 وجود دعوا كثره انتم كلامه وقال الشريك في ثالث عشر نائية
 طبيعيات الشفاء فان قال قائل ان البات ليس له توجد الحركة الحيات
 بنفس الزمان حتى يكون حركات اخرى غير بلا تقدم ولا تاخر
 وقبل ما ذكرناه في الشكوك ان الجسم في له يوجد في كل غير محتاج
 الى حركته في غير فجزا ان يتحرك ولا يجوز ان لا يتقدم زمان
 فالجواب عن ذلك انه سببها تلك انه ان لم يكن حركته
 مستند به الجسم مستند لم تقصود لتغيره جهات فلم تلم حركات

مستقيمة طبيعة فكل قسرية فيكون حركة جسم الجسم
 وحده ولا اجسام اخرى مستقيمة وان لم يكن بينه التحاليل فليس
 كل حال يعرض بل يعرض في بعض الاحوال بل في كثير من الحالات
 لا يظهر ويتبين في حالها الا لبيان في زمان واما ان اعقدنا التوهم
 فاذا رفقنا المستقيمة بالتوهم فاثبتنا المستقيمة المستقيمة في الزمان
 امكن وثبت في التوهم زمان محدود ولا يتغير التوهم وليس
 نظريا في مثال في هذا المعنى في الوجود فالزمان اذن وجوده متعلق
 بحركة واحدة نقدرنا ونقدر ايضا سائر الحركات التي لا يتغير
 ان توجد دون حركة الجسم المتعلق بحركته للزمان الا في التوهم
 انشأ كلامه بالفاظه ومثل ذلك في سائر الفروع الثالث
 في التوهم والعالم قلت في زمانك ما قد تكرر منه في مواضع
 كثيرة من الشفا والتعليقات وسأذكره وسأبالي ان الحجج
 المقامة على انية العالم ليست هي على سبيل بنيان
 برهانية بل قاطع بحججها استدلانية على اوضاع المعترضين
 ساهم في مذهب التوهم بنية على انكاح وجود حركات قبل
 حدوث العالم وبالحول على انكاح خلق اخر قبل ان يخلق ففرض
 ويوضع ان اول الخلق فيلزم من ذلك ان لا يكون عدم العالم
 السابق لوجوده عدم مراحا مطلقا للزمان وان كان كذلك
 عدم متقدرا لها امتدا لا عين بداره وذلك من غير ما فهم
 ومسلما انهم المتعصبون عن انشاء ارتفاع الامتداد الزماني فمن
 الواقع في التوهم ان الامتداد المكاني ايضا امتداد الارتفاع
 عن الزمان اذ يتوهم على تقدير عدم العالم امتداد زمان في توهم
 غير متناه وقضاء مكاني غير متناه موهوم ايضا لك العقل الصحيح
 الصريح يقضي ان كل ما في العالم لا يتغير بل هو في الزمان
 التوهم في نفسه ان المفاعلة من جملة المتطاولين لا يتغير

عاجل

على جعل الجسم المصريح قبل العالم المتقدرا امتدا لا عين بداره بل
 على جعل الجسم المصريح قبل العالم المتقدرا امتدا لا عين بداره بل

اذا المراد بان اقصاها الامتداد ان لا يكون له امتداد في الزمان
 لا ذاته بدون ذلك على الوجه بالستة له حضور وقيل في
 حلول الشئ في الزمان ان يكون حاضرا في زمانه في زمانه
 ايما حقيقة كانت حلول الامر في الزمان او قدرا لحلول
 العلوم في الحركات واقول في نظر انهم خطا بان الحال متغير
 في امتدة والعرض والمادة والموقع فذلك يحصل
 الجسم المكان حصولا عند عدم بل في بعضه وهذا التوهم
 هو في علمنا ان الامكان هو التوهم المجرد في المادة فقط
 واما اذا كان الشئ الباطن في العالم والحاسي في الشئ
 في الحيز فلان الشئ في العالم ليس له شئ في العالم
 والشئ في العالم ليس له شئ في العالم والشئ في العالم
 عليه وبالعكس فيكون الشئ في العالم ليس له شئ في العالم
 ان الشئ في العالم ليس له شئ في العالم والشئ في العالم
 طول الشئ في الزمان ان يكون حاضرا في زمانه في زمانه
 ان لا يكون حاضرا في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
 في الخط والارتفاعات مثل الامتداد والشئ في العالم
 في العالم وليس له شئ في العالم في العالم في العالم في العالم
 جزر في الابوة

لانية وهو
 لادوية العشرة

الابا ليجر في الهموم والقيام به وورد بسبب له مبرور

مستقيمة طبيعة فلم تكن قسرية فيجوز ان يكون حركتهم الجسم
 وحرارة الاجسام اخرى مستحيلة وان لم يكن بين الاحتمال فيليس
 كل حال يعرض بل يعرض في بعض الاحتمال بل كثير من الحالات
 لا يتغير ويتبين ان الاحتمال لا يبيح ان يكون زمانا وان اعتدنا انهم
 فاذا رغبنا المستدرة بالتوهم وانما المستقيمة المستقيمة في الزمان
 امكن وثبتت في التوهم زمان محدود ولا يستلزم التوهم وليس
 زحزحة في زمان بل فيها يصح في الوجود فالزمان اذن وجوده متعلق
 بحركة واحدة نقدية وبغيرها ايضا سائر الحركات التي يستحيل
 ان يتجدد وحركة الجسم المتعلق بحركته للزمان الا في التوهم
 انه كلامه بالمفارقة وشكل ذلك في ساق الفهم الثالث
 في الشهادة والعالم قلت من هذا ان ما ذكرته منه في موضع
 كثيرة من الشهادة والعمليات وما يركب ورسله ان الجسم
 المقامة على الزمان العالم ليست هي على سباق تباينات
 برطانية بل انما هي اجزاء من حركتها على اوضاع المعنى
 ساهم في مذهب التوهم ببنية على انما هو حركات قبل
 حدوث العالم وبالحال على انما خلق اخر في ان خلق يفرض
 ويوضع انه اول الخلق فيلزم من ذلك ان الاول عدم العالم
 السابق على وجوده عدمه مطلقا للزمان وكان ذلك
 عدمه متقدرا على امتداد الا عن برادة وذلك من يفرض انهم
 وسلامتهم المنعش عن استلزام افعال الامتداد الزمان عن
 الواقع في التوهم كما الامتداد الكهاني في اقامته الاربع
 عن التوهم ان التوهم على تقدير عدم العالم امتداد زمان في توهم
 فيه منناه وفيه انما هي غير منناه توهم ايضا في العقل الصحيح
 الصريح يقتضي انما هي في الحيات التي يتعلمها التوهم في
 التوهم **ويشعر** ان المفارقة من جواهر المتفكرين لا يفقد

على جعل

على جعل لعدم الصريح قبل العالم المتقدرا امتدادا عن برادة بل
 في الزمان ويقتضون الامم من المتدورين في الزمان
 من المتدور والتك والحدود والاقوات ويقولون الباري
 الحق سبحانه ستم وجوده المتحد مع امتداد عدم العالم للبرادة
 ومنه وجود العالم في حركته بمراد من المخصصة من غير
 ومخصص غير الارادة في السائق ان يخلق في ان يخلق توهم في
 عدمه من عدمه وذلك الامتداد خلقا اخر في عدمه الى ان
 وليسوا ببقول ان الزمان لا يتصور له امتدادا في وجوده ولا في
 عدمه فكما ليس يصح ان يوجد الزمان في زمان فذلك ليس
 يصح ان يعدم في زمان ولا يشعر وان لو كان الامم على ما يوصف
 كما ان ذلك عدمه ويعينه الامتداد الغير القار المتغير في
 والمفاوطة والتفقي واليزد والعمليات والبعديات
 المزية ولكن مفارقة للمادة غير قائم الحصول في محل ومنه الزمان
 ايضا ويعينه الكمية الغير القارة المتغير فيها المساواة والمفاوطة
 والعمليات والبعديات لانها قائمة الوجود في الحركة
 القائمة بالحصول في الجسم المتحرك الذي هو موضوعها فان
 تختلف افراد طبيعة محلة فوجبة والبضائع التحصيل ليس
 كما لا تختلف طبيعة بعينها بالعرضية والجوهرية كذا لا تختلف
 بالحوادث والاحوال وبالاقتدار الى الابد وبالفن عن باينة
 ثم اذا صير طبيعة كالحصول كمنه متعة التحصيل والشخص غير
 خلق للمادة فليفتبعها ان تعلق في حصولها وشخصيتها
 بالمادة وعلاقتها والهوية وغيرها ومنه السبل يستبين
 ايضا ابطال الخلاء والبعيد المفطور القار القام بذاته الجود
 عن المادة اذ لا فرق بين وبين الصورة الجسمية الجبرية
 الا بالجوهر والهوية والقيام بها وقد بسبب الى فرب

يعنيها باليزد والهوية
 مستبين الفاد والبعيد
 العقلي

رواية الفلاسفة في المذمومة اليونانية وكذلك ابطال كون الازمان
 الزمان مجردا بحسب ما قيل في المذمومة ومعتقلا بالمادة بحسب
 ما يقع فيهن المتغيرات ويستحق الزمان وجوباً فيهن من المذمومة
 في قول الفلاسفة وان لم يمتد من المذمومة قد توفرت على انهم
 اقلها هو الازمان هو الاقل واختلافه ثم ولو من النظر في
 كل من الوجود والعدم فيقولون لا يشادوا كتمرار طر السيل
 الامم حيز الزمان فلا يعقل ان الجبر العقلي والموجودات الازمنة
 متغيرة الذات والوجود في المذمومة كالمتمار الى ان الحكم الزمان
 في اظنه لا يمتد مع الازمان في الوجود والعدم واصل الزمان
 والمكان ثم لا يمتد في زمانه كما قيل في المذمومة في قوله
 ملزم الزمان في المذمومة في طبعها في الارادة وتعلقها بالذات
 في قبحات الازمان المتورطين **في** قال في التعليقات
 مجاد لا ياتيهم تعليق ان فرضنا فيه الخلق العالم على ما نقول
 لزم منه محال فانهم يفتشون شيئا قبله وذلك الشيء في فرض وجود
 حركات مختلفة والحركات المختلفة انما تقع مع المكان وقبح
 التقدير فيها والمكان وقبح التقدير فيها يلزم وجود الزمان
 ففرض المكان وجود الحركات المختلفة يلزم مع وجود الزمان
 فيكون قبل الزمان زمان تعليق اولى بكون الزمان لما امكن
 فرض وجود حركات مختلفة لئلا يفرض وجود حركات
 مختلفة ممكنة فافترس باطل تعليق اذا كان الزمان موجودا
 كانت الاجسام موجودة تعليق اذا امكن فرض الحركات
 المختلفة وجب مع المكان هذا الفرض وجود الزمان
 ومع وجود الزمان وجود الحركة ومع وجود الحركة وجود
 الاجسام فالاجسام لا محالة موجودة مع هذا الفرض
 وعلى هذه الجملة فلابد من اعتبار الزمان فان التقدير والتأخر

يكن

في الحركات

في الحركات تقتض وجود الزمان تعليق قوله في محال ولا محال وقبح ذلك
 متقدما او متأخرا يشرب الى الزمان تعليق وجود الفلك لا تدخل
 على الحركة وانما الحركة حالة طارئة عليه بعد تحقق وجوده فلا تؤدي
 به الحركة الى المعناد كما تؤدي بالاشياء التي هي في الحركة وبما اشياء
 الكهانة الفاسدة فانها من مبداء كونها الى منتهى ما يمكن في الحركة
 والتغير وتوثر فيها الحركة ولذلك قيل ان الفلك ليس في
 في الحركة بل مع الحركة ومع الزمان ولا في الزمان تعليق الشيء
 الماضي بذاته هو الزمان والماضي في الزمان هو الحركة وما في
 الحركة ومعها الى ما يمكن سبالة تنفرد تعليق الزمان عند الحركة
 في المتقدم والمتأخر في حركة سبالة مختلفة بحديث فيها تقدم
 وتأخر في المسافة تعليق من فرضت الحركة حادثة كان الشيء
 الذي يسبقها ليس لشيء مطلقا وذلك لانه لا يمنع من ان
 يكون في قدرة الله تعالى ايجاد حركات في ذلك العدم الذي
 يقولون فان فرضنا وجود عشرين حركة فنحن مع بداية الازمان
 ووجود عشرين حركات فنحن ايضا مع بداية الازمان لم يوجد
 ان مطابق الحركات مع ذلك العدم واحد بل يجب ان يكون
 مطابق الحركات مع ذلك العدم واحد بل يجب ان يكون
 العشرين مخالفا لمطابق الحركات العشرين واللاتس المطلق
 ليس فيه اختلاف وليس للاختلاف بينهما اختلاف
 مقدارها في الازمان فيكون قد سبق الحركة الحادثة
 زمان الزمان مقدار الحركة فيكون قد سبق الحركة حادثة
 من متحرك مع وجود الحركة وقد متقنا ان يكون المتأخر
 الذي لا علاقة له مع المادة فيجب ان يكون المتأخر
 حادثة في زمانه وان نضع له في قدرته الله تعالى ايجاد حركات
 قبل بدء الحركة الاولى التي نفرض حادثة على ما عجبنا وتعتبر الحركات

بذلك عدم وجودها واستبعاد الخلق في باب التلاشي مطلقا
منه بولاه فانهم يقولون ان يقولوا ان الجسم لا يتفكك
من حدوثه كحركة او سكون وكل ما لا يتفكك من حدوثه فانه حادث
والكبري يحتاج الى تبيين وهم يقولون انها اولية وهذا البيان على ما
يلزم من ان القول بحدوثه وذلك لان حدوثهم انه لا يتولد من حادث
حادث وكرايات حادث الله الما يقولوا ان ارادة الله تعالى
وكرامته من الانراض التي لا تتكون في موضوع ومكانا تراخي
او يقولوا ان ارادة محدثة وتلزم حدوثا حادثا محال
منها ان يكون لها سبب غير ذات الباري تعالى فها هو مطلب
بالجمل ونها هو حدوث التغير لذات الاول تعالى ونها ان كل حادث
فانه سبق حادثه الى الابد بالانهاية انتهى كلام الشافعية بعبارة
قلنا ان اوضح من سباق القول الى اصل المطلوب فيه حدوث
المادة الى وجوده بعد الله وجوده في غير الخارج وكيد الواقع
كان محالته بحدوثه مؤتمنة على اساسات اوضحها القاسم
من غير وضائهم الموهوم وسبب انهم الموهوم وفيه كوز ذلك
الما وجوده عند استقامته الى الابد والى اقل ويكون ايجاد حركته
او حركته في ذلك العالم المحتمل ان كانت مقدور عليه
صالحا لا يتحول فيما يتعلق بالقدرة الالهية اذ ليس من المنع
من ذابح وضع الاستعداد الموهوم في ذلك العلم كونه اعم
كان حكاية احوال المطلوب فيه ابطال تلك اللواضع
الفاصلة والاحكام الموهومة كان سببا عقليا ويدا نابونا
وليس يلزم من ذلك نفى حدوثه للعالم اعني وجوده
تلقا صنع الباري سبحانه بعد عدم الصبح المباني في من
العدم وكيد الخارج وحاق الواقع على قدرتيه ان كان
بالتيقنات البرزخية والحق اليقينية ولعل هذه الحكومة الحاكم

بالفصل ما راه في كتاب الجبر والمعاضد حيث قال الفصل في الجبر
على وضع هؤلاء المعطلين ان يكون الله سبحانه سابق الزمان للحركة
بزمان ثم قال اولئك الذين قالوا جدينا اذا استغنى بغيره الى
البرهان في ان المعطل يلزم من ان يصحوا وقتا قبل ولا نهاية
وزمانا منه في الماضي بالانهاية ان هؤلاء المعطلين الذين
عطلوا الله عن جوده لا يتخلوا اما ان يقولوا ان الله تعالى كان قادرا
قبل ان يخلق الخلق على ان يخلق جسمه الى اخره قال في الشفاء
وكذلك ما اورد في كتاب النجاة بقوله في ترجمة الفصل
المعقود لهذا البيان الفصل في ان الخلقين يلزم من ان يصحوا وقتا
قبل وقت بالانهاية وزمانا منه في الماضي بالانهاية وهو بيان
اذا استغنى في الابد الى ان فليثبت ولا يتعبط **ويشعر** ومن
طرق المحاجة في قدم العالم ما اورد في حادي عشر ثلثة طبعات
الشفاء قال فليست له على كل من يبتدى الحركة من وقت ما
من الزمان لم يكن له قبل الم الحركة ابدية وكل طرف من الزمان
فلم قبل وان ذات الباري تعالى هو قبل كل فقول ان كل معدوم
فانه قبل وجوده بجائز الوجود فجاز وجوده موجود قبل وجوده فانه
لو لم يكن موجودا انه جائز الوجود كان معدوما انه بجائز الوجود
وكان ليس بجائز الوجود فكان ممنوع الوجود فجاز الوجود بوجوده
قبل الوجود وجاز الوجود الموجود افر حصل للمحال ليس هو
افس لعدم فكم يصدم غير جائز الوجود فهو انما يتصور في نفسه
واما الوجود في شيء ولو كان لرايا ما بنفسه في محل ولا في غيره
اكان حيث وكذلك هو غير مضاف كنه من حيث يجوز
وجوده مضاف الى شيء وهو قول القياس ثم استثنى من ذلك
وجود المادة الحاملة لجواز وجود الحادث قبل حدوثه ووجود
الحركة المقيدة والمقيدة اياه من العلة الفاعلة المفضية للذات

لوجوده وكونه كغيره في المادة الاولى الحاملة للامكان الشيء والحركة
المحصله للاستعدادات المترتبة المختلفة بالقوة والضعف والقوة
والبعد قديمة الهوتة في سبب وجود الازدات الحاملة للامكان
وكذلك في رتبة الازدات الشفاه في فصل القوة والفعل ما
اثبات بقوله المادة الحاملة لقوة وجود الشيء في ما هو متعلق
ليكن عندك من المعلوم ان هناك مغالطة في انك الاعم
تلفظ الامكان يقع في الامكانات الشائعة على جوار الذات
التي هي حقيقة سلبية في النقص والافتقار بحسب نفسية الذات
سلبا لئلا يحل كون الذات بنقطة في حقا الواقع من
تلقاها المادة المغالطة ويقال له الامكان الذاتي على الجواز الامكان
الذي هي حقيقة قوة المادة والاستعدادات بالتمسك الى حصول
الشيء المستعد المقوى عليها التايم الذات في المادة الحاملة
عنه بالوجود ويقال له الامكان الاستعدادي فالامكان
لفظ يقع على المعنيين بالذات والاولا اما الموصوف بنفس
ذات الشيء عنه ما يتقرر ويوجد في حال المعدم فعلى ان
المعدم انه اذا وجد انقضى وجوده ذاته في الامكان الثاني
اذا ما لم يوصف الموصوف به فهو ذات المادة بالتمسك
الى ليس هو في الوجود بالفعل وجوده يوجد كغيره في الوجود
فيها وكونه على هذا استعدادا له الية وليس تعالى الجواز بهذا
المعنى الذي لا يغير الامكانات الزمانية الوضعية فان وجود
مبوقية حدوثه بالمادة مبوقية انشائية لا يغير الامكان
الزمانية بما هو حادث زمني متعلق للتكوين اللامحادث
في التمهيد ما هو حادث زمني متعلق للصنع فان الالط
نشا من ان اللفظ والقول الفصل بذلك بسط

وتفصيل

المعلق
وتفصيل على ذكر كتاب الايام والاشهر والقمر بقايات وعلازمة
على الهيات الشفاه ولقد احسن في النجاة حيث قال كل الزمان
وجوده بانه زمانية دون البداية الابدية فقد سبق زمان
موسبقه مادة قبل وجوده وبالجملة المعلوم من المعلوم والمعلوم
من القوة والممكن في حد ذاته وراة قوة المادة القابلة الحاملة
والمستعدة بالنية الى ما سيوجد فيها من بعد والذي يوجب
سبق وجود المادة على حدوث الشيء بعد المعدم هو المعنى الذي
لا الاول قال في التعليلات تعليل الموجودات منفلا واجمع
الوجود الذي وجوده ذاته ممكنة الوجود الا ان منها ما كان
وجوده في غيره وثلث ذلك تقدم وجوده بالفعل وجوده
بالقوة وممكنة الوجود على الاطلاق والكامنة ومنها
ما كان وجوده في ذاته والذات الامكان وجوده مع لم يتقدم
وجوده بالفعل وجوده بالقوة وممكنة القول وسائر المبدء
وانما يقال انها ممكنة الوجود بمعنى الالط وجودها الابتدائية
بل وجودها في غير الالط الية موجودة وباعتبار في ذاتها
غير موجودة وقال تعليل المعدم يقال على ان يكون عدمه لم يوصف
الوجود وهو ما يكون بالقوة فيخرج الى الفعل وعدم الاستعداد
له الية وقا لتعليل كل ما يكون لوجوده سبب في وجوده
الوجود والممكن هو ان يكون جائزا ان يكون والالط
فاما وجوده بعد المعدم فهو ضروري لانه ليس بجابر وجوده
الا بعد المعدم انه كلام التعليلات وليعلم ان الامكان
الاستعدادي المخرج كل شي في المادة على الحدوث بمعنى
مختلف بالشدة والضعف فاما الامكان الذاتي وليس
يجوز فيه شيء من زواريب التشكيك ولا يلزم التعليل
بالمادة اصلا وارجع الشايلين في نقد المحصل وفي شرح

الاشارات قد يبلغ الامر الاقصى من في الموجود وفيه التوحيق
ويشعر في التعليلات ان المعلوم على الاطلاق لا يقع
 فيه يقبل فيها بالوجود من موجد فلا يوجد البتة وليس كذلك
 المعلوم في الحقيقة فلا يكون يوجد ولو لا ما كان يوجد ذلك
 يثبت في المعلوم ان لا يكون موجودا لا هو ولا مادة لا يقبل
 الصدور في الفعل في المعلوم المطلق ليس به ان يقبل
 الفيض فكيف يتصور حدوث الحوادث بسبب في التوحيق
 من ذلك مادة قد يكون هو بعد وخط الاطلاق وماذا الذي
 هو تعالى المفعول وتعلق التأثير في المعلوم المطلق فاذا انعمت
 ذلك فستدرك ما حققناه لك ان المدلول انما يقبل فيض
 الوجود من موجد معين هو موجود من تلقائه لا من غيره هو
 معدوم وسواء في ذلك كان حادث الوجود ام ازل
 التقدير في الحوادث التامة على الاستفراق الاستيعاب
 زمانياتها المتحصصة الوجود بازمنة مخصوصها او الحاصل
 التقدير في امتداد الزمان من ازل الى اباده ودرجاتها
 الثابتة الخارجية واسم امتداد الزمان وعنه الدخول
 في جنس القدم والحديث الزمانيين لها ما بها بحسب
 الجواز الذاتي قوة قبول التأثير وتحقق الصدور حال
 التقدير وعين الوجود لا يصح ما كانت معدومة في القدم
 على الاطلاق واما الحوادث الكونية الزمنية فان لها عين
 ما ليست من داخله بعد في الكون من حيث سبق
 المعنى الاخر الذي هو الجواز الاستعدادي فوق الصدور قبل
 بالفعل بحسب حال مادتها الحاملة لا مكانها الاستعدادي المتحرك
 في الكيفيات الاستعدادية وليس هو موجب في قوة قبول
 بحسب الجواز عن الاستعداد والحدوث في الزمان من

المادة المستعدة على الحادث الزمان في بقاها في ذلك العدم
 على الاطلاق من غير وجود مادة مستعدة انما يصدم التكوين
 دون اللاحق والصنيع فان قلت كيف يصح في العدم الحادث
 الصنيع المطلق ان يتحقق ويغير في ما يتحقق في الصدور قلت في
 التام وحضور ما هو جاعل في التام في تلك الحادثة الحادثة
 بل انما ان في ظهوره في تلك الحادثة التي فيها ينشأ عليها بغير كنه ذات
 المفعول بوعينه في الحالة حضوره في ذات المفعول وحضوره في
 اقوى في استجاب ظهوره المفعول في اعادة انكشافه من حضور
 جوهر ذات المفعول انفسه فضلا عن حضور صورته الظلية واذا من
 المستبين سبيل ان الداعي للفعل ان سلطان انفس ذات فاعل
 تام لنظام الخيرة في الوجود وكل فاعلة بحسب كنه ذات بحيث يقدر
 عند الحركة ومنه ينفث في علمه ترتيب النظام الحاصل في الانوار
 في اليد الى ما قد فحيت له سبحانه يعلم كنه ذاته اتم العلوم واقوام
 فهو نفس عقل ذات يقبل نظام الخيرة في علم الامكان من يروى
 التجوهر الى ساقته في سبيل الوجود الى اقصاه ويوجد انفس
 ذاته من حيث كنه حقيقته واسم علمه وكل شيء محيط علمه وسواء
 بالنسبة الى احواله علم التام الاشياء قبل الوجود وعين الوجود
 اذ ليس هو ليس بغير وجوده علمه بعبارة بعد من طرقة بل
 ما كان ظهوره علمه ما سواه لم يحاطه علمه بعبارة نفس ذاته بذاته
 وكذلك الامر في جملة البصائر بالنسبة الى بصره وجملة السموات
 بالنسبة الى سمعه اذ سمعه وبصره علمه نفس ذاته ويحيط حقيقته
 الامر ورا حقيقته بغير علمه في ذاته فاذا لم هو علمه ويعلم
 نفس ذاته وجه سباق الخيرة في بلوغ الفيض في كل الصنيع وقام
 التوحيق في عوالم التقدير بحلته واكيفية تربية الحكمة في ترتيب نظام
 الوجود وكل اتم العلوم واحكامها فالسماحة يتبين كل نظام الوجود

مخصوصية الكلية المنقطة الشخصية للكل المستقلة بالصدق وحسن
 والميل عن حكمة بالذات واجزاء النظام خصوصياتهم حيث
 انهم يراعونها اجزاء النظام الشخصي المتعين بوجوب الصدق وحسن
 فيجب ان ينبع النظام النقي ويوجد بفضله وحسنه ونفعه
 ويشهد الصدق الصانع بحسنه فاذن قد انقطع حمل الوهم
 فقلنا ان القدم الذي يخلو بالحركة رب العالمين **يقول** قال
 في كتاب الجبر والمعاد ابا نصر بن الجليل وكيف يكون الزمان
 حاداً حتى يكون ان تحرك الحكمة وكل ان يولد قبل وقبله فهو
 مشترك بين امرين يلزم كل واحد اياهما وتمايزان هذه هاتين
 ان وجود الال في وجود الطرفة وليس شيئاً معقولاً بل انه كذلك
 بجميع نهايات المقادير ولا يشبه الال للنقطة في ان قد تفصل
 وقد يكون هذا مشتركاً الى اخره قال وقد اوردناه في كتابنا
 المملوك وعقودنا ان حدوث الزمان في الوجود يتناهي
 ابتداءه المتصل في كمية المقدارية مما لا يستوجب كون الال
 فاصلاً كما النقطة الفاصلة التي يجرى الابتداء المستقيم
 المتقطع الانفصال الى الال لا يكون الا واصلاً كما النقطة
 المنفصلة الموهومة في محيط الدائرة الكنتائية المقدارية المسطرة
 وقد تلونا عليه فيما سبق مستبعد القول فيه على ضرب من السطح
 في توقف الكلام انشاء الله العزيز الحكيم **يقول** قال في رسالته
 المعروفة في هذه المسئلة اي في ابطال الال يكون الوجود العلم بآلة
 زمانية هذه رسالة علمية فيها نقد عند من الحكمة في الحجج
 المشتمل على الماضي بعد زمانياً وبيان تحليلها الى المقاييس
 بصورها وبمادة مقدماتها معاً ثم اورد في فصولها وعدتها
 احدى عشر باباً واربعة عشر المقدار من التي يستعملها المتأخرين
 في قياساتها على مشهورات غير اولية ولا صادقة ويتبين
 ان

يقول
الحق

غير

ان

ان استلزام الانهائية شرطاً لا يتجلى ويصير الزمان والاعتدال في الزمان
 وان الحركات الصادقة على كل واحد واحد بما يكذب على الجبر والاكاذيب
 على كل جزئها وكل واحد من اقسامها فاذن كمال كل واحد واحد في الزمان
 لم يلزم له كونه الكمال حاداً زمانياً وان ما لانهاية له انما لا يتطرق
 اليه الزيادة والنقصان في الجهة التي هو غير متناهية بها لا في الجهة التي
 هو بها متناهية فالذات التي هي في جهة الماضي من زمان الطرفة
 اقل من التي هي من زماننا ومع ذلك فمر في جهة الماضي غير
 متناهية وان توقف وجود الحوادث الزمانية على انقضاء الانهائية
 لزم الحركات الموجودة في الزمان متقصية في جهة الماضي غير
 مجتمعة في الوجود مما لا يستوجب محالاً ولكل ما علمنا
 فيما قد تلونا عليه غير محتمل فيما اعتقناه في الحكمة بالحق
 والقضاء بالنقل هناك ثم انه في حادى عشرة ثلثه طبعها
 الشفاء سائرنا في مسير في الرسالة وحقق لزوال الحركة
 موجودان على جهة الانفصال في الماضي وفي المستقبل وان
 الانهائية في عدد الدورات والعودات السابقة في جهة
 الماضي فمما يرجعها الى الانهائية اللا يقينية كما في جهة المستقبل
 دون الانهائية المعدية بالفعل ثم في ساقطة هذا الفصل قال
 ويلزم هؤلاء اقول وهو انه يجوز للحال ان يكون قبل
 الحركة الاله عدة حركات متساوية بوجودها الموجودة لكل واحد
 منها حال من البقاء وغير البقاء محصل يتوالى عليه غير انقطاع
 وعدد ما عشرة سنين فلا يخجل انما ان يكون عندهم ما ينال مع
 يجوز ان يحادوا فيها الى إيجاد الحركة الموجودة الال لان
 عشر وان حركتها على التوالي المذكورة على ان يقاوم كل واحدة منها والبقاء
 على نحو ما فرضنا وهذه العشرة اولها بل في ذلك عندهم فالحق هو
 لم يمنع الوجود تلك العشرة في اقسام هذه العشرة وان

اخرى فكلية في حق تلك العشرة وجدت هذه العشرة ورجال
كل واحد في البقاء وفي البقاء كمال الاخر وهذا كمال والى لم يجوزوا
لزمهم ان يكون في حال عدم عدد لجواز وقوع الحركات في الجوار
مريب فليزده لا محالة ان يكون ذلك مما لا يشاء اذ لا محال هو
حال اول جواز فكل موجودات بالانفصال على غير ما ليس لها
نهاية في الماضي وقد يتصور هذا وتلزم امور اخرى مما لا يناله
في باب الزمان ان يكون هناك تغيرات متتالية والامكان
لها موجودا في الماضي لا في الحاضر وجود وجود وان يكون الموضوع ذات اللاحق
وان يكون الموضوع كذا
عندهم اذ لا شيء غيره وهذا الجواز سبحانه وتعالى يقول المحذور
انه كلامه بالفاظ وكلمات ونحن نقول نعم الزمان اياه عاوده
عليهم مما لا ينص والمحصل في العلم اصلا وقدرنا ان
يفضل ان سبحانه اتى العقل وحيزه من ذلك
في شدة خفية وفي فضاء رجب قال لعدم العجز من تفكير
لزم الاستدلال والوجود والحرية قبل الحركة الاولى وحدها
قبل الجواز والاول والاول خلقا في الثاني الاول مما هو في حيزه
امر متصور بالذات غير صالح لان يكون مقدور عليه اصلا ولكن
نقول كما يلزم المتحسين للعدم المحذور في الجواز الله العالم
اجاد في صفات استعمل ذكره فذلك ما يذهب اليه المتفلسفون
من القول بالذات المبررات في الوجود ضرب من الشرك
في الدين ونوع من الاشراك بالله سبحانه وتعالى يقول الظاهر
علو الكبير او **يقضي** بقايقوح السمع افراده بعض ليس له
قدم صدق في سبيل التخصيص من ان يلق المتعلق في الجواز
على اذنية العالم بالوجود السريدي في التبر بان اذنية الا
تتلزم امكان اللانتهية والامكان اللانتهية في المبررات
مع الصدور في القياس القاب للفيض في الجواز البسط

البيد في الحق وهو نوع الفساد بما قد افهمنا من قبل ان
الامكان اللانتهية هو جواز طبيعة الوجود المرسل وطبيعة العلم
بالذات وذلك ليس بهادم استلزم بعض خصوصيات الوجود
او العبادات بالنظر الى الذات بحسب الخصوصية فاذا لم يلزم
امكان طبيعة الوجود المرسل لا تلزم امكان الوجود الا
السريدي فليعلم **وتيقن** قال صاحب الملا والفيل في
ترجمة ابن قلس بهذه العبارة في ذلك ذكره في بعض
قدم العالم ان القول بعدم العالم وازلية الحركات بعد اثبات
الصانع والقول بالانتهى الاول انما يظهر بعد ارسطاطلس
لانه خالف القديس صريحا وادعى هذه المقالة على قياسات
فلما حجة وبرهان فليس على سوال من كان في تلك المدة وهو
القول فيه مثل الكسندر الاقريدي وسيونا مسطيس وفرونيوس
وصنف بوقلس المنسوب الى اقلطس في هذه المسئلة كتابا
واورد في هذه الشبهة والافانته انما ابروا فيه ما نقلناه سابقا
الشبهة الاولى قال الباري تعالى جوار بذاته وعلو وجود العالم
بجوده وجوده قديم لم ينزل فيلزم لم يكن وجود العالم قديما
لم ينزل قال ولا يجوز ان يكون مرة جوار او مرة غير جوار فان
التغير في ذاته فهو جوار لذاته لم تنزل قال والمانع من فيجوده
اذ لو كان مانع لما كان ذاته بل في غيره وليس يوجب الوجود
لذاته عامل على شيء ولا مانع شيء **الثانية** قال السرخس
الصانع عن ان يكون لم ينزل صانعا بالانفصال ولم ينزل صانعا بالقوة
اي بقدره في نفسه ولا يفعل في كل الاول فاعلم ان يصنع لم ينزل
واكمل الثاني فما بالقوة لا يخرج الى الفعل الا يخرج ويخرج
الشيء من القوة الى الفعل غير ذات الشيء فيجب ان يكون
مخرج خارج موقوفه وذلك بما في كونه صانعا مطلقا

للتأثير والتغير الثالث تأثير لا يجوز عليها التحرك والاختلاف فاما
 تكون غير موجودة اذ لا من جهة الاتصال من غير فعل الى فعل كقول
 علم من جهة ذاتها ففعلها من جهة ذاتها واذ كانت ذاتها لم تزل
 فعلها لم يزل الرابعة ان كان الزمان لا يكون موجودا لامر الفلك
 ولا الفلك لا مع الزمان لان الزمان هو الحادث والحركات الفلكية
 ثم لا يميز ان يقال ان قبل وبعد الحوادث كغير الزمان بمعنى قيل
 ابدى في الزمان ابدى في الحركات الفلكية ابدى في الفلك ابدى
الخامسة في العلم بالجملة حاصل النظام كمال القوام وما لم يجز
 ولا ينقص الجبر الحس كغيره وما لم يزل في الفلك لا يقدّر على
 فليس ينقص ابدى او لا ينقص ابدى كان من التسمية لما كان
 انما يدور لا يفسد الاشياء غير عرض له ولم يكن شيء غير العالم
 فصار جازما يجوز ان يعرض فيفسد شيئا لا يفسد ولا يتطرق
 اليه الفساد لا يتطرق اليه الكون والحادث فان كل كبر
 فاسد ابعد قال السادس الاشياء التي هي في الكمال الطبيعي
 لا تتغير ولا تتولد ولا تفسد وانما تتغير ويتولد وتفسد اذا
 كانت في اماكن غيرية فتتولد في اماكنها كما ان النار التي في
 اجسادنا تحاوي الانفصال الى كذا بفعل الزمان فيفسد فانك
 الكون والفساد انما يتطرق الى المركبات لا الى البسيط التي
 في الاركان في اماكنها ولكنها هي جملة واحدة فهو انما في الاركان
 في العقل والنفس والافلاك تتحرك على استدارة والطبياع
 تتحرك على الوسط وانما الى الوسط على الاستقامة واذ كان
 كذلك كان التماس في العناصر انما هو لتجانس حركاتها والحركة
 الدورية لا ضد لها فلم تقع فيها فساد السابعة قال عليا
 العناصر انما تتحرك على استدارة وان كانت الاجزاء منها
 تتحرك على استقامة فالفلك وكلية العناصر لا تفسد

منه

واما في التواضع

يجوز ان يفسد

يجوز ان يفسد العالم لم يجز ان يكون ثم قال صاحب الكتاب من
 المتعصبين لم يقل من جهة له علم لا في هذه الشهادة وقال الز
 كما يتألف الناس من طبقين احدهما روحاني بسيط والثاني جسماني
 مركب وكان الطيف منه الذين يتألفون من سماتين وانما دعاه الى
 ذكر هذه الاقوال معا وتسميها فيخرج طريق الحكمة والفلسفة من
 هذه الجهة فوضع كتابا في هذا المعنى فطالع من لم يعرف طريقه
 ففهموا منه جسامته قوله روحاني وعلمه انهم كلام الشرر سائل
 ونحن نقول بطلان هذه المشكوك وودع هذه الكلمات
 فانه طاعتك باذن الله سبحانه اما الثالث الاول منها فلما ثبت
 ان عدم العالم قبل وجوده محال جازمه من جهة نقص طابع
 الامكان وقا صفة استحقا والموتية عن قبول النقص لا في
 سرها من تلقاء اعتبارها منتظر في جانب العلة الفاعلة واما
 الشهادة الرابعة فلما ثبت ان الكون النقدي عين من والقبلي الزمنية
 وبين القبلي والسرية الحادثة عن قوله في وعلم عالم
 الزمان والحرية واما الخمس الاخرى فلان ما لا يتطرق الى الفساد
 ليس يجوز ان يتدخل في الكون والحادث في الزمان
 والكون في المادى ولا يتدخل في الحادث في الزمان فسادهم
 العبر بعدية غير ممكنة فلا يكون من جهة الجاهلين وسيق
 ان في المادى والتخلي في ترجمة علم مشايخ اليونانيين بسط
 بعد ايراد تلك الجمل في الالهيات على مسائل شريفة برزت
 عدد ليست بعشكالها او رده هذه العبارة وقد سال بعض
 القدماء ان وسطا لم يزل ان كان الباري تعالى لم يزل ولا شيء
 غيره ثم احدث العالم فلم احدثه فقال لم يزل غير جازم عليه لان
 لم تقضي عليه والمادة محركة في ابدى من اجل فوقه ولا علم فوقه

وليس مكتوب في محله ذاته العلة فلم عنه متفينة قائما فاعلم فاعلم
 لانه جوار فيقول فيجب ان يكون فاعلم ان لا يجوز ان لا يكون فيقال يعني
 لم ينزل الاول له والفعل يقتضي اوله واجتماعه لا الاول له وذو اوله
 في القول والذات محال متناقض فيقول فيقول بطل هذا العالم
 قال نعم فيلزم ان هذا البطل بطل الجود قال بطله ليس بغير الصيغة
 التي لا تتحلل الفساد قال هذه الصيغة تحتمل الفساد في كلامه وفي
 هذا الفصل الى خطه اطلب قال البطل اطلب وهو بطلهم القديس
 رتبة انه بطل الملاءم والذاتية قلت لا في هذا الاستناد
 وكان هذا الكلام المغرور الى السطاط ليس له كارجح
 فيما يحكي به كينا في التعليم في كتاب الجمع بين الذين
 ارسلوا الى ليس في اهل الى يهود العالم وانه غير
 مخالف لشريعة افعلام الا انه في هذه المسئلة والمعلم ارسلوا
 ما ليس متناقض الا قول متناقض العبارات في هذا المقام جدا
 وكانت متغيرا في الروية قد تم الفكرة في عريصات هذا الموضوع
 الفاضل في انه سبحانه اعلم **ونفس** وما يجازي في اعلم
 وينادي على الصورت لك السطاط ليس المعلم كان
 كان يعتقد ان مسئلة ازالة العالم وحدوثه مما هو متعلق
 وليس التحصيل اليقين في غير سبيل البرهان مسئلة ما قال
 في التعليم الاول في بيان الفرق بين الحقبة الجبرية وبين المطلب
 الجبرية اي بين المقدرة الجبرية والمسئلة الجبرية وحكاية
 المشرك في الشقا في ثاس اوله في طوطنا حيث قال
 فصل في تفصيل المقدمات المشهورة الجبرية والمطلوبات
 الجبرية فيلزم ان هذه المقدمة الجبرية التي هي جزء قياس
 جبرية والمطلب الجبرية الذي هو احد طرفي المتخصص

ما يسوق القياس الجبري وهو الجبريد بطله بغيره يحفظ
 والسبيل يقال بطله الجبريد لا يفهم هذا الموضع من التعليم
 لا كما ظن ان يعني به شيئا واحدا هو بالفعل والقوة جزء
 القياس الجبري قال هذا غير موافق للفرض المقصود في هذا
 الموضع بل على ما تقول ان ليس يمكن ان يكون مقدمة جبرية
 الا اذا كانت مشهورة بطلقة او مسلمة فاذن المقدمة
 الجبرية هي المتناقضة والمتشابهة اما المطلب الجبرية فليس
 بطله الجبرية بل شيء فليس كل مطلب جبريا بل المطلب الجبرية
 هي التي لا اتفاق عليها لها غير التي في اختلاف وهو موضع
 شك فلذلك ان يطلب عنها او القيد على طرفي
 التقيض فيها ولقد اطننت في ذلك ثم قال في مقدمته في
 التعليم الاول فانهم هم الذين اقدموا كما يقولون ان الذي
 هو الاول بالكون مسئلة جبرية اي لا يكون مقدمة توضح
 على سبيل المسئلة فهو ما يكون مطلب التليم فيه كغيره يتفق به
 اثبات المطلوب من باب ما يشر او يجنب او مطلوب
 اعتقاد من باب ما يرى يخاف ويقصد فيه المعروفة والوجه
 الثاني في هو ظاهر مما قلنا ان يكون حكم القول في المقدمة الجبرية
 واخذنا من حيث جبرية بذاتها لا بحسب سبيل ومجموع
 باعيا ثم ما يتبع بالمطلوب الجبري في علم عمل او علم
 اما شيئا مما يقاس عليه نفسه او يقاس عليه لغيره في معرفة
 شي اخر وهو ما لا يحتمل ان يكون بين الشبهة بل هو كغيره
 من جهة ان يشكك فيه لانه لا يفي بالجمهور في مثل ذلك
 القياسية ثلثة اولها في الفكاك فيه مثل ان لم الكواكب
 زوج او فرد فيما يقيد الجبر على ضرب منها بالمشهور

فانما المقدم
 في مقدمته
 المطلب
 كما قالوا ان المطلوب الجبرية

أقول

ومن يفتله العينة وليس في يد غيره على الأما هو منقول البنا
 فذلك أما من جهة هذا الرجل وأما العينة فيه من جهة الما قدم زانا
 أقدم في العينة رتبة والحق بالعكس انتهى كلام الشافعي بعبارة
 لا نأقول لو كان هذا الشرط في غيره وأما هذه مرة للتأمل
 جليدية ومن ابتعد الحق بقله ومن شوق الاستشراق حدة ومن
 طابع الانصاف حارة لا يعرف بين البين ان كان كانت حصة
 من ابواب فوات حكمة الميزان لم تنجح الى اوان مفيد الصانع
 ارسططاليس نفا حتى فذلك طابع حجة من امرها اصول
 الحجة التي فوق الطبيعة ولا سيما في شدة الروايات فحجة رتبة
 لم تنجح الى اوانا نفعي حتى ومع ذلك فاما اننا نكتسح
 السلف فيقول الاصل في تقنين القوانين والظواهر الضوابط
 فجزاهم الله عدا وعن زمره اهل العلم خير الجزاء فقد استعصوا
 الاساس ودلوا على السبيل ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط
 مستقيم **القبس الثاني** في تحقيق قدرة الله سبحانه وانه
 جل شأنه بعد توفيقه ما قد نفي في ذمة العقل حتى القول
 الفصل في حل قطع من عجيبات الفقه وبعضها من التكاليف
 ومن عجبات الاوامر **الفصل** في المبرور من تلك في طبقات
 الضوابط العقلية والقوانين الحكيمة ان طابع لزوم
 شيء اشق قد يكون على الاضائة بحسب نفس خصوصية
 الحاشية من حيث جوهرا اذ انها من لزوم الزوجية
 للاربعة اعني كذا الاربعة زوجا الى منقصة الوساو
 وقد يكون لا بحسب نفس جوهري الحاشية من على الاضائة
 بل انما على تباع لزوم احد متوسط ومن حيث انما
 لزوم اخر متاصل كل لزوم الزوجية للاربعة لها فانه

وسلط القول على
 وسطا ووسطا على
 وسائط

ليس

ليس من تلقاء نفس ذات الاربعة من حيث جوهري بل
 انما من تلقاء استماع افتراضها من لزوم الزوجية وبتبني ذلك
 استماع السامع من لزوم الزوجية ايضا حتى لو نفي لها احتفاظ
 لزوم الزوجية مع جواز التنازع من لزوم اللزوم ككان جوهري
 ذاتها في شتر من انقضاء لزوم اللزوم وكذلك القول في
 لزوم لزوم اللزوم ولزوم لزوم اللزوم وعلى الاخرى انما يبق
 فيها باسرها صوب في هذا القالب كاذل حجة اللزومات
 ماعدا اللزوم الاول لوانه تبليغة لا على اصالة بل على التباينة
وطلب انما التلازم الاصيل بين اللزوم الاصل واللازم
 الاولي الاصيل المتاصل بلزوم التلازم بين تقييدها على الاعمال
 فاما التلازم التبليغي بالقياس الى اللازم على التباعد في الزوجة
 المتغيرة فربما لا يقتضي تحقق التلازم بين التقييد في كل سبيل
 الانعكاس في ذلك اذ كان تقييد اللزوم في قوة بطلان اصل
 التلازم المتاصل بين العنين لذن من المنعرج ان وجوب
 انعكاس التلازم بين التقييد انما على تقدير بقاء التلازم
 بين العنين حتى يصح له يقال ان عدم اللازم بلزوم عدم المنعرج
 بية فاذا ن تلازم الاربعة ولزوم الزوجية لها مثلا ليس
 يستوجب التلازم بين تقييدها كالتلازم الاربعة والزوجة
 يستوجب ذلك ليس تقييد اللازم على التباعد وهو عدم
 لزوم الزوجية للاربعة يرفع اصل التلازم المتاصل بين الاربعة
 والزوجة فيلزم لا محالة ارتفاع الملازمة بين الاربعة وبين
 ذلك اللزوم ايضا فانها انما كانت على التباعد من جهة الملازمة
 الاولى المتصلة فاذا بطل المستبعد بطل التابع ايضا لا محالة
 فان لم يكن يكتف بغير اللازم تقييد اللازم ولا تقييد اللزوم
 تقييد للزوم بلزوم حتى يتحقق بينهما ملازمة اصلا فاذا ن

جاء الزاد في الوجود لا يرفع واقعي ما يحل في الخارج لكن في الحقيقة
تحقق مستلزما لعدم ذلك الجواز وان كان هذا الاستلزام **المتعارف**
المستحيل ان من الموضع عند العقل لا يمكن محال المستلزم التحق
لحال الخواص شيئا منها ليس يرجع الى عدم ثمرته وادبه لغته
اما الاول فالجواب للقاعدة المقررة في مقدمه انه اذا فرض استلزام
بين امرين كان المحال عدم ما فرضت لازيته لمزوما لعدم
ما فرضت لمزومه سواء في ذلك عدم من بعد الامر ام من
بعد التحقق والعقد المفاطية سبيلها انه افترض الامر في محال
ما هو جاز الزاد في الوجود وارتفاع واقعي استلزاما كان
هذا الاستلزام ايضا لازما للمزوم فكان المحال عدم هذا الاستلزام
عدم ما فرضت لازيته سواء كان محال لعدم هذا الاستلزام
راسا ام عدم من بعد التحقق فيكون المحال لمزوما لعدم دخول
ذلك الجواز الزاد في الوجود اصلا وقد كان سبيل التمهيد
لعدم هذا الاستلزام لمزوم لوجود الشيء في ايماننا بخلاف
والثاني فلان تسويع استلزام المحال محال اخر على الالاب
من غير الاعتراض وان هو لا يسيل الا بالبين والتم الكونين
ومثل ذلك البعاب المقبولة ان الاستلزام بين المحالين انما يقع
اذا لم يكن بينهما تناقض في لحاظ العقل ونحن قد حققنا في الاخر
المبين ان مجرد عدم المناقاة ليس موجب الحتم بالاستلزام
بالسبب الاستلزام مطلقا بغير علاقة ذاتية عقلية بل هو ذلك
تصحيح الملازمة بين المفردات والاعتقاد في محال المحال
في الاستلزام لعلاقة عقلية وعدم بدورها او تحقق الاستلزام
بالفعل للكون لا يتحقق العلاقة الطبيعية بالفعل فكذلك الاستلزام
بالامكان للكون لا يتحقق العلاقة الطبيعية بالامكان **وهذا**

ان يكون الانتفاء والانتفاء في المقدار عند حيز الحقيقة
شركا في الصنعة فقامت شيئا من وجود حيز الاول للانتفاء
المقدار والانتفاء في البطلان بوجوه وانتفاءه هو انتفاء الفعل
وانقطع مقاربه الثاني في الانتفاء نسبة الى الوسط والطرف
واحدة اذ هو بطلان وجود المقدار مطلقا واما الانتفاء فهو بطلان
ذات المقدار عند طرف من اطرافه وانما اذا امتداده عند
حدوده الثالث ان بطلان امتداد المقدار الموجود عند حد
مطلقا انتقاله سواء عليه ان كان ذلك الحد طرفا لا امتدادا
طاحية مقاربه سميت انبساطا ام لا على اختلاف الامر في الانتفاء
فانه انتقال امتداد المقدار الموجود عند حد واقع في جهة انبساط
ونطبق على سمت مقاربه على ان يكون للعقل دعوة الوهم
ان يتصور امتدادا اخر متصلا به كجعله ذلك الحد وجها ليس
بهذا السبيل فلما طرأ الانتفاء بالانتفاء فحسب فالملازمة حول
القطب في سطح الكرة منتفحة عند نقطة القطب ووجوده
تماما بعيد القطب ولا يقع انتقال الى القطب طرفها ولا انما
منتهية بالقطب وكذلك امتداد سطح المخروط المستدير
منتفح عند نقطة الرأس ووجوده تمام بعدا ولا يصدق
ان منتهية بها وانها طرفه بالذات وامتداد سطح المثلث
ايضا منتفح عند نقطة من نقطته واما وليس يتوجب
ذلك كونها طرفا لسطح المثلث وكون سطح المثلث
منتهية بها بالذات وكذلك جميع المخروط المستدير ينتفح
عند نقطة الرأس والجسم المستدير منتفح عند نقطته
بسطح من محيطه وليس له من يتوهم ان سطح المخروط
منتفح بالنقطة والجسم المستدير بالخط الا بالعرض فاذل انما هو

ان الخروط والمسطحة ليس انتهاء بها بالذات بحسب الحقيقة الباطنة
 ثم سطح الخروط المستدير منتهى استداره الطول في احدى الجهات
 بنقطة الرأس وفي الجهة الاخرى بنقطة ماس محيطه القاعدة فاما
 استداره العرضي فيغير منتهاه في الوضع وينتف عند نقطة الرأس
 لا منتهى بها و سطح المسطح منتهى بالخط الاخر وكذلك سطح المثلث
 ينتهي بالخط على الحقيقة ثم الخط بنقطة من نقطته واما فليعرف
وقد انما الاماكن في نهايات المقادير في الوجود مرتبة
 الوضع للمرتبة المقدارية فما يتولد غير منتهاه العرض لا يكون له
 طرف وان كان منتهاه المقدار في المساحة كخط الدائرة ومحيط
 الكرة فاذا ان النقطه لا تزداد طبيعة الخط بما هو حقيقة والمرتبة
 الوجود مطلقا بل فيختلف الامر في الوجود اذا كان الخط
 غير منتهى في الوضع وكذلك الخط بالنسبة الى السطح والسطح
 فانه يلزم الجسم في الوجود والنية ولكن لما اجتمع جسمان حيث
 هو متناه فليعلم **وقد** ان عند ضرب الحقيقة من شكا القسمة
 انما السطح والخط والنقطة موجودات متغايرة لما يوجد
 بالتوحد و سطح المثلث من جهة من العوارض التحليلية للموجود
 بعين وجوده لا بوجودات متفردة منها في عن وجود الجسم
 قياسا على الاجزاء التحليلية والاستشعار العرض في الجوع
 ليس ان يصح اتحادها في الوجود ليس وجود الجوع في الوجود
 الشيء لنفسه ووجود العرض موجودة في موضوعها نحو ان
 متباينان من الوجود وايضا الموضوع من جهة السطح والعلية
 تباين المعلول في الذات والوجود و متقدم عليه بقدر ما
 بالذات بنية وانضمت بما يتداخل سطحان او خطان ونقطتان
 فيتحدان في الوضع دون الوجود والوجودان يتداخلان اتصالا

فصل في بيان منتهى الوجود والوضع جميعا واما يقال
 ان السطح هو نفس ظاهر الجسم والذات في الخارج ليس
 شيئين احد مطلقا بل هو والآخر باطنه بل هما من وجود واحد في الخارج
 والسطح غير ظاهر غير باطنه بل هما من وجود واحد في الخارج فليس
 مرتبة الى تحصيل والتعريف للجسم في الخارج شيئين بالوجود
 في الخارج شيئين احدهما الجسم والآخر مقدار حال فيه وهما بعين
 يقال له باعتبار اخر اذ ظاهر الجسم كما قال الشريك في التفانيات
 تعليق السطح بعينه انه نهاية وبغيره ان مقدار وليس بمقدار
 بالجهة التي هو نهاية ونسبة ذلك المعنى هو ان يكون ان يعرض
 بعد ان الى المقدارية فينتهي فصل للجسم وبالجملة العوارض
 التحليلية الموجودة بعين وجودها كالم تنهايت وربما
 يدعى التي في اقلها بل شريكنا في اثبات تجرد النفس في الشفاة كما
 بذلك ولست استحق هذا الاستناد اصله كالم الشريك في كتاب
 النفس من طبيعيات الشفاة في فصل تجرد النفس سابقا ان القادر
 به الجسم وطريقة التقاطع بحسب الوضع لانه لا تغاير بينهما في الوجود
 وقد قلنا انهما لافاضة في القاطع المنقسم **ومنه** يطلق الخط
 والسطح بترك الاسم في اصطلاح الصفاة على معنى الوجود في
 مفهومه النهائية كما يقال في خطا وبغيره من مجرد الطول مع هذا النظر
 عن العرض والعق لا يتراوان بل يقع تجردا عن مقارنتها بل على طول
 غير ملحوظ سوى حقيقة الطولية اعني الاستدراك الواحد غير مصادره
 لا قران العرض والعق اولا اقترانهما في الوجود وكذا يقال في
 لجرد الطول والعرض اعني الاستدراك مع هذا النظر عن الاستدراك
 الاخر وكل منهما بهذا الاعتبار مقدار وجود محسوس وذلك موضوع
 لعلم الهندسة واما ما يوجد النهائية في مفهومه كما يقال في الخطوط
 بالمعنى المذكور ولكن بشرط ان لا يكون لها استداد وادامها

بعض

بل يكون انبساط الامتداد منقطعا عند ما يفصل عليها هذه الاعضاء
 مفهوم الطرف والنهاية فشيء منها لا يصير نهاية ولا طرافا الا بغير
 من المفهوم السابق وكذلك الامتداد المنقطع يطلق على اشتراك الاسم
 على معنيين احدهما مبدأ الكمية والاخر ذلك المعنى مثلا بقا شيئا
 من الامتداد وراه وانطلق عليه النهاية انما هو المعنى الاخير فهذا
 صاحب التلويحات في كتابه حيث قال في النهايات عريضة لانها هي
 كغير الشيء الكمية لا يبقى وراءها شيء اخر ثم قال فان قيل السم حكيم
 بالسطح يحسن فهو موجود في كل قطر من جود طول السطح وبع
 العرض بالسطح وبما من الكمية فهو بالاشراك والادراك بالعين
 من حيث عدمها لا تتوقف الكليات على شئ طفيفها لا بد لشيء اخر
 وراءها لا يصير نهاية فلا بد من سلب مفهومها فاذن ما ذبح
 عند المتأخرين ودار على الشبهة ان صاحب التلويحات يخالف
 الحكماء واذابا الى السطح والخط والنقطة عريضة من بعض
 الى القول باختلاف عليه واما الى سوء تقطيل لهما **ومنه**
 ان الامام المتكلمين في المصالح ينفي وجود عن الاطراف مطلقا
 وفي غير هذه الاشارات يضرط بكماله فان جعل النهاية
 من المضاف المشهورى واخرى يجعلها اضافة عارضة كصل
 من الاطراف بالقياس الى ذى الطرف فنكون المضاف
 الحق قال السطح مثلا اذ قيل السطح عريضة لم اضافة
 هى النهاية وهو وان كانت متاخرة عن السطح في التحقيق لكونه يؤول
 لها الا ان ثبوتها للجسم علم ثبوت السطح كما لا وسط في بيان
 الاما كان معلولا لا بد وعلم ثبوتها لا يصدق اولئك على
 بالضرورة السطح للجسم بوجهة التناظر قلت وذلك على ضبط
 في ضبط وكيف يمكن اضافة المعارض الى معروفه سببا
 لعروض ذلك المعارض المعروف وتلك الاضافة لا يعقل

الابعد المعروف في التحقيق عنك ما ذكره فاعلم البرهان المحققين
 في شرح الاشارات وفي نقد المصطلح السطح مثلا ليس هو مجرد
 في الجرم وانقطاع امتداده فان الغناء لا يقبل الاشارة
 الحسية والاعمال يقبلها بل الفصل الحقيقي يقتضي لزومها
 امور اثنان اولها ما يميز السطح الذي هو المقدار المتصل ذو
 البعدين وثانيها افتناء الجرم وعدمه لم يفتى فغاده وانقطاعه
 وانتهائه في جهة معينة عند ذلك السطح لا لعدم المطلق اعني
 انتفاء ذات الجرم وانقطاع وجوده وثالثها اضافة الجرم
 عارضة للغناء عند السطح فيقال ان محس ذلك نهاية الجرم ذى
 نهاية وانما السطح على ثبوت الاول للجسم ثبوت الشكل
 اذ هو مقدار مستلزم للقول واما الثالث فاذا اعبر عنه
 للقول كالجسم على مضاف الى ذى السطح واذا اعبر عنه
 للشك كان نهاية مضافة الى ذى النهاية فالنهاية ليست عارضة
 للسطح بل قياس الجرم بل لا تقطع بعرض امتداد الجرم
 ثم السطح يلزم ذلك لا تقطع ثانيا ثم يعرض لهما الاضافة
 بالاعتبارين ولذلك القول في الخط والنقطة والامر في ذلك
 ايضا على هذا السبيل فان هناك ايضا اثنان امور ثلثة لا ينقسم
 بحسب الامتداد وهو الامم وفتناء الامتداد الزمان عند اضافة
 عارضة كصل لهما مما يحجبها يقال كذلك الغناء انه نهاية مضافة
 الى ذى نهاية الزمان والآن انه ان مضاف الى ذى الامم
 وهو الزمان ويرى يقال بحجبها الآن انه نهاية الزمان بمعنى انه
 مقارن لما هو نهاية له اعني الغناء عند الامر حيث المضافة
 العارضة فليعرف **ومنه** واذا ادركت النقطة انما هو
 بالخط وحيث ثبوت امتداده في جهة تها من غير الاعتراف في محسها
 وعروضها كالبعدين ثمانية في الجهة الاخرى المقابلة لتلك الجهة

بالاستقامة او بشي من التناهيات المقتضية اتصالها بالانفصال كما في
 في الهيئة الاخرى مناط قيام نقطة اخرى في تلك الهيئة وكذلك
 الامر في الخط القياس الى امتداد الجسم الذي يحمله وقد اوردنا ذلك
 ان نقطة راس الخطوط انما يحلها المنتهية بها بالانفصال ^{اي امتداد}
 سطحه اعني امتداد هذه الطول بما هو متعين المتكاد في جهة الزاوية
 وليس يعجز في ذلك فحينئذ تمام في جهة القاعدة اذا لاحظ
 طول الامتداد وقصره في جهة القاعدة من الخطية في الانتهاء
 بالنقطة في جهة الرأس كما هو المتعين بل الامتداد والمعلوم
 به كما استبان لك فيهما قد سلف ان القسمة يعرف بها انما هي
 بالفعل اذا تعين امتداد المتصل في تمامي امتداده لا في طبيعة
 الامتداد من دون تعين اذ لا يتصور في طبيعة الامتداد جزء وكل
 ما لم يعرفه التعيين بالضرورة فاذا لم يستبين ان القسام الخطوط
 في جهة الطول الى قطعتين احدهما قطعة الرأس والاخرى
 قطعة القاعدة ليس لتوجب انعدام نقطة الرأس ولا انعدام
 سطح القاعدة ولا محيط دائرة فان كل شئ منها لم يعدم بما يحمله
 بل انما انعدم محله بما هو ملحق بالاعتبار في اعتبار الخط وسواء
 في ذلك القول بالبقاء الصورة الانشائية الشخصية ^{بشخصيتها}
 عند طر الانفصال كما هو سبيل الراس في انشائها ^{الهيولى}
 او ببقاء شخصيتها بعينها في صورتها الاتصال والانفصال
 جميعا كما هو طريقة المستشرقين المتيقنين ان محله
 نقطة الرأس مثلا وهو هذا الامتداد الطول بما هو موجود متعين
 في جهة الرأس بخصوصه كما كان وجوده في وجود الصورة الشخصية
 المحذورة المنقبة في المحلتين قبل الانفصال فكذا كان موجوده
 بعين وجود الصورة الشخصية المحذورة المنقبة للحادث بعد
 الانفصال بل هو موجود في صورته الاتصال والانفصال

ايضا فاذا ما هو محله بالانفصال
 ليس يعدم عند الانفصال
 لم

بعينه وجوه كل الصورتين المحذورتين المتفتحتين للامتداد في
 كلتا الجهتين الزاوية والحادثه جميعا فقد بان لذل من نادرا
 في الافواه بالاشكال والانتصاف لتخرج من المحروط الكلية
 شخصيتها بمحل نقطة الرأس لا ما يليها من جزء اذا المقدار المقتضى
 قابل للقسمة لا الى نهاية فكل ما فرض انه يليها من فقد وليها ما هو اقل
 منه مقدار او اشدا اليها قويا واذا كان محلهما بمحل شخصيه
 لزوم انعدامها بالانفصال بالقسمة لكن البديهة شاهدة لها بالبقاء
 مع انتفاء عنها القسم وسقط قول البعض في قطع المقلبتين
 لزوجهم والمشتابين يدعون الى البداهة في انتقال الخطوط
 والحالة يذو ويلزم من انتقال النقطة قطعاً مستقيماً كما امر
 ولا تكون من الخطاطين **وبعض** ويضاف هذه المقدمة
 عقدا وحلا ما يعقد طريق التشكك التشكيك في المعلوم
 المقدار من القسمة بافتلاف العرض لا توجه انفسا لا
 في الخارج سواد في ذلك العرض المتقاربة والاضاف
 والريشات النسيه فلان بعضها متصل شخصيا قد اسود
 او تسخى نصفه مثلكا محله ذلك السواد وتلك الحرارة
 في الخارج وهو هذا الجسم المتصل بكمية شخصيه اذ هو الموجود
 المتوازن عن ساير الموجودات فان قطعنا من النصف
 الاخر قطعاً بيسره مما يلي الطرف انعدم هذا الجسم بصورة الالهية
 الشخصية ومحدثت بالانفصال صورة اخرى متصلة شخصية
 فيلزم ان يعدم ذلك العرض ايضا واللازم بقاء الحال
 مع انتفاء المحل لكن انعدام مصادم لشهادة البديهة له
 بالبقاء فيتحل من سبيل التحقيق فيقال ان محله ذلك العرض
 في الخارج هو هذا الجسم المتصل بعينه ولكن يجب مقدار نصف
 الشخص المعين لا الجسم كلية امتداده فيرجع اعتبار

بحسب الخارج حقيقة التي في تلك النصف بخصوص وهو موجود قبل
 الانفصال ايمن وجوه في الجسم الشخصي المتصل الزاوية للانفصال
 ويسمى الانفصال ايمن وجوه الجسم الشخصي المتصل المتصل الحاد عند
 طرؤ الانفصال فيوجوه في الخارج ايمن وجوه جسم متصل
 شخصي في صورتي للانفصال والانفصال كاف في اعتبار الحقيقة
 الخارج حقيقة فليعلم **ويشخص** وعادة السيل ايضا تحقيق الامر
 فالزاوية المسطحة سطح منتف عند ملتقى الضلعين اعني نقطة
 راس الزاوية لامتدادها والزاوية الجسم الجسم لامتدادها
 شكل منتف عند نقطة الكراس لامتدادها فاعلم ان
 وتبذلك فيقال ان السطح هو المقدار المحدد في بعض
 فهو القابل للقسمة في بعض الطول والعرض والزاوية
 المسطحة انما يقبل القسمة في هذا الامتداد العرضي وهو
 ما بين الضلعين دون الامتداد الطولي وهو بعد ما يكون
 والقاعدة اذا اختلف الضلع بالطول والقصر لا يمتد
 اختلف مقدار الزاوية اصلا فلا يصح ان يكون الزاوية المسطحة
 سطح كما هو مذهب الرياضيين من القاطعة واللاكن
 هيئة سارية في السطح كما هو سبيل الحكماء الا انهم قالوا
 الكيفيات المختصة بالكميات حكمها حكمها في قول
 الانقسام في الابعاد وكل العرض لا بالذات ولذلك الزاوية
 الجسم لا يمتد في الجسم بقدر الجسم بقدر الجسم في الابعاد
 الثلثة جميعا والزاوية الجسم الجسم الجسم الجسم الجسم
 يقبل القسمة في الابعاد الثلثة جميعا والزاوية الجسم الجسم
 الا في بعض فقط ففصل الفحص وحجز التحقيق في حال الشك
 ان يقال على سبيل ما تعرفت لير حقيقة الزاوية المسطحة
 امر احد امتداد السطح المحيط بالضلعين الملتصقين عند نقطة

في الزاوية

على التعيين

على التعيين بالانتهاء اليها وهو امتداد العرض ما بين الضلعين
 ويلزمها امتداد الامتداد الطولي ما بين الكراس والقاعدة على
 التعيين في جهة الكراس والامتداد في الجهة القاعدة فوثرما
 يتعين الامتداد يلزم من جهة قول الامتداد بالفضل وحينما يوجد
 على الامتداد دون التعيين لا يتغير في قابلية الانفصال بالفضل في
 اصل ثابت في جميع المقادير وعلى قياسها السابق سبيل القول
 في الزاوية الجسم فان قلت فعلم يلزم لير كمن الزاوية نوعا
 رابع من المقادير خارجا عن الانواع الثلاثة قلت كلا بل المسطحة
 مركبة السطح بعض اجزائها والجزء الجسم الجسم بعض اجزائها
 فاذا كانت الزاوية ثلثة اخرى خارجة عن انواع الكميات الثلاثة
 فليعرف ان الشريك الزاوي في ثانيا ما راسه فاطيفر راس
 الشفاد الزاوية فقد ظهر فيها انها ثلثة متطابقة السطح واسم
 فينبغي ان يظهر في امرنا فتقول ان المقدار جسم كان او سطحي
 قد يعرف ان الكبر مع محيطا بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة
 وهو الزاوية واما الفرق بين الزاوية والشكل فهو الزاوية
 انما هو زاوية من حيث يغير المقدار من جهة واحدة وكيفية
 نحو وتخصص الكلام بالمسطحة فتقول ان لا يتلوا ان يكون الشيء الذي
 محيطه الحد الملتصقان في المسطحات فمحيطا معهما ثالث
 او رابع او محيط فان لم يحيط بهما ثالث فلا يحيط بهما ان يكون
 حاد او ملتصقان عند حد مشترك اخر لهما او يلتصقان سواء كانا
 يلتصقان اذا او كانا يلتصقان بل يمتد في التمام الى النهاية
 فان التباين في كمال الخططين المحيطين بقطة الدائرة او يتصل
 الى الابد في غير ذلك فاسطح الذي لا يتحد بحد ثالث بل فاما
 محدود بحدين يلتصقان في جانب فقط فهو من حيث هو كذلك
 او حاله تلك هو في الزاوية والذي يتحد بحد غير ما حتى يحاط به

الامر شيء معروف
حق

فمن حيث كذلك او حال تلك هو ان يمتثل ثم قال كما ان
 اذا قالوا شكل في ميو الى الشكل كذلك اذا قالوا في ميو الى
 المقدار في الزاوية فذلك لا يكون في الزاوية منقسمة ومساوية
 وصغر في ثم قال ليس ينبغي ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلمين
 لما لا يلزم ان الزاوية جنس اخر من الزاوية بل هو السطح انتهى
 نقول كلامه فقال في رابع ثالثة الوصل الشفاء واما الزاوية
 فنقول بها انها كمية متصل بالسطح والجسم فينبغي ان ينظر في امرها
 فنقول ان المقدار جسم كان او سطحاً فلهذا في بعض له ان يكون محلاً
 بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة فيكون حيث يوجب هذه
 النهايات شيئاً في الزاوية من غير ان ينظر الى حال نهايات من جهة
 اخرى فكماء مقدار الزاوية من غير ان ينظر عند نقطة فان شئت كنت
 نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية وان شئت كنت
 الكيفية التي لمز حيث هو كذلك زاوية فيكون الاول كلامه والثاني
 كما انهم قالوا وقت الاسم على الاول قلت زاوية مساوية وان
 وزاوية لنفسها لان جودها مقدار وان وقتها على المعنى الثاني
 قلت ذلك بها بسبب المقدار الذي في رتبة كما للترتيب انتهى كلامه
 الشفاء بعبارة **ويظهر** ان هذه بعضا من هذا الموضع الغامض
 انه اذا ثبت حكم البراهين المتقدمة الحكم الزمان الموجود
 المتصل في الممر حاد في الوجود بعد الممر في فن الخارج
 وتساوي المقدار بحسب كمية الاتصال بالية الذاتية فقدر
 لنزول في طرف موجود بالفعل في مقدار المتناهي
 الاستمرار في جانب الماضي في جهة المبدأ وهو الان الغير
 است اقول الان السبيل الذي هو خارج عن الزمان في
 وغير ذلك بل اسم اياه بل اقول الان الذي هو الحد والآخر
 القابلية بتعدد الزمان المتصل وعنده ينقطع اتصال وانتم
 نقولون

مخرج

ان

تقولون النقطة الطرف منها الوصلة ومنها الفاصلة واما ان
 الطرف فليس هو من الاصل بل هو الوصل بين الزمانين الماضي
 والمستقبل ومن الوجود الفاصل القاطع لاتصال الزمان بالفعل
 بحسب الواقع والخارج فنقول المتكلم اذا كان بما قد تلونا على
 والقينا ان تلك من الاصول والاضوابط بمنزلة كيفية الحال
 وتصلح على عقده الاتصال بساكنة عديدة الا ان المتكلم قد رتب
 ان الطرف الموجود بالفعل ليس بل من طبيعة الاستمرار المتناهي فاهم
 متناه في مقدار بل انما يلزم من جهة التناهي في الوضع فاذا كان
 المتصل متناهي في المقدار غير متناه في الوضع او غير قابل للوضع كما
 يعرف بطرف بالفعل في التوهم عند قطع الاتصال المفروض
 والوهم فالاطراف الموجودة بالفعل للمقادير نهايات وضعية
 لانهايات بحدارية فاذا ان الزمان حيث انه متصل في ردي
 وضع فليس يتصور له طرف بالفعل في الوجود وان كان متناهي
 بالمقدار بل انما يعرف في الوهم طرف هو وهم مفروض اذا اعتبر
 لاتصال الاتصال وانقطع بالافرض والتوهم الثاني في الزمان
 مقدار الحركة الزمنية المتصلة القابلية بمعدل الزمان على ما قد رتب
 في المعلوم ان طرف الزمان المتناهي ليس بكمية منطبقا
 على طرف الحركة المتصلة المنطبق على طرف المسافة المتصلة
 فبما ان الزمان يازا بمبدأ الحركة ومبدأ الحركة يازا بمبدأ المسافة
 وليس لمبدأ الزمان طرف موجود بالفعل مع كونه بمقدار متصل
 متناه في الكمية والحركة المستمرة المتصلة طرف بالفعل الا اذا
 نقطة موهومة في مبدأ الزمان بمبدأ الحركة المستمرة بحسب
 فاذا كان كما ليس له محل الزمان المعنى فلكل محد الجاهل في دائرة
 بمعدل الزمان طرف نقطة بالفعل ولا محل الزمان اعني حركته بمعدل
 الزمان المستمرة طرف موجود في تقسيم بالفعل فذلك

بعض المتكلمين

بحسب ان كان للزمان الممتد الفصل المطبق على دائرة معدل الزمان
 وعلاقتها بالدورية المتصلة طر في وجودها بالعلم بالانقسام
 بحسب الفرض الثالث انه ليس يلزم الحوادث انما ينقسم
 بعينه في المبدأ الا اذا كان الحادث خديج الحوادث فيلزم
 يتأكد ان يتعين في اليوم هو من الزمان المستقيم موبدا وان
 الحركة او دفع الحوادث فيعين بحسب ان هو اقل الثابت وجود
 الحادث فاما اذا كان الحادث ذاتي الوصول للحدث فيجاء بالانقسام
 بل يحصل انما في نفس الزمان في كل يوم من حادثة ما دام
 متواليا بين حدثين او دهر الحوادث غير حاصل الوجود
 في زمان او كان اصلا في الخارج جاعل عالمي الزمان والمكان
 راسا فليس يعقل ان يكون يتأكد بحسب الحوادث في من الخارج
 ان هو طرف الزمان كما هو المتعين في فاذ احسب له الزمان
 حادث الحصول بعد العلم في حقائق الخارج حاصل الوجود
 من تلقاء صنع الجاهل في من الدهر في زمان ولا في لث
 فكيف يتصور بحسب وجوده في الطرف الذي مبداء زمان
 فليست انما انقطاع الزمان وانتهاه في جهة البداية انما
 كان لا يلزم وجوده الا ان كان هو طرف موقفا بالعدم
 كما سبيل الزمان في رآه تصور امتداد بوقع المتتابع في اليوم
 فيها انما لا يكون ذلك الحد الطرف فيسبق الى اليوم
 انه قد وقع الانقطاع في شيء من اوساط ما يتصور الامتداد
 كما هو سبيل الانتهاء فيحصل ان طرف الموصوف الامتداد
 تتخلل بينه وبين عدمه فاما لو كان الزمان يحدث له ليس
 بعد ان سبيل في الخارج ووجوده بعد عدمه في الزمان
 يكون موقفا بعد عدمه كما هو سبيل الانقسام على
 ما قد تعرفه وليس انتفاؤه بحيث لا يتصور ورا امتداد

وفي كل يوم من اجزاء

اصلا كما يكون للزمان ولا امتداد كما يكون للزمان بل هو من
 الامتداد الزمان راسا لا عدمه يومه في امتداد او غير امتداد
 الانتفاؤه في جهة الامتداد ليلزم الانتهاء بالان فاذ انما الدائرة
 حول القطب في سطح الكرة متتمة عند نقطة القطب ووجوده تمامها
 بعد فكل ذلك الزمان متتمة في الازل على معنى ان كان بعدوا
 صرنا في الخارج فاخرج من صانعه صرف عدم الصرح الى الصرح
 في المبدأ تمام امتداده المقدار في غير الزمان بل في اول انته
 مقدار وينتهي منه وجوده فقد سبيل الزمان كما سبيل له
 الى المجموع في الاعيان اصلا كما بحسب التوهم فيفرض
 تحققة تمام الجلال الوهم امتداد الزمان الى اجزاء متفرقة
 يتفرق حاشته وليس يتقطع ذلك اتصال الزمان في الاعيان
 اصلا ولا في الوهم بحسب نفسه بل انما بحسب الانقسام
 الى ما يقع فيه من الحركات المتتمة المنقطعة الاتصال فاذ ان
 احق ما يجب ان يتحقق في امر الان الذي هو طرف الزمان
 هو ان نسبة الان الى الزمان نسبة النقطة الموصومة الى الخط
 المستدبر المتناهي مقدار الاوضاع فتلحق الحكمة بحسب عقله
 وقد سبيلها من طوار وبعث واياك طان نحو تحول
 حركتها بقطر عوجا او خطا متبرا **ويظهر** في الجمل انما لا
 شئ من وجوده الا الطرف المتصل على اوضاع المتطهرين
 لما لا يلزم من عدم الممتد لا الى اول وعاء الزمان والوجود
 الزمان فاطلع الامتداد وذلك عدم المنقطع الامتداد فظهر
 عدم المنقطع الامتداد عند اول العالم وان مقدار الزمان
 امتداد متتمة الى ذلك عدم بطرف الذي هو نهاية
 امتداد عدمه فبدأ امتداد الزمان وانما يمكن للزمان
 بحسب وجوده في الزمان وبالنظر الى طوله نظام الوجود لئلا يكون

ويظهر

ازيد مقدارها واطولها بما قد خلق عليه الى غير ذلك من التوهمات
 السخيفة الفاسدة والخيالات الركيكة الباطلة والمنهجة كقولهم
 البراءة بان لفظة العقلية لم يخلو وعاء الزمان في العدم
 لو كان على ما توهمون كحال هو الزمان بعينه فحدث الزمان
 على صورهم وقصورهم يرجع الى قديم في العصور وتناهي
 الزمان على ما تصوروه وسوره لا تناسيه في الكيفية فاذا لم يسلح
 لوجود الازل العقل على سبيل الحق في مسلك العقل في تصورهم
 المحلوت وتناهي مقدار الزمان اذ العتق سبق العدم القوي
 على وجه العالم غير كماله في سطر بين الكبر والقديم والعالم
 الحادث لعدم تصور الامتداد والامتداد اساسا وكذا الزمان
 كما في زمني وضع كونه غير قادر على الازمان والامتداد
 الا في الوجود الخالي في كونه في وجوده ذاته غير مستقيم للامتداد
 كونه مقدار حركته ووضعية مستديرة لم يدر مستدير خارج العدم
 الصريح الى الوجه الخارج في الدبر بغير كماله وبعده غير مبسر
 بالحركة كمن يحرك اخيرا فلا يتبين نقطة بمبدأ الحركة اصلا
 لا في الجسم المتحرك ولا في سطر هو نهايته ولا في محيط دائرية
 شفرسة فيهم منطبقه فان تبدل الوضع عارض فجميع الاجزاء
 والنقاط بعضها بالنسبة الى بعض او الخارج في الدبر معا
 وليس العقل بحسب المحروث في الدبر اول زمان في اواني
 والزمان تمام مقدارية المستديرة المنصرفة داخل في العجوة
 بعد العدم الصريح في العدم لا في زمان ولا في كبر ولا في كبر بالنظر
 الى انه لا يمكن موجودا في الزمان قبل ما هو بعد الازل في الازلية
 المستقيمة في سطره بحسب سطر الامكان الثاني ولا يمكن ايضا بالنظر
 الى ذاته ان يكون المقدارية واطول مستديرة من مقدارية وممتدرة
 التي هو عليه باطلا فلو تفرقت الجاهل **ببعض** او كذا نقول

فما بال الفلك الاقصى حيث ذاته ليس بالزيادة في المقدار على ما هو عليه
 وليس مستوي حيث ذلك تقدر في العدم المعلوم فوق سطح الحد
 للجمادات والابايد القارة والزمان لا يسبح ذلك بالنظر الى انه لو كان
 لا مستوي حيث لم يكن العدم الصريح المتوهم قبله تنكها مقدارها ايضا
 طبعه الكلي ليس بالزيادة والنقصان ولا شيئا من زمانها
 المفروضة فاما بال الكلي الذي هو الزمان بحسب نصيبه ذاته بالي كذا
 فيقال لك قد حقق الامر في اللق المبين في استوفى حق في الفرق
 بين الكمية الغير القارة والعددية الوضع وبين المقدار القارة الو
 فالكلي الغير القارة هو الزمان المدور في التمثل القاري كركه الى كذا
 المستديرة المتكاملة ليس بعقل لقياس اليه الا العدم المستوي
 الى الطرف والوسط والمبدى والمنتهى وهو انقضاء ذاته بالمرّة اساسا
 لا العدم الاخر الذي هو انتهاها المقدار وانتهايات قارية عند حد
 بعينه من غير انقضاء بغيره وارتفاع وجوده في متن الواقع واما
 عالم محال الزمان وهو الفلك الاقصى فيتصور بالقياس الى المقدار
 جميعا واما بالازمنة المقدار وطبايح الكلي المتصل ليس الا العدم
 قبول المساواة والمفاضلة لا صحة انكشاف الزيادة على القدر
 الحاصل في الفطن الاول فعض من امتداد الزمان القدرية
 من امتداد الزمان كذا زمان كذا مثلا مساو ومفاوت
 الزمان كذا وكذا لك بعد كذا بالقياس الى بعد كذا او ليس المستحيل
 الى ذات الزمان لم يخلق في الفظة الاولى اطول مرة وان
 مقدارها ما قد خلق عليه وليس في كذا مستحيل بالنظر الى الفلك
 من حيث نفس ذاته وطبايح مقدارها على قياسه في كذا
 بالذات بالنظر الى طبايح نظام الكل والطبيعة الكلية المدبرة
 المسكة لنظام الكل غير العناية الاولى وايضا ان فرض
 كون الزمان ازيد مقدار او اطول امتدادا في جهة المبدى بما قد خلق

امتداد

بالقياس

عليه بوجه فرض كونه وجود ذاته موجودا قبل وجود ذاته وذلك
 منسوخ بالذات واللام في المقالات الاقضية ليس على السبيل
 فان كونه اعظم مقدارا في اول الفطرة مما قد خلق عليه لا يستلزم
 كونه موجودا قبل وجوده فضلا عن ان يكون فرض احد الامرين
 هو عينه فرض اللزوم والقياس فوق الزم الاقضية شيئا يتخلل بينهما
 قضاء موهوم وعدم يتوهم بوصف بالامتداد فيلزم ان يكون
 هناك بعد وفوقه لا يفعل مجرد قائم لا في ذاته فليكن لا محالة يزيد
 ويفضل امتدادا على امتداد غيره موهوم منه ويتفاوت او يتساوى
 شطرا او يوهو ما يشبه بل انما يلزم الاقضية ليس على مقدار الزيد
 وان كان يخفى ذلك بحسب انتفاء بسوء فهمه فوقه تعالى ويغيب
 جرمه في زمان الزمان بل العالم الاكبر كونه فان الصانع الحق موجود
 قبله فاذا تخالفا بينهما عدم موهوم الامتداد والتماري وغيره
 السيلان والارواح ان يقع فيه وينطبق على موهوم منه شي
 ما يخلق ويوجد قبل العالم وبعد الصانع زمانا كان الحركة او غير ذلك
 فكان لا محالة هو لعل امتداد بعض موهوم منه وعصا
 موهوم متان منه غير متساويين اما على المسافة في الامتداد او في
 المقادير فيكون بالضرورة البنية تنفرد استكماله بالفعل مجردا عن
 يقوم فيه وهذا كالمخلخل في حين مثله وقضاء غير مقبول
 باسناد جرمي مما يمكن بهما بعد بالضرورة وان لم يبدى انتساب
 له يمكن ذلك الخلاء والبعد بعينه امتدادا متقدرا متكاملا موجودا
 بالفعل غير قائم الذات والوجود في موضوع ومحل الزكون
 هو المحال ازيد مقادير اطول انبساطا واقل انقباضا
 ذبا من نقص الموهوم فاذا قد تم نصيب الفرد من الزمان
 وبين القائل في هذا الحق وبان ان امتناع ان يخلق الزمان
 ازيد مقداره مما قد خلق عليه في الفطرة الاولى امتناعا ذاتيا

بالنظر الجوهري ذاته من خواصه نفس حقيقة كما امتنع عدم
 بالقياس الى نفس ذاته من خواص جوهريته ومن سبيل اخر
 نقول ان كون المقدار في جوهريته ذاته بحيث يمكن بالقياس الى نفس
 حقيقة النوعية لا يخلق له مقدار مما قد خلق عليه في الفطرة الاولى
 انما هو في المقادير المستقيمة والمستوية فاما المستديرات المختلفة
 الاختلاف من المقادير فيستحيل فيها ذلك استحالة ذاتية بحسب
 نفس المهية النوعية اليه في الاصل المقترة في مقارنه كذا
 والاستدارة وكذلك حركات المستديرات المختلفة الاختلاف
 كلها فصول متنوعة لا عوارض مستقيمة والمستديرات
 والمستديرات المختلفة بالاختلاف لزم الا ان يخلق في الفطرة
 متباينة مختلفة بحسب المهية فاذا احيطت به الزيادة كانت وبحسب
 ايزرة وضمت فتصاغ عليه نفس مهية لزم يخلق ازيد وانقص
 مقداره مما هو عليه فكل زيادة بعد الزيادة تنتج ازيد مقداره
 مما هو عليه وان كان جرم القائل الاقضية ليس يخفى ذلك وسيطحه
 المستديرات ايضا تتجلف لك على بحسب حقيقة فاما الزمان
 الذي هو عينه مقدار حركته بعد الزمان المستدير من حيث مقدار
 حركته المستديرة المتصلة فاذا قد تسلسل به بالباطل فيستحق
 الحق على حشره والحجج شر العالمين **ويقال** ان عيوبها
 عقدة التشكيك والتعقيل المعنى لزم بقا الزمان عدم العالم في الزمان
 قبل وجوده اما انه واجب بالنظر الى ذات العالم فكيف
 يعبر ان ينقص ويبطل فيوجد العالم بغيره واما انه متمتع بالذات
 فيكون العالم واجبا للذاتية العينية بنية واما ان جارية بالذات
 فيلزم للمحال ان يكون له علم وعلم عدمه ليس الا لعدم علمه
 من المستبين لزم علم وجود العالم هو الباري الحق القويم الواجب
 الوجود بالذات على ذكره لا فير فيسبيل حال العقدين اذ قد فشا

المتن

نفس

فما قد سلف لنزول المنع بالذات بالنظر الى العالم انما هو ^{بوجود}
 الا ان السر في ذلك انما هو ان الواجب بالنظر الى الذات ^{المعنى}
 ذلك الوجود وهو رقم ورفع الوجود الذي انما هو مطلق
 الوجود وذلك هو العدم المطلق اذ لا وابد او رفع للذات فيحقق
 بالوجود بعد العدم الصريح فاذا انما الذي يجب بالنظر الى ذات
 العالم فينقض ذلك الوجود وهو رقم ورفع الوجود بالذات
 انما هو مطلق الوجود وذلك هو العدم المطلق اذ لا وابد او رفع
 للذات فيحقق بالوجود وبعد العدم الصريح فاذا انما الذي
 بالنظر الى نفس الذات هو مطلق العدم الصريح لانه ان كان
 بطلاننا صفا في الازل والابد اسما او عدما صرحا دهر بانقضاء
 بالوجود الصريح الذي يغيره خصوص في النفس يستلزم انما يتغير
 بغيره خارجا للحالة فاذا رجع العالم في الوجود قبل وجوده القديم
 بما هو عدم الصريح في حاق الواقع اي بما هو رفع اذ ليس كسر مرتبة
 ذات العالم طباعا لم يحسب طبيعة الامكان للمفاتيح غير مستند
 الى علة اصلا وبما هو مستحق الوجود الذي يغيره مستند الى علة
 الذات وحاصل الوجود والانتفاء اذ المستند حقيقة جبهة
 هو انتفاء الوجود بالعدم بالانقضاء وحاصل الذات والوجود في الوجود
 هو بغيره علة انتفاء الوجود الصريح الذي قد تلوها على ذلك
 مرارا الى العدم هو بوليتية الشيء وانتفاده لا شيء يغير عنه
 بالانتفاء وان وجود الحادث في الوجود بالرفع لا وجود
 اذ لا يعمل في الوجود عدل ان تمامنا للوجود والعدم وجود
 على خلاف الامر في الزمان وبعبارة اخرى لان الوجود بالعدم
 العالم قبل وجوده عدم تحقيق وجوده الا الذي لم يزل الوجود
 عدم مستغنيا للوجود من انتفاء الواقع بحصول الوجود
 الحادث الغير الذي او يلغى به واقعا اذ لا وابد او رفع

بحصول

بحصول الوجود ولا يستقيم اليه في حق الواقع اصلا اختراة
 واجب بالنظر الى ذات العالم لكونه نقضا للوجود الا ان
 المنع بالقياس الى ذاته واذا انتفى احد النقيضين بالنظر الى
 نفس الذات وجب انتفاء الآخر بالنظر الى ذاته وان رجع
 به عدم الخاص للذات في المنع بالوجود والمرتفع بحصوله
 في حق الواقع اختراة بحسب هذه الخصوصية جازيا بالنظر الى
 ذات العالم اذ ليس هو نقضا للوجود الا الذي المستحق بالنظر
 الى ذات العالم هو نفس نفسه ووجوده الطبيعي ليس تارة ^{وغيره}
 الفرد الخاص من حيث خصوصية مكانه في الامر العالمي
 وكذلك عدم الخاص المعروض وقوعه اذ لا وابد او رفع
 لحدوث الوجود ولا يستقيم بحصوله في حاق الواقع
 اصلا انما جازيا بالنظر الى نفس ذات بحسب اعتبار الخصوصية
 فانه قلت اذ الذي هو علة العدم الخاص الممكن بالقياس
 الى نفس ذات العالم قلت علة من حيث اعتبار خصوصية
 الوجود وانتفاء بحصوله في الواقع من بغيره علة حصول الوجود
 في حق الواقع وانما هو الوجود الحق الواجب الذات جازيا
 فان الوجود الحق اذ هو نفس ذاته علة تامة للوجود العالم
 فهو بوليتية علة تامة لا ارتفاع الوجود اذ لا وجوده الحادث
 وارتفاعه اياه في حق الوجود وعدم وجوده في الازل من انتفاء
 عدم امكانه بالنظر الى نفس وجوده الذات فيستقل فبقائه بقا
 الحق وانتفاءه انتفاء التشكيك باذن الله سبحانه ^{وغيره}
 التشكيك في حدوثه الزمان في الوجود ليس من بغيره علة
 من اجزا علة التامة بخلافه من القوة الى الفعل في ذلك الحق
 بخصوصية التامة والازم التامة المتكامل التامة عن العالم التامة
 الحاصلة قبل ذلك الحق فيعطف النظر الى ذلك الحق

في ذلك الحيز القياس الى هذه الناحية ايضا ولشوق الفهم
 يلزم ان يخرج الى الفعل مع حدوث الحادثة في ذلك
 الحيز بعينه امور مترتبة بجملة بحسب الحوادث في ذلك
 الحيز ايضا ~~الامر مترتبة بجملة بحسب الحوادث في ذلك~~
 الحيز معا بالضرورة فنقول تلك الامور الحادثة معا انما
 وجودات مترتبة بجملة لزوم التسلسل المستحيل بالذات
 في ذلك الوقت بعينه ~~لكن كانت~~ عدسات مترتبة تهاصل
 معا قبل ذلك الوقت ~~لزم ذلك التسلسل~~ بل حصل ذلك الوقت
 وان كانت شئ بكم لزم التسلسل المستحيل اما عند وجود
 الحادثة او قبل وليس كذلك التسلسل المتعاقبي في الحوادث
 والطبيات لحدوث شئ باسم الاشياء اصلا كما هو المفروض
 المستبين ثم هذا طريق عقد الاضلال في عقدة هذا الشك
 واكتسب على العقدة فزوان يقال لولا الحركة المستمرة الظالمة
 ويبدو عالم الكون والفاد والواحدة لونها الشخصية الملمة
 الحادثة لطول الامكان الاستعداد في الحركة في الكيفيات
 الاستعدادية ثم يستقبل امر الحوادث الزماني في كل زمن التسلسل
 المستحيل بالضرورة فاذا ان الحوادث الزماني تدور حاداً في الحركة
 المستمرة المتصلة والهيبة المستعدة المتصلة والحوادث
 الزمانية انما يتبع ترتيبها وبقاياتها وتتخصصها زمانية وانما
 باعتبارها بحركات الاجزاء السامية في الاوتنخ وحركات
 عالم الاطسقات في الاستعدادات والكيفيات الاستعدادية
 والالمانية في القدرات والقدرات انما هي الالمانية الاضحية
 للالمانية العبدية والقدرات الزمانية ليست امر الحادثة
 بل انما المعقول العموم الزماني غير زمني في محدد ذلك
 وغيوبته عن زمني آخر وجود الوجه لا غير المتغيرات

حادثاتي في ذلك الوقت
 يتصور لوجودات مترتبة

والمتغيرات والتغيرات والتغيرات مستندة الى افق التغير
 والتغير وهو الزمان مستندة الى نفس مولات اجزاء على ما قد
 لك فيما قد سلف غير مرة وبالجملة لولا ان في السباب ما به
 التجدد والحدوث فيتصور بذاته تفرقا زمانيا وتجدد وجودا زمانيا
 لما وجد الحوادث الزماني وجوده في عالم الامتداد الزماني ولا عدمه زمانيا
 طار بعد التوجه اصلا وذلك المقصود المتجدد في الزمان
 ان هو الحركة الزمنية انما تفوت وتلتحق فكما الموجودات
 الجارية المايمة تنتم الى الحالة الى وجود واجب لذاته والوجودات
 المتعاقبة لقوة الانفعال الى وجود قابل لنفعل بغير قبوله
 وانفعال لذاته فكل ذلك المتغيرات التي تكملة منتهية الى
 تغيره لنفسي ذاته وهو الحركة وتشمل هذه السباب السباب
 بالعرض فانها لا تفيد اختصاص حدوث الوجه بكونه
 من حدوث امتداده الزماني فليعرف **ومضاف** ولعلك
 تقول كيف يصح استناد الموجودات الضعيف الوجه
 المتغير الغير القار الى الثابت الحق القار للوجود بالذات
 حتى يصح كونه وسطا في استناد تغيرات عالم الكون
 والفاد الى الابدان الحق الواجب بالذات من جميع
 الجهات فيقال لك انما يستلزم بما قد انصرت في علمك
 غير مرة الى الحركة بل الامور المتغيرة على الاطلاق لها وجودها
 بحسب اعتبارها بالنسبة الى عالم التغير ومن ذلك الاعتبار
 متصلة فارة ثابتة وبحسب اعتبارها بالنسبة الى عالم
 السطوات المتكلم والقوت والوجود ومن ذلك
 الاعتبار متغيرة تدركه متبدلة غير قارة فمنه بحسب جهة
 الاتصال والثبات فمنه الدوم مستندة الى الثابت
 الحق الواجب بالذات بكل طائفة وبحسب جهة السطوات

٢٤٢

لا في احواله وجوده فلا بد وان يتم صدق الحوادث عن المبدء الكلا
 ويتاخر حادث عن حادث لتعاقبها ويكون كل حادث عل
 لزمه بالعرض والوجود اخر بعد بالذات انتهى قوله في شتم
 قلت في هذا مع ما في جز الوهم الحق ما قد وقع التي من اعتقالات
 القدران بنات بالذكر وفيه التفصيل المتأخر عنه للحد من حزب
 الحقيقة في انما ط المكلفين اصل الحق الاشهر فانه انما تعلم
 الحادث المعلوم بانعدام علته النشأة بتة وان احدا متوهم في
 دائرة العقل لا يقول ببقاء المعلوم مع انعدام علته النشأة
 وانما ان كل حادث في سلسلة الوجود والاعتقاد كما اعتقاد انما لزمه
 بالعرض والوجود اخر بعده بالذات على ما قد مر في حيث ان ذلك
 لكن الكلام في العلة بالذات ان ليس فيها بالضرورة ولا
 بالعرض في الوجود لولا في الوجود بالذات تة والاشياء
 كما مر استنتجت في سلسلة ترتيب الوجود الى القيمة الكلا
 بالذات كل ذكره فاذا لم يلزم انها عدم الشيء المفروض
 الانعدام الى انعدام سبب السلسلة وخلوها بالامر تعالى
 عن ذلك علوا كبيرا فان يجب علينا ان نقطع ويريد
 ونجبت عرف الاعمال فتقول ما حققنا ذلك ان الحادث
 والزوال في عالم امتداد الزمان لا يصح الا بالانتهاء الى طبع
 متحدة متصرفة يكون طباع وجودها بالثبات اتصال التجدد
 والعدم وسيلان استمرار الحوادث والبطال من غير تناد
 في الانقضاء والنقص الى علة خارجة عن ذاتها يضمن المتماثل
 المحرر من هذه المضائق ولكننا سنكشف الان مبينا
 طار فاحسب ان خوفنا انما انما بعض الامور من الكلا
 على ان يتوهم الفاسدة بحسب ان عدم الطار الى على الشيء
 الكائن الكلا في الزمان حادث متجدد في حين الواقع

وطور في العلم عن تجدد البطال بعد التقدير وان انعدام الشيء الزمان
 انما هو انقاع وجوده الحاصل في زمن حصوله من تلقاء الحال
 الموجب عن دعاء التحقق وعن زمان الحصول وان عدم فعل
 الفاعل والفاعل فاعل البطال والانتفاء وان عدم حصول
 الشيء في زمان ما غير متحقق الصديق للوقت ذلك الزمان ومع
 تحقيقه لا قبل وان انتفاء المانع يتقدم على وجود المعلوم
 بالذات تنقذا بالطلع لكونه من اجزاء علته النشأة ونشأ من
 تلك الاوائل ليس في عالم العقل نصيب ولا في اقليم
 الحكمة من غلظ وان في التكليف والمتكلمين اقواما
 وعشائر تلك الماشية ومن دعا بعبودية في امره يعلم ما يشاء
 ويتجدد ويعقل فيه الفعل والقول يكون للحال شيئا ما والعدم
 ليس شيئا ما يعبر عنه بالذات والانتفاء بل هو سلب محض
 وليس صرف للتجديد الاعمال لفظ ولا يراد به عدمه الا انه ليس
 في الحصول امره اصلا وانما طرؤ العدم على الكائن في الزمان
 هو سلب وجوده في الزمان المعاقب سلبا صافا علة في الزمان
 المعاقب قيد الوجود المطلوب لا قيد السلب الوارد عليه
 اذا الحكم بذلك للتجدد صدق في هذا الزمان بل يتحقق الصديق
 في زمان وجود الكلا من في المازال والباد جميعا فالكلا في العالم
 ليس هو حاصل الوجود في زمان الفاد حتى يصح فيه ارتفاع
 الوجود وتجدد عدمه بل الوجود في زمان الفساد وتنقض ذلك
 وابدا وبالجملة الذات المجازية من زوال افاضة الجاهل اياها
 باطله تنقية في بين الدهر وفي الازال والاباد جميعا فانها
 الجاهل في من المدة لا في زمان قال اصلا وفي زمان او ان باطل
 الحكم بعده الصريح في الدهر وصدق الحكم بالوجود الدهر بسلسلة
 او انقطع كتمار عده في امتداد الزمان الوجود الحادث في الزمان

بعده فيتم الوجود الفاضل الى حيث يتصل الافاضل في القضاة
 الى الازمنة فاذا امسك الجاهل لنفسه من العمل والافاضل
 باعتبار لحاظ الاضافة الى المحدث والازمنة لعدم حصول الاستعداد
 والمصحات انهم سبيل الى التقدير وانتهى استمرار الوجود وقد
 سقته الليبية لاصلية التي من راس طابع الامكان الذاتي
 ثمانية على ترتيبها وانقضى البطالان العرف والعدم القوي
 الذي هو غير المهمة الامكانية فاجتدعها قطعها في غير
 فيضان الوجود ويخبر استمراره في المستقبل لانه يرتفع الوجود
 الذي قد فاض ووقع في الزمان الماضي عن كنهه من الكثرة
 ساهرة ارض الزمان القليل من المخرج ان ارتفاعه زمان
 في قوة اجتماع النقصين في الزمان ليس في العقل ان
 متحققة فقط فان قدرته وتوهمها الى الزوال حقيقة
 انقطاع وانصال الفضايل لعدم الاضافة الى انقضاء المجرى
 عنها في القدر الحكيم والتميز الكبريم تارة بالحفظ ولا يورده
 حفظها وتارة بالامساك ويمسك السموات والارض
 ان تزلزلا وان لا يعدم الا وهو انزل في المدة والعدم على الحاشية
 الزمان في انقضاءه المحصل يخص وجوده بزمان ما محذور في
 جهة النهاية بحد معين كما هو محذور في جهة البداية كذلك
 وذلك الوجود المحذور بحد للظواهر غير ترفع المعنى المذموم
 ولا عن ذلك الزمان المحذور في الجهتين فاما انقضاءه في
 بحسب القياس الى الزمانيات الموصوفة في ابتداء الزمانات
 بعده وتخصص الوجود المحذور في الجهتين بتخصصه في
 الطرفين فينبعث عن القاطع بحسب خصوصية استعداد
 المادة القابلة لكونه به في الذات والوجود من كون
 المحذور والبقاء بالامكان الاستعدادي ولذلك

ان الجوهري المفاخر للمادة في ذاته لا في فعله من النفس الناطقة
 العاقلة الانسانية لا تدبره ثور المخرج ولا تدور سوار الليل
 فاذ قد يبرهن ان عدم اللبث بالهاتين لفاسد ليس يحسن
 الا الى عدم تحقق الملة التامة للموجود في الزمان العاقبة
 الا في الزمان والا يادرسا كمال العلم كونه قبل حصول الوجود
 الحادث في الزمان الا في الوجود كذلك لانه يتجدد مستند الى بقائه
 جزا من اجزاء الملة التامة للوجود والحاصل في زمان الكون فالتامة
 التامة لتلك الوجود والى وجوده دخل في التحقق غير تنفية
 اياه وانما الصحيح ان الملة التامة لتقديره مفروض وجودها
 مقدرة داخلية في التحقق من بدو الامران لا اياه والعصاة
 الازلية سابقة كانت او لاحقة من عاشية الوجود الكلي
 في زمان بعينه متصلة في الملية والملية على الجهة اللاحقة
 بما هي متصلة في لحاظ العقل بما يميزه بحسب الاضافة الى المكاشفة
 الا في نهاية اخيرة يقف الوجود فاقبست في **نفسه** ولكن
 من المعظم بصيرتك ان عدم المعقول ليس يتوقف بالذات
 الا على عدم الملة التامة اى على الجاهلية الجاهل التام وعدم
 اياه بالتملك لتفرد وجوده ليس ترتيب الالط جاعلية بالقل
 فليس المستبين بالبرهان لشيئا يعينه لا يرتب وجودا او عدمه
 شيء يعينه وليس ينبعث بخصوصية الوجود شيء مخصوص في الطرفين
 فاما عدم الجزا يعينه او لا يعينه وعدم احد المعامل بخصوصها او لا
 بخصوصها فقط خلاف تنبؤات الجاهل ويرى مظهرها في مقارنتها
 المحررة عليه بالذات ولوازمه لاسيما خلاصات المعبرة
 فيه وتختصه فيكون ارتقاء الجزا يعينه ارتقاء التركيب
 فليس ايضا مستقرا لتعريف البس الجزا والكل مما يجز
 وكل متباينين الذرة والعدم يتخصص بتلك الاحوال بتلك الكيفية

و

كما الوجود انفس كذلك فاذا اذ الوجود الكمال بحيث
 الافتقار الصدوري موقوف الجز في حيز المنقتر ^{المنبعث}
 لا في حيز المنقتر اليه والمنبعث عنه فليس يعقل لكل صدور
 مستأنف وراصدور الاجزاء بالكل ولا فاعية تاثيرها
 وراء التاثير فيها وانما يكون الجز في حيز المنقتر اليه والمنبعث
 عنه بحسب الافتقار التقوي الثاني فليكن له محالة خارجا عن
 قوام جعل المنقتر وفاعل الذات وعن يمينات الجاعلة
 وتسطرات الصدور ولو كان الامر على ما ختموه لم ^{على} يتبين ان
 ان يكون الجز بما هو جز بعينه داخل في العلة الصدورية وفي
 المعلوم الصدوري بما يخاله صدوريه ومعلوم صدوريه جميعا
 ويكون عدم الجز بما هو عدم بعينه علة تامة لعدم العلة
 وعدم المعلوم بها في درجة واحدة او يكون هو بعينه
 عدم العلة وعدم المعلوم جميعا فيلزم لنزول عدم هو بعينه
 علة ومعلوم لنفسه اذ عدم العلة علة لعدم المعلوم ^{بما} فاذ
 عدم الشرط ليس مما يتوقف عليه عدم الشرط بالذات
 بل هو علة له بالعرض حيث هو بقاار لعدم علة التامة
 التي هو علة لعدم بالذات وكذلك وجود المصادم
 ليس يتوقف عليه عدم المعلوم بل ^{بما} يتوقف على المعلوم
 مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة فوجود احد
 المتقارنين ليس يتوقف عليه عدم المانع الاخر اذ ربما
 بعدم احدهما مع عدم الاخر ايضا لان انتفاء العلة التامة الكلية
 وكذلك انما الذي يستحق الخص ^{بما} ويجزى بالتفتيش هو ان
 انتفاء المانع لو ازم وجود المعلوم ومنه مقاربات
 علة الموجبة لانه من المنقتر اليه لم بالذات والمنقتر عليه
 تقديرا لطبع الاله الا بالعرض من جهة مصادره مستعدا

للمادة هو المنقتر بالذات وبالجملة فليجهد في ان ^{استقامة} مادة الله
 هذه المواضع الفاضلة وليست حيز من خطاط بالعرض بما بالذات
 وليعلم ان سران هذه الدقائق وحقا يكون عند الاستحقاق
 قريحة اوسع والطف في القرائح الجوهرية وذننا ارفع وحق
 من الازمان المشهورة وناتلا لغور واروق من المناكبات
 الوجودية واذا قد سيع الله سبحانه علينا نعمة طاهرة ^{طاهرة}
 فتم يتقات اثبات الحق وسبيل ابطال الشكوك
 والادام وبلغت القوة النظرية نصا بها الله على كمال
 العقل المستفاد على الاله الاقصى فلتنقل الال الى تحقيق العقل
 في القدرة الحقة الفعالية الوجودية والارادة الواجبة
 القياسية القياسية على سبقة النظر الى ^{بما} الغرض
 البالغ ^{وقد} المتيقن من ممكن ان فرقا من المتبعين
 الاول هم يظنون ان القدرة معينين صورة الفعل والترك ^{وكون}
 الفاعل فذا ترجيح لذات فعل والى لم يشاء لم يفعل ^{فمعلوم}
 ان من حيث من الفلاسفة الى قدم العالم الرئيب للبارى ^{الفعلى}
 بكل لطانة الالمعنى الاخيرة والمعنى الاول والشعرون
 ان المعنيين يتلذذان بحسب المفهوم وبحسب التحقيق ^{والمرح}
 اثبت المعنى الثاني لا يحصل له من اثار المعنى الاول ^{بما} ابر
 اذ كان الفاعل بحسب نفسه ان بحيث ارشاد فعله وان لم يشاء
 لم يفعل كان الاحالة بحسب نفسه فانه معزل النظر عن ^{الشيء}
 واللامشية بعينه منه الفعل والترك ^{والا} كان بحسب منه الفعل
 اذ اوجبت اللامشية والترك اذ اوجبت اللامشية فدو ^{المفعل}
 ووجوبه تلقاء دوام المشية ووجوبه باليسر ^{بما} ابراد صحت الترك
 على تقدير اللامشية وكذلك دوام الترك ووجوب ^{الشيء}
 ليس بصادم صحت الفعل على تقدير المشية ^{بما} من المعلوم البين ان

ان الذاهبين الى قدم العالم من الفلاسفة او المتفلسفة انما هو
 دوام الفعل للبارئ الفعل على سلطان من حيث وجوب دوام
 المشية اذ يقولون ان سبحانه تام وفوق التمام فيجب ان يكون في
 بحسب ان التامة القياضة وعلم التمام بنظام الخيرة في المشية
 لا قاضية الخيرة وذلك لا يتنافى في صحة الزكوى على تقدير عدم المشية
 فصدق العقدة النظر الاستلزام صدق شيء من العقدة المحل
 في الطرفين فالذي ليس بذلك خلاف بين المتخصصين
 الا في قدم العالم وصدوره لا في صفته الارادة والاختيار للبارئ
 المتعلق بحاجته فان لم يكن فاعلمت به علم وارادة البصر ان
 بالاجبار والاضطرار عند ذي الغيب فمن البصيرة العقلية
 وصحة الفعل والترك بحسب النيات وكونه في ذاته بحيث
 ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل انما الاعبار بان الفعلية
 في تقدير القدرة والاختيار فتسميه احدنا قولنا بالاختيار والآخر
 قولنا بالاجاب خروج جرم الحق وتخليج من جعله الانشا
 فليعلم **وقد** قال العلامة المتكلمين في شرحه للمشائير المتكلمين
 والتخصيص في التنازع ههنا بين الحكماء والمتكلمين لفظي لان
 يجوز وان يكون العالم على تقدير كونه اذ لم يعلموا للعلية اذ لم
 لكنهم نفوا القول بالعلية والمعلوم لهذه التعليل بالاعمال
 على وجوب كون الموتر في وجود العالم قادرا واما القائل
 فقد اتفقوا على ان الازلي يستحيل ان يكون فعلا المتفاعل المختار
 فاذا حصل التناقض على ان يكون الشيء اذ لا يتنازع في افتقاره
 الى القادر المختار ولا يتنازع في افتقاره الى العلية الموجبة وانما
 الامر كذلك ظاهرة الاختلاف في هذه المسئلة انه قول فقال
 خاتم المصليين الربيع في الشرح اقول في اصحاب غير من الحكماء
 المتخصصين وذلك لان المتكلمين يسمونهم صدقوا لئلا يمتنع

على وجه

كون
 على وجه جوب هذا العالم محدثا غير يقض لفظا فظاهرا على ان يكون قاطع
 مختارا او غير مختار ثم ذكروا بعد اثبات صدوره انه محتاج
 الى محدث وان محدثه يجب ان يكون مختارا لانه لو كان
 موجبا كحال العالم قديما وهو باطل مما ذكره اولنا فظهر انهم
 ما بنوا حدوث العالم على القول بالاختيار بل هو الاختيار
 على الحدوث واما القول بنفي العلية والمعلوم فليس يتفق
 عليه عندنا هم لان مقتضى الاحوال من المقتضيات والمعلوم
 بذلك صريحنا وايضا اصحاب هذا الفاضل اعني الاشاعرة
 يثبتون مع المبدء الاول قديما قديمة سقوا بصفات المبدء
 الاول فهم بين ان يحلوا الواجب لذاته نعمه وبين ان يحلوا
 معلولات لذاته واجبة من علته وهذا في ان احترزوا من
 التصريح بلفظا فلا محيص لهم من ذلك بمعنى فظهر انهم غير
 متفقين على القول بنفي العلية والمعلوم مع اتفاقهم على القول
 بالحدوث واما الفلاسفة فلم يذهبوا الى ان الاول يستحيل ان
 يكون فعلا المتفاعل المختار بل ذهبوا الى ان الفعل الازلي يستحيل ان
 يصعد الاعن فاعل اذ لم يتم في الفاعلية وان الفاعل الازلي
 التمام في الفاعلية يستحيل ان يكون فلهذا غرر في إمكان العالم
 فعلا اذ لم يمتنع في الفاعل اذ لم يتم في الفاعلية وذلك في
 علومهم الطبيعية وايضا لمكان المبدء الاول عنه هم اذ لم يمتنع
 في الفاعلية لمكان المبدء الاول الذي هو فعله اذ لم يمتنع
 في علومهم الدينية ولم يمتنع هو الريم الى ان ليس بقادر مختار
 بل في مبدء الازلي قدرته واختياره لا يتوصل كثرة في ذاته وان
 فاعلية ليست كفاعلية المختار من الحيوانات وكفاعلية
 المجهورين من ذوي الطباع الحسية على ما ينبغي بيانه انظر كلامه
 بالفاسط نور الله مضجعه وروح مقلد **وقد** اتفق المتعجب

منه

من امام التشكيل كيف يرجع الى الحق في المباحث المشرفة
ورفض محرمه في اللزوم انقاد العقل واذا عجز عن الحجة
واعترف بان الفرق بين المقادير المختارة وبين المقادير
ليس على سبيل ما كان التفاضل في سائر كثير قال ولذا كانت
ارادة الله تعالى في علة الوجود لم تكن تلك الارادة
قصدا الى التكوين لا القصص الى شيء بل هي انفاذ بقدر
ذلك الشيء فثبت ان ارادة الله تعالى ليست عبارة عن قصد
بل الحق في معنى كونه مريد ان يسمي الله تعالى بفضاء انه يفعل
نظام الخ الوجود في الفعل ان كيف يكون ذلك النظام
يكونه لا محالة كما انما منقضاء به من غير مناف لارادة الله
الاول في المبدأ ايضا الى شرعه وان غير مناف لغاياته
ارادة لذلك ورضاه ثم اننا اذا حققنا حكمنا بان الفرق
بين المريد وغير المريد سواء كان في حقنا او في حق الله هو
ما ذكرنا قال ان ارادتنا ما دامت متساوية النسبة الى الوجود
الحداد وعدمه لم يكن مما لا يرجح احد فيك الطرفين
على الاخر واذا صارت نسبتها الى وجود المراد ترجح
الى عدمه وثبتت له الرجحان لا يحصل الا عند الانتهاء الى
حد الوجوب لزم منه الوقوع لان الارادة الجازمة
انما تحقق عند الله وبذلك قد صارت موجبة
الفعل فاذن ما يقال من الفرق بين الوجوب والاختيار
ان الاختيار عليك ان يفعل وان لا يفعل والوجوب لا يثبت
له لا يفعل كلام باطل لاننا بيننا ان الارادة متى كانت
متساوية النسبة لم تكن جازمة وهناك منسجعه صدور المراد
من ترجح احد طرفيه على الاخر صارت موجبة للفعل
والا يبق غيرها وهي سائر الموجبات فرق من هذه الجهة

بل الفرق

بل الفرق ما ذكرناه ان المريد هو الذي يكون عالما بصدور الفعل
الغير المتأخر عنه وغير المريد هو الذي لا يكون عالما بصدور الفعل الغير
المتأخر عنه وغير المريد هو الذي لا يكون عالما بصدور الفعل الغير
الشعور حاصله لكن الفعل لا يكون بلا علم بل ينافر مثل الخلق على
الفعل فان الفعل لا يكون مرادا وتعالى عنه ليس شرط كون الفعل
مريدا وقادرا امكانه لا يفعل ان الله تعالى لا يعلم انه يفعل الفعل
المتأخر في الوقت الفعلي في تلك الفعل لولم يقع كان علم الله غير
مطابق لما علمه فكان علمه جهلا وذلك محال والمؤثر الى المحال
فعدم وقوع ذلك محال فوجوده واجب لا تخال فوجوده من طرفي
التقيض مع ان الله تعالى مريد له وقادر عليه فعلنا ان امكانه لا يكون
ليس شرط كونه الفعل بقدره او مرادا انتم كل بعبارة وقال
بعد هذا الفصل في فصل اخر في قدره سبحانه ان القادر هو الذي
اذا شاء ان يفعل فعل وان شاء ان لا يفعل لا يفعل ويجب ان يعلم
انه ليس شرط صدق هذه الشريعة لصدق المحلية يعني ان يصير
انه شاء ان لا يفعل لم يفعل لان الفاعل لما يكون فاعلا بالفعل
صدور الفعل عنه وفي تلك الحالة يستحيل ان يصدق عليه ان شاء
ان لا يفعل لم يفعل فعلمنا ان صحة وصفه بالفاعلية ليس لايصدق
هذه الحولية بل يصدق تلك الشريعة والانه تعالى يصدق عليه ان شاء
ان لا يفعل فانه لا يفعل وان كان لا يصدق عليه ان شاء ان لا يفعل
لما قد يتبين ان رتبة الفعل من لوازم ذاته قال تعالى انما لا نعبر في كونه
الفاعل فاعلا مستحي ان لا يفعل حتى لا يفرقنا ما ذكرتم بل يعتبر في كونه
يحتمل يمكن في حقيقة مشيئة ان لا يفعل والفاعل محال كونه فاعلا وان
كذب عليه ان شاء ان لا يفعل لكنه لا يصدق له من شاء ان لا يفعل
واذا اعتبرنا هذا القيد حتى يتبين ان العلم الموزون فنقول ان يثبت
ان الموجبات التي باعتبارها بصير الفاعل فاعلا بالفعل التام

الاعمال والارادة عليه الفعل فاذن الفعل عندنا ليس هو العمل
 التي باعتبار ما يمكن موثرا في الفعل لا يصدق عليه ان يشاء ان لا يفعل
 بل كذب عليه ذلك واما التميز بين القادر والموجب فيما ذكرناه
 في الفصل الثاني اذ انتم كل واحد بالفاظه وقد يلحق كما ان انصاف الشخص
وقد ان يلحق الامكان الذاتي هو الملة الثانية للفقار الى
 الملة الفاعلة بالذات وذلك لان وجوب الفعلية لذات
 بنفسه من الذات اعانتها موجب تام الاستغناء عن الملة
 مطلقا ولا سيما الملة الفاعلة وكل ما هو مقتضى تام الشيء فان استقار
 هو الملة الثانية للفقار اليه فاذل الضرورة طرفي الفعلية والاعمال
 للذات بحسب نفس الذات تامة الملة لا محالة للفقار الى
 الصدورية في فعلية كل الطرفين فاذن طبع الامكانات
 بالذات هو الملة الثانية للفقار الى الملة الصدورية في فعلية
 كل الطرفين فاذن طبع الامكان بالذات هو الملة الثانية
 للفقار الى الملة الصدورية الفاعلة للذات الجائزة ولا حظ
 للصدورية من الملة شرطية وشرطية اصلا كما يجب اتمام
 من المتكلمين **وقد** في المستبين لذل الشئ بالاجب
 لم يجز ولم يجب لم يوجد كما هو جاز الطرافين في وجود
 ذاته وشرطية لا يشترط لحد الطرفين بالفعلية الابالكوب
 من تلقاء الملة كما عليها اجماع حجب الحقيقة والدولة الغير
 البالغة نصاب الوجوب كما يجب ان يجمع جميعها
 المتكلمين غير محبة في قطع النسبة الجائزة ولا مفر من المحصول
 بالفعل اصلا بل يجب المحصول بعلم الجاعلة التامة وبالعيار
 اليها جميعا وعلم الجاعلة التامة لا ياتي بالقياس اليه فقط
 اليس لاذن نصاب الوجوب انتم النسبة الامكان
 وانما زلت الافعية على التمييز فيكون الاقتصار تلقاء

الفعلية من

الملة

الملة قد صحت على الابل من سبب الزجج عرو الطلب
 اساسا وانبعثت عن الوجوب وجوب الصدور وجوب
 الصدور من ابل الى سبب طبيعة لحاظ العقل واما الاولوية الغير
 شاذة بحسب المتكلمين لاختلاف اصول الفيلسوف والتحسين ما لا يلحق تحت
 انها لم تلحق بصل الكمال والايقات المخرج عن دائرة النسبة الجائزة
 على البتة والجزم لم يكن يتبع معها وجوبها التفرقة والافعال الصدور
 بل يكون حاصله بعينه ما مع كل واحد من الطرفين فيكون مستمرة الاعمال
 في الصور من ترك الاستمرار بين الامر من فكل من الامكان على متواترة
 بعد الى الطرفين فاذا لم يوجد مطلب سبب الزجج عرو ما يخرج الامر من
 كسر الى شئ آخر يحصل بما نازط في التفرقة من طرف الملة تقرر
 على البتة في سبب الصدور من الصدور على التفرقة فيكون فيكون
 حصول الملة الثانية اولا ثم يفيض الفحص هناك انما بالفتش
 واما الى الاولوية اخرى طارئة واما تلك الاولوية الثانية ثم اذ هي
 ايضا في وجودية فلا يستطيع ان يكتفي من التي قد زلت احد طرفي
 النسبة الجائزة بل يجب ان يقيس الامر اذها الى الاولويات غير متناهية
 والاولويات المتسلسلة الى النهاية اذ لوحظت بحسب الحاطة
 اجمالية فمر على شاكله الاولوية الاولى في حكمه الفناء والابقاء
 لكن النسبة الجائزة مع ذلك كما قايمة بعد على قطبها وبالجوارى
 بين الوجوبات في الصورة الاولوية الوجوبية وبين الاولويات
 في صورة الاولوية الغير الوجوبية ان الوجوبية تابعة من شيع
 الوجوب الاول الذي هو اصل المحصول النسبة الوجوبية الجائزة
 عن ابعاد دائرة جواز الطرفين وهو كما من التتابع اللازمة
 في لحاظ العقل واللازمة فيها لا ينفصل للعددية والنسبة الجائزة
 في كل مرتبة بنسبة في حاق الواقع بنفس انصاف المستوع الذي هو
 الملزوم الصل والاولويات الغير الوجوبية بحسب الزجج عرو

كلها

نعود الى العالم وقرينة ما لو انما يخصه لذات الوقت على سبيل الكثرة
 ويصلوا صدور العالم في غير ذلك الوقت متعاقبة لا وقت
 قبل ذلك الوقت وهو قول الجدل المسمى بالمتن المعروف بالكثرة
 بعد انهم وقد لم يعرفوا بالاختصاص نحو فاس الجرجون التعليل
 بل في بيوت الى الوجود العالم لا يتعلق بوقت ولا بشئ اخر غير
 الفاعل بل في بيوت الى الوجود الفاعل المختار له في احواله وقدره على
 من غير تخصص وقت ولا في ذلك يعطش ان يحضره الما في ان ينادي
 النسبة الى غيره جميع الوجود فانه يختار احواله لا محالة وبغير ذلك
 من الامثلة المشهورة وبهم اصحاب الحس الاخرى ومعرفة
 هذه وغيرهم من المتكلمين المتأخرين انهم قول **ويصف** انما هو
 المقدورية وبنات صفة الوقوع تحت سلطان يتعلق القدرة
 الربوبية الوجودية هو مطبق الامكان الثاني فكل ممكن بالذات
 فانه في سلك الاستدلال منه الى الابداني القيدوم الواجب بالذات
 بكل لطفه وتقدمه وجميع ما يتوقف وجوده عليه من الممكنات
 في المسألة الطولية التي سبحانه فانه سبحانه عالم بكل شئ وعلم
 كل شئ قدرا وكل ممكن الوجود فانه بجميع علمه وبما يستند الى كونه
 وادارة وقيامته وقهالته سبحانه فقد انبأ الوجودية شأنه
 الباطن لكل ما في عالم الكمال والموالاة على الاطلاق
 لكل ذي سبب بقاطبة علمه وبما اذا لا يخرج شئ مما هو في
 سلك القاطبة الامكانية عن علمه وادارته وصنع وقدرته تعالى
 كبرياؤه فانه قد بان كونه سبحانه لا يخلو القدرة الحق الوجودية
 بالمتنقات الثانية من جهة المقدور وقدره على اذ الحقيقة ولا
 بوجه من الوجود اصلا كمن جهة تفصل المقدرة وعجزها فهذا
 سبب عدم بقوله الامكان يعني المقدورية لا معنى القادرية
 فالحال في قدره على كل شئ الباطن لا انه يجوز عنه نسبة

وهو لا يخلو على فعله او
 بالتخصص والتكدر والوجود
 استنادا الى علمه غير الفاعل

ويجوز

نسبة كل الشئ الى القدرة وبما هو في القادرية

الى القدرة

الى القدرة الحق فاما من التفسير بل من المقهورين المعبرين عنها
 بالاعتبارين فاما متبينا ومما ينة ما بالذات ولنا انفي قولنا هذا
 القادرة الاضافية من ذوات المقدور عليه الاضافية وكيف يتفوق
 به ذلك على بل انما انفي لذات المقدرة الحق التي هي مبدأ القادرة
 حينما يتفوق الشئ المقدور عليه بحسب حقيقة التصورية كما الامر في علمه
 المقدرة على ذات المعلول ثم على المعلولة الاضافية بين
ويصف اولئك نقول ان كانت القدرة الالهية وجودية كانت
 لاصدور العالم الامكاني عنها متفقا بالذات فلهذا لم يكن صدور العالم
 الامكاني واجبا بالذات وذلك فينا في انما لا وجوده بالذات
 فيقال ان لا صدور الشئ يتقرر وجوده من تلقاء القدرة فهو
 معنى آخر وانه يتقرر وجوده في نفسه بالذات وبما لا يتبادر
 فان يتقرر وجوده في نفسه بغير مضاف وعن غير مضاف فيقول
 بالقياس الى غيره ولانه يمكن ان يتفوق ذلك مع ذلك من ان
 ولانا نعلم عليه ان صدور شئ غير المحو لا غير الموضوع فاذن
 وجود العالم بالنظر الى ان غير مضاف لوجوب صدور شئ من جهة
 وجوده بغيره سبحانه اياه بحسب كونه سبحانه تاما في الفاعلية
 مرورا لافاضة الخير بالذات والعالم متفقا على نفس علمه وادارته
 غير متوقف الا على محبة ذاته الاحدية الحق الواجبة الوجود
 والعلم والقدرة والادارة والفعالية والفيضانية بالذات فليتبصر
ويصف فان قلت ليس من الثبات المستبين لغير الحقيقة الحق
 الوجودية متعالية النجى والتقديس عن الكثرة قبل الثبات والكثرة
 مع الذات والكثرة بعد الذات والذات الاحدية لا يمكن
 ان يكون بحقيقة ومباشرة واعتبارا واعتبارا في شئ من جهات الذات
 اصلا وانه سبحانه بنفسه مرتبة ذات الاحدية الحق من كل جهة
 بنحو جميع اشياء الكمالية التمجيدية والتقدسية اذ الخليلية

عالمية

سبب الوجود في ذاته
الوجود في ذاته

الكلية يسميها راجعة الى حقيقة الوجوب بالذات غير زائدة عليها
بوجود الوجود اصلا فاذن مرتبة ذات الوجود بعينها العلم والارادة والوجود
وجله جهات الغزو والجه و صفات الجلال والجلال فاذ كانت
نظام الوجود عند سبحانه واجبا بالنظر الى ذاته بحسب علمه و ارادته
كان لا محالة واجبا بالنظر اليه بحسب مرتبة ذاته سبحانه فكيف
يتصور صحة الصدور والاعتماد في هذه القدرة بالنظر الى
نفس ذات المقدار قلت ان الكلي من المعلوم عندك لان محنة
الصدور والاعتماد والمعتبر في هذه حقيقة القدرة بالقياس الى ذات
المقادير ان يكون بحسب الحقيقة الامكانية في ذات المقدار
كما في قدرة الانسان مثلا على مقدرة وذلك امر نقص وجوده بالذات
وكونه في هذه ذات بالقوة لا بالقوة بالقياس الى صفاته وكما لا
او كونه بحسب طبع الامكان الذاتي في المقدور كما في قدرة
القدر الحق على جميع المقدورات وذلك مقتضى عن سبب
النقص و صفات الامكان بجميع الجهات فالمقدور بالذات
الذات بحسب امكانه الذاتي صحة الصدور والاعتماد
عن جهات القدرة بالذات وان كان واجبا للصدور عنه بحسب
علمه و ارادته في مرتبة ذاته وهذا يتم اخذ القدرة و مرادها ذاتها
ان القدرة الاختيارية تتأكد بوجود الوجود والارادة والمعلومة
ذاتها فاذا كان القدر الفاعل يفعل يعلم و ارادته كان يفعل قدرة
اختيارية بية ولا سيما اذا كان نفس ذاته بعينها العلم والارادة
و استمرار الصدور والاعتماد في هذه القدرة بحسب
القياس الى اعتبار كونه المقدور عليه في نظام الوجود اولا
اذ ذلك الاعتبار امر و راجع الى ذات الشيء المقدور عليه
بته فاذن الفعل القدر على سبيل الوجوب في مرتبة ذاته بحيث
اذا كان الشيء المقدور عليه ما يليق بنظام الخير في مرتبة

السبب الطائفة
الوجود العبد المريد
وقال في قوله
و صحت مع جميع

الوجود

الوجود معلوما وعرضا ادخل في شئته وفعل يعلم و ارادته على الحقيقة
بحسب ذلك الاعتبار الذي هو زايه على اعتبار مرتبة ذات الممكن
المقدور عليه و وجوده و حيث و اذا لم يكن بموجبه ما وجوده و تقرر
غير نظام الوجود تركت صنعها و لا شئته و لم يدخل في شئته و ارادته
فهذا ما اعتد في تحقيق هذا الموضوع و لم يدخل في شئته و ارادته
المسئلة و الله سبحانه و في الفضل و العظمة و **ويشترط** ان الخاتم المختصين
البرعة رضوان الله تعالى عليه حسن و اصواب في شرح رسالة مسلم
العلم حيث قال في المسئلة الحاربه و عشر تكفر العلم و القدرة انما
في الموجودات الممكنة فقياس العقول بسا الا و اعلم
و و صفة العلم و القدرة و التنزيه لن يقال سبحانه و تكبره و العزة
عما يصول ثم قال في المسئلة الثانية عشر بيان ما لم يجب الاحتكام في
ارادة الله سبحانه انما العلم بنظام الفعل على الوجه الاتم و اذ كانت
القدرة و العلم شيئا واحدا في ذاته مختلفا بالاعتبار العقلية
المذكورة ثم في المسئلة الثالثة عشر في الجبر و الاختيار قال الاشكر
لن تخرج الاسباب بحسب الفعل و عند فقدانها بمنفع فالذي ينظر
الى الاسباب الاول و يعلم انها ليست بقدرة الفاعل و لا بارادة
يحكم بالجبر و هو غير صحيح مطلقا لان السبب القريب للفعل
هو قدرة و ارادة و الذي ينظر الى السبب القريب يحكم
بالاختيار و هو ايضا ليس صحيح مطلقا لان الفعل له محصل
اسباب كماله مقدرة و مرادة و الحق قال بعضهم لا يجدون
ولكن امرين امرين و اما في حق الله تعالى فان اشئته لم يقدرة
و ارادة متبائنان لزم ما يلزم من امرين غيرهما كماله نقصان
افعاله تعالى عن ليس موقوف على كثرة انما بسبب وجود الكثرة
فلا يتصور مكان الاختيار و لا الجواب انتهى كلامه بعبارة يعني
مثل ما هو معقولنا من الاختيار و لا الجواب في الموجودات

مقتضا الوجود
على النظام الاستدلالي
القدرة و العلم و الارادة
شبه و الحكم

التي قلنا **ويصف** فاذن قد تلخص انه اذا كان فاعلية الفاعل
 بحسب علم كبر ذلك الفعل اكل وانما في نظام الوجود مقابل
 وكان العلم بذلك نفس ذات الفاعل وكان العمل الفاعل اكل وانما
 واحق وانما في نظام الخيرة مقابل امر وراخصية ذاتها لا اعتبار
 كالما بالصدر في ذلك الفعل واما مقابل في ذات الفاعل
 واجبا بحسب ذات الفاعل ومع ذلك فقدرة بالثبات الى
 الطوبى سواء اذ وجود الصدور عنه حيث انه لا يمتنع في ذلك
 واما مقابل لكونه اكل وانما في نظام الخيرة مقابل كذا حيث
 ان ذات الفاعل لما يقدر عليه بحسب صدره واما مقابل فكلما كانت
 مقابل اكل وانما كان هو متعلق بالصدر في ذات الفاعل وكان
 فاعلية اياه بحسب ذاته وعلى ذلك عيون اياه واذن المتحقق
 الثابت ان يقوم الفعل فاعلية الكمال علم بنفس ذات العلم
 الذي هو اتم المعلوم لكل معلوم معقول المحسوس فاذن اياه
 فاعلية الارادة والاعتبار على اكل الوجود وانما بالثبات فانه سبحانه
 يعلم ذاته وان بنفس حقيقة شيوخ كل تقدر وجود كل حال تقدر
 وكل وجود ذاته الحق حقيقة محض من كل جهة فاذن بقاء
 قياس الخيرة وفعال النظام الاثم على الطلاق فاذن يعلم بنفس
 ذاته كيفية نظام الخيرة في الفعل فينبغي ذاته ومعقولية ذاته في نظام
 الموجودات عنه على النظام التام المعقول عند معقولية
 ذاته لا على ان يبعد بلغة الضوء للقياس والاستيعاب الحار يقابل
 عن ذلك غيره علو الكبر اياه على انه هو عالم بكيفية نظام الخيرة
 في الوجود وانما واجب الفضائل في نظامه ان يات هذه العالمات
 تتوجب ان يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي
 يعقل خيرا ونظاما فاما مالا وفضائل الخيرة والفضل عنه غير
 مناف لذاته القياضية بالانه متكاتب لفيض رحمة الفعالة

وبروح

ورشح فاعله اياه اذ هو تابع خيرة ذاته ولازم وجوده التام الذي
 هو نفس ذاته فاذن مجموع لانه مرادة له ونظامها الصادر عنه
 لذاته لا كالمسائل اياه بل انما هي على سبيل انفس على نظامها
 الجمل الفاضل رضاهما واختيار اياه وذاته الجمل الحق
 بخيرته الحق القياضية وحقيقة المحضة الفعالة هو الذي وعاه
 الى اختياره فاذن كل من المعلوم المستبشر القاعة عاقل وانما
 فيه واحد فذلك من الثابت المنفرد ان انه مراد وانما عالم
 بمناك واحد وان ارادة عين علم بنظم الخيرة لا اتم الاكل
 وهو بعينه داعية الى اختيار الجمل واثيرا لافاضة وان هو
 الاعبر بذاته المتحيز حيث نفس ذاته وجوده
 لتلك الكمال وبالجملة الاسماء والكمالات المعقولة على الذات
 الجائزة بحسب جهات شتى وحجيات مختلفة **ويبين**
 ان شاكلتنا فيما همنا بفعل اننا تصور فتعرف لقرنا
 فلتنبأ او تخيلنا او علمنا ان فيه صلاحا ومنفعة او حجة ونقطة
 وبالجملة خيرة ما بالقياس المحسوس ذاتنا او بالقياس المحسوس
 من قوانا فينبغي من ذلك شوق اليه فاذن الشوق
 وتلك الالهيته امتزجت القوة الشوقية والارادة المحيطة
 اي الالهيته المتعبد منها فحركت القوة المحركة التي في الفضائل
 وهناك تحرك الاعصاب والاعضاء والارادة ثم تحرك
 الآلات الخارجية الى تحصيل فاعلية الذي هو فينا اذ الفاعل اذ ان
 وجد الخيرة غير الفاعل الذي هو سبيل تحصيله وهو الشوق ومرتبة
 المتكاملة التي هي الالهيته والارادة اذا فاعلنا بالآلات التي
 ليست تحرك الآلات بالشوق في رضاهنا بالفضل هو معرفتنا
 لوجه الخيرة العاقل لينا فيه فاما القيمة الحق سبحانه فاذن جلي عنا
 عن لغيره كماله بالآلة وعن ان هو مراد خيرة ما بالفضل

في ايات النور والافعال الاختيارية للعباد

اي القوة المحركة الشوقية والارادة
 المتحركة وتحركت بالقوة
 المحركة لآلة الفضائل

[illegible]

الى صفة العلم وزال السمع والسمع والسمع والسمع والسمع
 الذات وعين الذات الحققة الواجبة التي لم يعينها العلم
 الشام المحيط بكل شيء ثم السمع سمع كل سمع لا كل شيء
 والسمع به بالقياس لكل سمع بالانتماء الى كل شيء فذلك
 الارادة الحققة فذاته سبحانه على كل شيء ممكن وارادة
 لكل غير ممكن وسمع بالانتماء الى كل شيء سمع وسمع
 بالقياس الى كل شيء وقدره على كل شيء مقدور عليه الزور
 الواقعة في نظام الوجود سواء عليها كانت في هذه
 النشأة الاولى ام في تلك النشأة الاخيرة ليست هي
 مرادة بالذات ومقتضية بالذات بل انما مرادة بالعرض
 ومقتضية بالعرض فمراد بالذات بالذات بل
 بالعرض من حيث انها العلم الحيات العظيمة الواجبة
 الصدور عن الخلق الحق والخير المطلق وان كانت واقعة
 في القدر بالذات كترداد في ذلك سببنا في
 القبول القادر انشاء العزيز العلم فقروا وتثبت
 ولا تتخطى ثبتك الله على القول المصالح الثابتة والذين
 الخالص الكمال **ويشعر** فان قلت فما شأنك فقل
 الابو جعفر ان ابو جعفر الكاظمي رئيس المختارين في زمانه
 الكافي وابو جعفر الصدوق ابن بابويه النعماني في كتاب
 التوحيد وفي كتاب عيون اخبار الرضا عن الصادق
 الطاهر بن وايمنا الله صواب خزانة اسرار الرحمن
 وحفظه احكام الدين صلوات الله وتعالى عليهم
 اجمعين في حديث اسرار الموصي وحفظه الارادة
 والمشيئة وانها من صفات الفعل لا من صفات الذات
 قلت سبيل في ذلك ان الارادة قد تطلق ويرام بها

المصدر في الفقه اعني الحوادث والارواح او الفعل الحاصل بالمصدر بالكم
 اعني نفس المفعول الحوادث المتحدرة وكلها على سبيل المثالية والاشياء
 واخرها مراحيم وجود الموجودات وصدورها عن سبيلها فكشف
 غير محجبة على اعتبار وجودها وفيها ما يغني عن كشفه عن غير
 غائبة ولا محجبة عنه موبقته معلومة بالارادة التي بها على سبيلها
 في كتاب التقياسات اذ علمت بما غير ينشأ عن وجودها بل انما
 من جهة علمه في ذاته سبيلها على علم الحصر وافضل للعلم والادراك
 للارادة على سلطان مراتب وانما مراتب الارادة من غير ذاتها
 الموجودات وموتها المتقدرة بالفعل وانما هي عين الارادة
 بمعنى ان لا يراه بالذات بمعنى مرتبة لها في المراتب التي بمعنى صدور
 عنها بالفعل من حيثها لا بمعنى كونها مرتبة عنها فانه ما به
 فعلية الرضا ومبدأ التخصيص هو نفس ذاته سبيلها بحسب
 وجوده ورحمة وعتابه وخبرته وذلك اقوى في الاختيار
 مما لا يمكن ان يعارض الرضا بالفعل عن امره اذ لا يراه على نفس
 ذات الفاعل واما ان يكون فاعلية الفاعل لا بنفسه في ذاته بل
 بالحيث وجوده ذاته فاذا لم يجد له سبيلها من رضى باقبل الصدور
 وعند الصدور على سبيل واحد وليس يتحدد الرضا عن الصدور
 عند الفعل بل انما الحوادث المتحدرة وجود الاشياء عن سبيلها
 بالفعل رضية لا امرية في ذات الفاعل او في جهات ذات
 اصلا وبالجملة انما الامر في الارادة على مضادات الامر في العلم
 فان المعلومية التي هي بعضها ذات الموجودات المتحدرة
 وموتها انما هي افعال وجود الاشياء وتقدر بالفعل
 لاكتشافها بالفعل اذ متكشفها اصلا بالفعل على المتقدرة
 وعند التفسير على سبيل ما هو كذا ما به الاكتشاف لا نفس
 ذات الجاعل التام العلم العالم واكتشافه اذ ذلك اقوى

كذا

مما اذا كان ما به الاكتشاف هو وجوده ذات المعلوم بالفعل
 او حصول صورة الظلمة فمن المستبين ان الاشياء الواحدة بعينها
 ان تكون له صورة ظلمية في صورة بحسب اذ ان كثرة احوالها
 اوقات كثيرة وليس بها الا ترتيب وجود ذات المعلوم الواحد
 بعينه نفس ذات جاعل التام الواحد بعينه فالجاء الاكتشاف
 الجاعل التام اقوى وانما افادة لتعين فلكم الذي هو وجوده ذات
 مجعوله المنبث عن نفس ذاته من الاكتشاف الصورة الظلمية
 فاذا قد تبين ان الارادة التي هي عين مراتبها المتحدرة
 انما هي تقدره ووجوده بالفعل مراتب من رضى به وهذا المعنى
 ليست حقيقة الخلق بتحدده اذ لا يراه من حيث شئ هو بالفعل
 الحوادث الحادثة المتحدرة في ذاتها بل في محلات انوارها
 والحكم واخبارها القدسية والعقيدة واما مراتبها المتحدرة
 وليست لها على احوالها من حيثها بل هي في ذاتها
 ان رضى به بعض التصورات في ذلك ليكن ذلك مقياسا
 وبما انما هو مستورا يقاس به وبما انما هو مستورا في
 هذا الباب فنقول من طريقه ان رضى به الكل في رضى به
 عنه في جماعه الكمال في كتاب التوحيد في باب الارادة
 انما من صفات الفعل من ثلاثيات في التوحيد في صفات
 من رضى به قال قلت لا اله الا الله في رضى به الارادة
 من رضى به الخلق قال فقال الارادة من الخلق الخلق وما به
 بعد ذلك من الفعل واما من رضى به فاردته احدا لا غير ذلك
 لانه لا يراه ولا يفكر فيه الصفات تنفصه
 من صفات الخلق فاردته الله الفعل لا غير ذلك يقول له
 كن فيكون بلا فظ ولا نطق بل في ذاته ولا يفكر
 واللفظ لذلك كما انه لا يفكر له قلت الضمير في قوله

الفاعل وباعده بعد ذلك اعتقاد النفع فيه تعقيلها او تخيلها
او غلبتها ثم انبعاث الشوق من ذلك ثم تمالك الشوق وكشفه
الى محبته بلوغ التعصب فيصير اجراما فتلك بيد الفاعل
الاختيارية فينا وانتم سحابة متغير من ذلك كماله فالتعبد
يرتب فينا على الدربة والهمة والتفكر والشوق والاهل والقصه
فهي متوحدون فاننا نؤمن الفاعل وفي الجلب السجود القدر
ترتب على نفس في انه الاحدية وعلى نظام الخير في مقدور انتم
على نفس في انه الاحدية وعلى نظام الخير في مقدور انتم
على نفس في انه الاحدية وعلى نظام الخير في مقدور انتم
ويعين افعال الاختيارية شي من الصفات والاحوال العارضة
للذات اذ ليس بعرض وليس لذاته شي من الصفات والاحوال
المتعارضة للذات اذ ليس اصلا فنفس في انه القوم الواحد
الاسرار اذ لا يبرده من محمولاته ومفعولاته التي هي خارج
نظام الوجود ونفس على السابق اختياره عليه لا فعل الا اختيار
ولا ارادة وثبتة بذلك وراة نفس الذات الانفسية بوجه
الحادث واحدته وابعاده والكيف له وراة كماله
لذاته ومن طرقة في هذا الباب عن مشاهير الحكماء في حديث
الفرزدق الذي سأل ابا عبد الله عليه السلام فقال ان سؤالي ان
تخبرني اني قد رعبت وسخطت فقال ابو عبد الله عليه السلام اني قد رعبت
ليس ذلك على ما يري من الخلق بل هو في ذلك ان الرعب
حال تعطل عليه فتعطل حال الاحوال لان الخلق لا يعرف
مقابلة حركه الاشياء فيهم دخلوا فاعلموا انهم في الاشياء فهم
الامر واحد واحد في الذات واحد في المعنى فمضاه ثوابه في
عقابه من غير شئ من اخل فيهم وبقوله من حال الاحوال
لان ذلك من صفة الخلق وليس المعجز من المحتاجين

والصدق في ان الله نعم رواء بعينه في كتاب التوحيد
وفي الرضا والغضب فقال دخل عليه ونما لقنا لا شئ
للأشياء فبما كانت واحدة في الذات واحد في المعنى فقلت وانما كان
الخلق واحد في ذاته على كل من روع تكميل من روع الحقيقة من الجنس
والفضل وايضا في الحقيقة واللائية وايضا في الانكسار بحسب سخط الذات
والجواب من تلقاء الاستناد الى العلة الجاهلة ومن يهتوم
بحسب طبع الانكسار الذاتي في مفهوم ما بالفضل بحسب الجواب
من تلقاء اقتضاء الفعل فكل ممكن في الجواب في الذات كالحال
وكل يتعلق الوجود بالمادة الهيولانية من جهة الحكومات فلم
اجرة اخرى لغيره من حيث علم بالقوة من كمال الذات في الخطوة
الثانية بحسب القوة الاستعدادية في الجواب لذاته بوجه الجواب
اصلا انما هو الله الواحد الحق القدر للغير وبما هو الصدوق في الجواب
والله على مفهوم من المفهوم ما شئ من الاشياء وبشيء من الخبيات
واعتبار من الاعتبارات في ذاته الاحدية الحق من كل جهة في جوده
الواجب التام وفوق التمام في كل وجه من هذا الطريق في شئ
من الحكماء حديث الفرزدق الذي سأل ابا عبد الله عليه السلام انتم
لم تقول ان سميخ صغير فقال ابو عبد الله عليه السلام ان سميخ صغير
بغير حار من بصير غير الله بل سميخ صغير وسير صغير وليس
انه من صغير انه شئ في النفس في شئ ولكن اردت عبارة عن
نفس اذ كنت مشغولا بها فبما كانت اذ كنت مشغولا بها فبما كانت
لان كل بعض للكل في بعض ولكن اردت ان يكون الله في الجواب
عن نفسي وليس مني في ذلك كماله الا انه التبعيد العالم
الخير بلا اختلاف الذات والاختلاف بمعنى ومن طرقة
الحكاية في باب حدوث الاسماء عن عبد الله عليه السلام
عليه السلام قال اسم الله الله وكل شئ وقع عليه اسم شئ في الخلق

في بعض القدر

انما الله ما لا يحد ولا يوصف ولا يحيط به العقل والحواس

واستغاية من قايامه والمغنى غير الغاية والغاية موصوفة وكل موصوف
 مصنوع وصانع الاشياء غير موصوف تحت معنى ان يكون في نفسه
 كينونية يصنع غيره ولم يتناه الى غاية الكمال غيره لاننا لم نعلم
 بهذا الحكم ايدا وهو التوحيد الخالص لا يعرف وصندوقه وتفرده
 باذنه من زعم انه يعرف استبحار له اوصافا وبنا الى فهو
 مشرك لان بحجاب وشالته وصورة غيره وانما هو واحد موصوف
 وكيف يوصفه من زعم انه عرفه بغيره وانما يعرفه الله عز وجل
 بانه لم يعرفه بغيره فليس يعرفه انما يعرفه بغيره ليس بالكلية
 والخلق في شيء والله خالق الاشياء لا من شيء كماله الله
 يسمى باسماءه وغير اسمائه والاسماء اخيرة قلت عبرة المبالغة الخفيف
 من غير الرواية بغير ما جاز وعبر اذا فسرنا واقر لها ونهت
 بما يؤول اليه امره يقال فلان عايد الرواية وعاب للرواية وفي
 التنزيل الكريم ان كنتم للقرآن تغيرون وهذه الالام تقيدها
 اية العلم المسماة لاهم التفتيح لانها قد عقيقت الاضافة
 والعايد ايضا الناظر في الشيء المسمى بغيره والمعتبر المستدل
 بالشيء على الشيء وانما بالتسمية على المختلف والايصال
 اي عبرت عنه وعلمت الالام هو عليه كانت الالام والاسماء
 والالام الالام الالام والالام والالام الالام الالام
 القوى المسافة لم اذ ان العقول العالية واستغاية من قايامه
 اي انه سبحانه قايامه كل من وضع له غاية ويعلم ذاتك الغاية
 والمغنى غير الغاية تبيح فسادهم من قايامه وبطلان زعمه
 معنى انما الاضافة التي تسمى او هي التوضيف لم يكن اي ذلك
 المعنى المحرور او ذلك الحد المستحق لم يكن ففكر كينونية على الجبر
 والغاية اما المستحق او المحرور غيره الاضافة الى التفاعل والغاية
 في غيره ايضا اما المستحق او المحرور ولم يتناه الى غاية على الجبر او العلم

در
 يتكون
 ٢٥٥

وحاصل معناه انه لا يتغير الغاية والغاية الموصوفة له لا محالة موصوفة
 معلومة الوصف محدودة الكثرة مكنونة الحد موصوفة الذات
 وكل موصوف موصوف او موصوف لا محالة مصنوع فصانع الاشياء
 على الاطلاق يجب ان يكون غير موصوف تحت اذ ذلك الحد
 مصنوع بطول لم يكن كائنا بانه ففكر كينونية يصنع غيره اياه
 ولم يتناه العقول والالام الى غاية الا وهو غير مرتبة عنه والالام
 وروايت ينبغي له ويليق بحجاب قدس وكما لا يجوز محله ولا
 سلطان لا يدل من فهم هذا الحكم الحكم بالضم هو الحكم العلم
 وايضا مصدر حكم بينهم اي قضى كذا قال الجبري في الصحاح
 والحكمة معرفة افضل الاشياء بافضل العلم ومنه في التنزيل
 الكريم رب جبري حكما وقال بعض اصحاب التفسير اي كمالا
 في العلم والعمل مستغاية الخلق ورياسة الخلق فارغوا ما
 بالوسيلة من الرعاية بمعنى الحفظ اي فاحفظوه وارقبوه
 يقال رعاه برعاه رعاية ورعاها برعاها رعاها او الرعاية
 بمعنى الوفاء وذلك لفظة معروفة وانما بالقطع من رعاها
 بمعناه رعيه اي اصعب اليه او من ارعيت عليه ارعاه
 اي ابقاه وحفظه اورفقا وقياما بارادته وقوة وانما عرفته
 من عرفه بالله عز وجل الله سبحانه بجميع جهاته الكمالية
 بنفس ذاته الحق الاحدية لا بمفهوم اخر حقيقة اخرى
 وراى مرتبة لنفسه فانه فقد عرف الله بالله عز وجل من عرفه من
 حبة الصفات والكمالات في جهات تنفاية وحسبها
 منكرة واعتبارات زائدة على انفس حبيته ذات الاحدية الحق
 فلم يعرف بل عرف امور الله بمرتبة مصنوعة وراى ذاته بسبيل
 اخر انما عرف الله عز وجل من عرفه لا بجهتها من الخلق فليعلم

٢٥٦

بل النظر في طالع في طالع الوجود بما هو اذ ليس مطابقا لاس
 ذاته سبحانه **وسمى** ان شدة من المتكلمين لبعض المعتزلة
 ولما من المتكلمين كل في الحركات البعداء عن طريقه
 تذهب وانهم الى انشأت ارادة متحدة لله سبحانه صفاته
 وجرات ذاته على التجر عند حدوث كل حادث يتجدد من سبلاته
 بما يتبع حدوث الحادث ويخص الطوف المختار وفي التزم
 والتخمين منهم ان هو لا يتبع سبيل الفعل والحادث في معرفة الله
 فكيف يعرف الله الحق والواجب الحق من جهة القوة من حيث
 وصفه اذ لا يتم اذ هو لم بالفعل اخيرا ولو سلف ذلك لم يستند
 الى مخبر يخرج من القوة الى الفعل الضرورية فالمرح ذلك
 علوا كبر او اقله ليس القابل بالوصول اليه غاية ام سبحانه
 يعلم في مرتبة ذاته نظام الخلق فيها واداته على الوجه الاكمل في
 يليق بخود الجواد الحق وحكم الحكيم المطلق ان يعلم ما يختص به
 في نفسه على جهة حسنة وخيرته في نفسه غير ان يلعب على منافاة
 لغزائه وما عليه ذاته وهو لا يرضاه فاذن انما المتجدد نفس
 ذوات المجهولات والمعلومات والحركات الاشياء في
 ذات الجلال العظيم المريد او جهة من جرات ذاته فهو كل
 ذكره في مرتبة ذاته يرضى نظام الخلق المعقول من عقولته
 ذاته غير تائق اليه ثم يفعل النظام الاكمل المعلوم على ما في وضع
 طبعه الاكمال ليعلم ويقوم وجودا ورحمة ونفعا لا يتطاول
 لا بهمة وتشوق وتكلم وروية فاذن انما الله في فعله
 سبحانه موافق للنظام الاكمل في موافقة ذاته الالهية بكل الطامنة
 واليه يرجع ارادته وشيئته وعنايته وتكلمه فاذن انما الله سبحانه
 بحسب نفسه ذاته الالهية فاعلم نظام الاكمل الذي هو الاكملت

الكبير

الكبير وعنايته الله والاخرة اعني غاية الغايات التي غاية لطافية
 فهو به جادة سبيل الحق ومسلك الحكيم والراغبين فاما المتكلمون
 والمتكلمون في كل بينهم يتوسلون في كل دار به موت
 قال في شرح الاشارات ان المتكلمين احتاجوا الى اثبات
 شيء للفاعل المختار بسبب تخصص الطوف الذي يختار فاقبوا
 له ارادة تتعلق بلك الطوف وهو متحدة عند بعض
 المعتزلة وقديمة عند الاشاعرة وغير زائدة على علم عند البعض
 فاشاء الشيخ الى ابطال الارادة المتحدة ثم قال واعلم ان
 المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة المتحدة ثم قال واعلم
 ان المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة المتحدة لا يعترفون
 بتجدد شيء غير الفعل اصلا مع قولهم ان يكون بعض الاوقات
 اصل للصدور وانما يتصل بالصدور في غير ذلك الوقت
 فلما فرغ الشيخ من ابطال القول بتجدد شيء في ابطال القول
 بان لا يتجدد شيء اشار الى ان هذين القولين انهم قول
 يتجدد **وبنصر** قال نعم برعة المتكلمين في شرح حاله
 مسئلة العلم المسئلة العشر في عنايته واطفائه ومدايته عنايته
 علمه بنظام الكل على ما هو عليه ونظام امور كل جز نظاما
 بما بعد ذلك النظام وادخل فيه واطفئه تصرفه في جميع
 الصفات بما لا يتصرفات كلية وجوئية من غير شعور غيره
 بذلك ومدايته بهمة الشعور لكل ذي شعور وحكمة وجوده
 وجوده فاعلم انما ايجاده الموجودات على الحكم وسيرها وتنظيم
 وسوقها بموافقة منها من مبداء الى كل لها سوقا طامعا
 لها وجوده فيضال الخيرة من غير خلل ومنع وتوقيف
 على كل من يقدر ان يقبل بقدر ما يقبله والتأمل بالصفاته

المختلفة انقلبت في ان اي الصفات اقدم من غيرها فقال بعضهم
 العلم اقدم لان القدرة تتعلق بما يعلم امكن وقوعه للغير
 وقال بعضهم القدرة اقدم لان العلم بالمرصاد عند العلم
 تعلق العلم به وقال قوم الجود اقدم للصفات لان كانت
 متغايرة للذات كانت صادرة عنه والاصدار الجود
 وكل هذه المباحث موزعة في كلامه بالفاظه
 لقد بلغ شرفنا في التباينة النصاب للفقهي من تحقيق
 القول في العلم والادارة والقدرة والغاية والجود والحكمة
 في كتبه ورسايله وحقق بغزى الكلام في ان الله سبحانه هو
 الفاعل والغاية لنظام الوجود ولو جود كل موجود ليس
 في الغرض المتوسطة والغايات المتوسطة بل يقول
 الغاية الاخيرة التي غاية الغايات ومنها انما هي التاكيد
 القيومية الواجبة الاحدية قال في التعلقات تعلق
 الغاية بموانع لا يوجد كل شئ في العلم فتم النظام
 في بيان ادوات هذه الموجودات كلها صادرة عن ذات
 ومقتضى ذات فهو غير متاخر ولا يعشق ذات فبذلك اتي
 كل ما اريد العمل ذاته فكل ما اريد ليس هو العمل بغيره
 ذاته بالعمل ذاته لانه مقتضى ذاته فلا امكن تعلقه بشئ
 كمال جميع البصيرة مقتضى ذلك العمل ذلك الشئ
 انما هو الشئ الجليل شهود اوله شئ لا لاجل ذات الشئ انما
 ولو كانت المشيئة في القدرة او غير علمه الاشياء اشاعت
 بذاتها وكان مصدر الافعال عند لذاتها كانت حرة
 لتلك الاشياء لذاتها لانها صادرة عن ذاتها والادارة
 لا تعلمه الاشياء عن ذاتها قال في قوله ان وليه العبد
 تام بل قد في التمام فلا يصح ان يكون هذا لغرض فلا يصح

الوجود في كل طرف
 من الجود
 طرف في التمام
 من النواحي والظاهر
 الشئ في حقيقته

بيان منه في العلم والادارة والقدرة والغاية

ان شئها هو موافق له في شئ اقدم من حصوله فاذل اراد من جهة
 العلم ان يعلم ذلك الشئ في نفسه خير من وجود ذلك
 شئ يكون على ايدى الغالب فيكون وجوده اتما وكونه كذلك
 الشئ خير من لا يكون فلا يخرج بعد من العلم الى ابدية اخرى لم يعلم
 وجوده بل نفس علمه بنظام الاشياء امكنه على الترتيب الفاضل
 هو سبب من سبب لوجود تلك الاشياء على النظام الموجود
 والترتيب الفاضل بالجله فلو ازم ذاته اعلى المعلومات كما يجب
 ثم رضى به بل لما كان صدور ما من مقتضى ذاته كان نفس صدور عنه
 نفس رضاء بها فاذل لم يصدر ما من مقتضى ذاته رضاء بها فبذلك
 الفاعل وكل ما كان غير متاخر مع ذلك يعلم الفاعل ان فاعله فهو
 لانه مناسب له فتقول هذه المعلومات صدرت عن مقتضى
 ذات واجب الوجود بذاته المشوقة لم يعلم انه فاعله بل
 وكل ما صدرت عن شئ فبذلك الصفة فهو غير متاخر لذلك
 وكل ما يصدر عن فاعله وهو غير متاخر لم يفهم اذ فاعله
 الاشياء كلها مارة لواجب الوجود وهذا هو المراد من قوله
 عن الغرض لا الغرض في رضاء جوده وتلك الاشياء ان مقتضى
 ذاته المشوقة فيكون رضاء جوده وتلك الاشياء لاجل ذاته فكل
 الغاية في فعل ذاته وشئ هذا انك اذا احسب شئ لاجل
 النساكل المحبوبة بالحققة ذلك الانسان فكل ذلك المشوق
 المطلق هو ذاته وشئ الادارة فيها انما هي شئ فبذلك
 محتاج الى الله وواجب الوجود به على الوجه الذي ذكرنا
 ولكنه لا يشئ الله لانه غنى عنه فالغرض لا يكون الا في
 فانه يقال لم يطلب هذا افعال لانه اشياء وحسب للمؤمن
 الشوق لا يلزم الغرض فليس يتاخر غرض في تحصيل المقصود
 ولا غرض فيها شئ تحصيل اذ تحصيل الشئ غرض وما يقع ذلك

المقصود

التحصيل من غير ان ينفع عرض اليه والغاية قد يكون الالهة هو غاية
 نفس الفعل وقد يكون نفعاً تابعاً للفعل مثلاً كالشيء قد يكون
 غاية وقد يكون الارادة غاية وكذلك البناء قد يكون غرضاً
 وقد يكون الاستئناس به غرضاً ولو ان البناء غرضه الكمال
 الذي هو حقيقة واجب الوجود ثم كان نظم الامور التي بعده
 على مثال الحق كانت الامور على غاية النظام كمال الغرض الحقيقة
 واجب الوجود بذاته الذي هو الكمال فان كان واجب الوجود
 بذاته هو التفاعل فهو غاية الغاية والغرض ولذلك لو عرفنا
 مثلاً الكمال في بناء بيتك هذا الموضع لك البناء على ما ينبغي ذلك
 كان الغرض ذلك الكمال فاذا كان ذلك هو التفاعل كان
 التفاعل الغرض واحداً وشال هذه ارادة فينا انما اذا تصورنا شيئا
 وعرفنا اننا نحتاج الى صورته حركة هذا الاعتقاد والتصور القوة
 الشهوانية ما لم يكن هناك مرجح ولم يكن هناك مانع فلا يكون
 بين التصور والاعتقاد المذكورين وبين حركة القوة الشهوانية
 ارادة اخرى لان النفس بهذه الاعتقاد فكل ذلك ارادة واحدة
 الوجوب فان نفس مقولته الاشياء لم غل الوجود الذي
 او مانا اليه من علم وجود الاشياء اذ ليس يحتاج الى شوق
 الى العقل وطلب الحسول ونحن انما نحتاج الى القوة الشهوانية
 ونحتاج في الارادة الى الشوق لطلبه بالالات فانه هو
 موافق لنا فان غل بالالات تتبع شوقاً يتقدم وينتقل
 ليس يحتاج الى هذا الشوق ويستعمل بالالات فكل هذا
 الا ان العلم المطلق بنظام الموجودات وعلى افضل الوجوه
 التي يجب ان يكون عليها الموجودات وعلى غير الترتيبات
 وبذلك العناية بعينها فاننا لو ثبتنا امر موجود الكمال
 اول النظام الفاضل ثم ترتب الموجودات التي تليها بما جاء

ثبت
 الكمال

و
 الشهوانية

كذا

بحسب ذلك النظام الافضل وبقتضاه فاذا كان النظام
 نفس التفاعل ثم كان يبعد الموجودات عن مقتضاه كانت
 العناية حاصله هناك ومن نفس الارادة والارادة نفس العلم
 والرب في ذلك ان التفاعل والكثيرة شيء واحد والعناية به ان
 بعقل واجب الوجود بذاته ان الله ان كيف يجب ان يكون
 اعضاءه والسا كيف يجب ان يكون حركته ليكونا فاضلين
 ويكون نظام الحيز فيها موجوداً من دون ان ينبع هذا العلم
 شوق او طلب او غرض اخر سوى علم بما ذكرناه من موافقة
 معلوم لذاته المعشوقة كما ان الغرض وبالمجمل النظر الى
 اعني لخلق الخلق طلبا لغرض اخر ان يكون الغرض المطلق والكمال
 الموجود في الخلق لغرض ما يقع الخلق طلب كمال العلم لولم يخلق
 وبه لا يخلق بما هو واجب الوجود من جميع جهاته ثم قال
 فقد فرق ارادة واجب الوجود بذاته وانه يعبر عنه علم
 بعينه بالعناية وان هذه الارادة غير حادثة وبيننا الغلنا البصار
 عما هذا الوجود تعلقت به ان قد تدرك الالهة والاول اذا قل
 تبع ذلك التمثل الوجود كذا كذا نحن اذا قلنا تتبع الشوق
 واذا اشتغنا يتبع التحصيل الشيء حركة الاعضاء واعلم ان القدرة
 من العلم الفعل متعلقاً بمشيئة من غير ان يعبر بها شيء اخر والقدرة
 فيعلمنا عند الحاجة اذا علم وتعلم فقد وجب وجود الشيء والقدرة
 فينا عند الحاجة المحركة وبموافقة المحركة لا القوة العامة
 والقدرة فيه غاية عن الكمال وهو مصدر الفعل عند ارادة
 فحسب من غير ان يعبر بها وجوب استثناء احد الجوانب
 لانه اراد ان لم يرد وليس بمثل القدرة فينا فان القدرة
 فيقتسام من بينها القوة ومنه فينا الفعل فقط فانه ان لم
 على هذا الوجوه في الكمال وواجب الوجود من غير ان

هو

وكذلك ان لم يغير ان قدره من بعضها ارادة وعلم كان في صفاته
تكثر فوجب ان يكون من جهة العلم كما كان من جهة الارادة الى علم
والارادة في ذاتها تابعة لغرض ولم يكن فيه لغرض الشئ غير ذاته ثم قال
وصدور الاشياء عن ذات تعالى لا لغرض فهو ذاته هو اللزوم
لانها تصدر عنه ثم يرضى بصدورها والمقدرة فيه يستحيل ان يكون
بالامكان فهو اذا فعل فقد شاء اذ لم يفعل فانه لم يشأ لم يفعل
والقدرة تليق بالحكمة معرفة الوجود الواجب هو الاول
ثانيا والوجود عقل كما يعرف هو ذاته فالحكمة بالحققة هو الاول
تعالى والحكمة عند الحكماء تقع على العلم التام والعلم التام في باب
التصور لئلا يكون التصور بالحق في باب التصديق ان يعلم
باسبابه ان كان السبب واما ما لا سبب له فانه تصور نبات لا يعرف
بذاته كواجب الوجود فانه لا حد له وتصور نباته اذا لا يحتاج
في تصور الى شئ لانه اول التصور ويعرف بنباته اذ لا سبب
له ونفعها العقل الحكيم والفعل المخطط المحكم هو ان يكون قد اعطى
الشئ جميع ما يحتاج اليه ضرورة في وجوده وفي حفظ وجوده
بحسب الامكان ان كان ذلك الامكان في مادة فوجب
الاستعداد الذي فيها وان لم يكن في مادة فوجب الاستعداد في
نفسه كالعقول الفعالة وبالتفاوت في الامكانات
تختلف درجات الوجودات في الكمالات والنقصانات
فالنفوس والامكانات في النسخ كالشئ في الاختلاف
في النسخ ولان كان ذلك للتفاوت في الكمالات والافعال
فاختلاف الكمالات والنقصان يكون في الاشخاص فالكمال
المطلق حيث يكون الوجوب بالامكان والوجود بالعدم
والفعل بالاقوة والحق بالباطل ثم كل ثال فانه يكون انقص
من الاول اذ كل ما سواه فانه مترك في ذاته ثم الاختلاف

٣٦٢
بعضه

بعضه

بعضه المتوالي في الاشخاص والافعال يكون بحسب الاستعداد والكمالات
فكل واحد العقول الفعالة يشرف بما يليه وجميع العقول
الفعالة تشرف على الامور الحادثة ثم السماوات من جهة الملوحة
تشرف من عالم الطبيعة ونزير بالاشرف منها ما هو اقرب في ذاته
والاخر وجوده ما يليه الابد وجوده وهذا اعنى الامكانات
اسباب الشرف هذا لا يتناول من الامور المحسوسة من جهة العلم
اذ الامور كما ان الخير هو الرجوع وحيث يكون الامكان اكثر
كان الشرف اكثر وكما انه يعطى كل شئ ما يحتاج اليه في وجوده
فكذلك يعطيه ما فوق المحتاج اليه في ذلك مثل ان يعطى الله
الحكمة والعلم بالنبوة اذ ليس للانسان محتاجا في بقائه ووجوده
الى علم النبوة فالاستعداد في وجوده هو الكمال الاول والاخر هو
الثاني فواجب الوجود يعطى كل شئ كما هو باسبابه اذ يعلم
كل من ذاته التي هي سبب كل شئ لا من الاشياء التي هي
من خارج فهو هذا الحكم المعنى حكيم وحكمة علمه بذاته فهو حكيم
في علمه حكيم في فعله فهو الحكم المطلق وايضا واجب الوجود
هو على كل موجود وقد اعطى كل موجود كمال وجوده ومحتاج
اليه في وجوده ويقاؤه وازاده ايضا بالاحتياج اليه في بقاءه
وقد اعطى العقل للغير من علمه المعنى حيث قال ربنا الذي
اعطى كل شئ خلقه ثم هدى فالله تعالى كمال الذي لا يحتاج
اليه في وجوده وبقائه والخلق هو الكمال الذي يحتاج اليه
في وجوده وبقائه وايضا حيث يقول الذي قد رزقنا
وحيث يقول الذي خلقني فهو يهدين فالكمال يستوعب الاحتياج
اليه الشئ في وجوده وبقائه الكمال الاول وما لا يحتاج اليه في
وجوده وبقائه هو الكمال الثاني فليقلق ولا يلجوز فهو افادة
الخبر بالعرض والافادة على وجهين احدهما معاملة والاخر

٣٦٤
بعضه

جودا لمعالم ان يعطى شيئا ياخذ ببدله اما عينا واما ذكر احسن واما
 موحا واما دعاء وبالجملة ما يعطى للمعطي في رغبة او غرض فاما المعطى
 بالحقيقة والكل المحبور يعرفون المعطى حيث يكون معارضة
 ولا رغبة ولا ماسوا وعضوا ولكن العقل لا يعرف ان كل ما فيه
 للمعطي رغبة فحينئذ يرد والجوهر حيث لا يكون غرض والغرض
 وذلك يمكن لمريد وفاعل للغرض له وواجب الوجود فاعلم
 وادارته كذلك فاذل فاعلم هو الجوهر المحض انه كالم التعليل
 بعبارته فقد استبان الغم انما يتفوق على فعل الله سبحانه غرضه
 وغاية بحسب صيوره الامر غير انه سبحانه ويقولون انما سبحانه
 غرض الغرض وغاية الغايات اليه غير كل غرض وكل
 غاية فهو الغرض المطلق والغاية الاخرى فهو بشر الغرض
 والغايات ومبدأ لاسباب والعلل واليقولون لغرض
 والعلة الغائية بل يشتون اغراضا وغايات مترتبة مستترية
 اليه سبحانه بخلاف الاشياء فانهم ليسوا باسباب
 التعليل ويستلزم الغرض والعلة الغائية واسما **ويض**
 انما العلة الغائية هي العلة الفاعلية بما فيها لفاعلية الفاعل
 فهو العلة الفاعلية او بالتحقيق والغرض هو المحل للفاعل
 في فعله وما يتحرك بالذات فتغيره الى بالاعتبار فونك
 شيء واحد يسمى بالذات العلة الفاعلية لفاعلية العلة الفاعلية غائية
 وبما انه يشتمل الفاعل والمحل في فعله غرضه وكذلك الغائية
 والغاية يتحرك بالذات فتغيره الى بالاعتبار فالجربة للذات
 للفعل من حيث يلزم الفعل وترتب عليه فائدة وحسب
 ينتم اليه الفعل غاية وفعال الفعل المريد المختار يكون فيها
 الارادة وترتب الغرض للغرض والغايات مستقلة
 الى الغرض الاخر الذي هو مبدأ الغرض ومنها ما هو الغرض

الفاعل

على الحقيقة والغاية الاخرى التي هي مبدأ سلسلة الغايات
 ومنها ما هو الغرض على الحقيقة والغاية الاخرى التي هي مبدأ
 سلسلة الغايات ومنها ما هو الغاية عند التفتيش على
 الحقيقة وانما مرجع الغرض والغاية في فعل الله سبحانه على اللطافة
 الى الغاية ورجوعها اخيرا عند الفحص والتفتيش الى ذاته سبحانه
 بانه العلم انما يوجه الخير والارادة الحق لفعل الخير بالذات مطلقا
 فاذن الانسان الكبير وهو العالم الاكبر كنظام الموجود من المبدأ
 الى الاخر من المصدر الى الساق فاعلم وغاية على الاطلاق اولا وانما
 وبداية ومصير هو الله سبحانه بحسب نفس في انه اذا لم يوجد
 ولا يقول وانه الا ذات الله الاحدية الحق على الحقيقة فاعلم
 جزء من اجزاء النظام فالغرض القريب والغاية القريبة
 منه خير نظام لكل وكل نظام الوجود والمرجع اخيرا بحسب
 صيوره الامر عند الفحص والتفتيش الى الغاية الاولى ثم الى ذات
 الله الاحدية الحق سبحانه فاذن قد استبان ان الفاعل المختار اذا كان
 ممكن المهمة فافعل الذات كان غرضه من الفعل متكامل غاياته
 بخبرته فاعلم على صيوره الوجود البتة واذ كان واجبه التراتب
 تام اكتمال وفوق التمام لم يكن لاجل غرضه الغاية الاكتمال
 الفعل من حيث توجبه الغاية وتقسيم الرحمة وسيأتي ذكره
 من القول الكبير ما فيه في مستقبل الامر انشاء الله العزيز **ويض**
 اقرب الى تمام المحصول المبررة فصاحب التفتيش والتفتيش في
 نقدا محصل حيث قال الامام المتكلمين سبحانه لا يجوز ان يفعل الله
 تعالى شيئا لغرض خلاف المعقولة ولا اكثر الفقهاء لنا الكل موكنا
 كذلك كان مستحبا بفعل ذلك الشيء والمستحيل بغيره فافهم
 لذاته ولا كل غرض لغرض فهو من الممكنات فيكون الله تعالى
 قادر على اجارته ابتداء فيكون قد علم ذلك الفعل غايات

بمع

لا يمكن تحصيل الاتكاف الواسطة لاننا نقول الذي يعجز عن كونه
 ليس الا افعال اللذة الى العبد وهو قد ورثه تقاسم غير شئ في العبد
 اجتهاد ان ما يفعل لا يفرض فهو حيثما العيش على الحكيم في جوار
 قلنا ان ارادت بالعيش الخاضع في الفرض فهذا استلزام الشئ
 على نفسه وان ارادت غيره فبقية فقال لنا قد البارع المحقق اقول
 المعجز ليقول فعل الحكيم لا يخلو عن فرض هو الذي هو في ذلك
 الفعل والاراد من غير فرض غير منقطع والفرض يقول الحكيم بالتقاسم في العبد
 من الشئ لا يميزه التمسك بالقتل فهذا هو الفرض منه ثم ان
 المجتهدين يفرضون على ذلك للاذن والمنع فيما يصرح الشارع حكمه
 فيه على وجه يوافق الفرض وبعض القائلين بالافراض يقولون
 المداوم في الفرض هو في الاشياء الناقصة التي لا تافى في الحكماء
 بالتحصيل لا بتلك التوفيق كما ان الحكيم لا يمكن ابعاده من افعال
 الى محال الا بتجديده وهو الفرض من تحريكه فحصل بعض الافراض
 من غير تبسيط الافعال الخاصة بها محال والحوال غير مدع عليه
 وقوله الصالح لكونه فرضا ليس الا افعال اللذة الى العبد وهو
 مقدور غير وسطة ليس حكم على قول لذة اخذ اجرة الكسب
 من غير الكسب ليس مقدور والعيش ليس هو الفعل الخالص
 عن الفرض مطلقا بل يجب له في زيادة بشرط ان يكون شئ
 ذلك الفعل لا يصدر عن فاعل المختار الفرض في افعال الفاعل
 الفرض يتصل بالفرض حكم اخذ من الحكماء وهو متعلق في غيرهم
 فانهم لا ينفون سوق الاشياء التي لا تافى والابطال على ما قدم
 وقواعد العلم الحكيم من الطبيعيات وعلم الله وعلمه وتطقت
 العلل الغائية باسرها من الاعتبار بل يقولون الخاصة بالوجود
 عن سببها يكون على كل حال لا يمكن الا بالاختلاف ناقصا ثم يعلم بقية
 بل يخلقه منساقا الى محال باستتفاف تدبيره ويعتبر بالفرض

استئناف

استئناف ذلك التدبير في الاحكام بالقصد المتأني اما الى السنة
 فيقولون اننا نقول لما يريد ليس شئ فان قيل ان يوصف بحسن
 او قبح فكثير الناصبوا بعدهم قبل حكمهم واكثر من الحكمين
 تحركهم الى غير غايات حركاتهم ولا يبال في افعالهم بل وكيف
 انهم كلهم نفسا واحدة لا يميزون فبقية ان انما حساب المتأني في الشايع
 والحكماء في انهم في التعليم والافراض والعلل الغائية مطلقا كما قد افاد
 اليه وهم بعض من غلط في المقادير ما انما منتهى حكمة البقاة
 وشأن طفاقة التحصيل وان الشايع في العقل انما يتسلسل
 الحكماء في سبيل هذا المسئلة **ومعنى** ان شريكنا في التعليم حكماء
 الشيخ اباض الفارابي قال في كتاب الجمع بين الرايين انما كان
 الباري جل جلاله بانية وذاته مباني لجميع ما سواه وذلك لم يمتنع في
 وافضل واعلم بحسب البناية في انتم شرا ولا يشك في حقيقة
 والجماعات ثم منع ذلك لم يكن من وصفه واطلاق كل لفظ كناية من
 هذه الالفاظ المتواطئة عليه فانه من الواجب الغرض ان يعلم ان مع
 كل لفظ نقولها في شئ من اوصافه معنى بذاته بعد ان المعنى الذي يفهمه
 من تلك اللفظة وذلك كما قلنا بمعنى شرف واعلم اني اذا قلنا انه
 موجود علمنا مع ذلك ان وجوده لا يكون وسيارادونه واذا
 قلنا انه حي علمنا انه يعجز عن شرف ما فعله من الحي الذي يودونه
 وكذلك الامر في سائر انتم كلام قلتم حقيقة ذلك ما قد
 نظافرت به في صور احاديث ساداتنا الطاهرين في حق الزجر
 وحمل العصور ومخاطبة الذين صلوات الله وسلامه عليه على اعدائهم
 في بابهم جميعا انما يجب في معرفة الله تعالى واخباراته ذات الله
 الحق وصفاته ذاتة واسماء الحسنى الخوض في الحيز من جهة التعطيل
 وعدا التشبيه وفي عدة احاديث بعد الابطال وعدا التشبيه في حق

لا ينافي

في بيان ان التقادير في الجملة هي التي
 في بيان ان التقادير في الجملة هي التي
 في بيان ان التقادير في الجملة هي التي
 في بيان ان التقادير في الجملة هي التي

بعضه كما بين البياض ورفع اوبان سلب البياض ورفع فيتم له كونه
 شئ من الموضوعات يوجد نسلي عنها بحسب وجوده في كل
 الاشتقاق وهو مفهوم وموزون وفكلا اما البياض والابيض
 هو بابيض وكذلك اما ليس هو بابيض والابيض ليس هو بابيض
 فاذا نقيض كل عقد سلبه بارتدادا حرف السلب عليه كما نقض
 كل مفهوم مفور سلبه ورفع ونقيض السالب بالذات سالبا
 والموجب للزم النقيض لانه نقيضه بالذات فان نقيض
 من سلب الجولين مطلقا هو السالب على ابيط ونقيض
 كل انشائي هو ان كل انسان هو حيوان ونقيض لاشئ من
 الانسان كحسب لاشئ من الانسان كحسب لاشئ من
 الاشتقاق في اليجاب يقين السلب البياض مع جواز
 اليجاب في البياض من سلب الاشتقاق في السلب
 يقين اليجاب في البياض مع جواز سلب البعض فلذلك قالوا
 نقيض المرجح كالمحسب ان نقيض السالب الكلي
 موجب جزئي وبالحمل نقيض كل عقد هو رفع وما غيرت
 فيه الكمية والجهة هو لازم النقيض لا هو فيعرف **ومنه**
 واذا قد تعرفت ليز كل مفهوم فان له نقيضا من طريق حمل
 المواطاة ونقيضا من طريق اشتقاق وليس هو مفهوم
 واحد من سبل كل من الجولين الانقيض واحد فاعلم ان
 المتناقض من سبل حمل الاشتقاق كل متناقض اجتماعها
 بحسب الحال اشتقاق في موضوع واحد فلذلك مما
 سلبه بان بحسب حمل المواطاة على موضوع واحد فلا يصح
 ان يحمل الراجحة ورفع الراجحة شائعا على شئ واحد حمل هو
 فاما المتناقضات من سبل حمل المواطاة فاقامها محتققاتا
 من حيث المفهوم بحسب الحمل على موضوع واحد حمل هو

فاما حيث

فاما من حيث التحقيق بحسب الوجود في موضوع واحد فغير ممتنع
 بانه فالراجحة والارايحة مثلا يقع اجتماعهما بحسب الوجود في موضوع
 واحد واذا كانتا متناقضتين للاجتماع بحسب حمل هو على شئ واحد
 اصلا فالتناقض الواحدة مثلا توجد فيها الراجحة والارايحة
 ايضا كما ان الحمل والمقارن مثلا ولا تحمل عليها الا الراجحة والحمل
 الراجحة على شئ من الراجحة اصلا **ومنه** ان لفظ التقابل
 في اصطلاح علم ما فوق الطبيعة موضوع او لا اصطلاح مفهوم
 في الحمل على بالذات بالقياس الى موضوع واحد بعينه
 وارتقاءا وتعالى التقابل ليس والليس واحد مما يخصه
 لن يكون الاساليب الاخرى ونقيض سبل حمل هو
 والاخر الراجح ايا اضا فاما بالاضافة اليه ثم هو منقول
 منه الى اصطلاح مفهومين بالذات في كوا الاجتماع بحسب
 الوجود في القياس الى موضوع واحد بعينه من حيث نقيض
 واحدة فاك ان المتناقضات لبعضين وجوديين ليس احدهما
 معقول الهيمية بالقياس الى الاخر وبهذه الهيمية القصوى
 من الخلف كما السواد الحق والبياض الحق فاما المتناقضات
 وتنازلها تقابل التنازل بحسب اصطلاح الفلاسفة الدو
 التي علم ما فوق الطبيعة وان كانا معقولي الهيمية كل اعتبار
 الى الاخر فاما المتناقضات وتنازلها تقابل للتضاد
 وكل منهما هو المتناقض الحق كما الابوة والبنوة والاخوة
 والاخوة وان لم يكن كل منهما وجوديا بل اسما في قوة
 رفع الاخر فان مفهومه ليس هو مجرد سلب الاخر
 بما هو السلب فقط بل يعتبر فيه زيادة معنى الراجح فيلحق
 من حيث هو فقد الموضوع ما في قوة ان يكون له اما بحسب
 شخصه كما العمى والبصر او بحسب نوعه كما الذكور والانثى

الحمل

او بحسب من اسما من المتربة كما ليجر والتمطق والفردية والارضية
 فيها القنية والعدم وتقابلها تقابل العدم والفتنة والكل المفقود في
 رفع الاخر بما هو الرفع فقط فاما المتقابلان بالاشياء والشيء في
 تقابل السلب واليجاب والسالب هو النقيض من سبيل الوجود
 الاشتقاق صلبا بيطاسوا عليه كذا كل من الطرفين بقدر
 فيه ولا كذب كما يفهم السواد وورفع السواد واسود ولا يسود
 امركب اقولا وقد كذا في اسود وزيد ليس يسود ولا كذا
 زيد ليس هو يسود وزيد ليس يسود فاما في المصطلح
 المشهور في محسب في فاطمة في ليس ليس في غير في التقابل وجودية
 الضدين ولا تصوي للخالف في الوجود ويعبر في العدم والقنية كون
 العدم فقد ان شئ في شئ في فاطمة في الموضوعة بحسب شخص
 ان يكون له وفي الوقت الذي من شئ ان يكون له لاس في الوجود
 بعد وكون الموضع غير صحيح الانتقال من العدم الى القنية وللان
 المشهور هو اعتبار الاضافة مع ذات الموضع كما في
 والدين والادخ والاخر **وهو** ضابط في الجينات لغير
 الجينية اما حيشة تقييدية كثره لذات الموضع في لحاظ العقل
 بحسب اختلافها وتكررها وما يعبر في عنوان التغير ذات
 الموضع في التقييد فهو ما ورد في وجوده اذ ذات الموضع
 المعبر في المعبر عنه جميعا كما في حيشات البشر والشيء
 الاشياء واما بحسب الجبر فقط باعتبار نفس المعبر في وجود
 الذات المعبر عنها حيث تكون الحماية عن نفس في الذات
 وصرف وجوده من غير اعتبار امر من الامور فيها او مع
 اصلا كما في حيشة الله بشرط شئ الارسلية على خصوصية الامور
 وصراة الاطلاق والقياس الى ما بعد امرية وجود الذات مطلقا
 من كل جهة واختلاف المعبر عنه وتكررها بالاعتبار بحسب اعتبار

وكذلك مفهوما رفع
 السواد وورفع رفع
 السواد ومفهوم ليس
 يسود وليس يسود
 يسود

محمدة

القييد والتقييد في مقابلة هذه الحيشة التي هي حيشة البشر والشيء
 حيشة البشر والاشياء دون هذه الحيشة التي هي حيشة نفس جوهر
 الذات بما هو من غير اعتبار امر غير امورها في اجزاء
 الحدود والتوسيع لبيد الحدود ذات كالجنس الاقصى لكل
 مقولة والفصول المنطقية الانواع والاشياء في مقولة
 الموجودات جميعا واما حيشة تعليلية فيتم انتقادها وتكررها
 لتكررات الموضوع واختلافها اصلا كما في عقل تحت المحل
 واحدية جهة واحدة وتكررها في تباين طبع واحد بسيط
 في حيشة تقييدية واحدة في الحيشات المتقابلة المتقابلة
 ذات الموضوع وتكررها في ضرب من حيشات
 مختلفة بالذات غير متقابلة في الناحية التقابل اصلا بالعرض
 كما في الشكل واللون والطعم والرائحة والاضافة والحركة وتكررها
 منها حيشات مختلفة متقابلة بالذات نوعا من النواع
 المتقابلة الاربعة في سبيل اخر في قسمة اخرى ضرب منها
 حيشات متقابلة التحقق مفردة للحواس غير متقابلة
 في الخبز والامساك والانتقال الاخرى في كذا اجزاء المركبات
 الخارجية بعضها بالاشياء البعض كالمسوك والصوره الجسدية
 والبدل الهولاني والنفس المجردة للانسان وبالجملة
 من الحيشات المتقابلة المتمايزة في الوجود وللذات
 الواحدة في الاعيان وضرب اخر منها حيشات تحليلية
 في الطيف في الوجود انتقاد احد ما ضمن فيه انتقاد الاخرى
 كالجوهرات العينية ومن الطبايع المرسله الحدود عليها
 من الاشياء والفصول في اعتبارات تكثره عند التحليل
 في لحاظ العقل لذات واحدة محصلة في الوجود **وهو**
 فاذن فالعلم ان ضابط الحيشات على الاطلاق ان يطلق

الحق

بحسب الوجود في كذا
 منها مضمنا في انتقاد الاخرى

الحشيات الذاتية والعرضية التي هي المخلوطة بشئ من هاتين حيث
 المخلوطة بالحيثية الاخرى فلا الذاتية فلا تكون من حيث الحيوانية
 ولا المخرجة من حيث المشكاة وان اية حيثية كانت من شئ
 الحيثيات في ضرورة اذ ان حيثية من ذات المعروض حيثية
 استوجب ذلك اختلافا وتكثر في الذات لاحقا بحجها وان
 ما يلحق الذات بحشيتها ما كان ليس بها ان يلحق بالحشية
 اخرى غير ايسا وان الحيثيات المختلفة متصاركة كانت اغير
 متصادمة معها انما غير يتصور الحصول الا بالاستناد الى حيثيات
 مختلفة سابقة تعليلية وليس من حقها في مدار سالها واطلاها
 البتة استجاب وان لا تفرض ذاتا واحدة الامر بعد حيثيات
 مختلفة تقييده سابقة مكررة للذات قبل العروضة بالذات
 فاما الحيثيات المتعاقبة بخصوصها في حق طلبها بما هي حيثيات
 متعاقبة بعد ذلك كل انها لا تنفرد في ذات واحدة الامر
 بعد حيثيات مختلفة تقييده سابقة مكررة او للذات المعروضة
 ثم اذا صحت شئ واحد من حيثيات مختلفة بعد انقضاء بعضها
 مع بقا بعض اخر ثبت لثباتها في جوهرة الذات لا بحالة
 بباري مختلفة وجوهية **وبين** يجب عليك ان تتعرف بعد
 ما تحققت ان تلونا عليه ان الشئ وتقييده من سبل حملها
 ليس بمتطوع بل من حيث الاقتران في الحق من سبل وجود
 في انما يضبط حكمه بحسب حاق الواقع ومن نفس الامر فاما
 بحسب حيثية ما يتصوره تقييده او تعليلية فتصور الصابط
 واجب النفع الا بالاستناد الى اختلاف الحيثية التعليلية
 والامر ليس بمتطوع في ذلك اجتماع التقييد من سبل
 كل من الحولين بحسب ذلك الحول بعينه اليس ان كانت
 حيثية ما يتصورها بحسب كنهها بما هي بعينها بحيث ترتب

اي حيثية

عليها الا الحركة مثلا في موضوع بعينه من حيثية تقييده بعينها فاذا
 ترتبت عليها الحركة في ذلك الموضوع بعينه بما هو على تلك
 الحيثية بعينه لم من حيث ترتب عليها الحركة الا الحركة كانت
 الا الحركة بالضرورة الفطرية حركية فتتقدم اجتماع التقييد من
 من سبل حملها وما الحركة والا الحركة بحسب وجوه في من
 حيثية واحدة بعينها واجتماعها بحسب حملها ايضا ثم ليس
 انبعاث الا الحركة وحصولها ليس بعينه انبعاث الحركة
 وحصولها في شئ البجلة العقلية يعلم ان ليس من حيثية لم يبعث
 وتحصل الا الحركة تبعث وتحصل الحركة فاذا كانت الا الحركة
 والحركة بحسب جهة واحدة بعينها من تلقاء حيثية واحدة
 بعينها كالحركة المحركة والحركة بالاضافة الى تلك
 الحيثية بعينها تبعث وتحصل والتبعث ولا تحصل فتتقدم
 اذن من اجتماع التقييد من سبل حملها بحسب وجود
 في من حيثية واحدة بعينها اجتماع التقييد من سبل وجود
 في ايضا جهة واحدة وبطلان ذلك ان هو الا من اول
 الفطريات فاذا قد تنوى ميزان الفرق بين اقتران
 التقييد من سبل حمل المخطاة بحسب حمل اشتقاق
 في موضوع واحد بعينه في حاق الواقع ومن نفس الامر
 من حيثيتين مختلفتين وبين اقترانها في موضوع واحد
 باعتبار الحمل اشتقاق بحسب حيثية من الحيثيات الواقعية
 الغير التعليلية بخصوصها وسبب الفرق بينا ذلك بين اختلاف الموضوع
 بالحيثية التقييدية وبين اختلاف الحيثية التعليلية فليثبت في الحفظ
 من خلط الحيات والاعتبارات بعضها ببعض فان ذلك يضر
 افة العلم وام نسا الحركة **وبين** من امهات الصور العقلية

في كنه وجود

ان الواحد بما هو واحد لا يصدر عنه تلك الحقيقة الواحدة
 الا واحدة اذ ليس في طباع الكثرة بما ذكره ان تصدر عن علم
 واحد من حقيقة واحدة فلعلم هذا الاصل مما لو تاه عليك
 في الضابط من فطريات العقل الصريح اذ كان القلب سليما
 والقوي غير موقفة الا ان يشركنا في تعليم الصنعة وربها
 هناك تباينات تميزت تشكك فيها اللدنيون
 من انه الجدل وحزب التشكك منها انه لو صدر عن
 الواحد من حيث هو واحد وبمثلا وليس بقدر
 صدر عنه من الحقيقة الواحدة وبالمسبب وذلك
 يتضمن اجتماع التقيضين فقال الهم المتشككين في المباحث
 المشرقية بتمسكها على حيث المنطق من غير معرفة بالمنطق
 هذا الوجه من جهة جدا لانا اذا قلنا ان كذا صدر عنه انقيض
 ان لم يصدر عنه الا انه صدر عنه باليس قال فيفيض قولنا وان
 ان يكون ليس ان واجب الوجود لا يكون فكيف وما ذكره بان
 بل يقضه انه ليس بواجب لكونه وكذا لا يمكن ان يكون
 ليس يقضه انه يمكن ان لا يكون فانهما يصحان بل انه ليس
 ان يكون فلهذا لا يمكن ان يفيض له صدر عنه ليس هو انه صدر
 عنه باليس بل ان لم يصدر عنه او ما يقرر ذلك ان الجسم
 اذا قيل الحركة وقيل السواد واليس بحركة فكونه الجسم
 قد قيل الحركة واليس بحركة ولا يلزم التناقض من ذلك
 فلهذا لا يمكن ان يكون في نفس على هذا الفصل في الارواح
 من سابع فاطم غور باسم الشفاء وهو الفصل الذي ذكر فيه
 اقسام التناقضات فقال وليس قولنا في الجسم الحقيقة
 وليس فيه رايته هو قولنا فيه رايته وفيه باليس رايته

قال في

فان في الاول القولين لا يجتمعان في الثاني نعمان وايضا
 فلهذا النفس اذ ادركت وتحركت والحركة غير الادراك
 فقد فعلت الادراك واليس يدرك ولا يلزم التناقض
 وبمثل هذا الكلام في السقوط لظن ان يحكي على ضعف العقول
 فلا ادرك كيف اشبه على الذين يدعون للكيسة والعجيب
 يفتي عن في تعليم المنطق وتعلم ليكون له العاصم لانه
 من القلط ثم اذا جاء الى المطلوب الاشراف ليعرض
 تلك الالة حتى وقع في القلط الذي يتحرك منه الصبيات
 انهم كلام المباحث الشرقية ونحن نقول انما السخيف جدا
 عقل من يتخفف من اليقينية ويترجم اعاءة العلوم الربانية
 من دلال ان يكون له قدم صدق في تقويم الموازين ويخون
 القوانين والباحث فيعلم بالاحاطة بمجاز الغوامض ويعد
 الارواح من الحكماء المحققين او عساك العلماء والبررة
 في العلم المنفرد بما علمنا ان صدره باليس
 في قوة عدم صدره ورئ من حيث صدره باليس
 والاكال باليس ببولقيد بوان لم يكن هو في قوة
 عدم صدره ورئ بحسب حاق الواقع ومن نفس الامر
 ولا هو متوجيب اباه اذ صدره باليس باليس
 بالي صدره ورئ من الواقع لانه حيث صدره باليس
 ببل من حيث اخرى وكذا لا يكون باليس برايته في
 الجسم في قوة باليس في برايته من حيث فيه بالضرورة العقلية
 وان كان لا يصح ان لا يكون فيه رايته بحسب الواقع لانه
 حيث فيه باليس برايته من حيث اخرى وبالجملة التقيضا
 باعتباره على المواطاة انما لا يتبع اجتماعها في موضوع واحد

المطلب

تخطيتم

ليس فيه رايته من حيث فيه
فيه م

بينه وبينها من الاستغناء عن حقيقتين فعليتين مختلفتين ^{فعليتين}
واحدة يعينها والاخرى يجب التناقص في قوتها لئلا يخلط بينهما
من جهة الاعتراض في استعمال الالة العاصمة بل انما وقع المعترض
في فهمه من جهة الخلق استواء ميزان الالة ولقد اصاب شارح المحضر
حيث قد ذكره كلام الامام المفلسك فقال التناقض بين قولنا
صدر عنه او لم يصدر انهما مطلقان وان قيلت احدهما بالعدم
كانت كاذبة ثم قال قول المطلقين انما قصدنا الاحتمال وهو
كل منهما في زمان فاذا اعتد الزمان فيه لم يكن بينهما في الصدق والخطا
انه جعل بين الحقيقتين بغيرية الازمنة اذ لا يعني اعتبار الزمان
واراد بالعلقين بالتم يقيد الحكم بعموم الحقيقتين في العلم عام
بعمومها ونقول انما يحار صدق المطلقين بهذه المعنى الاحتمال
اختلاف الحقيقة اما اذا اعتدت فلا يمكن صدقها معا وذلك
ظاهرا ليس بهر وليس بهر ^{بمعنى} في الحقيقة في زمان
ما اوردته الترتيب في الزمان في الترتيب كالشفا والاشفا
والانقلابات وغيرها ونقرر ان مفهوم ان كذا في حقة ذاته
يحتمل لصدقه عنه غير مفهوم ان كذا في حقة ذاته بحيث يصدر عنه
بب فاعلم ان المتكلم انما ان يكون مفهومه تلك العلة
واما ان يكون لا يميز لها واما ان يكون احد المفهومين
مفهومها والآخر لا يميز لها فان كانا مفهوما لتلك العلة
كانت المعلومة كذا فلا يكون المعلومة واحدة من كل وجه وان كانا
لا يميز واللازم معلول فيعود التفسير التام من ان
مفهوم انه مصدر عنه احد اللازمين بغير مفهوم انه مصدر عنه
اللازم الثاني فان كان لا يميز الى كذا في المقوم لم يكن
كل لازم لازما بوجه لازم اخر وهذا الكلام مع انه يلزم عليه اثبات

لازم من مرتبة غير متساوية وفيه قولان اثبات علل ومطلوب ^{في مرتبة}
يلزم منه نفي اللوازم اصلا لان تلك الحقيقة اما ان تقتضي للمعنى
او يكون لها لازم او لا يقتضي قال انقتضت كذا ذلك اللازم لازما
لما يمر فيقول الغير وسط وقد فرض كذا بوسطه وان كانت
الموتنة لا تقتضي شيئا اصلا فهذا الاعتراض بان ليس لها معنى اللوازم
فقد ظهر ان القول باثبات اللوازم الميزة المتساوية يوجب ايراد
القول بها واما ان يجعل احد المفهومين مقبولا للعللة والآخر لا يميز
في اللفظ المفهومين معا في الدرجة لان المقوم متقدم والمقتدم
ليس ليس متقدم ويرجع حاصل ذلك الى ان ذلك اللازم هو
المعلول فقط فيكون المعلول واحدا فانه في اللفظ حقيقة مستلزام
العللة ذلك اللازم من بعينه حقيقة ذلك المقوم ويلزم
ان يكون مبدء حقيقة الاستلزام غير خارج عن ذاته والافعال الكلام
وعلى الجملة مع جميع التقديرات يلزم منه تركيب وتكثر انا في مرتبة
العللة وانها موجودة بعد كونها شيئا او بعد وجودها بغير
لها والاول كما في الجسم بحسب ماهية المجزئة من مادة وصورته
من جنس وفصل والثاني كما في العقل الاول بحسب التكملة الذي
يلزم عنه وجوده من حيث تغاير موهبه وجوده والتميز
كما في الشيء المنقسم الى اجزاء المقدارية المتمايزة عنه في الوجود
والمجزئيات وتلك الحوادث الكثرة قبل الوجود ومع الوجود
بعد الوجود فاذا لم يكن يلزم عنه اثنان بعالي احد يتوسط
فهو منقطة او تكثر الهوية بوجه البتة فقد ظهر ان العللة الواحدة
بما هي واحدة لا يصدر عنها اكثر من معلول واحدة غير متوسطة وانما لا
ان لا يكون شئ منها يتوسط لان الاشياء الكثرة لا يصدر عنها جمعا
من الواحد البسيط ولكن في درجة واحدة بل البعض يتوسط البعض

واعتبر عليه ثلاثة المتكلمين تارة في صورة النقص وتارة في صورة
 المعارضة بانه الوحدة قبل سلب عنه شيئا كثيرة كقولنا هذا الشيء
 ليس بحجر وليس بشجر وقد يوصف بشيئا كثيرة كقولنا هذا الرجل
 قاي وقاعد وقد يقبل اشياء كثيرة كالحجر الواحد يقبل السوار
 ولا شك في ان هذه هي مبادئ سلب تلك الاشياء عنه وانما
 تلك الاشياء وقبول تلك الاشياء مختلفة ويعود التقييم
 المذكور حتى يلزم ان الواحد للسلب عنه الواحد والواحد
 الا بواحد ولا يقبل الا واحد قلت ولا مساق للاختراض
 على هذه الوجه في شيء مما اورده اما الاول فلاق السلب
 البسيط بما هو سلب بسيط ليس بخرج صدق الى غاية
 او عليه بل انما ناطقه وملكه انتفاء تحقق عنه لصدق
 اللبجاب واما الاخير ان قلنا شيئا من الانصاف
 بالاشياء الكثيرة وقبول الاشياء الكثيرة بالفعل البسيط
 الا بخلق الاستناد الى عيشتان تعليلية مختلفة فالأمر
 ولا معارضة هناك اصلا وانما كان يتوجه شي منهما
 لو لم يختلف الخبث مطلقا وقال خاتم برمة المختصين في شرح
 الاشارات والجبواب لزم سلب الشيء عن الشيء وانصاف
 الشيء بالشيء وقبول الشيء للشيء في امور التحقيق عنه وجود شيء
 واحد لا غير فانه لا يلزم الشيء الواحد من حيث هو واحد
 بل يستلزم وجود شيئا فوق واحد يتقدمها حتى يلزم تلك
 الامور لتلك الاشياء باعتبارات مختلفة وصور الاشياء
 الكثيرة عن الاشياء الكثيرة ليس بحال بيان ان السلب
 يقتدر الى شئ من سلب وسلب عنه يتقدمه
 ولا يلزم فيه ثبوت المعلوم عنه فقط وكذلك الانصاف

يقتدر الى شئ من موصوف وصفة والتأكيته الى قابل وقبول
 او الى قابل وشئ يوجد القبول فيه واختلاف القبول كالسوار
 والحركة يقتدر الى اختلاف حال القابل فان الجسم يقبل السوار
 من حيث يفعل عن غيره ويقبل الحركة من حيث يكون له حال
 لا يخرج حروجه عنها واما صدور الشيء عن الشيء فامر يلزم في تحققه
 فرض شيء واحد هو العلة والا لا ينبغي استناد جميع المعلولات
 الى مصدر واحد انتهى كلامهم وبالحال قياس صدور الاشياء عن الواحد
 الحق من كل جهة على الانصاف باوصاف كثيرة وقبول
 مقبولات كثيرة من تلقاء علل مختلفة بحسب اختلاف انحقاقها
 الموصوف في استعدادات القابل بخارج من حادثة طريق العقل
 وسلك سبيل التخصيص **ويستدل** وهناك في سياقة البرهان
 ملك ثالث ذكر في كلام الشريك ولا ينافي في التعليلات
 والخصه التلية في التخصيص المذكور واعلم ان السلب الذي لا ترتيب
 فيه احكام لا يكون علة لشيئين معا معية بالطبع فانه لا يصدر
 عن شيء الا بعد ان يجب صدور عنه فالصدور عن ارج
 من حيث يجب صدور عن غير من حيث يمكن ج واجبا صدور
 بعنه فانه ان صدر عن غير من حيث يجب صدور عنه
 كان من حيث يجب صدور عن غير من حيث يمكن ج واجبا صدور
 بكنه اذن صدور عن واجبا فاذ كان كل بسيط فان لا يصدر
 عنه اولا يمكن احدي الذات انتهى كلامهم قلت والاصل
 في هذا الباب بعد ما تحققته ان لا يتيقن انه يجب ان يكون
 لكل علة موجبة لمعلول بعينه خصوصية ذاتية بالنسبة الى ذلك
 المعلوم لتوجب ترتيبه خصوصية على نفسه فانها بما هم
 هم وانما اعتراف الخصوصية كون العلة من حيث لنفسها مبدءا

استجاب ترتيب المعلول بخصوصه عليها وانبعثت عنها فاعلم
 من الاشياء بخصوصها ما كانت ذاتية بحسب خصوصية جوهر الذات
 ليست من سائر الاشياء لم يجب اختصاص احد ما بالآخر
 بموجب الترتيب عليه والانبعثت عنه بحسب مجموع الذات
 بالضرورة العقلية فبذلك الحثية بحسب جوهر الذات
 وهو المعبر عنه بالخصوصية الذاتية وبالجملة كل ممكن فانه سبق
 الوجود لا محالة بموجب صدور عن الذات
 فوجوب صدور الشرع من المبدأ الاول اما لذاته او لغيره
 كان لغيره لم يكن منه اليم والكلام في المستدالي بالذات
 وان كان لذاته وزاته شي واحد حقيقي فلا يتصور منه حصول
 شيئين على سبيل الوجوب فاما ما سبق الى اقسام المتكلمين
 انه من المحتمل ان يكون الواحد الحق من حيث مجموع ذاته بذاته
 ذاتية بالنسبة الى شيئين مثلا لا يكون تلك المتكلمية بالقياس
 الى غيرهما سائر الاشياء فبما يخصها ما يتعين ان يكون
 الاشياء بحسب تلك المتكلمية بالصدور عنه والترتيب عليه في ذات
 واحدة دون سائر الاشياء فمن يخيف الوهم وساقط
 الاحتمال عنه يفتقر التام وتساوية الذاتين في تطبيق التعريف
 ليس من المفروض انه ان كانت خصوصية ذات احد ذوات
 المعلولين بعبارة مخصوصها في تلك المتكلمية الذاتية الترتيب
 من غير ان يفتقر العلوية والمعلولية بين الجاهل والمجهول
 وذلك البر في الصدور على جهة الوجوب لم يكن يصح
 صدور الاخر منها عنه بحسب تلك المتكلمية الذاتية المشتركة
 بية وان لم يكن بخصوصها بعبارة هناك بل كانت الخصوصية
 لمفظة الاعتبار انما اقيمت الصفة في وجود الصدور عنه وتغير

الترتيب

الترتيب عليه فقد خرج الامر في المعلولية الصدورية على الوجه
 الوجوبية الى القدر المشترك والبرهان لا يوصف شي
 احد من الوجودين تلك بالابا للعرض من حيث القدر المشترك
 الذي هو المعلول بالذات والقدر المشترك امر واحد فاذن
 لا يتصور صدور معلولين عن علو واحدة في درجة واحدة فمن
 كبر وكبح في ذلك فقد تسلى عن الفطرة الانسانية او خلج
 من جملة الانصاف والجل فقد خرج من تحريم ارض العقل
 ومن حدود اقليم الفطرة ولشدة وضوح البرهان المتكلم
 حرب الحقيقة في اثبات هذا الاصل قال شارح الملخص وصفت
 ان بعض الحكماء ادعى ان العلم بهذا المطلوب ضروري لا يفتقر
 وقال اتا عندنا لا تصاف لانا ملنا ونفكرنا تاملنا ونفكرنا
 وان يبين علنا يقينا ان البسيط الحق من غير تقدير الالات والادوات
 والشرائط والقوابل استحالة ان يكون مصدرا لكثر من شيء واحد
 انه قول وكان عن بعض الحكماء اخاتم المحققين الى عدم حقيقة
 تعالى برضاؤه ورحمته **ويشترط** قال امام المتكلمين في المحل
 مسئلة العلة الواحدة يجوز ان يصدر عنها اكثر من معلول واحد
 عندنا خلافا للفلاسفة والمعتزلة لانا ان الجمعية تقتضي الحصول
 في الكمال وقبول الاعراض جميعا بال مفهوم كونه مصدرا لاحد
 المعلولين غير مفهوم كونه مصدرا للاخر فالمتفكر ما لم يتفكر
 ان كانا داخلين في مهية المصدر لم يكن المصدر فردا بل كان
 مركبا وان كانا خارجين كانا معلولين فكل من الكلام
 في كيفية صدورهما عنه كالصالح في الاول فيفيض الى الثاني
 وان كان احدهما داخلا والاخر خارجا كانت المهية مركبة
 لان الداخل موجز المهية والما خارج كان مركبا وكان المعلول
 ايضا واحدا لان الداخل لا يكون معلولا والما خارجا ان يكون

التحتمل كل قرة او ارض يقال
 على من الارض والجمع مثل
 ملحق بحدس محتاج

الشيء في الشيء ليست صفة شبيهة على ما يتبادر وإذا كان كذلك
 بطلان يقال ان جزء الهيئة او خارج عنها وقال خاتم البرهان
 في نقد اقول للشبهة قالوا الصفة الواحدة لا تقتضي اكثر من حكم
 واحد اما الذات الواحدة فليقولوا ذلك فيم اذ لم يقولوا
 بعلة باعد الصفات والمعتزلة والفلاسفة قالوا لا ذلك
 في المذوات ايضا وصاحب الكتاب مخالف الكل والمصور
 في المكان وجوده ومعلوم المحسوس من باب المتاثر وقبول
 الدعا ضل ليس بوجوده والكل في وجوده لكنه من
 باب المتاثر وهم لا يقولون ان العلم الواحد مع كونها
 فاعلم كونها متعلقا بغير هذا الدليل بغيره ودليله في
 بيني علم كون المتوثر شبيهة بثبوتية بل مفروضة ان موثرية
 المتوثر الواحد في اثره لا تكلم من جهة موثرية في غير ذلك
 الاثر ثم الجثمان اما داخله ان او غير داخلين الى اخره ثم قال
 صاحب الكتاب والذي يدل عليه هو ان مفروضا كون النقطة
 محاذية لهذه النقطة من الدائرة غير مفروضا كونها محاذية للنقطة
 الاخرى ولم يلزم من تغير هذه المفروضات كون النقطة مركبة
 وكذا مفروضا كون الالف ليس بغير مفروضا ان ليس
 ج ولم يلزم من تغير هذه السلووب وقبح الكثرة في الهيئة
 قلنا بما قلنا الحق المارح التاثر اقول الاضافة والسلب
 لا يقتضي في شيء واحد وعندهم ان العلم الواحد لا يصدر
 عنها شيان من حيث انها واحدة ولا يتبع صدور شيان
 يتبعها فاما ان عزمها فلا يتصور النقض بالاضافة والسلب
 عليهم انه كلام نقده المحصل بعبارة فقد الحسن من ذلك
 ان خصوصية ذات المتماثل المتقابلة بموجب صدور المحلول
 عنه لو كانت مشتركة بين مجموع المتماثلين وليس كل واحد

بخصوص

بخصوص كل واحد بغيره لا يتبع تلك الخصوصية صدور شي
 واحد بخصوصه اذ تلك الخصوصية ليست مطلقة لشي
 بخصوصه بالنسبة الى شيء كالغير بل بخصوصية لكل
 من الامرين ولجميعها بالقياس الى ما عداها فقط فخصوصية
 مركبة بمرتبتيه لا يتبعان بموجبها صدور ما جميعا والاصدور شي
 نهما بخصوصه اذ هو سواسية النية الى ذلك كله فاذ لم
 لصدور مما يميز ان يكون الاقتصار ان المختلفات مستبين
 الى جنتين مختلفتين في ذات العلم التاثر التاثر اذ لو
 استند الى المذوات الاحدية الواحد من جميع الوجوه لزم
 كون الواحد الحق بحسب ذاته مختصا بالحدس وبالاخر وبها
 جميعا فليكن من محسب في انه بالنسبة الى كل من الدورات الثلاثة
 بحيث يصح انه حيث يقتضي اياه لا غير يقتضي غيره لا يراه
 بهف فاذل الاستدلال الاستدلال الى جنتين مختلفتين
 في المذوات كغيره هو بحسب احدى الجهتين بخصوصه وانقضا
 للاحد الامرين بخصوصه دون غيره فاذن بحسب كون المقادير
 الاول عن الباري الواحد الحق سبحانه ذاتا بسلطة وموت
 متاخره فان قلت ليس الباري الواحد الحق سبحانه متعينا
 لسلوب واجهات متعددة فلم لا يجوز ان يصدر عنها لاختيار
 السلوب والاضافات شيئا كثيرة في درجة واحدة فليكن
 هو بحسب كل تلك الاعتبارات مختصا بالنسبة الواحد
 من تلك الاشياء ومختصا بالقلت قد دريت ان السلب
 والاضافة فرج السلوب والمضاف اليه والاهام في
 الصادر الاول وليس في مرتبة صدوره سلب ولا اضافة اصلا
 فالسلب يعبر عنه بهين الاول السلب الصمط المحض
 بما هو سلب وهذه الاعتبارات لا يصح بها ان تحقق شي بغيره

المحسوس

بالسلب فخرج من العلم وينتقد بحسب العلم بل انما يخرج من العلم انما
 لا يتقرر ذات العلم وينتقد فخرنا فان لا العقل بعد العلم ولا الغاية
 الاقتضاء لاعتدال الثنائي لا يقتضيه فانه يعلم من الشكوت ونسب
 من التحقق فهو اعتبار الفهم الى الذات مع وتكثر بحسب ذلك
 الاعتبار جميعات ذات العلم ولكن ليس يصح ذلك
 الا بغير حصول الكثرة وصدور عن الواحد لا من الكثرة
 فان قلت اذا كان صدور العلم عن العلم بحسب الخصوصية والمكانة
 فلا تخرج العلم على لذاتها بل باعتبار تلك الخصوصية فلا تكون
 واحدا حقيقيا لثباتها على امرين مختلفين بل انفس الذات
 واعتبار الخصوصية فان لا يصح صدور المعلول الواحد
 عن المعلنة الواحدة اذ كل علم تخرج له الحالة متكررة بهذا الاعتبار
 قلت لم نقل عليك انما تخرج بالخصوصية هناك ما هو
 مبدأ استبحار خصوصية موهبة المعلول بخصوصها والتعريف
 بالخصوصية لغو العبارة لا امر زائد على نفس ذات العلم
 الفاعل الموصية فذلك المبدأ في صورة صدور الواحد
 هو عين ذاته من غير امر زائد على نفس الذات اصلا فاما على
 تقدير صدور المتعدد فليس يتبع ذلك اذ كل المعلول
 من جنس جوهري الذات وخصوصية الكهوية ونحو الوجود
 والشخصية وغير ذلك فخرج تلقا العلم الفاعل في
 الشبه بين ان الاشياء اذا تساوت نسبتها الى امرها
 ومتنوعتين بارها اليها لزم تساويها في جميعها فلا يمتنع
 هناك شيئا متكررة وموتات متعددة اصلا فليثبت
 ونسب قال فانه برعة المحققين في شرح اشارات الافيال
 الصدور ايضا لا يتحقق الا بعد تحقق شيء يصدر عنه شيء صادر
 لا نأقول الصدور يطلق على متعينين احدهما امر اضافي ويخرج

العلم

للعلم والمعلول من حيث يكونان معا وكما اننا ليس فيه والشك
 كوالعلم بحيث يصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى متقدم على
 المعلول ثم على الاضافة العارضة لها وكلها متافيه وهو امر واحد
 اكل المعلول واحد وذلك الامر قد يكون موزان العلم بغيرها
 الا كانت المعلنة لذاتها وقد يكون عانة يعرض لها الا كانت
 علم لا لذاتها بل بحسب حالة اخرى اما اذا كان المعلول فوق واحد
 فلا حالة يكمن ذلك الامر مختلفا ويلزم منه التكثر في ذات
 المعلنة كما امر ان كلامه بالفاظه ونحن نقول في هذا الكلام باليس
 هو بوزن الصحيح في ميزان التحصيل والتحقيق بل القايير لم يغير
 التقيش القايير والفحص المبالغ في منه بمسب العقل الصحيح
 والبرهان الصحيح هو ان الله سبحانه بنفس ذاته الاحدية من كل
 جهة فاعل جوهري ذات المصادر الاول والعلية الصدورية
 بالمعنى الثاني الغير الاضافي الذي ذكره بالنسبة الى المصادر الاول
 بخصوصه الذي هو مراتب الاعتبار ذات الباقية على انفسه
 ووجوده انما هو كقول المباري للفعال بذاته بحيث يجب
 صدور المعلول الاول بخصوصه عنه بالفعل في هذا المعنى
 الغير الاضافي هو مراتب المتقدمة على ذات المعلول الاول
 ثم على العلية الصدورية الاضافية بالقياس اليه التي هي فرع
 وجود المتفانين في هذا المعنى كما انه متقدم بالمرتبة العقلية
 على جوهري ذات المعلول الاول وتتبع اياه في الاعتبار
 العقل فذلك هو متاخر في اعتبار العقل عن مرتبة ذات
 المباري للفعال والزم له وتبع اياه وليس هو بمرتبة
 ذاتية بل انما العلية الصدورية الغير الاضافية التي
 هي عين ذاته سبحانه معنا ما يكون سبحانه بحسب مرتبة
 ذاته بحيث يجب عنه الذات صدور كل ما يكون

خيرا مطلقا فنظام الوجود على الاطلاق فاذل للعلية
 معينا غير اضافي في معنى ثالث اضافي في الثالث
 ذاته سبحانه من المعنيين الغير الاضافيين وهو حقيقة
 وجوب الخاصية الخيرات المطلقة على الاطلاق بالذات
 لا الذي هو محسب خصوصية ذات معلول خاص بخصوصه
 فالذي هو محسب خصوصية ذات المعلول الاول
 انما للذات نفس ذات سبحانه لانه عين مرتبة ذاته والرات
 على ذلك من حيث ثلثة الاول لان اعتبار وجوب صدور
 المعلول الاول بخصوصه الذي هو احد معني العلية الحقيقية
 المتقدمة بالذات على ذات المعلول متأخر بالذات عن مرتبة
 امكان ذات المعلول وتقدم على مرتبة تقدم وجوده على
 ما قد عرفت في ترتيب المراتب العقلية السابقة على مرتبة وجوده
 المعلول فيما يمكن متأخر بالمرتبة عن مرتبة امكان المعلول
 متأخر بالذات كيف يجب ان يكون عين ذات البارئ المفاطر
 المتقدم بالذات على ما سواه مطلقا الثاني ان مرتبة ذات
 المعلول الاول ومرتبة وجودية داخلية في باب الاعداد كما هو
 شاكله الوحدة في كل عالم الامكان فذلك العلية
 التي هي بالنسبة اليه بخصوصه بكونه واحدة بالعدد ايضا
 لاحالة وجوده الواحد الاحد الحق تعالى كبرياؤه بغيره
 عن شاكله الوحدة العددية ومتقدمة عن الدخول
 في باب الاعداد على ما حققه شكا الصانع وقد فعلنا
 القول الفصل فيه في كتاب التقديرات وفي كتاب
 تقويم الابلان فليكن كونه الواحد بالوحدة العددية
 عين ذات المتفاني عن الوحدة العددية الثالث
 انه انما يصح له ان يكون عين ذات سبحانه من صفات الكمال

ما يمكن

ما يمكن كمالا مطلقا للوجود بما هو وجود المستبين
 ان كونه جل ذكره بحيث يصدر عنه بالفعل هذا المعلول
 بخصوصه ليس بوسم الكمال المطلقة للوجود بما هو وجوده مع
 هذا النظر من كل اعتبار سواه ومن كل خصوصية دون بل بوسم او صفة
 الجدة والكبرياء بالذات جل ذكره من حيث اعتبار رتبة الى هذه الذات
 المخلقة بخصوصها بالعلم قد تلونا عليك فيما سلف من خلقه
 سبحانه مائة في ذات بحيث يصدر عنه كل خير وينفخ عنه كل وجود
 وكل كل وجود لان هذه الذات بخصوصها صفة وبها الوجود
 فيضه فالخير كما لو وجهه بحسب النسبة الى خصوصيات الموجودات
 والاول حجه وكما له بحيث في ان على اللطائف وكذلك غيره وعلاه جل
 سلطانه مائة ذات بحيث يدير نظام الوجود ويخلق كل مرتبة وائنة
 وينفك كل ذات ووجود كل كمال في ذات كمال وجود لان نظام
 الوجود بالفعل صفة وصيغة والموجودات كمالا خلقه وخلقته
 فالخير وسعفا اعتبار رتبة الى ما حواه والاول صفة باعتبار ذاته
 ولذلك كماله في فعاله وخلقته قبل وجود امكانات وعند
 وجوده على شئ واحد وعلى جهة واحد كماله في عالمة سبحانه
 بكل شئ هو انه بنفسه انه يعلم الاشياء قبل وجودها ومع وجودها
 لان الاشياء معلومة اذن صدور كل معلول عنه سبحانه على سبيل
 الوجوب لا على العلية الذاتية بالنسبة اليه بطلان في لغة الحكيم
 واصطلاح الصانع التي فوق الطبيعة غايها ثلثة الاول ان جل
 ذكره بغيره في ذاته بحيث يصدر عنه كل ما لا يخرج
 وكل النظام الوجودية المعنى هو عين مرتبة ذاته الحق
 الاحدية الثاني كونه سبحانه بحيث يجب له يصدر عنه هذا المعلول
 بخصوصه بما انه من خيرات نظام الوجود وكذا لانه وفيه المعنى

من صفات جوهر ذات المعلول باعتبار ان المتزنية المتقدمة
 على مرتبة وجوده وهو في المعلول الاول لازم ذات البارز للفعال
 المنبعث عن نفس ذاته عن صلاته من حيث ان المعلول الاول
 يخصه من ذاته ودرجته في الكمال اقل من المعلولات وانما هو
 منه سبحانه باعتبار النسبة الذاتية فيجب الاحتمال ان يكون هو اول
 ما يصدر ويفيض من مبدعه وصار له جعل ذكره بحسب انكساره الذي
 من غير ان يطلع منظره وتوطيعه وشرط اتصاله بالفاعلية
 الاتصافية المتضاربة للجوهرية الحاصلة معا في درجة واحدة متحدة
 عن مرتبة ذات الجواهر ذات المجموع فالجواهر الحقيقية
 بالمعنى الاول المزدوجين ذات الجواهر الحقية الجواهر الحقيقية
 بالمعنى الثاني المزدوجين هو الذي هو نفس ذاته اللاحقة الحقيقة بالنسبة
 الى معلوله الاول كالجواهر بالمعنى الثاني بعد الجواهر اللاحقة
 التي هي المعنى الثالث وكل من المميزين الآخرين يتكرر بتكرار المعلولات
 على خلاف الامر في المعنى الاول اذ هو يميز الذات اللاحقة الحقيقة كونه
 من الكمال المطلق والصفات الحقيقية ولكن يتكرر بتكرار
 المعلولات اذ لا يلبس بحد ذاته بحد ذاته اذ ان تلك المعلولات
 تتساوى في الاول وجها **ومنه** ولعلنا نقول ان كانت
 البسطة اللاحقة للذات التي تنبعث عن نفس ذاته ونزده
 على صفة حقيقة لازم له لا يميزه من نفس ذاته اللاحقة قابلا
 وقابلا لذلك اللازم وهو محال الذي نسبة القابل الى مقبول
 بالامكان والنية القابل الى معلوله بالوجوب فليقتض
 يتحقق ان كجسب حقيقة واحدة فيقال لك هذا امر قد حاض
 فيه من سواء السبيل في اصحاب النزوق في المطارحات
 وفي التلويحات وفي حكمة الاشراق وعليه يتولد احاطة كون

علم الله سبحانه بما سواه انطباعا مضمونا بالارتسام بصورته
 في ذاته الحقيقة كما في الواضح الاذ بان العالي والسافل ثم اقتضت
 في ذلك خاتمة الخصائص البرعة في شرح الاشارات ومشى على
 ذلك في تلك الكلمات كثيرة علامة التشكيك في المباحث المشقة
 فحق في الايتمات والنشريات وفي تعويم الايمان
 او من سبيل الحق وحققنا ان القابلية والفاعلية تقعات
 بآثار تلك اللقطات بآثار ثلثة مختلفة احدها كون الشيء قابلا لمعروف
 بمعنى كونه متصفا بتلك المعلوم وتفاعله معه كونه ذلك الاتصاف
 من تلقا اقتضائه آياه والقابل لهذا المعنى ليس بالذي يكون
 هو الفاعل بعينه في غير اختلاف جهة وتغاير حقيقة اذ كمال الاتصاف
 بالمعروف من اقتضا جواهر الذات من تلقا بآثاره بقتضيه حادثة
 ... ام نفس الذات اصلا فيكون الذات لذل متشعبة الانسلاخ
 عن الوصف في من الواقع وحقا نفس الامر بل انما يصح
 انفسا بغيره في مرتبة نفس الذات من حيث هو كما الامر في لازم
 الموتى بالقياس الى طوره ما نسبة هذا القابل الى مقبول بالوجوب
 لا بالامكان بالضرورة وهذا السبيل على غاية الجورج الماداة
 ومقبولية لذاته البسطة فان ذلك لا يتوجب كثر او تغاير
 الا في الذات وفي الوجود اصلا وثانيا ما كون الشيء قابلا لمعنى
 كونه مستفيدا من اثره من الحقيقة العالية وتفاعله بمعنى كونه مقبولا
 من اثره في الحقيقة السافلة كما في الجواهر المجردة من العقول الفعلية
 والنفس من المجدبة والقابل لهذا المعنى ايضا من الجانب الاعلى
 ليس بالذي يكون هو الفاعل بعينه في العالم الاقل ولان الامر جهة
 واحدة بحسب حقيقة غير متغايرة بل جوهريتين مختلفتين في قوام
 الذات بحسب كثر حقيقتيه متغايرتين باعتبار وجوده في العالم
 ايضا لا بل ان النسبة الوجوبية كمال العقل غير فرق من هذا السبيل

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

واما ما ذكره الشيخ في الامور القولية ففي القوة الاستعدادية المتضمن
 فيها الاستعداد في ان يقبلوا المستعمل او لا ثم التمسك بالفعل
 في غير افعال من الفعل بمعنى اخراجها بالقوة من جوف القوة
 الى ما من فضاء الفعل فالقابل بهذا المعنى يتسع ان يكون هو الفاعل
 بعينه بل يجب ان يكون امر اخر يماثل بالذات في حاق الواقع
 المبتدئ ويتسع ان يكون الشيء نفسه في ذاته من القوة الى الفعل
 بوجوده فيكون اتصالا في الحقيقة بهذا المعنى لا يمكن
 الا بالنية الحارضية والعلانية بالنية الدورية فكذا العبد
 هو من الحق ومعارك الحق في هذه الحالة واما انتم كقولكم
 علم العلم الحق حصولها انطباعا بارسان الصورة الذاتية الظلية
 في ذات الاعداد الحق الواسعة من كل جهة فيسبيل بقاء ما نحن سكتنا
 في التقويمات والنسب من مسالك حتمية تحقيقه
 لا كما ينبغي هؤلاء الخائفون في السبل في قدر علمهم بها في
 التعليم والتربية من قبل مثل ما نلونا عليك كل تعليقات
 بعبارة واحدة حيث لا يهتد الا بالثبات فليقل القابل بعينه
 فيكون بالاحتمال ان يكون يقبل شيئا من خارج فيكون ثم انما
 وهو ليس ذلك الشيء الخارج وقابل لما هو في ذاته من ذاته
 الامر خارج فلا يكون ثم الفعل فالقابل هذا الوجه الثاني صحيح
 فجازا يقال على الباري تعالى ما قاله هذه العبارة وفي قوله
 ان يوم يحشرهم بانهم ليسوا الا باليعقوب من لوازمه وانما وجدته
 لا ان يكون كجود ذلك في الجسم واما اذا حدث حقيقة القول
 فعلمنا هذا الوجه ولوازمه على هذه الهيئة استمر هذا المعنى فيه
 وهو ان لا كثره فيه وليس هناك قابل وفاعل بل هو
 هو قابل هو فاعل وهذا الحكم مكرر في جميع البسائط قال
 مرارها ما من عنها اللوازم وفي ذاتها تلك اللوازم على انها حتمية

هو وجه من خارج وبين ان
 يوجد في انما البسائط للبيانات

هو قابل

هو قابل فاعله فان البسطة عنه وفيه شيء واحد اذ لا كثره فيه ولا يخرج
 فيه من ذلك والمركب يمكن نفعه غير ما فيه اذ هناك كثره
 وتم وحدة حقيقة انه يلزم ذلك فيكون عنده في شيئا واحدا
 اللوازم هذا كما قاله الوحدة في الاول نظامه وفيه ان الاثر من لوازم
 والوحدة في غيره وارادة عليه من خارج في نفسه لا عنه وهناك
 قابل وفي الاول نظام القابل والفاعل شيء واحد انه قولها بالظلمة
 ثم قال الشريك في التسمية تعليق اليها الطليق فيها استعداد
 فان الاستعداد هو ان يوجد في الشيء شيء عن شيء لم يكن ويكون
 استعدادا لقبول ذلك الشيء مقدما على قبوله بالطبع بغير
 النفس الانسانية لا تقبل لئلا تكون فاعلا للمعقولات كما لا بد
 ان لم تكن فان مثل ذلك يجب ان يستقيم معنى بالقوة وفيها
 استعداد فاما الشيء الذي حقيقة ان يلزم المعقولات كما لا بد
 ان يكون فيه معنى بالقوة لتعلقه لو كانت النفس الانسانية تقبل
 المعقولات بعد ان لم تكن تقبل لكان فيها معنى بالقوة لتعلقه
 الذي قبل المعقولات لا يصح لئلا يكون فاعلا للمعقولات لانه
 لا يصح ان يكون شيء واحد فاعلا وقابلا بعد ان لم يكن فاعلا
 وقابلا فانما يستقيم معنى بالقوة لتعلقه اقول انه لا يصدر عن شيء
 واحد بسيط من جميع الجهات الا شيء واحد فقد عرفت لئلا
 الشيء لا يصدر عن الشيء الا ما يجب هذه تلك الشيء فاذا وجب
 ان يصدر عن شيء شيء ثم صدر عنه من حيث وجب ان يصدر
 عنه الشيء الاول ومن حيث ذلك الوجود في اخره لا
 لم يكن واجبا ان يصدر عنه القول والزم ان يكون بسيط لا يصح
 ان يصدر عنه فان صدر عنه من جهة طبعه شيء ومن جهة ارادة
 شيء اخر كان الكلام في اثنية الطبع والارادة ووجوبهما
 عن شيء بسيط واحد ووجوبهما عنه كالكلام في الآلة ان يقال

وكل

لم وجب عند من حيث الطبع كذا هو حيث الإرادة كذا فإذا كان
 الكون في واجب الوجود كذا أصلا انتهى كلامه في التعليلات فقد
 لم يخل في ما هو با حق التقدير بما هو تقديره في إطلاق الوجود
 بما هو وجوده فانه يجب ان يكون هو عينه نفس هو حقيقة الحق
 وعين مرتبة ذاته الواجبة سبحانه لا من لوازم ذاته الزائدة على
 كنه حقيقته والالهي كذا كذا من صفات الكمال ونوعه
 الجلال كما هو عينه في ذاته والحيادانية فانية فمن لوازمه
 لنفس حقيقته والتابعة لكمال ذاته وكبرياءه وحده واللازم المقدس
 لذاته الاحدية الحق من كل جهة بمنتهى الوجود الالهي البسيط الواحد
 وهو وجوب صدور المعلول الاول البسيط لذاته عينه
 ثم لوازمه المتابعة متكررة في درجات مرتبة كماله بآثار
 المعلولات المتقدمة في المرتبة على وجوداتها في ترتيب نظام
 الفيض الالهي الوجودي ثم ما ترتب عليها من الصفات
 التابعة والتلوينات والسلوك للعدم على الترتيب
 المتنازلة لا وعرضا الى مائة النظام فليثبت **وسئل**
 من حيث تعرفت في العلم كذا وكذا وحدة العلم الموجبة الثانية
 مستوجبة وحدة المعلول اذ ليس في منه طبع الكثرة **انما**
 ان قصد بعلم العلم الواحد الحق في درجة واحدة فإذن كان
 الامر ينطس من حيث المعلول في وحدة المعلول بطلانها
 مستوجبة وحدة العلم وينتج ان يستند معلول واحد وحدة
 بالشيء او بالشيء الى هذين مستقلين ولو على البديهة سواء
 في الاستماع كذا في ذلك على التعاقب ولا يستغنى عن
 سبيل التناوب في الفطرة الثانية ام على التوهم
 والاشهاد من جهة والامر في الفطرة الثالثة وكانت
 المتعاقبات في الفطرة الثانية والمتاوبات

كل هذا الحق

في الفطرة

في الفطرة الاولى علل ثبات امر شرط او منتهات للعلل **سئل**
 التبدل فذلك ايضا يفتي في اختلاف العلم الثانية **انما**
 او بالعدم مطلقا ليس الا ان يكون لخصوصية احد الطبعين
 بخصوصها قسطا من المدة في العلم من حيث افتقار المعلول
 اليها بخصوصها واعتلاقه بها بالذات البتة فليكن يتصور ان يتحقق المعلول
 بالآخرى فيستحيل ان تنوب تلك عن هذه في الحقيقة **فقد**
 وادامته واستقامته **انما** او لا يكون للمعلول افتقار الى شيء من
 من حيث الخصوصيتين اصلا بل كانت كل واحدة منهما طاعة
 الخصوصية في ذلك واسا فتعود العلوية الى الطبع المشترك وتلغى
 العلوية المتناقض اليها بالذات على الحقيقة من القدر المشترك الذي
 هو طابع واحد وطبيعة واحدة وكل واحدة من الخصوصيتين
 بخصوصها من المشتملة علىها هو العلم بالذات وليت من العلم على
 الحقيقة والجلال ليس يفتي ان يستند المعلول على الحقيقة الا الى
 ما يقتضيه ويرتفع به ويتوقف عليه بخصوصه بالذات **واما**
 ذلك فلا يمكن له استناد اليه والابا العرض بالضرورة العقلية
 وسواء على البالد اثنين اقررت العلوية بالمفتقر اليه **انما**
 المعنى لتخليد الذات وبعض من ينطس من المتقدمين في الامر جمع
 الى ثلاثة فليتنصرو **وبعض** فيها اختلفت العلوية فخطا امر
 كانت العلوية بالحقيقة من القدر المشترك والخصوصيات
 لخانة الاعتبار في العلوية الا بالعرض والحاصل كما في نفع الفصل
 ان المعلول من مقتضى الاشتراك في العلم من حيث
 علل لا الى خصوصياتها ففضية البراءة في موجب حفظ الوحدة
 بين العلم والمعلول بالذات على الاستلزام المتكرر **فبينما**
 بحسب طبع العلوية كسبيل الاقتضاء من جانب المعلول
 وفي جنبها طابع المعلولية كسبيل الاستدعاء فان ريم

والعلم يتبع كسنا وطبيعة
 بعضها الى طبيعتين مختلفتين
 بالمعنى او بالعدم

والعلوية بالذات
 وكذا كذا من جانب العلوية
 وفي جنبها طابع العلوية

ان يكون الامر في ذلك الجانب الذي لا يتصل بالاعتناء في كل طبع
 المعلول بالذات على مقتضى كونه المعلول الواحد مقتضى الـ
 علم واحد كما طبع العلية بالذات علم موجب لكل العلة
 الواحدة مقتضى معلول واحد فهنا حكم اصل الوحدة بذكر
 فاما نحو الوحدة الشخصية او النوعية او الجنسية ففي العلم بالذات
 يقضي العقل الصحيح ان وحدة معمولها ومفطورها يمنع ان يكون
 اقوى من حصول من وحدتها وان الارادة الكلية المرسله والرا
 اكمل المرسل لا ينفك ولا يصدر عنها فاعل متعين في الطبيعة كونه
 النوعية اذ هو سوية النسب الى الشخصيات المنعينة لا
 ان يكون من صنعها اخراج مرتبة معينة شخصية من النسبة
 الامكانية الى النسبة الوجودية وكذلك الطبيعة المرسله
 الجنسية نسبتها الى التعينات النوعية واحدة فليكن
 من تلقاها خروج تعين نوع من النسبة الجوازية الى النسبة
 الوجودية واما في مطلق العلم من الشرائط والمصاحبات فلا انقباض
 للعقل ان كونه لطيفة مأمولة واحدة بالوحدة النوعية
 او الوحدة الجنسية مثله عليه في استتمام فاعلية العلم
 لهوية شخصية متعينة او لطيفة نوعية محصلة علم ما انا ان يربط
 واراد الحياه البراءة شطره والشريك في الربط يندرج
 الى ايجاب الانقباض من الجنين مطلقا في مطلق العلم
 ويجلي في رابعة برهان الشفاء اعتداء لما في التعليم الاول
 وفي الاخر منه الى المعلول المتحد بالنوع لا يستند الى المتحد
 بالجنس اصله والواحد بالنوع يجب ان يكون مطلق
 علمه الوحدة الشخصية او الوحدة النوعية وكون
 احد مساق البرهان اليه في العلم الجماعي التي هي الحقيقة
 من القوة الى الفعل ومن البطالة الى التفرد ومن الجواز

الى الوجود

الى الوجود في حيثيات ذاته المصنوعة الاستناد الى جعلها
 بالفعل **وبعد** ليس انما العلم على الحقيقة من المقتضى اليه بالذات
 والمعلول الصدوري انما منطوقها وما لا يربطها ومبناها
 طبع الانكسار الذاتي في الانكسار الذاتي انما مقتضاه في جعل
 النظر الافتقار والاستناد الى العلم الفاعل وعند النظر
 الدقيق كونه لعل العلم الفاعل واجبة الوجود بالذات فاذن
 لعل بالذات على الحقيقة العلم الفاعل وسائر العلل
 يصح استناد الى فاعل الذات وصانع الوجود
 بالفعل اذ لم يكن المعلول في جوهر ذاته صانع الصدور عن فاعل
 من غير وسطة وراية ومقدور بهي وليس يصح ان يكون المعلول
 واحد بعينه بالنظر الى جوهر ذاته الاعم تامة واحدة بعينه
 وجودها بالفعل الى وجودها وعدمه بالفعل الى عدمها والفاعل
 الفاعل الجوهري الذات الشخصية يمنع ان يكون الوجود متعينا
 متشخصا بذاته وبما يحجب خصوصية ذات المعلول بحسب
 في الانكسار الى ان يعتبر انهما طبيعة مأمولة من الهويات
 والمصاحبات الى جعل الشخص لفته العلم الفاعل التامة
 الواحدة بالشخص وليس بوجوب ذلك في وجود العلم الواحدة
 العددية الشخصية كما جعل الهيولى الشخصية المبرهن وجودها
 وليست بها بصورة مأمولة الصدور الجوهري المتوارث عليه ما هو
 واحدا بالعدد تعيين بالشخص فشخصية العلم التامة الهيولى
 الواحدة بالشخص مستحقة بتشخص جعلها الشخص المتعين
 بوحدة الشخصية ومرتبة الوجود والتشخص بعلتها
 التامة الواحدة بالشخص امدا وكذلك ليس يصح ان يكون
 لعدم المعلول المتعين على الاعم علمه التامة الواحدة
 بعينها فاما عدم احدى العلل بعينها ولا بعينها وعدم الاجزاء

بعينه اولاً بعينه المكان المعلوم مركب الذات فليس حاله
 وصف الطبيعة بالذات وعلى الحقيقة بل انما يقال في ذلك
 ما هو العلة بالذات وعلى الحقيقة **وبين** فاذن قد اخرج ان
 ما يعطاه المقلدون ويدور على افواههم وتورب السهم
 ان اللزوم الذي يصح ان يتحقق في غير الملزوم بخلاف اللزوم
 المساوي وان اتحاد اللزوم الذي لا يصادم اختلاف
 الملزومات لجواز كون الملزوم ان يتحقق في الملزوم امر
 لا يصير الى عالم الحقيقة وانما معاده خلط ما بالعرض
 بما بالذات والضايف الصحيح في ميزان العقل الصريح ان
 معنى يلزم بخصوصيات فوق واحدة ويلحق بها او يتخرج
 منها واي مفهوم كمال خصوصيات عدة كان يحويها كلها
 المقومة او من خصوصياتها الاخرى فلا يناط اللزوم وتحتي الحاشي
 ومبدأ الاخرى ومطابق العمل انما هو الطبيعة المشتركة
 والحظ الثاني من الخصوصيات من ان يكون لها بخصوصيات
 مدخل بالذات في خصوص ذلك اصل وان كانت الخصوصية
 داخلية في الملزوم والمحقق به والمنترج منه والمخرج
 بالعرض على ان يوضح للعقل اعتبار اللزوم والحق في الانترج
 والحال بالنسبة الى الطبيعة المرسله المخلوط في حق الواقع
 ثم عند التفهيم في الحافظ المثل التخليق بقضي الفصل الملزوم
 والمحقق به والمنترج منه والمخرج بالذات ليس الا
 الطبيعة المشتركة بينه دون شي من الخصوصيات بحسب
 الخصوصية وكذلك بها حمل مفهوم ما على طبيعتين من طبيعتين
 بالاجتهاد والاختصاص او لزومها معنى في الوجود او كسبته
 كان المخرج للعقل الصريح عند الحافظ التخليق انه انما هو
 الحل ومناط اللزوم بالذات وبالقصد الاول على

ليس الا الطبيعة

ليس الا الطبيعة الموصوفة بالاجتهاد ثم جزمها فوجبها الطبيعة
 الاختصاص الملقاة خصوصيتها في تحتها وذلك الحل او اللزوم
 وتقييد الابل بالعرض ثم علمنا في هذا اليمين وجوب
 احتفاظ اصل الوحدة العددية بالذات لتمام المتكرر على
 من المحقق نوعه كانت او جسيمة فعل نحو الوحدة بخصوصيات
 انما يتلزم تأخذ اللزوم بالحقيقة النوعية ان يكون الملزوم
 بالذات طبيعة واحدة نوعه كانت او جسيمة او جسيمة
 هو كون الواحد بالذات لازماً لكل من خصوصيات
 الحقايق المتخالفات بالمباينة والعدد لزوماً بالذات اذ انما
 الملزوم بالذات هناك القدر المشترك لا اختلاف
 نحو الوحدة نوعه كانت او جسيمة في طبيعة مشتركة للزوم فاما
 عند هب اليه الشريك وعلم المشايخ ومفاهيم الصانع
 من ان المتحد بالذات ليس له اصل الا الى المتحد بالذات فالحال
 اللزوم في الحقيقة النوعية بل هو دليل اتحاد الملزومات
 ايضا بالحقيقة النوعية فالحال فاعلم انه المتكلم في المبدأ
 المشرفة وفي المحقق ضرورة من التشكك في هذا الضابط
 بطلنا في التعديلات وفي تقويم الامم وفي غيرها
وبين ما ينفج عن حمل استحضار صدور الكثرة عن الواحد
 الحق من حقيقة واحدة في رتبة واحدة اصل الحق قال
 قاعدة الامكان الكثرة وهو حمل رتبة رتبة
 عظيم جدواه يستعمل علم المشايخ ومفاهيم الصانع في ان
 نوحيا وفي كبر السماء والخلقيات والعالم والديك
 في الرتبة في مواضع عديدة في الشفا والتعليقات وعليه
 استخرج سائر كبره ترتيب نظام الوجود فذلك الشريك
 في التعليم وعاصم فيه شيخ اصحاب الذوق والتفكير

٢٠٠

٢٠٠

٢٠٠

في المطارحات والتلوينات وحكمة الاشراق هو صاحبها
 عنه من مقلديه صاحب الشجرة الالهية انما ناسوا وطايطيرا
 فنقول تجرب برهانه ان كل نفس موجودة في عالم الامر واقل
 الابرار فان الملك لا اشرف منه وموجود بالفعل قبل في درجة عقلية
 متقدمة وبرا في منزلة الال قبل صدور من البار والماول من اجل
 ان لا يتصور في عالم الامكنة اشرف وافضل منه اصل الانوار
 ان ليس طبع الامكنة ان يكون اشرف وافضل منه فلا يخفى ان
 يوجد في درجة وجودها وفي درجة اخرى متقدمة على
 وانما ان لا يوجد لها فان وجدت في درجة اخرى ان يصدر الواسع
 الحق في هذه الدنيا في درجة واحدة وان وجدت في درجة اخرى
 بعد درجة كان هذا المتقدم عليه بالدرجة لوجوده له حاله و
 من علم وجوده فيلزم ان يكون المعلول الامر لا بد على اشرف
 وافضل منه وذلك باطل مستحيل وان لم يوجد راسا وممكن
 الوجود بالذات ولا يصح لصدوره وفضائه عن المبدع
 الامكنة الذي فيلزم لامكانه ان يكون عدم دخوله في عالم التدرج
 والوجود من تلقاء عدم طبعه حيث ان كونه في ذاته في
 جعله انهم واكرم واعتزوا بحججهما في هذا الصادر الذي هو افضل
 واشرف منه وجعل هذا الصادر ان هو الا بالباري الاول
 القوي الواجب بالذات عز مجده فيلزم ان يكون مستغنيا
 مدعا ان يكون اعلا واجم من الفعل القياض الواجب بالذات
 وذلك محال لانه تعالى عنه عزه وعلمه على كبر افهده
 تقر به البرهان على المبلغ الوجوه واقربها ولنورد
 ما في حكمة الاشراق منها وشرايعها قال الملك
الامر اذا وجد فيلزم ان يكون اشرف قدومه يعني قبل
 الاشراق هو اصله في علمه مسالمة ان كان يعلم من هو

ممكن

جماعة

فروع ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد فان نور الانوار اذا
 انقضى انفس الظلمة التي يحكمه الواحدية لم يتبق حجة اقتضاها الا
 لانه ذو جهة واحدة الاكثر واذا كان كذلك فاما ان يجوز صدور
 اشرف منه بوسطه او دونها او لا يجوز مطلقا فان جاز غير
 بوسطه فقد جاز ان يصدر عن الواجب لذاته في مرتبة شتى
 بما اشرف والاعتبار هو محال وان جاز بوسطه فيلزم جواز
 كونه المعلول اشرف من علته لان التقدم بالصدر والاشرف
 عنه بغير وسطه اذ لو كان بوسطه معلول اخر للواجب والعلية
 من المعلول ومتقدمة عليه بالذات فيكون قد وجد قبلها
 اشرف من هو اشرف منه وهذا المطلوب فاذا كان صدره
 بوسطه فلا شك ان هذا الاشرف لا محالة فيكون قد جاز صدور
 اشرف عن الاشرف وهو غير جائز بخلاف علمه وان لم
 صدور اشرف عنه والاشرف معلول مع امكانه بالعرض والملك
 باليلزم من فرض وجوده محال لذاته بل يلزم فاما المانع
 اخري ذات واللام باحتمالها ومختلف المتقدم فاذا فرض
 موجودا وليس وقومها واجب المحذور ولا يبيح
 لان كلامنا الان مبني على عدم جواز صدور عنها فافهم
 وجوده بجهة تقتضيه اشرف مما عليه نور الانوار
 لكونه اشرف من معلول مع ان اشرف المعلول من شرف علته
 واقضاها وهو محال لاختلاف تصوير جهة اشرف مما عليه نور
 الانوار هذا تقدير البرهان مع مراعاة نظم الكتاب
 وانما على النظم الطبيعي فان يقال لو وجد الملك الاشرف
 ولم يوجد الملك اشرف فيلزم اما خلفه المقدر او جواز
 صدور الاشرف الواحد والاشرف عن الاشرف او وجود
 جهة اشرف مما عليه نور الانوار لان وجود الاشرف كان

٢

بوجهة لزم الاول وان كان بغير وسطه وبما وجد ولا خلاف
 عن الواجب لزم الثاني وان جاز عن معلوم لزم الثالث وان لم
 يجوزها لزم الرابع فاذا بطلت الاول فبطلت الثانية والثالثة
 الا ان مع عدم وجود الشرف قبل بالذات فنكاه التقدير
 باطل ويلزم بطلان صدق الشريطة المذكورة في صدر الفصل
 التي من قاعدة الامكان الاشرف واذا كان من الواجب
 ولا من اقتضائه فما ان يخلف عن وجوده وجود الممكن الاشرف
 ويجب ان يكون الاشرف اقرب اليه وان يكون الواسط
 بين وبين الاشرف فالاشرف من مراتب العلم
 من غير ان يصدر عن الشخص الاشرف بل على العكس
 الى اخر المراتب انتهى كلامه في شرح الاشراق في الفاظ **ينبغي** ان في
 هذا البرهان معضلة اما ان جعلنا في متنا فضل الله سبحانه
 ورحمته ولا يسيل الى تحقيق الحق فيه الا في قلنا كما في ما يد
 معضلات القوام في عوابعها وموان في نظرية خلطها
 للاشرف والامكان بالذات بالاشرف والامكان بالذات
 الى الغير واغفال عن امكان كونه المستمع بالذات ممكنا بالذات
 الى الغير بالغير وامكان كونه الممكن بالذات بحيث
 يكون المستمع الذاتي ممكنا لا بل القياس اليه في جهة اشرف
 مما عليه نور الانوار والمحالات بالذات في ولو لا ان
 امكانها بالقياس الى الممكن الاشرف المستمع ايما قال
 بعض من ينطرح المقلدين في شرح الرباط بعد تحري نظري
 البرهان عادة وصورة افهامه ابطال الشق الذي لو كان الامكان
 المعلوم مستلزما لامكان العلم وهو منقوض بل انتفاء المعلوم
 الاول ممكن مع ان علمه وهو انتفاء الواجب مستلزما للتحقيق
 ان امكان المعلوم يستلزم امكان العلم نظرا الى ان المعلوم

٤٠٩
 معنى انه اذا نظر الى المعلوم لم يوجد فيه ما يوجب كماله
 ذلك من مجموع في صورة النزاع كما في صورة السنة ويمكن
 ان يتقدم كماله اليه من وجوده اقبل للوجود الممكن ليس
 ممكنا اشرف منه وينفك عن كماله النقيض الى قولنا ما يمكن
 اشرف فهو موجود قبل بيان الاول انه لو كان ممكنا اشرف
 فعلى تقدير وجوده اما ان يوجد الواجب بالوسط وقد
 فرض وجوده ليس منه بالوسط فيلزم صدوره للشيء الواحد
 او بوجهة ونحوه في الاشرف فيلزم كونه العلم ختم في المعلوم
 واللازم محال لا في يلزم منه عائق وجوده محال
 فهو محال فامكانه يستلزم كونه محال وفيه ايضا مثل النظر
 الى الحق والحق انه ان اراد بالمتنوع الاشرف بالمتنوع
 بالغير فوكذلك وان اراد بالمتنوع بالذات فلا بد
 كما ذكرنا في قوله فيجب علينا اذ ان نورد على البطلان الحق
 القول فيه ما عدا كتمانها فنقول بل انت متحقق علمنا
 في محققنا باذن الله سبحانه ان كمال العقل المضاعف في اصول
 المعارف الربوبية ان يستيقن ان القيد الواجب بالذات
 جل ذكره ليس سبيل تجده مجده وعلاؤه ان يقال في المحال
 بالذات جهة قدس في محال واما محال العز والجل في محال
 واعلم علم قدس وكلام وعزه وجلاله لا يسيل الى اعتقده
 ان حقيقة الواجب بالذات حقيقة محضة من كل جهة
 كبريائية وعلوية حقيقة من كل حقيقة كمالية وان هذه الحقيقة
 الواحدة الواجبة بوجودها الحقيقة وبطلانها المطلقة
 بعينها على حقيقتات المجد والكمال وقاطبة جهات
 العز والجل لا وسنقوم جميع الاسماء الحكيمة والكمالات
 من غير اشتغال حقيقة وحقيقة ونفايا اعتبارا واعتبارا

٤٠٩

وان نور الانوار الواجب بالذات من تحت كنه حقيقة وفرة
 حيثية ذات الالهية الحق من كل جهة تام وفوق التمام
 الجواهر الكمالية وغير متناهية الشدة في جميع جهات العز
 والجلال والمجد والكمال وغير متناهية الشدة والانتان
 الشدة الكمالية ايضا غير متناهية الشدة حرارة غير متناهية
 فهو عز سلطانه في جميع جهات الالهية والجلال والقدس
 والكمال وراز ما يتناهم بما لا يتناهم ووراء ما لا يتناهم بما لا
 يتناهم وذلك ايضا لانهاية بحسب الشدة بالفعل ولا يمكن
 ان يتصور مرتبة من مراتب المجد والكمال والنور والبهاء
 والعز والكبرياء والمرتبة من مراتب التمام والشدة فيها
 والمرتبة من مراتب التمام التمامية والشدة والامن مراتب
 التمام التمام الا وهو ما فوقها الى لانهاية بالفعل
 متحققة جميعا في الذات الواجبة الالهية حيث
 كنه حيثية الواحدة الوجوبية فاذل وجود الواجب بالذات
 وكمال وجوده حقيقة وكمال حقيقة واحد وكذا كمال
 واقصي الكمال والانتان في مراتب الشدة والانتان بالذات
 واحد وكذلك نور الانوار الواجب بالذات
 هو الملك المطلق بالنسبة الى جميع ما سواه الى النسبة
 الى كل ما يعبر عن طابع الالهية لان الملك المطلق
 هو الذي له ذات كل شيء وليس ذات الشيء والواجب
 بالذات كذلك لان كل ممكن الذات وجايز الوجود
 فهو امانة او تامة وغاية غايات الفعل في حقيقة مكنونه
 فاعمالها لانه فيكون ذات كل ممكن ويصير ايضا بغير
 كونه الممكنات له يكونها منه فالممكنات كغيرها ممكنة
 بذاتها الواجب بالذات بل هي مكنونة او مكنونة

اذ لا يدخل فيها لغيره وغيره لا يدخل فيه لغيره والممكن
 لعله وذلك كظم من خواص حقيقة الوجوب بالذات
 ولعازم طبعه والاكمال للذات في اذ التحققت اساسه الكمال
 انكشف كنهه ليس في نظمها البرهان وليس غلط الاستيعاب
 والاكمال بالذات بالانتان والاكمال بالقياس الى الغير بالذات
 من ارجاء التشكيك فبالخطا بين استيعاب المستعاض بالكل
 امر في العلوية وبين استيعاب حصول مستعاض العلوية والخطا
 بين استيعاب المعلول امر او حاصل بالفعل في العقل وبين
 امر في العقل بمنتهى دخوله في الحصول بل في اكمال الحصول اصلا
 بيان ذلك الاشرف فيقع الكبرية بمرتبة شرف وخصوصية
 كماله مستعاضة من جهات الفعل والاشرف بمرتبة مراتب
 المجد والكمال في علوية وجوده لا تكون تلك المجد وما فوقها
 وتلك المرتبة وما هو اعلا وافرع منها حاصل بالفعل القيوم
 بالذات على ذكره فانه مرتبة كماله ليست فيها خصوصية الممكن
 الاشرف التي يمكن كل شيء العلوية حتى يصح استناد الالهية في الوجود
 فانه ما فوقها الى لانهاية متحققة بالفعل في الواجب بالذات
 بنية على التعريف فاذل العقد الذي هو مقدمة البرهان في الشق
 الاخير هو ان الممكن الاشرف يستعاض بالذات التي ليست هي
 مرتبة من المجد والاشرف في العلوية لا يكون تلك المرتبة وما فوقها
 موجودة بالفعل في علوية الملك الاخرى اعني القيوم الواجب
 بالذات بل مجردة فيستحيل الالبع عدم مرتبة عدم علوية
 المستعاضة له من حيث المجد والاشرف موجودة بالفعل بنية
 لانه تستعاض على المجد والاشرف من الواجب بالذات
 وهو متعاضة وبالجملة انما الماخوذ في البرهان ان استيعاب
 مرتبة كماله غير حاصل بالفعل في علوية مستعاض بالذات على ما

ان الممكن

لان ذلك الاستدعاء ممكن في مستنداه ممنوع الحصول بالذات
 كما تنقسم كما امرت وثبتت على الحق ولا تكون من الخارج بل من
ويف ان الدعا اصل القاعدة برهان من سبيل اخر البسط والطف
 الست قد درست بما اوردناك انه لم يكن يزعم ان
 بخصوصها مناسبة ذاتية وخصوصية ارتباطية لا تكون من
 سائر الاشياء لم يكن يتصور هناك علاقة العلنية والمعلنة
 اقلية يصح ان يكون شئ بخصوصه قد اذن من بين الاشياء
 ومنه عرض لما يباين شيئا بغيره ومهمة بخصوصها بالترتيب
 عليه وجود او عدمه وليس هناك بحسب جوهر الذات
 يعني ذلك الاختصاص اصلها كما ان سوفت ذلك
 فقد عرفت فطنتك والبرهان قد تحيك واذن فنقول
 اذا صدر عن الباري الواجب بالذات جلي ذكره معلوم الممكن
 وليس طبع الانصال واقليم الاسباح ممكن بالذات اشرف
 فيكون ذلك الممكن الاشرف بحسب مرتبة في الشرف والفضل
 اقرب للمجالس الباري الواجب بالذات الذي هو
 عاشر شرفه الكمال والمجد بالنية الى هذا الممكن الصادر
 بالفعل فيكون قد جرى امر الاسباح والهجاء على خلاف مقتضى
 امر الكسبية الذاتية وذلك بطحا هو المتيقن
 ومسيل اخر قد نقل في كتاب التفسيرات التي هي
 الواجب بالذات انه اذا فرضت تناقضها في اي ممكن
 كان الى الواجب بالذات بالوسط او بوسط لم ذلك
 ان يكون ذلك الممكن بالذات واجب الوجود في
 حاق الواقع من تلقاء ذلك الاستنادية واذ فرض
 عدم استناده اليه لم ذلك ان يكون من مستند الوجود
 في الواقع اليتي وكذلك من لوازم طبع الانصال

عالم

الذاتي في ذلك بالنظر الى ذات الممكن في من الواقع واذن فنقول
 اذ لم يكن مستندا للممكن الاشرف الى الواجب بالذات
 مستلزما لا يتجوز وجوده بالفعل لم يكن الواجب واجبا
 بالذات ولا الممكن ممكنا بالذات **هـ** واذ وجوب
 عنه في مرتبة وجود الانحصار بعدد جهة مستحيل انقضاء العقل
 وحكم البرهان فاذا كان يتعين وجوب وجوده عنه سبحانه في وجود
 الاشرف عنه فثبتت **ويف** وليعلم ان هذه القاعدة انما يرد
 حكمها فيها في الكفر وفي ترتيب نظام الوجود في السلسلة
 البدوية واما فيما تحت الكون فربما يكون الممكن الاشرف
 قد عسق عن الوجود يعاين المادة الهيولانية من سبيل
 الاتصال كما تتدري في السلسلة العودية بل هو الممكن
 الاشرف موجودا قبل الممكن الاشرف قال في المطارحات
 ويصح ان يكون في الامور الكسبية الفاسدة شخص ممنوع
 مما هو شرفه واكمل له الممانعة بسبب ما وية وما صاكنة
 اسباب طبيعية ايضا بالغة للساويات ويجوز ان يعطى
 الشئ الواحد شرفا وخيبا بالذات بالاعتبار استعدار
 القابل الواجب بسباب الاستناده من الحوادث
 اما الامور الدائمة فلا يصح ان تختلف شرفها ونسبتها
 الا لاختلاف الفاعل ولا اختلاف جهات فيه فيفعل
 بالاشرف اشرف وبالاختصاص احسن ومجال الالهي
 الداع الى الشرف والابتوقف فعلها على غيرهما
 ثم يقتضي احدهما فعل الآخر وكذا اذا استوى للفاعلات
 وقاية فليظهرها وشرائط الفعلين في الشرف والكمال واذ عرفت
 هذه القواعد فلك ان تعلم ان الامور الدائمة لا تحصل الا على
 اشرف ما يتصور له من غير عليه ولا ينفك ما عرفت لك استعدار

٢٤

اوحادته غريب او امر انفاقي فيجب عليك ان تعتقد في
 التباينات والعلوم القدسية ما هو في كل واحد وان كل ما تصور
 من كمال واجب الوجود والامور العقلية والتامة فانها ارفع
 في نفسها ما تصورته واذ كان الجوهر العقلي اشرف من النفس
 فيجب ان يكون قبلها ما كانت الثريات اشرف من العقول
 فيجب ان يكون حاصلا قبلها بفرد من الحلية على ما ذكره
 وهذا تفصيل فصلناه واجماله امام الباحثين - ارسطو
 من اشارات اشار اليه في كتاب السك والعالما بمعناه ان يجب
 ان يعتقد في العلوم ما هو الاكرم لها والاشرف انتهى كلام
 المطارحات قلت وايضا انما اطرد به القاعدة فيما فوق
 الكثر من مراتب سلسلة البدو في طول ترتيب السلسلة اي في
 الابداعات الصادرة عن المبدع الفعال من حيثيات مرتبة
 في درجات مختلفة فاما يعضد السلسلة فالمراتب المبدعة الصادرة
 عن مجموع من حيثيات من حيثيات مختلفة متصافقة في درجة
 واحدة متفاوتة بالكمال والنقص فالاشرف منها لا يكون صدور
 قبل صدور غير الاشرف بالدرجة كالفعال الثاني والنقص الاول
 وجزم القائل للامر الصادر من حيثيات متصافقة بالصدر
 معا في درجة واحدة تنحازة بتفاوت الرتبة في الكمال
 والنقص والاشرف والخس فليعرف **ويسف** واذ تم بقاء
 البرهان في ما هو في الاصول والقوانين فقد حال على طرح
 ما يتفرع عليه من اثبات جواهر عالم القدس من العقول
 المتأخرة والنفس الموجودة ثم ترتيب مراتب نظام الخ في
 الصدور والوجود فما ايسر لك اذن محاول اثبات الفاعل
 وهو الجوهر البسيط العاقل الفاعل المتفرد من غير مقارنة

مسائل اثبات جواهر
 الخالق على القدس

المادة ذاتا وفلا من سالك عديدة **الاول** من سبل
 امتناع صدور الكثرة عن الواحد فمن المعلوم ان للصادر الاول
 بحسب صيته ذاته ومرتبة افعاله الاتي لازم ذات المبادي الجواهر
 الحق للامر القات من كل جهة فيجب للحالة ان يكون هو ذاتا
 واحدة بسيطة بترتبه على ما يستلزم بالقوة الاستعدادية مستغنية
 في ذاته وفي فعله عن غيره بدرجة ما يمتد وقاطرة ذاته ليخرج ان يكون وقاطرة
 فيضها قاطرة الفياض بالنبوة الى صاير المعلومات ويكون
 ما عداها من الممكنات ما لمعلومات بعد ذات في مرتبة الصدور
 والحلية فلا يخرج ان يكون موجودا والا لم يصدور الكثرة على الاول
 الحق في مرتبة واحدة ولا يكون ولا صور ولا نفس ولا امتنع
 ان يكون متقدما في الدرجة على ساير المعلومات ووقاطرة رشح
 الفيض في نظام الوجود على المطلق فاذا ان هو الافعال
 الاول الذي هو اكرم الجواهر العقلية وافضل الذات المعنوية
 والمبدعات النورية **الثاني** من سبل الامكان للاشرف
 فقد استبان انه لا يخرج في سلسلة البدو الطولية صدور كل
 في درجة الا والممكن الاشرف صادر في درجة متقدمة فاذ
 يجب المكنوع اقدم من العقول وافضل الممكنات وانرف
 الانوار العقلية هو الصادر الاول **الثالث** من سبل الممكنات
 الذاتية بل العلم التامة ومعلومها ليس من المستبين لغير الفاعل
 الفعال الواجب بالذات بنفس ذاته الحق الواجبة
 على ذاته فاعلم الجوهر ذات المعلوم الاول فيجب ان يكون
 المتأينة الذاتية بالنظر اليه اتم واكرم ما يتصور بالقياس
 الى اتم ممكن فرض بعده فاذا لا يصح ان يكون هو الاكرم
 العقول القدسية وشراف الانوار العقلية **الرابع** من سبل
 اخراج ما بالقوة من القوة الى الفعل اما تعرفت ان شيئا

من الاشياء الكبرية مخرج ذاته من القوة الى الفعل وكما كانت
 الذات بنفس جوهرها مستوية للزوج الى الفعل كما كانت
 بالقوة اصلا وايضا الخارج من القوة الى الفعل بحيث
 يشرف وكل من من حيث القبول في كل حال وفيه الى الفعل تلقاء
 ذاته يلزم ان يكون ذاته شرفا وكل من ذاته مستكمل وقيل
 الكمال ان نفس ذاته في الجليل الشئ لا يستكمل تلقاء نفسه وطلب
 الكمال المطلق مشعر ان يكون عروا عنه فاذا في النفس العاقلة لا تنطبق
 ان يخرج ذاتها من مرتبة القوة الهيولانية الشريفة درجة العقل
 المنفصل الى مرتبة الفعلية الشريفة درجة العقل بالفعل ثم مرتبة الفعلية
 الثانية القادرة التي هي درجة العقل المستفاد ولا متفرد بها من
 مفيض مناسب جوهر ذاتها ويكون في حصة في افعال الفيزياء
 القياض تقاضا لها فاذا يخرج النفس البشرية الى درجات
 مقاماتها الثمانية ومرتبتها العقلية نور عبق وعقل قدس في حال
 الاطلاق يخرجها له واهم للصورة اذ رتبة يدرى جوهره
 عن التصور القوة الاستعدادية والانتفاضة الهيولانية
 قياسا لشراف نور الى قوة القوة النظرية ومفلة بصره
 العقل قياسا لزيادة شعاع الشمس الى كبر الروايز وجمعة
 العين وجليدية القوة الباصرة والذرة رقيقة الصور وتطير
 البراعم من ابراق المفيض الخارج بالحقيقة الى الفعل على اللطافة
 ان هو الافعال الحق المتعارضة مقارنة عوارض الماينة
 وملازمة بالقوة من جميع الوجوه تعالى الى سلطان وقيل
 صنع العقول مثال ذلك قياس صنع الطبيب في افاضته
 الصنعة فانه ليس الماهية والمفرد وانما فيضان الصنعة من
 من تلقاء المبدأ النفاض **الخامس** مسيل الهيولى
 والحركة المثل عليك حرارا متعددة فوقه وكذا جنة ان

كل جوهر

كل جوهر جازي الذات فان جوهر ذاته تحت مفهوم ^{لقدوة}
 في مرتبة الذات بما هو حيث هو بالفعل في حاق
 الواقع من تلقاء العلة الفاعلة والهيولى والحركة وانطبق
 بها اعلى الكليات الهيولانية المزمومة الوجود بالاطلاق
 الاستعداد من الجازيات بحسب جميعها ان لها مع طبعها
 بالقوة على الاضافة اى مفهومها بالقوة بحسب مرتبة الذات
 عين بها بالفعل بحسب حاق الواقع طبعها معنى بالقوة
 على التوصيف ايضا بحسب حاق الواقع اى لذاتها بالحاصل
 بالفعل في الفطرة التي هي تلقاء العلة الفاعلة كما كانت
 بالقوة حصل لها بالفعل وتلبس بها اخيرا في الفطرة
 الثانية وليس بعد ذلك للاستعدادات الغير الموصوفة
 بالامكان الاستعدادية ثم الهيولى والحركة مختصان من بين
 كل الممكنات بالكل واحدة منها فوقها هامة طبعها
 بالقوة على السيلين الى اعتبارها بالقوة والحق في اعتبار
 ما بالفعل اى يخرج مفهومه في همة بالشخصية الحاصلة بالفعل
 فذاتها الشخصية من حيث هو موجودة بالفعل بدرجة في طبيعتها
 القوة ولذلك فحق الموجودات غير الهيولى والحركة
 واذ ذلك يقال ما هو الامور الضعيفة الوجود وكذلك الهيولى
 الممتدة الذي هو مقدار الحركة المتصل واذل فنقول كيف يخرج
 استناد الذات المتركزة النقص والضعف والقوة الى
 الموجود الحق المحض الواجب بالفعل الذي هو التام بذاته
 من كل حيث كماله وفوق التام على الجهة المستقصاة
 بيا من بدو الامر لا يوطئ تناسب الطرف الاعلى والطرف
 الاقل كماله من جهة وكيف ينبعث عن نفس ذات الحق
 التام بذاته في اقصى الغاية وترتب عليه بنف باطل

في قلوبهم

في الغاية ولا يسوغ ان يكون المتوسط انفسا اذ النفس لا يتم
 فعلها الا بالمادة والالوان والحركة فاذا لم يكن هناك من
 توسيط جوهر عقلي في وجهه لا يعجز عن ما بالقوة اطلاقا
 وذلك وجهه الذي يربط بين الحس المتقد من الارادة الفعلية
 الحقبة بنفس ذات من كل جهة كماله ولا يتخلص عن ذلك
 معنى ما بالقوة بحسب جوهر الذات حيث هو بالفعل
 مع صنع العلم بالاعمال والارادة حيث هو بالفعل وذلك
 وجهه الذي يربط بين ما بالقوة من حيث هو بالفعل
 ويقشاه ما بالقوة بحسب جوهر الذات على السيلين
 حين انفس ذات بالفعل اعز الهوى والحركة **التي** من سبيل
 الامكان للذات في الامكان الاستعدادي ليس باليسر
 موهوم الذات بالامكان الاستعدادي **وتنضم** متبادر
 الى الابدان الفعل الواجب بالذات بحجته انفسه الذي
 يجب للحال صدوره وفيضانه عنه سبحانه البتة اذ لا
 وللعالي عنه والاضافة في جوار الحوادث التي اصلها في شئ
 عدم صدوره بالفعل المفارقة عن الفعل الحق سبحانه وكذلك
 النفس المحركة السماوية وجميع الاعراض والادعية
 بالضرورة البرمانية **السبيل** من سبيل الحركات السماوية
 من المستبين ان كل متحرك قال له حركته وادانته اذ لو
 تحرك شئ بنفس ذات كماله بالافعال على الفاعل المستحيل
 وكما كان بالفعل مما هو مستحيل من حيث هو مستحيل وذلك
 محال وكل متحرك محرك ولا يتغير العقل بمحركاته
 يتبادر عدد الى لانهاية والاكسنة بالدراسات
 بالاطلاق وبما حركه باحد الكسنة لا تعلم حركته بالفعل
 فاذا لم يجب الانتهاء الى محرك لا يتحرك كما يخرج الامور

من القوة

والموجودات في امرها
 ٢٣

من القوة الى الفعل بذاته وموجود بذاته والمتحرك انفسه
 بالعرض واما متحرك بالشيء واما متحرك بالقوة واما متحرك
 بالطبع والمتحرك بالطبع اما متحرك بالارادة وبما النفس
 واما متحرك بالطبيعة ومفعول جوهرية نبذة في الجسم كسائر القوى
 الجسمانية التي تبادر للافعال الطبيعية والمتحرك الذي لا يتحرك
 ليس بغير ان يكون قوة جسمانية وتحركه ابا عطاء المبدأ القريب
 الذي به التحرك واما ان يكون موهوم به والمشوق للحرك المتحرك
 والموجب له اشواقا متتالية وتخليلات متتابعة فاذا نقول
 الحركة المستديرة يتبع ان يكون طبيعة فم الحاله ارادة مستندة
 الى نفس مجردة في حلة السماويات المسماة بالطبيعة الخامسة
 مشتركة جميعا في طبع الحركة المستديرة المتصلة التي من مبداء
 انبعاثها الشوق الى الابدان الاول عز وجل والى التشبيه بخلافه
 في كمال الحق المراء فلذلك تشترك جميعا في مستندة الحركة
 ورواها اتصالها ثم يجب ان يكون لكل واحدة منها خصوصية
 حركتها المستديرة قدرا ووجهة نفس مجردة من مبداء
 حركتها الخاصة بالارادة وجوهر عقلي تحركها بمفعولها
 المشوق اليه فهو امام نفسها المجردة ومبداء حركتها بخصوصيتها
 في سبيل التعشيق والتشويق من حيث الاتمام والتشبه به في
 عشق المبادئ والاول والاختلاف لغزها والاختلاف
 والتشويق اليه في الاشتراق من اشعة نور الانوار والاختلاف
 من تخيلات قدس وكلام **الذات** من سبيل اختزال العقول
 فقيسة العقل القوي انما لا يرتاب في ان القوة المتخيل
 والمحسوسة والمتوهمه وبالحل الجسمانيات بالقوة مقولة
 فلا بد من حركتها وليتبره مقولة فان كان ذلك الامر انفسا
 مقولة بالقوة لتمام الامر الى التسلل فيتم له الحاله الى

نفسها

الذات

لم يتم استعداد النفس في تأييدها للاتصال به تنبيل النفس على الشيء
 او على الاشراق فيقتش في صورة العقول او ما دامت مستعدة
 الانصراف عن عالم الحس لتأدية الاتصال به فكل من يتفكر في
 الصور المعقولة واذا تعرضت عنه الى عالم الحس في الجسد او الى
 صورة اخرى تحت عنها المتشكلات فيها كان المرأة التي كانت
 محاذية بها جانب القدر قد تعرضت لاعتناء الى جانب الحس
 او الى لحاظ صورة قديمة اخرى غير مكان الالتفات اليها
 فاذا لم يبق عليها تلك الالتفات التي كانت بها كان المنع عنها
 منه هو لاعتناء مقولتها على اعادة و هو ما دامت على تلك الهيئة تكون
 قوية على الاستعداد والاشراق على كل من هو في قنصر حصة
 وحالة طارئة وبينة طارئة واذا ما زالت عنها تلك الهيئة المتكسبة
 وبينة الملاحظة ما زالت تلك المذمومة عند نسبة غير قوي
 على اشراقه الذي يتجسم اليه يتألف اتصال جديد بينها
 ثم التحقيق لاعتبار نفس الامر هو اعتبار كونه الشيء متحققا
 في حيزه لا بفعل الاعتناء من العقل سواء عليه ان كان متحققا
 لا بفعل العقل في لوح النفس ام في متن الخارج والصور في
 مرتبة في العقل الفعالي عام متحقق في حيزه او الكوادر
 عاينوا استعداد النفس حتى يطبقوا بها وهو خزانة القبولين
 بنيتك الاعتبار بكونه والمحدود اعملا فاقول بعض من نظم
 المقادير ان شأن العقل الفعالي في اختزان المعقولات
 مع الصور في الحفظ والتصديق جميعا ومع الكوادر
 الحفظ فقط دون التصديق في الحفظ على سبيل التصديق
 الذي انما هو من الشهود والاسوار التي من نواحي المادة
 وليس على من التحصيل اليه المتقرب في تصور ان التصور
 والتصديق انما هما نوعا العلم الانطبع المتجدد في الفطرة

الثانية فاما العلم الضرورية كعلم النفس الوافق بزمانها المجردة
 والعلوم الانطباعية الغير المجردة كعلوم العقول النعالم التي
 من لوازمها انها الغير المنطقية فبها يجب الوجود اليقيني في
 الفطرة الاولى فيردا خلة في المقسم فليعلم وبالحلم فان هذا
 المسلك ايضا في اثبات الجواهر العقلية مستقيم وقد سلكه
 خاتم المحققين في رسالة اثبات العقل قال فان ثبت
 وجود موجود في بنية غير ذي وضع يشتمل بالفعل على جميع
 المعقولات التي يمكن التخرج الى الفعل ثم قال واذا ثبت
 ذلك فقول لا يجوز ان يكون ذلك الموجود هو اول الاول
 اعني الواجب الوجود لذاته عزت اسماءه وذلك لوجوب
 اشتمال ذلك الموجود على الكثرة التي لا نهاية لها بالفعل
 واول الاول عتق فيه كثره وان يكون مبدأ اول الكثرة
 وان يكون محال قابلا لكثرة فاذا ثبت وجود موجود
 غير الواجب الاول تعالى وتسمي بعقل الفصل للذير
 عبر عنه في القرآن المجيدة تارة بالروح المحفوظ وتارة بالكتاب
 المبين المشتمل على كل طب ولس وذلك ما اردناه وللحكمة
 رب العالمين انتم كلامه **ومبصر** واذن فاعلمون
 ان الجواهر العقلية المفارقة لكثرة العدد طولا وعرضا
 واعلا واكرها واقربها من الباري الاول الحق في السلة
 الطولية المتعينة هو اول العلم والذير وهو الغنى الاول
 للمكنيات في عالم الامر ثم تلو في رتبة الصدور عقل
 وعقل في سلة العقول المفارقة وساقه درجاتها
 العقلية والذير تحت كل عقل في رتبة بنية من الدرجات
 الطولية المتعينة عقل ونفس وجودا فلكلها بمارية وصورته
 الجبروتية وراة صورته المجردة من النفس فقيم للمعاني حركات

ليس بواجب العلم بالذات في العلم بالذات
 انما هو العلم بالذات في العلم بالذات
 فاما العلم بالذات في العلم بالذات

كثرة العقول

مختلفة بحسب ما يتبع صدور الكثرة عن الواحد الواحد المحقق
 غيره في درجة واحدة والافضل من الاشياء الكثرة الصادرة
 يعاينها الافضل من تلك الجهات المتكثرة المتصاعدة في الدرجة
 الواحدة ولا العقول والالهييات المتكثرة في عقل عقل تنفق
 الترتيب حتى يكون مقتصر بعائنه تنقفا وليس بهب الامر الى الابد
 حتى يكون بعد كل عقل عقل اخر ياتي به الترتيب يتوقف عند العقل
 الاخير الذي هو مفيد المظاهر وواهب الصور باذن رب العالمين
 عند تكرار الصلوات ان العقول المفارقة بعد الكرات السماوية
 قال الشريف في الرياضة في الهيات الشفاء والبقاء وكانت
 على حسب العلم الاول قريبا من خمسين فافوقه واخوه العقل
 الفعال وقد علمت من كتابنا في الرياضيات مبلغ ما تفرق به
 من عدد وفي الفن الثاني من الطبيقات في فصل حركات
 الكواكب قال الشريف يبين في الآلة ان كرات الشوائب
 كرات واحدة او كرات مطلوبة بعضها بعض فالكثنت
 كرات مطلوبة بعضها بعض كمال عدد العقول والتفوس
 اكثر لا محالة قلت وعندي ان يشبه الحق في ذلك ان العقول
 المفارقة انما بعد الكرات السماوية وحركاتها
 الكلية والجزئية فكل كرات كرات كانت او كوكبا
 او غير ذلك وكل حركة كلية كانت او جزئية عقل افاد
 كمن قدامنا انظارها بالشرح والافاضة واما ما لنفسها بالشرح
 والاضاءة ومبدأ الدورانها على سبيل التفتيق والتشويق
 واما ان كراتها نفسا تحتها فافادها بالشرح والاضاءة
 احد وجوه الكواكب الثمانية او التسعة ايضا لا بد وان لم يكن
 متحركا في مكانه مستديرا على مركز نفسه وتلك الحركة ايضا

لا يكون الا اذ اردت متباعدة عن امتدادها وانهما في وقت واحد
 واما في ذلك كل كوكب ايضا نفس مجردة مختصة سلطانها على
 المنطقة سلطان النفس للناطق الانسانية على القوى الحسية
 ومن المعلوم ان الكواكب الثمانية قد بلغت في الكثرة الى حيث
 لا يحصى باعداد الانواع والافعال الجواهر المفارقة اعني العقول
 والتفوس من عالم الامر بحيث لا يمكن كثرتها على حسب كثرته بالكلية
 والبرام والكواكب والكواكب فانه سبحانه اعلم بطبقات
 مخلوقاته **وبين** واذا فبلغ الفصل الثاني من اذرة سنالم العقول
 النظرية بفضل الله سبحانه فلتتم القول في البدو والعود فليتم
 كيف ابتداء الوجود من محيط الكمال في اقصى النقص وغاية الغاية
 متنازلا من الاشرف فالاشرف فانه انتهى الى مركز النقص والتقص
 في الغاية في النهاية ثم عاين مركز النقص في الغاية متصاعدا
 من الاخص فالأخص الى الاشرف فالأشرف فخرج المحيط
 الجود والكمال في غاية الغاية في محيط الجود والكمال في اقصى الغاية
 هو الباري تعالى الواجب بالذات تعالى عن جلاله وجلوه
 كل شيء واخره ومبدأ كل وجود ومعاره ومركز النقص في الغاية
 هو الله تعالى المبدء في حد ذاته الشخصية ومبدأ العالم العقول
 الانفعالية والقائمة الاستعدادية ونصف القطر من المحيط
 الى المركز متنازلا سلسلة البدو والنقص الاخر المركز
 الى المحيط متصاعدا سلسلة العود فاذا في تلك الشرف
 والكمال في مرتبة في ترتيب الوجود والطبع المحيط
 العاين بالذات بطل ذكره ومبدأ البعد الهبوطي
 ومبدأ النقص في مرتبة من المركز الى البدو
 المتفعل المستعد بالذات ومبدأ البعد الهبوطي

بالنظرات في ترتيب الموجودات بالسطح فمراتب السلسلة العنصرية في
 القطر صعودي وازاخر مرتبة السلسلة البدئية وفي نصف القطر الهبوطي
 والارتقاء الى ذروة الكمال في العود بعد الهبوط منه في البدو
 والشرف وميزانه البراءة عن القوة مرتبة في مراتب السلسلة
 على التكافؤ والتوازي بين الصنفين بحسب تنوع الازمنة القريب
 والبعد من المركز والمحيط منته من الجانبين الى الوسط الاول الثاني
 ويوجد ليس الاكونها بالقوة فاذل التقدم والتأخر من المراتب
 بالشرف بحسب التقدم والتأخر في ترتيب الموجودات بالسطح والخط
 الامر متناه في السلسلة في البدو من جهة الهبوط والكل
 متقدم بالشرف في طول السلسلة متقدم بالسطح ايضا في درجة الوجود
 وفي العود من جهة الصعود في طول السلسلة كل متقدم بالسطح
 في درجة الوجود من جهة الشرف في ترتيب المراتب فهذا
 ما افق به انا وكراني في التعليم والدراسة وفي العقلين من
 شئ عليه الامر والتبليغ على السبل **وبين** اعتبر بعضهم الصور الطبيعية
 المتنوعة في مراتب السلسلة البدئية نظرا الى انها بما هي صور فاعلم
 طبيعة المرسلات فلهذا تقويم الهبوط ونحن ايضا كذلك اوردناه
 في بعض كتبنا والحق اعتبارا في سلسلة العود لانها تزل في
 نظام الوجود بعد اعتبار التركيب ومجملها مطلق الى مجموع من
 الهبوط والصورة الكلية وكذلك اعتبرنا شريكها ايضا في
 الشفاء والتعليقات فمراتب البدو وبعد المبدأ الاول والمحيط
 بكل شئ بحسب مرتبة العقول المتفاوتة جميعا من العقل الاول
 الى العقل الاخير وبعد مرتبة النفوس من المبطنة السامية
 الناطقة العاقلة من نفس الفلك الاعلى الى نفس الفلك
 الادنى وبعد مرتبة الصور الجبروتية الجبروتية من صورة الفلك

النفوس الطبيعية الفلكية
 وبعد مرتبة م

الاقصى

الاقصى الى الصورة العناصر وبعد مرتبة الهبوطيات من هبوط
 الفلك الاعلى الى الهبوط المشترك العنصرية الواحدة بالخصوص
 وعند يمين مراتب السلسلة البدئية وفيه انما بعد سلسلة
 العود اعني التوجه الى الكمال بعد التوجه من والى مراتبها ومن
 ارفع مرتبة الاسماء النوعية البسيطة من الفلك الاعلى
 الى الارض وصور المتنوعة الجبروتية وبعد مرتبة الصور
 الحادثة بعد التركيب من البسيط اعني المطلقاات العنصرية
 كالصور المعدنية وغيرها على اختلاف مراتبها وبعد مرتبة النفوس
 الانسانية بمراتبها وبعد مرتبة النفوس الجبروتية على اختلافها
 والمشهورات الجبروتات كلها الفوارق اربعاً ثمانية ثمانية
 منها جبروتية وستة بدينية وبعد مرتبة النفوس الناطقة
 الانسانية جميعا والمرتبة الاخيرة من مرتبة العقل المتفاد
 المتفاد على صور جميع الموجودات كشمسها الانعقاد
 كما كانت العقول في المرتبة الاولى البدئية شمسها عليها
 كشمسها اقلها فبالعقل المتفاد عار الوجود الى المبدأ
 الذي ابتدأ منه فمرتبة العقل المتفاد في العود يازا في
 مرتبة العقول في البدو فمراتب الشرف والكمال متوازيات
 متكافئات لا يتغير بينها تفاضل ومفاصلة في الشرف
 والحق لكونها بحسب التقرب من المحيط الذي هو
 الواجب بالذات والبعد من المركز الذي هو الهبوط
 في درجة واحدة وعلى نسبة واحدة **وبين** فكل
 صاحب المحاكات اول مراتب العود الاسم البسيطة
 الفلكية والعنصرية لانها مركبة من الصور والهيات فيها
 متقدم على ما تم مرتبة المركبات قال العناصر اذا ترتبت

يصل اليها من ارجاء فاولها المعد في صورة تحفظ مزاجه ثم مركب اخر ذو
 مزاج وصورة تحفظ المزاج وتترك في جميع الجهات الى النور
 وبالنبات ثم مركب اخر له مزاج وصورة وتترك في الجهات
 وارادة وحساس وهو الحيوان ثم مركب اخر يصل اليه جميع ذلك
 ادراك الكليات وهو الانسان في مراتب العقل المتفاد
 فالنفس الانسانية في احوالها مراتب تميزها عن الاندك الكليات
 بل عقلها متفاد بحسب قبول الكليات من العقل المتفاد انفسا في
 عقلها متفادا واما ان الشرف مرتبة في مراتب البدن ومرتبات
 المعود على الكليات فاول الشرف في مراتب البدن ومرتبات
 في مراتب المعود ثم ان الشرف في مراتب البدن وينتقل الى الابد
 كما ان الخشعة في مراتب المعود ينتقل الى العقل المتفاد وعلم
 الكلام في هذه المراتب انما اعمرت بحسب الشرف والكلام
 لا بحسب الوجود فليست ان المعد الهم وجودا من الاشياء
 بل انما اقم في مراتب المعود لانه اقل شرفا منه انه قول قلت والخط
 فيه في الحقيقة فقد ينسب عليه لمر التقدّم بالطبع في رتبة الوجود
 بحسب حكم العقل واما التقدّم بالطبع في المرتبة اعني التقدّم بالنسبة
 الذي هو تميز الوجود من العلية البتة فان ما مع المتقدّم بالذات
 في المرتبة لا يلزم لغيره من مرتبة تقدّم بالذات وان كان
 هو متقدّم في الترتيب لا محالة لكن التقدّم بالمرتبة وما المتقدّم
 بالمرتبة في رتبة واحدة بية واما الغير المتكافئ التقدّم بالطبع
 في الترتيب لا التقدّم بالذات بحسب المرتبة البتة فليعلم التقدّم
 الذي في المرتبة هو الشيء المتقدّم بحسب المرتبة العقلية من
 حيثية التي هو باطن الشيء المتأخر والتقدّم العقل في الترتيب
 هو الذي لما مع الشيء المتقدّم بالذات في المرتبة من حيثية

مصادقة بحسب الدرجة العقلية لتلك الحبيبة التي بحسبها المتقدّم
 متقدّم تقدّم بالذات لا تأخر عنها في الترتيب العقلية نفس الشيء
 الا ان الذي في شرف من تلك الثوابت مثلا متقدّم عليه في الترتيب
 لكونها في رتبة العقل الثاني المتقدّم عليه بالطبع تقدّم بالذات في
 المرتبة وليست هو متقدّم عليه بالطبع تقدّم بالذات في المرتبة
 فلهذا المعد اقدم وجودا بالطبع من الانسان بحسب الترتيب
 وان لم يكن متقدّم عليه في المرتبة تقدّم بالذات واما في مرتبة
 في التقدّم يستبين الفرق بين المتأخر والمتقدم بالذات بحسب المرتبة
 والمتأخر والمتقدم بحسب الترتيب العقلية وهو ما مع المتأخر
 بالذات بحسب المرتبة في رتبة العقلية من تلقاء حيثية
 متساوية في رتبة العلم لو كان اعتبار المراتب بحسب الشرف فقط
 لا بحسب الوجود وكان التقدّم والمتأخر بالوجود في نظر الوجود
 اصلا لم يكن يتعين اختصاص البدن والعبد بشيء من المراتب
 وكان ذلك التخصيص محمدا عما من اعتبار العقل المتأخر
 عن الاعيان الموجودة في ترتيب الوجود بحسب رتبة
 الامر وكان يحتمل اعتبار المتأخر بالوجود من مراتب البدن
 اذا كان متقدّم بالشرف ثم هو الصحيح لمر الشرف في مراتب
 البدن واما الشرف في مراتب المعود لانه بازا الانس
 فليعرف **بمعنى** لقد اوضح الشريك ما حققناه في
 قال في اول ثالثة كتاب الجيد او المعاد المقال الثاني
 فيما قبل هذه مما في الجيد او معناه الاشارة الى ترتيب
 الموجودات على تقدمها وتأخرها بشرط ان يكون الاقدم
 منها بالطبع اقدم منها بالكمال والشرف وهذه المقالة
 في المعاد ومعناه الاشارة الى ترتيب الموجودات على تقدمها

منه

وتاخر بالشرع لكونه الاقدم منها بالطبع اشد تاخرا في الحال المكنون
 الثاني في الوجه اقدم في الحال فيعود من الترتيب والاراد
 ذلك الترتيب الاول في تلك الترتيبات الاشراف الى الأدنى
 حتى انهم الى الاسطوانات ثم هذا ابتداء عايد من الأدنى
 الى الاشراف كما في الاول فمن البدو الاول الى الاسطوانات
 هو الترتيب الاخذ على نظام المادي ومن الاسطوانات الى الأعلى
 هو الترتيب العايد على نظام المعادي وعند الانسان يتم المعاد
 ولم المعاد الحق والتشبيها بالمادي العقلية فكانها دارت على انفسها
 فكان عقل في نفس ثم اجسام ثم نفس ثم عقل ثم يعود الى مرتبة
 المادي في انفسهم كلام المبدأ والمعاد بعبارة وقال في كتاب التعليل
 تعليق الصورة الحسية في كل شيء متقدمة على الصورة التي للحيات
 اجسامها وانواعها كحسية النار مثلاً فانها متقدمة على صور
 النوعية ومن النار التي بها صارت النار مثلاً فانها
 متقدمة على صورها النوعية ومن مقارنة لها انتم كلام
 التعليلات بسبيل اعتبار الصور المتوحد في الجوهرية
 في مراتب العود **في** قل يا انت تبينك الارض
 المقلط الرهوي الى وينفسك المجردة الاعمدة القدسية
 الالهية التي هي من اجزاء ربك وكذا كل من
 تشبه الى انت انت بانا وليس محلي اجزاء ربك وكل من
 كل من تشبه اليه هو تشبه الى انت به انت بانا وليس
 محلي العقول التي تشبه اليه تشبه على جنودك الطبيعة
 وجنودك المزاوية ومن تعرف في جنود العقليات
 الفينة وتعرف في عبقات المعاد في العيونية ليس شيئا
 من حرامك المحل المحبوبة الظاهرة او الباطنة بل حاشية

انت

سورة عقيلة ملكوتية من نور قدسي وخطوات وجوده التي اذا انقذ
 يصبح زبانية من زينة حدس كذا في قوله تعالى يا رب
 في مرتبة العقل المتفاد في اقصا اقصا اقصا في وجوده ذاته الروحانية
 عالم العقليات امضا بها النظام كل الوجود ونسخة قدسية مطابقة لنسخة
 كتاب العالم اذا ما غور في احد ما بالآخر لم يوجد حرف مما في احد
 النسختين من الخلف فيهما وفي النسخة الاخرى فما علم ان في حجب
 كونه من المبادي على سطوة اولها في ترتيب البدو واخرها
 في ترتيب العود وجوب دليل الموازنة بين مراتب البدو
 ومرتبات العود في التسلسل التي هي مقتضى الحكمة الباطنة
 الثامنة الربونية والمعاني الاولى الكاملة الاربعة مبدء استجاب
 هذه المرتبة العقلية الاخرى العودية في نظام الوجود اذا كانت
 المرتبة الاولى العقلية المبدئية فاذا لم يجد وجود النفس المجردة
 الناطقة الانسانية واستكمال قصوى الغاية وسمتها انفسها
 الكمال في مرتبة عقلها المتفاد في مراتب العود بانا مرتبة
 العقول المتفاد في مراتب البدو والابطل تيسر المراتب
 ونساق النظام ولا تنقص تمانية الحكمة التامة وكما في الغاية
 الكاملة وايضا كما المرتبة الاولى في المبدئية من الجناب الحق
 الوجودي مما شئ فوقها الاذات الحققة الواجبة وتحتل
 انجاس الناقص الزيف فابتداء من الكمال المتعالي الاعلى
 اقصى الكمال بلا واسطة فلذلك المرتبة الاخرى في العود
 تنتم الى جنابها الربوبي والاشي ورادها الاذات التامة
 الماعدية في المستحيل والنبات والناقص الخارج وانتم
 في الترتيب الى الكمال التام وفوق التمام بلا واسطة وهذا
 الرأى على نحو النفس الناطقة الانسانية وسمتها ام لعل

فوجدت في هذه النسخة من كتابي في
 اذ انقضى ملكوتك في كل يوم
 والى انك لا تملك
 اجمع

النصاب كمن في مرتبة العقل المتفاوت من خواص هذا الكتاب
 ولا يجوز من حكمه فلا يكون من الجاهدين **بعض** واذا ثبت
 ان النفس المناطقة غير متعلقة في الجسم بل هي ذات الله تعالى
 المجابية والشركة الهيولانية لا يبطأ ولا يمدد ولا لا يستلزم بها
 بقاؤها فاذا خرج الجسم بالموث عن صلوح ان يكون ذلك فلا يبر
 خروج من ذلك جوهر انها الملائكة كما لا يفرقات الشمس
 خروج المرأة بالنسبة عن قولنا في الشوق والفتنة منها ولا ذات
 الجواهر خروج المشرق عن صلوح كونه لا يلائق بالانزال في قبة مقدسة
 صانعها الفاعل لذاتها والمفيد لوجودها وكما ان منفع العدم فلا يكون
 يستوعق انعدام النفس هو الابدال في الجاهل جوهر النفس الملائكة
 كبرياء بارئها اجل من ان يكون مبداءاتها من مبال في مبال
 بل ان جوهره من عالم اخر فلو لم يجز ان النفس الصاعدة الى عالم
 القدس ثم الى طرفة العلى اللطيفة يمتد الى الراجحة الى ربها
 بجوهر ذاتها في الشاقي في الصادرة عما اعتقليا وجوهر اقدس
 بتكليف قوي من اجل ان من غير طاهر الى الجبل **بعض** في قوله
 ذو القوة القوية موزونة القوة العقلية كبريت والعقل الفاعل
 اعني روح القدس واهب الصور باذن ربه تارة فتشعل فيها
 دفعة وتجلها الى جوهر ذاتها والنفس بحسب هذه القوة شجرة
 يكاد زيتها يضيء ولو لم تمس نار نور على نور فاذا كانت لشجرة
 ثقب القوية خاصيات ثقت بحسب كمال قوتها
 كان ميتا لغير النبوة الثالثة من جبرية كمال القويم النظرية
 التي فيها تنبؤ مبداء الادراكات والعلية التي فيها تنبؤ
 مبادئ الخيرات **الاول** بحسب كمال القوة العقلية ان يكون
 علومها كلها بالحدس ونظريات العقول من مقتضياتها بالادراك

٤٢٧
 بعض

على ما مر في الجواهر
 حقيقة انما يكون عليه الحركة
 والمحرك حقيقة هو الله فكيف
 المارة في كماله من ان
 حقيقة هو المبداء لا النقص

لا

بالنسبة اليه

بالنسبة اليه جميعها من سيات فالعجرات العقلية كلها من هذا
الثانية بحسب كمال القوة التخيلية وكما ان القوة المشتركة للمشتات
 بنطاسية واحدة صفاتها في القوى الحسية وحكام
 شهدها بالواجب الا ان اللبنة المجردة العقلية ان يغيره الا بصار
 والتمتع في البقطة كالمسبيل الظاهر في من من الجليدية وطريق
 الصلح من الباطن من سبيل الاتصال بعالم العقل والاختلاط
 في سلك الصائرين الى اقليم الله سبحانه والتصريح ذلك
 للتأصيلين الا في النوم فيقتصر وتمثل للبصار كالمملكة الله
 تعالى فيصيرهم ويركب وينظم لمساء كلام الله فيصيرهم
 فبهذا سبيل باب الياحيا والوحى ولم يفرغ من السبل **العجرات**
 القولية والاخبار بالخصيات والانتذار بالعقوبات قبل وبعدها
الثالثة بحسب كمال قوة النفس في جوهر باعتبار الفطرة
 الاول الجليدية وما كمل علاقة الارياح بآثار الله والتخلق بالعلم
 الله بحسب الفطرة الثانية المكسوبة ان يكون له ملكة ولوح
 في ملكوت السماء واتصال بغير الملك والمملكة بحسب
 بطبيعته في العناصر وتنقاد له صور الكائنات
 هذا السبيل الى المعجرات الفعلية ثم اذا قويت له هذه القوة
 واستحكم الملكات فثبتت له هذه الخاصيات واثبتت
 نصاب سبيل هذه الغروب الثالثة جدا التي هي خاتمة الا
 وسيدوة المرسلين وتوجب من التنزيل الحكيم والتم
 رسول الله وخاتم النبيين فصارت بحيث لا يتصور في مراتب
 العود مرتبة صعودية بينة وبين معاد الوجود كما لا يتصور
 في مراتب الجود بين الملول الاول وبين مبداء الكون
 مرتبة هي وعلية اصلا فبعد مرتبة خاتم النبيين صافي في معاد

٤٢٨

الشرف والكمال ثم كمال الموجود الحق الواجب بالثبات بقوله
 ذكره بلا واسطة اصل كماله في العقل الاول في بوط الشرف وشرار
 الكمال في انما قبله بمرتبة مجده وكما في بجانته وقوله في غير ذلك اصل
 فاذل منزلة خاتم النبيين في سلسلة العود من قوله العقل الاول
 في سلسلة البدولانه باعتبار القرب من نور الانوار لقاسطه
 الذي هو ملك الشرف ومناط الكمال في درجة واحدة فلا يتجلى
 فيها مفاضلة ونفاوته ثم هو على ان عليه والشر في سائر العقول
 جميعا لان درجات قربها من نور الانوار على حلاله في سلسلة
 البدولانه في حقه على السلم بالنسبة اليه بجانته في سلسلة العود
 فاقول العود في آخر الانبياء متواريان بالمنزلة في مكان
 بالشر في ذلك ايضا فليكن السلام في قوله عليه السلام
 اول ما خلق الله نوري وقال عليه السلام في حديث اخر اول
 ما خلق الله تعالى العقل في منك انصرح ملك قوله عليه السلام
 لي مع الله وقت لا يسفي فيه ملك مقرب والشيء من
 وقت اي درجة في القرب وقسطه الموصلا بحسب طسوق الشرف
 وسلك الكمال الذي في تلك الدرجة وذلك القسط ملك
 مقرب والشيء من سلك اذا قل الانوار العقلية من نور في رتبة
 من الانوار وفي في درجة النورية **ومش** قال الشريف في
 الرسات الشفاء ان النفس الناطقة كمالها الناطق بالان نصير
 عالما عقليا في سائر ابعاد الكمال والنظام المقصود في الكمال
 والخير الفاضل في الكمال يتبدل من مبدأ الكمال سالكها الى الجوار
 الشرفية الروحانية المتعلقة في الروحانية المتعلقة نوعا ما
 بالادبار ثم الاستسلام العلوية بمراتبها وقوا في كمال
 حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كمال فيقلب عالما عقليا

مولانا

اقوال السادة
 في معرفة
 في معرفة

٢٣٠ مولانا العالم الموجود وكل ما به العالم الحاصل المطلق والحق المطلق
 والكمال المطلق ونحوه ونشأ به ونشأ به ونشأ به ونشأ به ونشأ به
 في سلك وصاير من جوده وقال في اقل العشرة وفضل الناس
 من استكملت لنفسه عقلا بالفضل ونشأ به ونشأ به ونشأ به ونشأ به
 عملية وفضل مولانا هو المستعد لمدينة النبوة وهو الذي في
 قواه النفسانية خصايص ثلثة كرتا يا مع كلام الله تعالى
 ويرى ملكته وقد تحولت له على صورة يراها فبقينا كيفية هذا
 ويتبين ان هذا الذي هو في المية نشأ به الملكة لم يحدث لم
 في سماء صوت ليعلم من قبل الله والملكته فيسمع من غير ان
 يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الارضي وهذا هو الموحى
 اليه وكما ان اقل الكائنات من الابداء الى درجة النقص كانت
 عقلا ثم نفسا ثم جوارها ينشأ به الوجود من الاجرام ثم يحدث
 نفوس ثم عقول ثم في اخر المقادير وهو ساقية ختم الشفاء
 قال ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة وصبر
 العدة ومن خارجة عن الفضيلة النظرية ومن اجتمعت لها
 الحكمة النظرية فقد سعاد ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية
 كاد يصير ربا انسانا فكاد ان يحل عبادته بعد الله كاد ان يتقرب
 اليه امور عباد الله وموسط العالم الارضي وخليفة الله
 ان كلام الشفاء وقد ذكر الخصايص الثلثة وتقصي بيانها
 واحفي القول فيها في طبيعيات الشفاء وفي كتاب المبدأ
 والمعاد قلت والذي يستتم له نصاب اقص الكمال في رتبة
 الانبياء بحكم السفارة في الاختصاص في النشأة الاخيرة
 الكبر في مراتب سلسلة العود في المنزلة في المرتبة الاخيرة
 القدوس **ومش** ان كل جنس تحت النوع فانه يوجد في
 تلك الانواع نوع واحد هو اكملها وكذا الانواع بالنسبة

فان قلت في انما في الانبياء
 افضل سائر الانبياء

الى الاشخاص والاشخاص بالنسبة الى الاعضاء فاشرف الاعضاء
 ورئيسها هو القلب وهو خليفة النفس كما النفس الخط خليفة
 خليفة العقل وخليفة الذليل ومنه نبش القوى على جميع جوانب
 البسطة خليفة الذليل والنجس فذلك الاتصال لا بد له من
 والرسائل ان يكون حكم على الظاهر فحسب هو السلطان
 او على الماثل فقط وهو العالم او عليها جميعا وهو الذي يقوم
 مقامه فالنفس يكون كالقلب في العالم وخليفة كالدماغ والنجس
 وكما القوى المدركة والقوى المحركة انما تفيد من الذليل والنجس
 على الاعضاء فلذا قوت البياض في العلم والذليل والنجس انما تفيد
 بوجه خليفة على جميع العالم كونه خالصا لخليفة الوحي
 ان يكون محمدا بالقرآن على اسم المنقول والمحدث من جميع
 الصور والكلام المتشابه في البقعة في حال الصلة كسبيل
 الصانع وطريق نصب التلويح كسبيل الاتصال بالمال
 والاضراف الى عالم القدس ولكن لا يرى شيئا من مشيئة ولا
 مثله مثله من محرم النبي صلى الله عليه واله في
 قوة القدسية وشدة اعتباره واستحكام اتصاله وتلك
 علاقة بذلك العالم بحيث ربما يسمع كما يسمع النبي الا
 ان علاقة الاكيدة بعالم الملكوت ليست بمثابة شئ
 بذلك تشبه الملكوت وتشمل روح القدس له على صورته
 يداه وبغاية ما في كونه روحا من كلام الله سبيل الاتصال
 والوحي على ان يكون هو الوحي اليه من دون توسط الوحي
 بل انما له صورة سبيل الصوت من دون بغيته يشبه تشاو
 متشبه اذا كانت الخلقه والوصاية بناية عن جنانهم
 النبي الذي درجته مرتبة في سلسلة العود درجته مرتبة
 العقل الماثل في سلسلة البدن وكانت درجته مرتبة في

تفسير الحديث

الخليفة في مراتب العود درجته مرتبة العقل الثاني في مراتب
 البدن وكان الاوصياء الخلفاء القديسون الصديقون
 حتى ان يقال لهم في التنزيل الكريم انما يريد الله ليذهب
 عنكم الرجس اهل البيت ويطهر لكم ظهرواوان يعبر
 عن اكرمهم وبقوم الذي نسبة العقل والعلماء والنسبة
 الحسن الى العقل ونسبة المحسوس الى العقل بنفس النبي
 فيقال في آية الميالى وانفسنا وانفسكم وبالنسبة
 فيقال في سورة النبأ انفسنا انفسنا والنبأ العظيم
 الذي هم فيه مختلفون واما امام مبین فيقال في سورة
 يس وكل شئ احصيناه في امام مبین وعين عنده
 علم الكتاب فيقال في سورة الرعد قل اني بالله شهيد اني
 وبنيكم ومن عنده علم الكتاب والنبي عليه السلام ينظر على انفسهم
 في شجرة النور ومضامين في درجة النورية فيقول انا وعلي
 من نور واحد وانا وعلي من شجرة واحدة ورب اذا نالو
السلسلة بحسب موازاة المراتب وقولت المراتب
بالمراتب فالمراتب على تلك واما اذا ما وذل منها بما
 السلسلة البدنية والعودة ولو عطفنا من حيث نفسا بها
 وعودت احدها بالآخرى من جهة البدن والعود فكل
 واحدة منها اشرف وافضل من الاخرى من وجه اما سلسلة
 البدن فاشرف واسط باعتبار انها سلسلة الباطن والوحي
 في اتصال فيض الفيض الحق على ساطع الى كل با في السلسلة
 العودية واما سلسلة العود فاشرف واكرم باعتبار ان في السلسلة
 البدنية والاضراف والتوجه عن الله سبحانه وفي النص
 العود التوجه والاضراف الى الله سبحانه فبهذا الاعتبار
 الاخير يقال ان العالم الصغير اشرف اعضاء الانسان

الكبير والانس غاية ايجاد عالم الكبر وان نفوس الانبياء
 في درجة العقل المستفاد بحسب شكل انساب القوة العقلية
 وتشتاق شعاع القوة القوية افضل طبقات الانوار الملائكة
 الروحانية والعقول النورية على الاطلاق فليست نفس
 قبال عقيد المشايخ ويعلمون في انولوجيا في الجبر الخاسر اننا وان
 نعلم اننا نعرف العقل اكثر من سائر الاشياء فاننا لانعرفه كنه
 معرفته وذلك ان ما هو لم يولد في العقل شي واحد لك اذا علمت
 ما العقل علم لم هو وانما يختلف ما هو لم هو في الاشياء الطبيعية
 التي احصاها العقل في ان كل صورة من الصور العقلية في الشيء
 الذي احصاها كانت تلك الصورة واحدة ولا اقول الا بصورة
 العقل عليه ايضا لكن اقول ان صورة العقل نفسها اذا سطفتها
 وارادت ان تفحص عنها بما هو وجدت في ذلك الفحص بعينه
 لم يبق شيء قال ونقول ان هذا العالم كبر من الاشياء بتقدير
 بعض ما بعض فيكون العالم كاشي الواحد الذي لا يخلو في كل
 اذا علمت ما العالم علم لم هو وذلك ان كل جزء منه مشاف
 الى العقل فلا تراه كجزء لكنت تراه كاهل وذلك انك لا تخرج
 اجزاء العالم كان بعضها من بعض لكنك تراه كاهل كاهل
 واحد لم يكن احدا قبل الآخر فاذا توهمت كاهل اصهرت العلة
 مع المعلوم لا تنتقد فاذا توهمت العالم واجزاء على من التفتة
 كنت قد توهمت توهم عقليا فتكون اذا علمت ما العالم
 عرفت ايها لم هو معانا فاذا كانت طبيعة هذا العالم عا
 في الجبر فيكون العالم الاطراف هذه الصفة ايها في قال في ساقه
 الميم صفات العقل كل هو ماضية لا تنتقد احد ليس للاخر
 وذلك ان جميع صفات العقل لا يثبت مع ذات معانا فاذا كان
 هذا كذا كان وجود ما هو لم هو في العقل معانا ان كان وجود ما

معانا فالحال انك اذا علمت ما العقل فقد علمت ما هو واذا علمت
 ما هو فقد علمت لم هو غير ان ما هو قد علمت لك شيئا من العقلية
 من لم هو ذلك ان ما هو لم هو علمه في الشيء ولم هو علمه
 تمام الشيء والعلة المستندة من العلة التمامية بعينه في الاشياء
 العقلية فلذلك اذا علمت ما الشيء العقل علم لم هو كما بينا
 ذلك واوضحناه انتم كلام انولوجيا وفي انولوجيا انما
 ان علوم المبادئ المفارقة اجل من ان توصف بالصدق
 فانها نفس الواقع لا المطابق للواقع وفيه ايض العقل
 دائرة لا يتحرك والنفس دائرة متحركة وانهم العقل دائرة
 يتحرك وليس بين المحيط والمركز بعد مساحية وفي كلام الخليل
 الحكمة المعد عقل متحرك ومنهم يعكس نقول العقل عدد
 متحرك وذكر الشريف في كتاب النفس من طبيعيات الشفاء
 النفس عدد متحرك ولعلك بما افندناك من الضوابط
 والقوانين فتصلح بتاويل هذه المرموزات وقرارها
 الحق فاعلم الحكيم الاول الى الابد من من شكا الصانع والمرة
 المحصول من علماء الكلام ان الملائكة شعوب وضروب
 وقبائل وطبقات روحانية وميوذنية قدسية وجسمانية
 وعلمية ومغلية وسماوية وارضية فالاعلى طبقة الذر طعاهم
 الشيعي وشراهم التقديس الروحانيون الكروميون والجليل
 العقلية لطبقات انولوجيا وانوارها ومنهم روح القدس
 النازل بانوار الروح والناش في ارواح اولي القوة القدسية
 باذن الله سبحانه والنفوس الملائكة المفارقة الساموية ثم النفوس
 المنطبعة الفلكية والقوى المديانة المعالة والصور الطبيعية
 المنوعة والطبايع الجومرية وارباب الانولوجيا المركبة
 العنصرية وان كل حجم سماوي بل لكل درجة فلكية وكذا

في الملائكة

في القضاء والقدر

في مطلق اليد والعقد فليذكر واذ في حق النفس على ذلك
 في حق القول الفصل في ستر القضاء والقدر
 وكيف يتصور في القضاء والقدر وكيف دخل الشئ في القضاء
 الاله وستر الحق في الزمان والارباب وعود الامر اليه بانه
 المبدأ والمنتهم **ومقتضى** اليقين في العلم ان احد التقيضين
 ليس هو الذي يجب الا اذا استع التقيض لا يخرج عن الخاتم
 وحده وبه تارة وقد كنت تحققت في الغيات السابقة
 ان المعلوم بالحق بغيره ووجوده من تلقا علمه
 الفاعلة لم يهد عنها فاذا كانت علة الفاعلة لذاته ووجوده
 هو من ذاتها ممكنات من الممكنات اي ممكن كالنفس **الاول**
 او غير مما كان عدمه بما هو ممكن بالذات لا محالة وانما
 عدم المعلوم انتفاؤه بانتفاء علة وتنتج بالذات لنزول
 الشئ انتفاؤه الممكن بالنظر الى جوهر ذاته متنا في نفس الامر
 فاذا انتفاء المعلوم بانتفاء علة لا يتصور لنزول بصير متنا
 بالنظر الى نفس ذات العلة اذ كانت من جارية الذات
 اذ يكون انتفاءه ممكن بالنظر الى نفس ذاتها حينئذ لا محالة
 فكيف يصح البصير انتفاءه معلوما من جهة انتفاءها متنا
 من تلقاها بحسب جوهر ذاتها والى مقتضى المعلوم هذا الخواضا
 من عدمه لا يتصور وجوب الوجود في نفس الامر بانه ووقه فاذا
 لا يصح ان يكون وجوب وجود المعلوم في نفس الواقع بغيره
 من جوهر ذات علة الفاعلة الا اذا كانت علة الفاعلة
 موجودا واجبا بالذات بتقدسها عن جميع الخوازا الكثرة قبل
 الذات ومع الذات وبما الذات متنا عن سبب
 وسبب وسبب وسبب عن وسبب فيه وبالجملة عن كل
 سبب في وسبب الاسباب على الاطلاق عن غير سبب ومنه

ومن سبيل آخر

نحو وجوب وجود المعلوم ووجوب وجود علمه وشبابه
 جميعا وان هو الا الله الواحد الاحد الحق سبحانه فاذا قد سبق
 بالبرهان انه لا شئ من الموجودات الا الله الواجب الحق من كل
 جهات فكره لا يتطوع بغيره فاعلم انما من ذاته تنجس ووجوب وجود
 ممكن من الممكنات **اصلا** في سبيل آخر المبتدئين يمكن
 ان كل ممكن موجود بالفعل فان جوهر ذاته الموجودة بالفعل
 تلقا العلم الفاعلة تحت مفهوم بالقوة بحسب مرتبة نفس
 الذات بحيث هو من فطرته بالذات بالقوة من جهة
 ما هو بالقوة لا يمكن له بغيره فخرج الشئ من القوة الى الفعل فكل
 ممكن التحليل من حقيقة الذات المجازة بما هو من صفات الله
 من اقتضاه وجوب الفعلية لشئ من الاشياء **اصلا** لذكر
 من حيث نفسه متممة بالقوة والهلاك من جهة البطالة
 واللبسية وهذا البرهان قد استشهد به في الصناعة **ارسطو**
 في اثولوجيا في المبدأ الثالث في سبيل آخر الشئ كما يمكن
 يفرض بفضا الوجود ومقتضا الوجود فان علة الفاعلة
 اياه الوجوب **اول** واجه منه بان يكون هو المفيض المقتضى للوجود
 مطلقا فان الواجب بالذات **اول** واجه من جميع
 الممكنات بان يكون هو المفيض للوجود والمقتضى للوجوب
 على الاطلاق ووجه هذا البرهان قد استعمله الشريك في الشفاء
 والاشارات وغيره **وسبيل** آخر رابع النور القاهر
 لا يمكن النور الاضعف من التأثير فكيف يمكن محمول
 الاول في ظلمة الاكوان مع سلطان وجوب نور الانوار
 من اجاب القصور في شراق الافاضة وبه الحجة من حجة
 العقول العرفية على مذاق الاشراقية **ومقتضى** اما قد سمعت
 ان نسبة العقل الفاعل الى عالم الاطلسات بل العقل الاول

قد استعمله الشريك في الشفاء
 والاشارات وغيره

آخر

مطلقا انما يتصور في الشئ اذا وقع الزمان
 والاعمال فانما يتصور في الشئ اذا وقع الزمان
 والاعمال فانما يتصور في الشئ اذا وقع الزمان

الذي هو من غير نظام الكل في مطلق عالم الامكان الى ما يحد من النظام
 نسبة النقطه הראسيه الى الخط المنقسم والشعاع الجوهري الدائري المشقة
 والحركة التوسيطية الى الحركة الفعلية والاشكال الى التوارث
 المتحد المتصل في كونها راسية اياها مع كونها خارجة عنها في غاية
 بها فاذن فاعلم ان الله سبحانه هو الذي خلق العقل للذات والنفقة
 الراسية والشعاع المحيطة والحركة التوسيطية والاشكال الى
 فبقية ما به يحول وحكمة واسرها بقضية قدرة قادر لا يدور
 كونه وخبرها على حسب علم وحكمة وارادة وثبته حتى يستقيم
 نصاب النظم في نظام الوجود وطريق اخر هو الذي
 براه قلم العقل فبقضية بانامل علم وارادة وحكمة وعناية فكلت
 به مدارد واداة الامكان وروى للمباني وكمالات الوجود
 حتى يستتب في نصاب الخبر بالامر والخلق في كتاب نظام الوجود
 ومن هنا قال غاية سوف لا فاضة والابحار في ملساني
 البدو والعود على الله عليه والوالم اقل ما خلق الله القلم
 فهذا الحق ما يقال من باب ضرب الامثال لا من سبيل
 ملك التشبيه **ومنه** وفي التنزيل الحكيم ان والقلم
 وما يسطرون فان ريم بالقلم العقول النعالي جميعا فجميع
 في سطر وارحام ملك الحقيقة واريم ربه العقل الاول
 فاما هو للتعليم واما انه في قوة تكوير سطر افادة لعنف
 التكنية على ساق الامر في ريت لا ينعون واما التوجع
 المحفوظ فهو اما تغيير كمن نظام الوجود بجملة المصداق
 الى الساق واما الكتاب الذي هو الدبر واما المراد به ارض
 العقل الاول المتمثل على صور الموجودات المنطقية في جميعها
 من رطب الوجود **باب** قال امام المشركين في التنزيل
 والدليل على ان القلم المذكور هنا هو العقل وان في كماله

الذي هو من غير نظام الكل في مطلق عالم الامكان الى ما يحد من النظام

الذي هو من غير نظام الكل في مطلق عالم الامكان الى ما يحد من النظام

الذي هو من غير نظام الكل في مطلق عالم الامكان الى ما يحد من النظام

لجميع المخوقات لدرى في الاخبار اقل ما خلق الله القلم وفي
 خبر اخر اقل ما خلق الله العقل وفي خبر اخر اقل ما خلق الله جوهرة
 فنظروا الى ما بعين الهمية فذايت وتسخنت فارفع من هارتها
 وزيد فخلق من الدخال السماوات ومن الزيد الارض فهذه
 الاخبار مجزها تدل على ان القلم والعقل وتلك الجوهرة التي
 هو اقل المخوقات شي واحد لا يحصل التناقض **ومنه**
 واذا قد بالكت في السبيل المستبين لنظام الوجود بحكمة
 فافهم من بعد البعد والى منتهى العود صاد عن الواحد الاحد
 الحق سبحانه على سبيل الوجود بعلمه من الذي يحسب حاق
 الواقع وكبد نفس الامر دفعة واحدة دهرية لا في مرتبة واحدة
 عقلية بل في درجات عقلية متوترة بحسب حشيت متلثة
 متضاعفة على الترتيب العقل للتنازل من اذ يتطاول وعرضا
 فقد سبنا الى المحال انه يجب ان يكون النظام الواحد في
 الحلال الكبير تنسيق العلاقات مرتبطا بالعوالم بعضها ببعض
 انشاقا طبيعيا وارتباطا الزويا بحسب الوجود في
 كبد الله والصعود عن الفاظ الفعل في من الواقع فان
 عالم النفس مرتبط بعالم العقل وعالم الطبائع الاربع مربوط
 بعوالم الطبيعة الخامسة وبالجملة عوالم نظام الكل متلازمة
 في الوجود مطابقة في الحدود الموازية وحامل طبائع
 ما بالقوة في عالم الطبائع الاربع جوهرة ذات الوجود
 المشتركة الواحدة بالشخص وفي عوالم الطبيعة الخامسة
 الحركة المستديرة الداردية الشوقية الدية هاجية المتصلة
 المشتركة وكل ما في احد العوالم في لرائه طمس وشال اظلم
 وعكس في العالم الاخر فنفس ذات الوجود الشخصية الهامة
 هنا شال الحركة المستديرة المتصلة هناك والحوادث

الذي هو من غير نظام الكل في مطلق عالم الامكان الى ما يحد من النظام

الكليات من الكمالات والقصور والاعراض المتواردة على ذاتها
 المتخفا وجودها بوسائط الشخصية المبرزة الحاملة للقوة
 المستعددية هنا مثله الاوضاع الخارجة من القوة الى الفعل
 فوضعها هناك والحدوث الذي في مطلقا تدور حواء على الخروج
 الى الفعل بعد القوة الاستعددية الهبوط الشخصية القابلة والحركة
 المستعددية المتصلة بها الحاصلتان لطبيعة بالقوة والفتاة
 للخروج الى الفعلية باذن الله سبحانه فاذن عالم الملك على الاطلاق
 بما فيه من استجابات الغيب الهوائية واعتناقات الربانية
 الجبروتية من خصوصيات القادرات الكيفية والاضاح
 والاضافات كتحلل للعالم المحر في قبول الفيض من جود الفاعل
 الحق ووجدت بما فيها من تمايزات نسب الاشرافات
 الالهية والشرقات العقلية وتعالقات عكوس اللشعة
 البهية الوجودية والاشواء المملوكة القدسية وازدواج
 روحانية بين الالهيات الكروية والمقربين من الملائكة
 الثورية ثم عالم الطبايع الاربع الاطقسية بما في اقطار
 واقاقر النسب الممزجة والهيئات المزدوجة كقوى تفتت
 مقاس بعالم الطبيعة الخامسة بما فيها من سوانح نسب الحركات
 الشريفة المستديرة واضافات الاوضاع الموقعية البهيمية
وضفا ان حركات التمايزات كانها مناسكة ملكية
 وعبادات ملكية وان الهبوط عالم الاسطقسات حركية
 كيفية في الامكانات الاستعددية والاحرام الفلكية
 حركية وضعية في الاوضاع الجبروتية ونفوسها المنطقية
 حركية تطهيرية ارتسامية في التخليلات الحقيقية والميول
 الجبروتية الاستعددية ونفوسها المعاقلة المجردة المباشرة
 لتجربها بالشوق والارادة حركية عشقية شوقية اشرافية

التجسيم

في الاشواق والاهتمامات والاشغاف والاشغاف التي ما بين
 من الاقوال الثورية الاقوى والصقع القدسي للاعلى وهذه الحركات
 بوياتها الانصالية شريفة على الرتب الانبعاث في قنينة الجلية
 عن المشقة الاشرافية ثم الوضعية الاستعددية عن التجسيم الجليل
 ثم الكيفية الاستعددية الاسطقسية عن الوضعية المستديرة الهوائية
 فان اعتبر تحليل الانصالات الى الابعاض والجزء وقيمت
 الابعاض الى الابعاض تكررت الترتيب الانبعاث في من الخبير الاعلى
 وجه الدائر فكل غضة عاقبة من كل واحدة منها تفتت عن
 دارجة من اخرى والارادة فعل ذلك راعى من كل الحركة
 الشوقية الشوقية سبب لوجود الحركة البرية الوضعية
 تحسب المحركات ثم الحركة الوضعية سبب لبقاء الحركة الشوقية
 الشوقية كما العقل بالفعل شرط لحدوث العقل المتفاد ثم العقل المتفاد
 شرط لبقاء العقل بالفعل والجسم اما تعتبر بالنفس المعاقلة الانسانية
 المتطهرة عن اقدار الطبيعة وارجاس الهوى كلف اذا ما طلت
 بوارق قدسية واعتبرت باشواق ملكوتية انبجوت واخرت
 في جودها فما مستفيع ذلك انبعاث حركات تصفية اهترانية
 في الجسم ثم الحركات الاحترازية الجسدية تتأدى بحور النفس الى
 بارعات البهية تارة اخرى فالانسان حركات المعابدات
 وسلوكات بسالك الطاعات التي قدسها الغافلين
 الالهية يستعد جود نفسه المجردة للشوق والندبة والمعاينة
 الربوبية فكذلك كمال التكليف قد اوجبه العناية الالهية
 الالهية اذ الواجبات الصعيفة مقرة للعبادة العاجبات
 العقلية والمندوبات السمعية مقرة اياهم المندوبات
 العقلية فكذلك النفس المجردة المعاقلة الفلكية تنفعل في

والله اعلم
 بالحق
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام

في حيز من عالم العقل فثبتت ثلاث قسمة واشتراكات
 تصطادع من حيز النور في عقل ذلك جنسها ومن الحيز
 الفلكي وتبعث فبعض ذلك حركات دورية على نسبة تلك
 الاشتراكات النورية وفيها النفس بكل حركتها لا تشارك
 اولا في لا ينقطع عنها وفي انوار الله تعالى المتعددة ولا تتحد
 في حيزها اسداد الطائيف الملائكية والبارقات المتلذذة مع القدوس
 فيلعبها ربيع الخير في عالم الطبايع الا حلقية ولا يزال يروم
 انكسار تجدد الشرفات من افق عالم القدوس بتجدد الحركات
 وتجدد الحركات بتجدد الشرفات كما قد قبلت غيبا
 وان يدغم في كل حركة وضعية بنقطة عن شراق مقام غير الحركة
 التي كانت نقطة لذلك الاشراق بالعدد والعدد والحركات
 والاشراقات يغبطها مشوق مستمر غير متبوت ومشوق سيال
 غير محدود والقول الفصل باقلنا ان هناك اشراقا وحدانيا
 مستمر التجدد ينبعث عند حركة واحدة مستمرة الاتصال
 للنفس المتحركة الساهرة في الالهيات العنقية الشوقية
 واخرى كذلك للنفس المحورية المنطبعة في التخليلات الحقيقية
 والميوالات المتدانية واخرى كذلك لنبذها البسيط العلوي
 وهو الجرم الفلكي المستدير في الاوضاع الجزيئية وتأتي بها ميو
 العالم الا حلقية في حركتها الوحدانية المستمرة في كلياتها
 الاستعدادية فلك الحركات بحسب مراتبها الوحدانية
 بكليات شخصياتها متعينة بالهيدولانية الاستعدادية
 مرتبة على الجوانية الوضعية والجوانية الوضعية على
 النفسانية الشوقية وبحسب الفراض الاجزاء واللايعاض
 فيها وقدراس الاجزاء الى الاجزاء بتخصص الوضعية والشوقية

بانه يتكرر

شكوك

بانه يتكرر التوقف والترتب والاعتدال والانبعاث منها
 باعتبار اللعاض والجزايم الخبيث على الانعكاس على اللعاض
 الطاهر ومنه السبل يستتب الامر في كل حركة جزيئية ارادية
 بل في سائر الحركات الطبيعية والقسرية ايضا بحسب مراتب
 المثل المتجددة المختلفة بالاشتداد والضعف من لغز طبيعة
 المتحرك او من قبل الفاسر وتحقيق ضرب ما من الملائكة والارواح
 بين سلكي الميل والحركة ونوعا كسرها على التكرار من الخبيثين
 بين اجزائها الفرضية وهذه المسئلة قد عدت من غوامض
 العلم فطعن النظر فيها وليبق التامل **ويشتر** فاذن في السير
 ان تعرف لنز كل جرم سماوي في حيز حوال مطبق على ذكره وعند شتم
 سلطان متعرف في نظام الكون التبرير محل بمقدار سطوته
 ونصاب مرتبة بانتفاش صور الموجودات الكونية الجزيئية
 واحوالها واحكامها الغيبية والعنقية في لوح نفسه وقيم
 ذنبه وكذا علم وفي زوايا الجحيم والخيال الى البيت عليهم السلام
 الصبيحة الكريمة كصالة التجار في دعاء الهلال ليلها الخلق
 المطيع الدايب الربيع المتدفق في منازل التقدير المتصرف في
 تلك القبر ولقد عجزت ركبنا في العلم لتعليم حيث قال
 وفي القصص صلت السماء بدورانها والارض برحمتها
 والماز سبلانها والمطر بطلانه وقد يعلى له ولا يشعرك
 اكبر اربقوله ولا يشعرك الى كل موجود فان لمسان بطولته
 وكبره يوتيه حال ما يشد ذكره ومصلحته انه القياض
 شعوبه لك اولم تشعروا بالجمال النقي والانع من الحيات
 الغال واليبشير قول الله عز وجل في التنزيل الحكيم وان
 شيئا الا برحمتي محمد ولكن لا تغفروا **ويشتر** ونظام
 بشخصية الجلم هو الان الكبر الطبايع المطبوع للتدوير

سلطان الطبايع المطبوع على ذلك وقيل ان الطبايع السكونية هي التي لا تتحرك
 والارواح هي التي تتحرك

الجميع من المبرمجين
الجميع من المبرمجين
الجميع من المبرمجين
الجميع من المبرمجين

العقل هو القوة التي
تفكر وتتشعر في جميع
أعضائه وتقدر على العمل
في جميع أحواله
التي هي القوة التي
تفكر وتتشعر في جميع
أعضائه وتقدر على العمل
في جميع أحواله

والدليل على كماله وقصبة التمام في الفطرة الأولى وهو الحق
يقول سبحانه ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم فهل انشأه فجدا
أم لا بل هو على صراط مستقيم ونزلنا من السماء القرآن في فضل القلب
وساير آياته ونزلنا ما يراعى الإنسان الصغير من بطون الرغبات
والاعصاب والرباطات والشايعين والواردات والعضلات
والغضاريف والشرايف والاعضاء والجوارح والهيولاء
بنزلة العظام ويؤيد على كمال الكون والفساد بنزلة عجب الذنب
والعقل والنفوس بنزلة القوى العاقلة والعاطفة التي هي مبادئ
الادراكات والشهوات والنفوس المنطبعة بنزلة الانواع
النفسية والحيوانية والطبيعية التي هي في التوحيه والقلب والكتب
وكما العقول يشارت مختلفات بالحقيقة التوحيد كل منها نوع في
شخص فلكل تلك الهيولات هي تعدد العقول لكل عقل وظيفة
وجودية يؤيد على جميع ما يؤيد به من مخالفة لهيولات ما يرد
الاجرام بالهوية التوحيد وكذلك يؤيد على عالم الاسطوانات
واحدة بالثبوت وببانية لهيولات السماوات والنجوم والقمر
الذي هي في اذانها هو العقل المتعال المتصرف في عالم الاعلى
وعنه التغيير في التنزيل الحكيم بحسب رغبة القدر وروح القدس
وارواح الامير المفيض على النفوس المناطقة الانسانية بارادته
الله سبحانه وقال فيهم الى العقل الذي هو روح فلكل
الشمس وامام نفسها الحجرة وسيد امرتها على سبيل التحقيق
والتشويق هو الذي يقال له جبريل وروح القدس وشهيد
القوى واما العقل المتعال الذي هو ملك الامور والاعمال
وسيد الامور والباقي بوحدة الشخصية في الاطوار المختلفة
فهو العقل الاخير في السلسلة الطولية وهو عقل فلك القمر
وفي الحديث عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله كمال العلم

مفر

بيل الاجمب الذنب ملكانية عن السيد الشخصية الباقية الحاملة
والفساد **وبعد** قال التلخيص في طبيعات التخصيص صورة العلية
مخصوصة بمادة واحدة تلتزم بها جملة امور محصورة في عالم واحد
فلا يكون في الاشكال وجود عالم كثير ووحدة العالم اجمب
لذلك يكون وحدة الفعل لا بالافضل بل بوحدة وجود الفعل
وكثرة وجود اجزاء بالقوة فيجب لذلك جميع الابدان والاعمال
واحد بالفعل كثر بالقوة ووجود واحد بالفعل كثر بالقوة ووجود
واحد وهذه الوحدة وحدة النظام او بالاشاطم انظر كلامه
وقال الشريف في الطبيعات طبيعات الشفاء في اخر القرن
الثاني في السماء والعالم صورة العالمية مخصوصة بمادة واحدة
تلتزم بها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا يكون في الاشكال
وجود عالم كثير فكل العالم واحد تاما محصلا في اصله في
الطبايع البسيطة المحل في وجودها والحركات المستمرة في
مسيرة الى الاكوان والركيب منها ويكون صانعها بليا
بالان يبلغ بالواحدة كمال الواحدة في الحكم على مقتضى الاشياء
في طبايع الوجود من غير حاجة الى كثر له وقال اعلم الصانع
ارسطوطا الى ان البارحة وكل سبق الازلية وعلا بالتعذر
عن التغيير في ملكه بما يؤيد به من البقاء جعل الخلق حارث
لخلق الجبريل المحسوس في الصور التي هي من الارواح ما شاكلها بارية
لا تفصلها عن قبل الزمان وقبل الين وتسمى بالابلا بالزمان
الطبيعية الخالصة وزينها بالرم الصفات فمنها لزم ان تعظم طبيعة
الملك ويشكر ما ينالك للزود امر الخلق وجميعها ما شاكلها
بلا وتما في جبره واحد متصل وبقاؤه غير محمول والطبايع منفصلة
فاعلم وقد حسن رسول الله في العلم حسب يقول الانسان

بيل

عالم صغير والملك العالم الكبير وكل كان من ضرب الصفة
 فهو كرم كما كان من ضرب النقص انه كلام ارسلوا اليه
 قلت فاذ انت الخلق لا تسال الله عن كل نظام الوجود
 لشخصية الجلية بزعك ان لا خالق ولا سام ولا محرك
 ولا مدبر الله سبحانه اذ لا وجود ولا نظام الا له
 يحكمه الاول والآخر المحررة فاما سلطانها البديع والخالق
 يذل لتبعية بالخلق والبيد فاما سلطانها عزها على
 الذات والكبر في المعاني والحكمة والادب والصفى والخلق
 والافاضة والحفظ والهداية والحكم والقدرة والذات والخلق
 افضل من الانساق من النظام الممك وانما كرمه في
 كماله وقامه بصفات كماله بانه وصانه وليه مدانه
 الحق كماله بصفته بانه التام وفوق التمام والحدافا
 حقيقة الجمع بالجميل والثناء على جنة التمجيد والذكر بامانة
 المحمد وصفات كماله فاذل نظام الوجود هو بعبء حمداته
 سبحانه على اتم الوجود والبلغ للجهات فلعلم الحمد في قوله
 الحمد لله رب العالمين عبارة عن مجموع عالم الوجود وشخصية
 الجلية وموته الكلية ونظام الواحد في قاتنه سبحانه حمد
 بنظام الوجود المتبع من غنايته والصادر من افاضته اتم الحمد
ويش يا قوم انما استيقنت انفسكم ان ما من شئ الا ذرة في
 سموات عالم الامحال وارضية الوجود بالفضل واجبة
 في علم الاستعداد لا محالة الى الابد والفعال الواجب بالذات
 وليس شئ وجوب الوجود الا بالاستعداد الى الوجود الحق
 الواجب المحمود بالذات في مرتبة كنه ذاته وان علمه سبحانه بغير

ما لا يخفى نظام الوجود والذات في نصاب كماله وتماثل
 منه فاعلم سبحانه بذلك الخيرة على جهة عزه وبقية عظم
 مدونه ووجوده من غير انتقار الى منوخر اخر اوصاله وان علمه
 الخيرة ونصاب كماله هو بعبء ارادته ورضاه لا بشوق وهما في ثباته
 واختياره ولا يشوق وانما ازفاد في كماله في اقطار داية الوجود
 وافاق عالم الامحال ليس كماله الا ان كرمه في نظام
 الوجود وتماثل نصاب كماله فانه ينظر في تسبب علمه سبحانه في الوجود
 من القوة الى الفعل الضرورة الى ثباته فاعلم ان تسبب علمه سبحانه
 وانبعث الاشياء عن غنايته سبحانه بحسب احوالها والافاضة
 والجمال هو القضاء بحسب التبعيض والتكثير والتدريج والقدر
 است اقول علمه الجمال سبحانه هو قضاء وعلمه التفصيل
 هو قدره كماله عامة المتقربين وجمهور المفلحين فان ذلك
 خوص نلتني وقول تحييتي اما اولا فظان العلم اعتبار الشئ من
 حيث انكثفه وظهور من غيروه وباحتجابه بالقضاء
 والقدر اعتبار الشئ بحسب تعلقه الفاعلية بذاة وجوبه للوجود
 بالقضاء هو ابداع شئ من شئ وصنع وجوبه بالامر كن يتقرر
 ووجوده في ضمة جملة المبدعات والمصنوعات بنظامها
 الجمال الوحداني على حسب العلم بكونها خيرات نظام الوجود
 التام اكملها ومتممات نصاب تمامه وكماله والقدر هو ايجاد
 الشئ وافاضته باعتبار خصوصية ذاته وموته من جهة تارته
 الاسباب المتتالية المتتالية اليه بحسب العلم
 اسبق بخبرته والعناية الموجهة لمشيته فالقدر تفصيل
 اجمال القضاء الاول وهما اعتبار الوجود الفاعلية
 المتجسمة عن العلم والعناية والامال بجاذب المنبث عن الارادة والمشيته

القضاء
 القدر

والقضاء هو ابداع شئ من شئ وصنع وجوبه بالامر كن يتقرر
 ووجوده في ضمة جملة المبدعات والمصنوعات بنظامها
 الجمال الوحداني على حسب العلم بكونها خيرات نظام الوجود
 التام اكملها ومتممات نصاب تمامه وكماله والقدر هو ايجاد
 الشئ وافاضته باعتبار خصوصية ذاته وموته من جهة تارته
 الاسباب المتتالية المتتالية اليه بحسب العلم
 اسبق بخبرته والعناية الموجهة لمشيته فالقدر تفصيل
 اجمال القضاء الاول وهما اعتبار الوجود الفاعلية
 المتجسمة عن العلم والعناية والامال بجاذب المنبث عن الارادة والمشيته

واما ثانياً فالاجمال والتفصيل في علم النفس نحو ان
 كبر الصورة العلمية المتصلة في وجود النفس المعلوم
 بعينه واحدة بسيطة مجردة او متكررة مركبة مفصلة فالانكشاف
 في صورة التفصيل اشدها في ازدياد الكثرة والتفاوت في
 صورة الاجمال والتفصيل انما هو بالشدة والضعف الزيادة
 والنقصان في الظهور والانكشاف وذلك وصف لشيء
 الادراك ومرتبة الابعاد من جهة المدرك كغيره داخل
 في حقيقة المعلوم في صورة التفصيل ودول الاجمال في العلم بل
 الاجمال والتفصيل اعتبارين للحقيقة واحدة بعينها فكانت
 هناك احوال مختلفة في الحقيقة لا محالة فيخلق النقص
 فاذا نوجب لغيره كغير المعلوم في الصورة تميز واحداً بالحقيقة
 تميزه وانما الاختلاف في الصورة العلمية والتفاوت في
 نحو العلم لا في المعلوم والصورة الواحدة البسيطة في
 الاجمال خلافة للصورة المتكررة في التفصيل والعلم الاجمال
 والتفصيل المختلف في مرتبة الانكشاف بالشدة والضعف
 او بالزيادة والنقصان في العلم بالعلم لا بالقوة كعلم
 صاحب الاشراق والمطرحات وقلده في العلم المتكلمين
 ومن المتبين علم بايتنا غير ان ذلك لا يصح اجراءه
 في علم الله سبحانه الربيعين بالبرهان اليقيني مسيل
 العقل المضاعف ان علمهم بما عدا ذاته من جهة علمه
 بذاته الذي هو عين مرتبة كنه ذاته فغاية اللاحد الحق
 من كل جهة عين العلم التام وفوق التمام بجميع الاديان
 ولا يتصور هناك شدة في العلم وازدياد في الانكشاف
 اذ ملأ كل شيء وانكشافه منظر يورث نفسه ذاته

سبحانه ذاته لذاته وعدم شوب ذاته من ذاته الذي هو بعينه علم
 غروب شيء من الاشياء عند لقاء ولا دخل الوجود الاشياء في
 ذلك بوجود الوجود اصلاً فعمل التمام المحصور بكل شيء قبل
 وجود الاشياء عند وجوده على سبيل واحد فاذن لا ينصح
 العقل الصريح نسبة الاجمال والتفصيل الى علم التمام المحيط بكل
 شيء اذ لا وابد قبل حدوث الاشياء في الدهر وبعد حدوثها
 بل انما الصحيح سنادها الى معلومات التي هي الاشياء فترى بحسب
 ذاتها توجب مجمل تارة ومفصلة اخرى وعلم التمام جازم بها في آيات
 وجوده الاجمالي ووجودها التفصيلية غير موصوف بشيء
 من الاجمال والتفصيل الا اذا اطلق العلم ويرى المعلوم فقديري
 ذلك في تضاعف الاطلاعات كما في قوله عز وجل ولا
 شيء من علم الا بالمشاء وبالجلي فقدرته تعالى في الموجودات
 بحسب تارة الاسباب المتتمة الى كل موجود موجود خصوصية
 وخصوصية مرتبة تفصيل فغاية الاول فيها بحسب سبب علمه
 بوجه الخ في نظام الوجود لوجوده في الدهر مجمعة جملة في شخية
 عالم الكل الواحد في الكفاءة ووجوده بالفعل فاذا القضاة نسبة
 فاعلية البداية الحق سبحانه بحسب علمه وعنايته الى الاشياء
 الكبير في مرتبة شخية الموحدة الجلية والقدر نسبة فاعلية
 الى هذه الانسار الكبير في مرتبة لشرح اعضاء واجزائه وتفصيل
 اخطاؤه واركانه وادوار وقواه بحسب تارة الاسباب
 المتتمة المتتامة الى خصوصيات تفاصيلها فليتبصر
 قال الشارح في ساق الفن الثالث من طبليات الشفاء
 وجميع الاحوال الارضية منوط بالحرركات السماوية وحسب الاشياء
 والارادات فانها للاحوال امور تحدث بعد ما تكون

بغير

وكل حادث بعد ما لم يكن عليه وسبب حادث في نفسه ذلك
 الى الحركة وحركة الحركات الى الحركة المستديرة فقد فرغ من
 ايضاح هذا فاختار اثنا اربعة تابعة للحركات السماوية
 والحركات والسكونيات الارضية المتوافقة على الطراد
 متسقة تكون دوائر الى القصد ويواعث عليه وهذا القصد
 الذي هو جيب القضاء والقضاء هو الفصل الاول من الامور
 المستقلة على الفعل الذي لا يشترط المقدمات التي هي كماله
 بالفاظه وقال في اول عشرة ابواب ان شفاء ان مبادئ
 جميع هذه الامور تنسب الى الطبيعة والارادة والاتفاق
 والطبيعة مبدأ ما من هناك والارادة التي لتلك كانت
 بعد ما لم تكن وكل كان بعد ما لم يكن فله علم وكل ارادة لما
 ظهر له علم وعلم تلك الارادة ليست ارادة متسلسلة في ذلك
 الى غير النهاية بل امور تعرض من خارج ارضية وسماوية والارادة
 تنسب الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجوده
 الارادة واما الاتفاق فهو حادث من مصادرات
 هذه فاذا غفلت الامور كلها استندت الى مبادئ
 ايجابها من خارج عند الله والقضاء من الله سبحانه وتعالى
 هو الوضع الاول البسيط والتقدير ما يتوجه اليه القضاء
 على التدرج كما هو موصوف ايجاعات من الامور البسيطة
 التي هي من حيث البسيطة الى القضاء والامر بالامر
 الاول ولو لم يكن لنا من الكس لا يعرف الحادث
 التي في الارض والسماوية وطبايعها الفهم كيفية جميع
 ما يحدث في المستقبل انظر كلام الشفاء بعبارة وقال

على ما في الشفاء

ما في الاشارات

ما في الاشارات

ما في الاشارات

في الاشارات
 في الفصل الرابع من كل شيء لازم عنه بوسط او غير وسط تبادلي اليه
 قدر الذي هو تفصيل قضاء الاول تبادلي واجبا وكان في الاشارات
 لا يكون علمت فقال انما التشكيل في شرفه واما فقط القضاء
 والقدر فيعني بالقضاء معلول الاول للذات القضاء هو الحكم الاول
 الذي يترتب عليه سائر التفصيل والمعلول الاول كذلك
 واما القدر فهو سائر المصادرات المصادرة عنه طولها وعرضا
 لانها بالنسبة الى المعلول الاول تجري مجرى تفصيل الجمل وهو
 القدر وقال الشارح المباح خاتم المصليين اقول في تقدير
 لما كان جميع صور الموجودات الكلية والجزئية التي لانهاية
 لها حاصلية من حيث هي مقولة في العالم العقلي بابرار الاول
 الواجب اياها وكان ايجابها يتعلق منها بالمادة في المادة
 على سبيل الابرار متناهي اذ هي غير متناهية لقبول صورتين
 معا فضلا عن تلك المكنة وكان الجوارح الامم مقتضا التشكيل
 المادة بابرار تلك الصور فيها واخراج ما فيها بالقوة
 من قبول تلك الصور الى الفعل قدر بلطف حكمة زمانا
 غير منقطع في الطرفين يخرج فيه تلك الامور بالقوة
 الى الفعل واحدا بعد واحد فتصير الصور في جميع ذلك الزمان
 موجودة في موادها والمادة كاملة بها واذا انقضى ذلك
 فاعلم ان القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات
 في العالم العقلي مجتمعة ومجتمعة على سبيل الابرار والقدر عبارة
 عن وجودها في موادها الخارجية بعد حصول شرائطها
 واحدا بعد واحد كما جاء في التنزيل في قوله عز من
 قائل والذين هم في الآخرة خزائنه وما ننزله الا بقدر
 والجوارح العقلية وما معها موجودة في القضاء والقدر

المقدرة المجردة والجسمانية فلا يمكن ان تكون بحسب ذلك من القضاة
 بالقياس الى هذا القليل من الموجودات فاذا كانت المراتب
 من القدر المتخصص التي ليس هو بقضا، اصل الكون التفضيل المحض
 الذي لا انفصال في الوجود بعده وهو وجود المكونات الزمانية
 الحادثة في انفسها واولاها ما على التدرج والتعاقب والتعاقب في وجود
 على حسب الاستعدادات المتدرجة المتعاقبة الحصول في امتداد
 الزمان من تلوها لاسباب المتدرجة المتتالية الاربعة والموتة القوي
 الوجودية الاجمالية من القضاة الاول الاربعة المتقدرة في حاق
 الاصلية حكمة من القضاة المحض الوجود الذي ليس بموقر
 بالذات في القضاة ووجوده قبل اصل الكون الالهى المطلق الذي لا يخاله
 في المبدأ قبله وان كان هو قدر بالقياس الى القضاة العلمي بحسب
 الوقوع في علم الله التام المحيط بكل شئ لم يجره علمه بذاته الالهية
 المتقدم على سائر مراتب القضاة والقدر قدما ذاتيا في المرتبة قدما
 سرورا انظروا كيف في الوجود فهذا القضاة الوجود الاول الالهى
 بعد القضاة الاول العلمى هو الكتاب الالهى المعبر عنه بارة بالكتاب
 وبارت بالروح المحفوظ وبارت بالكتاب المبين الذي فيه كل دليل
 وليس من رطب الوجود ولا يابس وقصه وقصصه جميعا وان هو
 الامموج الموجودات من مبدأ الازل الى أقصى الابد بحسب وجود
 الجميع فمن الله جملة فهو كتاب الله العظيم وفيه كل جوهر
 من الجواهر حروف من الحروف او كلمة من الكلمات وكل عرض
 من الاعراض نقطة واعراب لذلك الحروف او تلك الكلمة
 والاهمال في هذه المرتبة من حيث التقاد والتدرج والتعاقب
 ومن حيث الانتظام والانساق في جميع الموجودات بحسب تلك
 الاعتبار في حكم موجود واحد وسائر المراتب العلمية والوجودية
 المتوعدة بين المرتبتين القصور الاجمالية المنخفضة والاعيرة

التفصيلية المحضة كل واحدة منها قضاة بالنسبة الى ما بعده من المراتب
 المتأخرة وقدر بالقياس الى ما قبلها من المراتب المتقدمة فليست
وسيفر ما بقا العقل الاول ولعالم العقل جملة الوجود المحفوظ
 وام الكتاب والكتاب المبين للكون كل ما فيه من الصور المنطوية
 محفوظا عن التغير والتبدل ولكونه كتابا الربا شتملا على صور
 جميع الموجودات من غير تدرج وتعاقب كما الكتاب العظيم
 الوجودي كذلك بالذات بالذات الى ابدال المراتب والرموزات
 جميعا ونقال للنفوس السماوية كتاب المحو والاثبات
 لوقوع ذلك فيما ينطبع فيها مما يتعلق بالقدر من صور ما يكون
 في المستقبل المراتب المتقدمة الزمانية وبقا الكتاب
 المحو والاثبات للزمان الكون عالم التغير والنمو والتجدد فهو
 كتاب القدر العيني بحسب اخره مراتب الوجود في الابدان
 وبالجملة الامر في كتاب القدر على خلاف الامر في ام الكتاب
 الذي هو القضاة الاول اذ لا تتغير وتبدل ولا محو واثبات
 فيه اصله وهذا مع جواز البدء في القدر لا في القضاة فليعلم
ويش فاذا كان الله سبحانه ذا قوة فعالة غير متناهية
 فلذلك نطق لقول الفيض اذ ذات قوه منفعلة غير متناهية
 الانفعال واذا كان الجود الالهى مقتضيا لتكميل المادة بابرار
 الصور الغير المتناهية فيها واخراجها بما بالقوة من قبول
 تلك الصور من القوة الى الفعل وكانت المادة الواحدة غير
 متناهية لقبول صور من مختلفين معا فاضلا عن تلك اللزعة
 فلذلك قد يلطف حكما ذيا غير ينقطع الاتصال فيه
 يخرج تلك الامور من القوة الى الفعل واعداده واحده فتظهر
 الصور في جميع الزمان موجودة في موادها والمادة كاملة

بالحسب

بالحسب

بواجب الوجود بانه وبها هو فان قيل في المقتضى على الفعل
 ام لا قلنا ان مقتضى على الفعل بالقياس الى الوجود وانما بالقياس
 الى الكل فليس مقتضى المقتضى انما هو مقتضى بالقياس الى الكل
 ان يكون الانسان مثالا ليس له مقتضى فان المقتضى الى غير
 كل غير مقتضى بالقياس الى الكل بل مقتضى بالقياس الى الكل
 ان لا يكون مقتضى بالقياس الى الكل بل مقتضى بالقياس الى الكل
 من الزمان يعلم ذلك مقتضى المعنوية وكل مقتضى بالقياس الى الكل
 طبيعي وان لم يكن طبيعيا على الاطلاق بل على الجملة فانه مقتضى بالقياس الى الكل
 وبالنسبة الى افراد الاشخاص وانما بالقياس الى الكل فانه مقتضى بالقياس الى الكل
 انهم بعبارة وقال الشريك في مقالة القول في مقتضى بالقياس الى الكل
 الشفاء في العمل في ادوار القول والف وفعل كل ما يمكن
 يستحق بقوة المديرة ليدنه فانها قوة جسمية متعلقة
 بتناهي فعلها ضرورة ولو كانت غير متناهية كهي كانت المادة
 لا تحفظ الرطوبة الا بالاجل سباب محلة للرطوبة خارجة وبليته
 وبسببها تقع عن الاعتراض مما يحلله وكل قوة من قوى
 البدن وكل مادة هي مقتضى كل واحد منهما ولا يحتمل مجاوزة
 وذلك ان اجرت سببا بل مقتضى هو الاجل الطبيعي
 وقد تعرض سببا اخرى من حصول المقتضى وقد انشا في المقياس
 فيعرض لتلك القوة ان تقهر في فعلها عن الابد فليس للاجل
 طبيعية ومنها اخترايت وكل بقدر وجميع الاحوال
 الارضية منقولة بالكمالات السواءة وحتى الاختيارات
 والارادة استمر بالفاظه وقال يعلم المشايير ويعيدهم
 في انشائها في الميراث من الاشياء الزمانية انما يكون
 بعضها من اجل بعض وذلك ان الاشياء اذا امرت

ما في القضا

وانبسطت

وانبسطت وبانت عن الباري الله وكان بعضه كونه
 واذ كانت كل ما هو لم يمتد ولم ينسبط ولم ينبع عن الباري
 الاول لم يكن بعضه كونه بعض بل كونه الباري الاول
 كونه كل ما فاذ كان بعضه كونه بعض كانت المنة انما تفعل
 المعلوم من اجل شئ في المنة الاول لا تفعل بطلانها من اجل
 شئ ما انما تكلل ان تولد بها بالفاظه **بعض** ليس الغلطية
 المتصورة الى الخي ياتشوق لكل شئ ويتقنع ويتوفا ويتم
 قضا كما في رتبة وطبقه من الوجود وتكون الذات
 مولية وجه القصة نظره فوايض للكمالات ونوافها
 وتميمات الحقيقة وكلها فانها الذات له بل انما هو
 عدم ذات او عدم كمال الذات وحينئذ ليس عدم الذات
 ولا عدم كمال الذات في عدم كمال من كمال الذات فتشوقها
 الذات فمن على جيلة العقل فطرة الانانية لا يتوهم
 هناك شئ اصلا فالوجود كغيره والشر كعدمه فاذ كان
 وجوده مستلزما او مستغنيا عن عدمه كما كان موصوفا بشئ
 ما بالعرض من حيث صحابة ذلك عدمه لا بما هو وجوده
 الحقيقة فاذل الشئ كمالها من تلقاها بالية ما بالقوة والخبر
 حكمه من جهة الخروج بالقوة الى الفعل وقد كنا فيما اسلفنا ذكره
 قد شغلنا ان عدمه كماله مطلقا من تلقاها انتفاء عنه
 التامة وانما سوار على كماله عدمه من يد والامر من بعد الوجود
 فاذل الشئ مطلقا لا بعد شئ اذ الى عدمه وجود
 الخبير من جهة تصور طريق الكمال وانقضاء استعداد المادة
 القابل ثم ليس من المتبين لك ان الوجود هو الحق
 بالفعل وكل وجه ان هو الوجود القديم الواجب بالذات بل ان

انما لا يخفى ويحكمه
 ان قصور قصور
 هذا او غير هذا
 وتوحيث من شأنه
 اي غير من قصور
 صراح

فليس له ان يكون
 في الوجود

الحق فهو الخاطئ المطلق على الحقيقة والحق المحض من كل حيثية ومنه ما هو مبرر
 الذات من ضرورية بالقوة بحسب حقائق الاعمالي في الفطرة الاولى
 لتقدمها على المادة الهيكلية وتكون القوة الاستعدادية ولا
 ليس يعزى عن طائفة بالقوة بحسب وجود الذات في مرتبة
 نفس الثالث المرسلة بما هي من حيث طليعه الاكمال المتداني
 وعن سبق العدم الصريح على الذات في العدم من جهة الخطا ووجه
 الاكمال على مظهر وجود الذات كالتحقاق في قول السريته فهذا
 القيلح الموجود هو فوق الكثرة من الذات والمرتبة والوجود
 العقلية وانما الشريعة هناك من حيث سبق الوجود على الكثرة
 بالذات في مرتبة الذات كسبق العدم الصريح على التقدّر والوجود
 بالفعل في مرتبة العدم لان جهة السلخ والتقدّر والوجود بالفعل
 عن كمال ما من الكمال المتكلمة ونحوها من الخيرات المنطوقه
 حاقا للعيان ومنه ما هو محتو الحقيقة بملابسة ضرورية بالقوة
 جميعا من جهة الانسلاخ با وساح عالم الطبيعة والخلق با قدر
 ادناس الموتى في هذا القيلح حمله بالحق الكون من الزمانيات
 في عالم الاطسقات العنصرية العالقة في انصاف الشرور بالقدرة
 وعبرت بالذات والمعارف وصدرت وعرفت عن الخيرات
 والكمالات ومن جهة الشر هنا كمال مطلقا الى صفاته العدم للوجود
 وبقاغة القيدان للوجود وليس يصح ان يستند عدم المعلوم او فقدان
 الا الى عدم العلة وفقدانها فاذا انما الصريح ان الخي مطلقا حتى عالم
 الربوبية محصورا في طوارق اياه ووجه حجاباته اما مبرور في ذات
 المبرور الحق ووجوده وانما هو من تلقا فيض وجوده وانما هو في
 عالم الاكمال مشوب بالوجود بالشر والعدم من سوط الذات بالهلال
 والبطلان وكل ما ليس بالوجود من الخيرات والكمالات فهو فيض الوجود
 الواجب الحق وشرح منتهى حتى ينتج وجود الذات والحقيقة ودرار

منه وبنية اذا
 ابتلية صحاح

الوسط خلط الشئ ببعض
 بعضه ووسط خلطه
 ذلك يقال وسط خلط
 امور معي

مال التقدّر

مال التقدّر والوجود اذ ليس له من وجود ذاته ومن طليع الكمال
 الا التلبس والهلاك والقوة والعدم كما يقول التشرع للكرم
 الحكيم باصا بك من حصة فهم الله واصا بك من حصة فهم
 نفسك وبما التوجه والجمال الاوردية ولابد ان يكون
 الودايح **وبين** والجلالة الخاطئ المطلق وما يشوقه كل شئ ويتم
 ويوجد كل والقيام الواجب للذات بكل ذكره وجود محض
 ونور محض وكل محض وبها محض وهو تام بكل مرتبة وفوق
 التمام بعشقة ويشوقه كل ممكن للذات بطليع الكمال ويعبره
 ويخضع لكل معلو الحقيقة بتمام معلولته فهو من سلطنة الموجد
 المحض على الاطلاق فاما ممكن الوجود ذاته لا يتغير بل يكون غير ذاته
 لان ذاته بذاتها لا يجب لها الوجود بذاته بلها تحمل العدم
 وما احتمل العدم بوجها فليس من حيث نفس في ان يكون جميع
 جهاته من الشر والنقص فاذن ليس الخي المحض الا الواجب الوجود
 لذاته وقد يقال ايضا خيرا كما كان نفعا ومفيدا كمال الارباب
 والموجود الحق الواجب بذاته بحسب لمكون لذاته هو
 التفاضل المفيد لكل حقيقة وكل حال حقيقة ومنه يتبين ويشعر
 كل ذات وكل تمام ذات وكل وجود وكل حال وجود هو
 سبحانه من هذه الجهة ايضا خي محض للباطن بقصره والشيء
 شر ولا شئ غيره بهما لا يكون خيرا محضا ولا خيرا مطلقا من هذه
 الجهة ايضا فليس يتبين **وبين** ان الشرية من جهة ملائمة
 بالقوة بحسب طليع الاكمال العيني اللبسية في مرتبة الذات
 والعدم الصريح قبل الوجود في مرتبة العدم لا يلتفت لغيرها فيكون
 في سبيل التغفلة واجبارا بالخيرية الحاصلة بالفعل
 التقدّر والوجود في حاق العدل من تلقا افاضة العلة
 الفاعلة فنظرة الان في الشرية بالفعل من جهة فقدان

الكمال في الاعداد فيقول على محاذة قول الزركلي في تاسعة الهيات
 الشفاء الى اثبات الذات والعدم ولا يلزم عدم بل عدم معتقظ على الشيء
 من الكمال في الثانية لتوهم وطبيعة والشرع العرض والعدم والظهور
 للكمال عن متحقق ولا يجوز عدم مطلق الا في لفظه ليس هو بغيره
 ولو كان له وجود الكمال للشرع العام اذ لم يكن له خبر من حيث المحل
 فان ذلك كثر وجوده على كماله الا في الشيء ليس فيه بالقوة فلا يلزم
 شروا في الشرع بل في طبعه بما بالقوة من جهة المادة الى العالم بالقوة
 كاستعدادية في العالم الخبير واليسير يرى وجود الشرع مطلقا في كل مكان
 بما بالقوة فيه اقل كان قسط البرادة عن الشرفية او ندر الكثر والشرع
 لنحو المادة لا مر عارض في الغطره الاولى ولا مر بطر ارض بعد في
 الغطره الثانية اما الامر العارض من بده الامر قال يكون قد عارض
 لمادة في اول وجودها ما يمكن فيها بنية ما من الهيات لتعد وما
 عن استعدادها الخاص كمال الذي يثبت لشرعها في كل المادة
 التي يتكون منها ان لا يدرس اذا عارض لها من الاسباب
 العارضة ما جعلها اردوا منها واحصى مجموعها فلم يقبل التخطيط
 والتشكيل على التعدي كمال في شئ من الصورة ولم يحصل
 الطبيعي كمال الخلق وتوهم الخلق لا في العالم الفاعل حرم ومنع
 بل لا في الفعل لم يتعد ولم يقبل والامر الطاريء بعد فاما مانع
 من خارج كجول غير المستعمل والكمال كماله من حيث كثره في كنه
 والظلال فيما اعطيت شائقة فمنه تاثير الشمس في الفاعل على ما
 من الكمال ونعوق القصار مثل عن قلة واما اضاف في المستعمل
 يستوجب اتمام الكمال كماله الى الابد والنباتات الحسنة كماله
 في وقت حتى يفسد ذلك الاستعداد الخاص وما يقع ويطلق
 الشرع على امور عديدة من حيث من غير مودة كقصد الكمال في شئ

ان يكون له مثل الموت والفقير والجمل وعلى امور وجودية كذلك
 كوجوده كما يقتضيه مقتضى المتوجه الى كماله من الوصول اليه والبلوغ
 لله به وكذا ان الالف في الالهية مثل الظلم والنزاع وبادر بها من المتكلم
 الرتبة والافاق الرتبة كمالا من الغنم واليسير واذا انما في ذلك
 كماله وجدنا البرد مثلا في نفسه بما يوكيفية ما او بالقياس الى علة الوضوء
 له والاسباب المتأخرة اليه ليس يشرط بل هو كمال من كمال نظام الوجود
 انما يشهد بالقياس الى التماثل لافاده اخرجتها فالشرع بالذات
 هو فقدان الالف كمالا لها الالهية بها والبرد شرع العرض لافضاء الالف
 الشرع وكذلك السحاب والظلم والنزاع اليه ليس من حيث ما امرت
 منبثق عن قوتين هما الغضبية والشهوية مثلا من الشرع في شئ بل
 من تلك الحسية كمالا للثبوت القوتين وانما يطلق عليه الشرع
 بالقياس الى المظلم الفاقد لجزءه وكماله او الى الالهية العارضة
 في الالهية المدنية التي نظامها بذلك او الى النفس الناطقة
 الضعيفة ما عن ضبط قوتها الحيوانيتين وانما هو ما يملك عن
 صفة النور الى ثبوت الظلمة وعن عالم القدس الى عالم اقدار الطبيعة
 الربوبانية فالشرع الحقيقة هو فقدان احد تلك الاسباب قسط
 كماله ونصاب حفظه بل في تمامه واما اطلق على الاسباب المتأخرة
 التي في كماله بالعرض وكذلك القول في الاطلاق الذي في المبادي
 والاسباب وكذلك الالهية ليست من الشرع بما امره ان
 الامور والامر حيث هو ذلك الامور في النفس او حيث
 صدور الامر على ما بل انما يشهد بالعرض بحسب حال المتكلم
 الفاقد لافصال اعضاء من شأنه ان يتصل من حيث هو فاذا
 فاذا قد يستبين ان الشرع من حيث عدم وجوده وعدم كماله
 او عدم كماله لوجوده من حيث ان ذلك عدم غير الالف في شئ

او غير موثقة وان الموجودات ليست من حيث هي موجودة
ولكن حيث هي اجزاء نظام الوجود ولبنو واصلا انما يصح
ان تدخل في الشبهة بالعرض اذا قيلت ان خصوصيات الاشياء
العامة كمالها ولوحظت باعتبار قيامها اليها من حيث
ذواتها بل من حيث هي موزونة التي تلك الاعداد فاذا انما الشهور
العام انما اضافية ومقيدة الى ايجاد اشياء معينة بحسب لحاظ
خصوصياتها منقولة عن النظام اليها الواحد في الحس
الملمس من الاشياء جميعها والى هذه الغرض وبالقياض
الى الكل فلا يصح ان يكون احد احاطة بحكمة نظام الوجود
ولا حفظ جميع الكليات المتبادلة الى المليات على الترتيب
التنازلي فبعد الكمال طولا وعرضا راي كل شئ على الوجود
الذي ينبغي للوجود والكمال الذي يتبعه النظام فلم يرفى
الوجود شرا في الحقيقة بوجه الوجود لصلها فليعلم **ويشعر**
فاذا اعتبرت الشبهة الاضافية بالعرض بحسب القياس الى
شخصيات الاماكن بخصوصياتها فاعلم ان الاشياء بحسب
اعتبار وجود الشئ بالعرض وعدة تقسم بالقسم العقلية
الى الموزونة او وجودها من كل وجه من وجهات الشئ والخال
والفساد مطلقا وامر لا يتغير بوجودها عن ذلك واسا
ولا يمكن ان توجد ثمة الكمال فقامتها الحقيقة منها الا ان
ان تكون في الوجود بحيث يعرض فيها شرا بالقياس الى
الاشياء عند اذخات الحركات ومصادقات الحركات
ومصادقاتها وامر شرا على الوجود وتكون شرا بالعرض
في الوجود بالقياس الى كل شئ من شئ من الوجود ما
شئ كمال ولا يتغير به شئ من الاشياء اصلا وانما تكون شرا فيها

بحسب

بحسب وجوده في انفسها لا بالاضافة الى شئ مما في نظام الكل
غيره والقسم الثاني ينقسم الى ما يفتقر فيه الشبهة الاضافية
على الجزئية الاضافية بالنسبة الى الاشياء وتكون شرا في الاضافية
عقلية بالقياس الى بعض الاجزاء النظام عند الاجتهاد والمصطلحات
في الاقل لا بد من خمسة اقسام الاول ما لا شرف فيه بالاضافة هو
موجود بالفعل ان كان واجب الغضبان عن الوجود المحض لا اله الا الذي
هو مبدأ وجوب **بالاضافة** الوجود الذي في القوار على الاطلاق
وذلك كالجواهر العقلية من الموجودات التي لا تكون فيها
امرا بالقوة ولا شئ فيها شرا بالاضافة اذ لا نزاع بوجودها
ما من الموجودات ولا يستضر بوجودها شئ من الاشياء
اصلا الثاني ما يفتقر فيه شرا في شئ من الاشياء من غير ان
الوجود اذ ما في مغالبه في غير شرا في شئ من الاشياء من غير ان
الوجود المحض والوجود المحض والغلبة الاولى فان في الوجود
كثير ولا يروى به تحزنا من شئ قليل شرا في كثير بالضرورة القطعية
وذلك شئ خلق النار فانها لا يمكن ان يكون على فصيلتها التامة
العقلية المتقدمة المتوخاة في تمام نظام الوجود وتقوم قوام
الاضمة واستقامتهم ومعالج لا يماطرها ولا تحصى الا وهي
بحيث اذا ما اتفق لها القاد بالان يصوانية اذتها بل هو بوزن
والتمهات وقودها وغيره فافهم ان القسمان واجبه صديقه
عن الوجود الحق الذي هو بذاته فاعلم كل وجوده وواجبه
ومفيض كل شئ في الوجود الفاضل عنه في النظم الاول ولم يصدق
في النظم الاخير كان في الرحمة الوهية الالهية اخلال بالواجب
وامساك عن الوجود واما الاله في النظم الثاني

بالاضافة الى ما يتبعها
والى ما يفتقر فيه الى شئ

الكثرة والكمالات العظيمة والاقسام الثلاثة الباقية وهو ان الذات
على الاطلاق من اجل وجودها في ذاته واما في وجودها في غيره فباعتبار
فوق جميع اقسام الذات ويصدق صدورها عن الغير بالذات الذاتية بالذات
الانفعال بالحكمة الثامنة فاذ كان في الحقيقة الذات بالذات
الكمال المتخفى ولا يصح استناده الا الى عدم العلم لا في هذا العمل به
ايضا فلا يلزم الا بالهشمية الشبهة في ان الذات بعد ان يخرج عن الذات
ولم يزل بالعرض مضافا الى بعض في نظام وجوده وهو الموجود
المستلزم للاحاطة بوجوده كماله بالفعل شرعية الطيفية الا
بالاضافة الى الاشياء في اوقات ليرة من لوازم جزئية
العظيمة الثابتة المستمرة بالقياس الى نظام الكمال والاضافة
الى الذات في النظام على الاتصال والاطراد وهذا العمل عليه قد
ارسطوطيل ليس في نظام الذات في القضاة الاول والآخر
بالعرض واستناده الى ارادة الغير بالذات الجوارح التي لا يسلط
بغيره باضافة الجوارح والارادة بالذات لا بالقضاة الاول على
التطفل والاستطراد والجوارح بالعرض بالعرض بالعرض
ليس يصدق بالذاتية الاولى ولا مضمونة بالذات فليس
حيث شرعية بالعرض فلهذا في القضاة الا ان الذات بالذات
انما قصد الذاتية الاولى واختيار الارادة الحق اياها في
غيرية الذاتية الواجب دخوله في نظام الكمال المستلزم
شرعية الطيفية الاقلية بالذات الى نظام ما جاز في خصوص
اللازمة لغيرية العظيمة الدائم بالقياس الى نظام الوجود
فاذن شرعية بالعرض فلهذا شرعية بالعرض لغيرية

من مقتضية

من مقتضية بالذات ومضمونها بالذات بل تظاهرها بغير مقتضية بالعرض
ومضمونها بالعرض ومقتضوية بالذات بالعرض في العرض بالعرض
بالعرض من حيث دخوله في القضاة الا ان شرعية القليلة بالعرض في الذات
في القضاة الا ان القضاة الاول بل من حيث انها من لوازم غيرية الكثرة
فوقه دقيقة اخرى في هذا الموضوع حاجته الى تبيين لظهوره في نظام
اخراج من الثابتات المشهورة **ويشعر** كانه في نظام المصلحة
في خرج الاشارات في ذمها عن هذه الدقيقة حيث افترض
تقرر كمال الشك على قول هذه العبارة ونظرا لغير مثل هذه العبارة
كلمة من شأنها الاحاطة والاحتالة والكثرة والفساد وتلك بالذات
الى الكمال ووقوعها في نظام المقتضى بصيرة البعض ممنوعا عن كماله
ايضا في اقليل فانه لا يقع الا في اجزاء العناصر وبعض المركبات
وفي بعض الاوقات واما الاقسام الثلاثة الباقية التي تكمن
شراخيصا او ثباتا في غيرها او مساوي لا يصدق في وجوده
لان الوجودات الحقيقية والاضافية لا محالة تكون اكثر من العلم
الاضافية الحاصلة على الوجه المذكور **ويشعر** فقد استبان
ان الذات بالعرض بالذات وبالاضافة الاقلية الذاتية
لا الاكثرية ولا على المساواة لغيرية بالاضافة الى اكثر الموجودات
وفي اكثر الاوقات ولازم الهوية علة بالذات نفس الهوية
واعايناه ان سادها في المعامل الهوية بالعرض بالذات على
ما قد افترق في قدره وقد تلونا عليه في تفصيل القضاة
السابقة فان قلت ان كانت لوازم الهوية مستندة الى نفس
موتية الملزوم ولا مضمونة لفاعل الهوية الا بالعرض لغيرية الالمع
علم الدار في المعامل بنباتة الاحدية مناهل العلم بلوازم الهوية

بغير

بغير

انما دخوله في القضاة الا ان
بالعرض من حيث انها
لازم الجوارح الكثيرة

لان لوازم المهيئات لا يخرج منها انما من مجموع لانه و معلولاته بالذات
 فان ذلك لا يستتب قولكم بعشر الحكماء الراشدين لم يخرج من ذلك شي
 علم فاعلم من اجل العلم باسبابه المتبادرة اليه المنطوية على التمام
 بذاته الاحدية المتعاقبة الحققة من كل جهة قلت اننا قد بينا في
 مظانه ان لازم المهية مطابقا لما به الهيئة العقدية المتاليفية
 لكونه لا يري في زواياها من هيئة تاليفية تفاديا مخلوقة الموضوعة
 بالحوادث فمنها ما علمت بالذات نفس المهية فاما الزوجية فيجب
 حقيقتها التصورية مثلا فكيف المراديات في الاستعداد
 الى الديات الفعلية على ذكره اذ الخلق في التصورية على الاطلاق
 انما جعلها وبيدها القيمة الواجب بالذات على المظان
 لا غير وايضا الهيئة العقدية التاليفية ايضا بما يمكن من الممكنات
 مجعولة الفاعل المطلق ومخلوقة الخلق على الاطلاق اذ تطلع
 الامكان الذاتي امتناع الرجوع الى الازمان الامن
 تلقاه الفاعل الواجب بالذات واقام بما انما يخصها
 تحت طاعتها المخصوصتين بعينها مستتة الى نفس
 مهية الملزوم الى جعلها بالابالعض وانما العلم الفعلي
 بما به الملزوم من جهة العلم التام بجعلها التام كما وفي
 العلم الفعلي ملازمها المستتة اليها بالذات والى جعلها بالابالعض
 اذ انما افرا بالملك انك قد عرفت عدمها من انما لم تعد
 غريبة فليست **ويصح** لانه اصل من حيث الحكم على
 مشرور نشأة المعاد ايضا في ضريبة الروحاني والجماني
 فشفقة النفس في جودها فانها بحسب الجمل المتعاقف
 مثلا وشفقها وراها من جهة البذل بحسب التورط في الجحيم

ويصح

شهوة

شهوة او غضب في التكسير ما يرا في رتبة الاقلية اللازمة للحوادث
 الكثرة المقصودة للعناية الاولى وكذلك العقوبات الاخرى
 في النشأة الاخرى ونقلت في القضاء والقدر من حيث انها من لوازم
 خيرات نظام الوجود من حيث انها تتمات امر التكليف على خيرات
 الحكمة في هذه النشأة الدال لترتيب والاعداد بها من حكمة بالائتم
 ارتفع نفوس المكلفين عن المعاصي والماتم الاله ثم وجوب
 الوفاء بذلك من تتمات بهاب الارتفاع واخلد الاعداد
 ما يوجب الاخلال بالحكم فكيف فعل الانسان في الادة واختياره لافعاله
 من جهة القضاء والامر والقدر الربوي في سداد ذلك كله من جهة
 العناية الاولى والادارة الحق على طبع استعدادات المواد ويقدر
 استحقاقات المهيئات فذلك المشوية والعقوبة من جهة القضاء
 والقدر ويستحيل المشويات والعقوبات من لوازم مهيئات
 الافعال والاعمال من الحسنات والسيئات بخصوصيات درجاتها
 في الحسن والقبح المذاهبين وانما يرجع الثواب والعقاب الى
 الفاعل المباشر بالادارة والاختيار والى المبلغ هو المعالجة التامة المتقتضة
 لوجوب الفعل لانه المحل القابل لكل الادوية الزبائية والسوية انما
 خواصها وانما رافا في ايدان شاربها وامرجهتهم فالطب الروحية
 في ذلك على قياس الطب الجسدي في الادوية النفسانية على قياس
 الادوية الجسدية **ويصح** قال الشريف في التعليقات قلنا
 الاختلافات في الجنس وفي الانواع وفي الاشخاص وفي
 الاحوال كلها للنظام الموجود اعني الاختلاف يقتضي معنى
 واحد هو نظام الكل وحفظها الى جناس الموجودات
 كالحيوان مثلا وانواعها كالانسان مثلا واشخاصها كالحمار
 الانسان والحوال المختلقة على كل ما تقتضيهما النظام
 الجبر في الكل وهو يرد الى نظام نظامه ولو صح ايضا وجود

ما في التعليقات

لقد استلزم بالكلية ان لا ينظر اليه في هذا المقام من جهة التي لا يكون له في
 شره قليل ولا شهيد بقطع العنود والاصح حال المبدأ فالكل في حيزه
 ذلك وان كان شرا على غيره فمقبول عند الله وهو قديم من ذلك
 ان ما ورد به التنزيل لم يكن حلقا مخالفا للاصول الحكمية بل كان
 موافقا لمبدأ قواعده العقلية وقائمه ضوابط الحكمية فمنها ما يخص
 كلامه من ارجح على المصلحة النجوى في هذا الموضع **ويصح** قال المصنف الكبير
 في وجهه ساكنا الطريقة المستمرة في الامتناع عن الاعتدال في القول
 بهذا الجواب بضعف من وجهين احدهما ان هذا الجواب لا يفتقر
 من وجهين احدهما ان هذا الجواب يستلزم عناية لا بد من التخييف
 لكن كما قال الحكماء في العقاب فلذلك يقال
 ان الحكماء في القدر فام التخييف وان كان الكلام النقي واللاشك
 في التخييف واحدا لم يجز جعل احدهما مقدمة في تقرير الآخر
 وثانيهما يؤول الى هذا انما يستقيم لو كان المقدم هو اقل التأييد
 لكن واليه الكلي على مذهب السلبين كشر التاييد فان اقل
 الاسلام اقل الكفار كلهم مع ان الكفار في الكفر فان الكفر
 ذلك فقد خالفوا قول ائمة الاسلام مع انهم مفرضون في الجواب
 ليس بالاشية قولهم بل الجواب الصحيح لن يقال ان قوله ان كانت
 العقيدة في العقاب مساويا لطلال ان العقاب انما هو المقدر
 وفي خارج عنه واذا كان كذلك كان عليه ان يعلل ما لا يشترط
 فقال الشارح المباح في مقام المحصلين البررة في الشرح
 واقول على الاول القول بالقدرة على ما ذهب اليه الحكماء وهو
 وجوب كونه الجبري من مقتضى اقسامها المتكثرة بخلاف
 القول بالقدرة على ما ذهب اليه الاشاعرة من ان الحكماء لا يهتم
 بقوله لا فاعل ولا مفعول في الوجود الا الله والجواب الذي

في هذا الجواب ان الحكماء في القدر فام التخييف

ذكر الشرح

ذكر الشيخ كان موافقا لاصولهم فان قيل الانسان مستندة الى قدرته
 وارادته وكذا ما مستند الى سببها ومن سبب ارادته فعل الخير
 التخييف للسبب المتقنية للخير واجب مع كونه من القدرة والتخييل
 به صحيح عما ذكر الشيخ وهو لا ينافي كونه من القدرة لان جميع
 القدرة معلنة عنده وانما اصول الاشاعرة فلما لم يكن للتخييف
 اثر كان التعليل به باطلا كما ذكره الفاضل المصنف وانما
 الكلام في القدر عندهم بقطع التعليل على الاطلاق ولذلك
 يقولون لا يسأل عما يفعل وعلى الثاني ان الشرح لا يريد نشية قواعد
 تكلي المؤمنين على ما صرح به بل يريد نشية ما ينطق به الكليات
 في هذا الباب وليس فيها دور من التخييل حكم بان الربا كغيره
 من الناجين بل يمكن ان يكون بوجوه فاما فاضل هذا الحكم انما كلامه
 ونحن نقول ما اورد على الوجه الاول صحيح فظن امام المتكلمين
 اتفاق الحكماء والاشاعرة في القول بالقدرة على كل واحد
 وهم قاسدون على ما اطل على ان سبيل الحكماء هناك هو منه
 اهل بيت رسول الله المعصومين صلى الله وسلم عليه وعليهم
 اجمعين نعم الانسان هو الفاعل الجبار فعلى قدرته وارادته
 واختياره الحادثة المستندة الى سبب رتبة تنبيهه الى قدرته
 الله وارادته واختياره كجانه ولا جبر ولا تفويض وكذا امر
 بين امرين وقد اوردنا محذور القول الفصل في كتابنا في العقاب
 فاما ما اورد على الوجه الثاني فيستقيم اذ لا امر في الثاني
 اقل عدد امر الربا كغيره وان المزاج المستحق لكل اجور
 والاعتداد المستحق لتلكه فواما يستلزم ملكاته وانما
 اقل الحصول في التركيبات العقلية وليس في التنزيل الحكيم
 والنتيجة انما هي الشرائع من طائفة تلك فاصح
 ان يقال ان الربا يكون وان كان اكثر عددا الا ان ذلك لا يوجب

ليس ذكره وليس في قوله ان الحكماء في القدر فام التخييف

التي استلزمها بالقياس الى كل التبع وانما هذه التبعات
والاسباب المترتبة المتأصلة الى ذلك على سبيل الوجوب في نظام
الوجود فلو لم يدخل وجودها للكين في القضاء والذم لزم عدم
دخول اسباب المترتبة اليه في الوجود وفساد نظام الكمال والوجود
التي هي كمال الاقضية المحل وعدم دخول النفوس المقدسة الا
في الوجود وانتفاء وجودها لانتفاء الناجين بها اذا وجود
الكلين من لوازم هذا النظام الموجود وامسك الماري
النعال عن ايجادهم بلزوم ذلك كله فكل من الشريعة ايجاد
اكثر من ذلك الحاصل فلا بد من كونه لا تخصيها فان ثبت
ان ايجادهم مستلزم لعقابهم ولا كراهة في النشأة الاخرى شر
طفيف قليل بالنسبة الى خيرات عظيمة كثيرة مستلزمة اياه
في نظام الوجود فليثبت **وبعد** اذ استلزم الامم المتكلمين
كيف يتوغل في معارضة الحق وهل يمكنه يقول في شره
ان هذا الجواب لمخصص ان الله سبحانه يختار تعذيب المكلف
المعصية كطية وهذا لا يتناقض مع القول بالفعال المختار
والفلاحة لا يقولون به فاختارهم بحصول في هذه المسئلة
مع سقوط هذا التوال عنهم فلو افلحت له بالامم فربما
وعلاوة اصحابك التي تحمي بالقول على الفلاحة والاختار
عليهم فما بعد اختاركم وتقولون ان عليهم علمهم يقولون
به وقد يقولون اليه فانهم يقولون للاختار بالحققة الا الله
سبحانه وكل مختار غيره مضطرب في معصية مختار او مختارا
في معصية مضطربا وانت تقول عليهم انهم يقولون الارادة
والاختيار عن سبحانه قال الشريك في التعليقات تعليق
النفوس مضطربة في معصية مختار وحركاتها تسخره اليهم
كالحركة الطبيعية فانها يمكن بحسب اغراض ودواعي
مسخره لها

خلافا لاشهر
والحكماء بالقول
بالاجاب

مسخره لها الا ان الفرق بينهما وبين الطبيعة انها تسخر باغراضها
والطبيعة لا تسخر باغراضها والا فالاختيارية في الحقيقة
لا تصح الا في الاول تعالى وعد وحركة الافلاك تسخره الا انها
ليست بطبيعية فان الحركات الطبيعية تكون على سبيل اللزوم
ولا يلزم شأها ليس يلزم بقبضتها في حالة واحدة والحركات
في الافلاك بحركات من نقطة الى تلك النقطة بعضها في
ترك موضع وقصد نواقلها عند المعقولة ان الاختيار
يكنه ليلج او سبب الاختيار بالذمعي ليعنى اضطراب
او اختصار بالباري تعالى او فعل ليس يلزم انما ليعبار
فقال تعالى الله تعالى خلق هذا العالم مختارا فانه ان
ان كان مختارا كان في ذلك عن غير رضى وليس المختار
اذا اختار الصالح ففعله يلزم ان يختار مقابله ايضا فيفعل
واذا لم يفعل مقابل لم يكن مختارا بل الاختيار يمكن بحسب
وذاته دعا الى الصالح فاختره وقال ايضا تعليق **وبعد**
واجب الوجود بذاته نفس الواجبة وان وجوده بالذات
وان كل صفة من صفاته بالفعل ليس فيها قوة ولا افعالية
وكذا تعدد افاضلنا انه مختار وان قادر فاما انفع من ان
بالفعل كذلك لم يزل ولا يزال ولا نفي به ما يتعارف فالكلام
منه فان المختار في المعرف هو ما يمكن بالقوة وانما يحتاج
الى مرجح يخرج اختياره الى الفعل اما لو كان يدعوه الى ذلك
من ذاته او من خارج فليكن المختار منا مختارا في كل مضطرب
والاولى انه في اختياره لم يعد يلج الى ذلك غير ذاته وخبرته
ذاته لا الدواعي اخر ولم يكن هناك قولان متناقضان فافينا
نظاما واحدا في مختار اختار به الى الفعل بها وكذلك
بعض قولنا انه قادر ان بالفعل كذلك لم يزل ولا يزال ولا نفي

فيه ان سبيل الاختيارية في الاختيارية ليس هو سبيل الاختيارية في الاختيارية

وخبرته لم يكن مختارا
ثم مختارا بالفعل بل
لم يكن مختارا بالفعل
ومعناه انه لم يكونا
واما فعل الذات

باعتبار الجوهر في الخارج من ان القدرة فينا قوة فانه لا يمكن ان يصدر
 عن قدرتنا شي ما لم يخرج من حيزه وان كانت القدرة على اختيارها
 يصح صدور الفعل عن قدرة لصحة صدور فعلين معا عن انسان واحد
 حالة واحدة فالقدرة فينا بالقوة والاول قبل برز من القوة
 ولذا اوصف بالقدرة فانه يوصف بالفعل دايا وخارجا
 معنى للقدرة كان معناه اننا نشتا ولم يكن مانع قلة الفعل
 بقي شئنا ليس هو اختيارنا بالفعل فاما ايضا فادركنا المشية
 على الوجه الذي ذكرناه فكلوا المشية فينا الفعل بالقوة وكانت
 القدرة فينا الفعل تارة تكون في الكسب وتارة في الاعضاء
 والقدرة في النفس من على المشية وفي الاعضاء على التحريك
 فلو وصف الاول بالقدرة على الوجه المتعارف لوجب
 ان يكون فعله بالقوة وكما ان يبقى هناك شئ لم يخرج الى الفعل
 فلا يكون تاما وبالجملة فالقوة والامكان في الماديات
 والاول هو قول على الاطلاق فيكون القوة والعقول
 الفعلية مثل الاول تعالى في الاختيار والقدرة ولكن لا يراها
 ليست تطلب خيرا مطلقا بل خيرا حقيقيا ولا يتنازع
 هذا الطلب فيها طلبا اخر كما قال اذ ليس فيها قوتها
 فيكون وجه التنازع من قبلها فاعلم الاول تعالى ومحمد
 انه بحيث تصد عنه هذه الافعال ومحمد هذه العقول
 في انها تنوحي من تلك الافعال مثل الفعل الذي وقيل
 من الاول ان يصدر في صورة مختار ومعناه الاختيار
 من الاول في اختياره من رايه يرضى الى فعل ذلك
 فاما ان الراجح الذي هو الغاية موافقا للقوى والقوة فينا
 قيل فلان مختار فعله وربما لم يكن ذلك اليه وجه
 اخر وفي حالة اخرى لو وافقنا فيها ذلك الذي قيل يصدر

قد

الفعل من اجله على الاثر فاذا كان ذلك الذي تاتي به
 مختارا راجحا فالمختار الحقيقي هو الذي لا يشوب رايه الى الفعل
 ونحن اذا قلنا فلان يفعل كذا مختارا كان معناه ان رايه ذاته واذا
 قلنا ان يفعل كذا كان معناه ان رايه غير رايه والراجح في
 كان الفاعل فيما يفعل مختارا او لم يكن عنده لئلا يكون الراجح غايته
 او خيرا لما يحب الوهم او بحسب الفعل واذا كان الذي غير ذلك
 فعله واذا كان فيه صلاح للفاعل صار رايه على سبيل الكثرة فالاول نعم
 لما كان هو الذي كان صدوره اكثر من صدوره بالصدور غير ذلك
 طلبه في الخير فلما لم تختلف فيه الغاية والفاعل في حال صدوره
 هذه الاشياء عن الغاية خارجا عن ذاته كان الحقيقي المختار
 وانما الراجح فينا الاختيار الحقيقي لان قوتيه قوت طلب
 شيا خلافا لما يجز عليه وقوة تحاول ضد ذلك والاول نعم
 ليس فيه هذا الصدور الاشياء عن ذاته هو بحسب غيرته وذلك
 الاشياء عن غايته لانه فلا يكون هناك تنازع في الارادة
 تطبيق بحسب كونه في الوجود ووجود الذات وفي الاختيار
 اختيارا بالذات وفي الارادة ارادة بالذات وفي القدرة
 قدرة بالذات حتى يصح ان يكون هذه الاشياء بالذات
 في شئ ومعناه انه يجب ان يكون واجب الوجود بوجوده بالذات
 ومختارا بالذات وقادرا بالذات ومريدا بالذات حتى
 يصح هذه الاشياء بالذات في غير اتم كلام التعليلات
 بالفاظ وقواني مثل ذلك الشك المعلم في النصوص وفي تعليلاته
 وكذلك معلم المشايخ في اولها فيها انها المتشكك فيهم استفتوا
 فلو لم يكن على احد ان يقلد في قوله او شق في قوله في حقه
 قال امام المتشككين في المباحث المشقة واعلم انك متى
 علمت انك في مسئلة القدم والحديث ومثله الخير والقدرة

انقدوا الى الانسان ماكم
 المتشكك في ذلك
 اسعد الله امره

ولكن باعتبارها في نفسها لا باعتبارها في وجودها في القدر واليد او في
 احوالها في المحو وانما يصح في القدر الذي هو كتاب المحو والاثبات
 لا في القضاء الا في الذي هو كتاب في دفتر نظام الوجود وليس
 قلم الامر والخلق ورحم رقم الابعاد والصنع والتكوين المحفوظ عن
 الزيادة والنقصان والمصور غير التغير والتبدل فقال الشريك
 في التليم في الفصل في قدر القدر الى الاحدية تدبيره في الابدية واذا
 سالت عنها فمر قريب اظلمت الاحدية فكان قلم الاظلمة
 فكان هو خارج التليم في اللوح بالخلق **ويجب** ان يستبين لغيرك
 ان خلق نظام الوجود حمله بالقضاء والقدر واستناد الموجودات
 كلها الى قدرة الله سبحانه وارادته وحكمته وعنايته ليس بصادق
 الشرايط والعقل وارتباط عوالم النظام واجزائها ببعضها ببعض
 وترتيب المسببات على الاسباب وكذلك كما ان الله سبحانه
 هو المفيض للحاصل لذات زيد ووجوده مثله مع الابهاء وانه
 وغيرهما متعلق به دخوله في دائرة التفرز جملة عللها
 المستندة في سلسلته بالطينية والعرضية الى قاطبة التمام **وعلم**
 الواجب بقا شأنه وتعلل سلطانه وكذلك الانسان في عالمه **والظلال**
 والمكاشات والاعمال والافعال جميعا فانها جميعها ذات ومفيدة
 وجوده هو الله سبحانه ضرورة ان الجاهل التمام المقيد لوجوب
 وجود المجهول لا يمكن الا بوجوب ما يتوقف عليه حصول ذلك
 المجهول في سلسلة الوجودات تلقائيا ومضيق منهم ويخلق
 قدرته ومع ذلك فان جملة العلل والاسباب لا يورثه وبما
 من اعماله وافعاله قدرته ومنته وشوقه واجاهه وادارته
 واختياره ولذلك كان هو الفاعل القدير لفعله ولزم لم يكن
 به جاعل التمام المقضي لوجوبه والفاعل لوجوده فلذلك
 فاعلم ان الله تعالى والطلب من جملة سبب الحصول وعلل
 الكون

بقر

الكلمة

وشرايط المبتدئ في نظام الوجود وما يشكك في ما يرام بالطلب
 والسؤال في الدعاء والالحاح بالحق نيل وتيسيره له كانت
 مما لم يجر قلم القضاء الا في تقدير وجوده ولم يتطبع لوح القدر
 الا في تصوير حصوله فلم الدعاء وما رادته وان كان مما جرى في القلم
 وتطبع في اللوح فما الذي في القلم والى القدر انما يتجسم في صورة
 الطلب ايضا من القضاء والدعاء ايضا من القدر وما من شرط
 المطلوب المقضي من سبب للماسول المقدر فاذا اكمل فمرحى
 القضاء به والقدر يخرج بغيره ما يخرج طلبة كما ان الطلب في الدعاء
 اللذان بهما شرطها وبها المتبادر اليها ايضا من المقضي المقدر
 والا فلا والحلم ما قضى وقد قد قضيت وقد ردت سببها
 وشرايطه وما لا فلا اذا اردت شيئا بغير سبب **ويجب**
 وكذلك مسالك سبب الهدى والضلال ومفاتيحها
 ابواب العادة والشقاوة في مفاتيح الواجبات والقضاء والقدر
 قالوا النبي فنادى القضاء كما الطبيب فنادى الطبيعة وكما علم
 المنطق فنادى ذلك البرهان والمنطق فنادى السليقة العقلية الموزونة
 وما العروض فنادى ذلك السليقة الشعرية وقد قيل في الميزان في
 فنادى الصور والصور فنادى الميزان فنادى ذلك القوة النظرية
 والميزان فنادى القوة النظرية الموزونة في جملة الفطرة
 وبالحلم فنادى الطبيب فنادى الطبيعة الموزونة فلذلك النبي
 فنادى القضاء فنادى الطبيعة الكلية **ويجب** ان الميزان في
 فنادى على سبب لئلا الامر الا باله والنفس الرحمان في الافاق
 والجعل هو المعبر عنه في التفرز الحكم يقول كرس بالنسبة الى عالم
 الاكبر وكذلك بالنسبة الى عالم العقول النخبة ابداع وصنعة
 الى عالم الخيرات وهو مجموع العالمين للعقل والنفس امروية
 الى عموم عالم الجحائيات خلق والنسبة الى خصوص الكليات

عام

الكلية الفاسدة بما هي كائنة فاسدة على التخصيص تكون في
 المتعلق بعالم الخلق على غير ما تكون في متعلق الجبروت وتكون في
 ملكي تشريعي ولا الخطاطية يفعل كن وما هو ما بالصدور
 جود المهيبة بحسب مرتبة الملائكة الالهية الشارحة للامر والصلوات
 نفس جودها الصاير بالصدور ما هي حقيقة وان عوالم نظام
 العالم الاكبر الوجودي في كل متطابقة متوازنة متلائمة مرتبطة
 بعضها ببعض فكما في عالمها فهو مثال في سائر العوالم
 فعالم السلام بازاء عالم الارواح وعالم العناصر بازاء عالم
 وعالم النفوس بازاء عالم العقول وعالم الاعداد بازاء عالم الالفاظ
 وعالم الالفاظ بازاء عالم الازمان وعالم الازمان بازاء
 عالم الالهيات وكل عالم من العوالم ظل للعالم الذي هو فوقه وشال
 وظل وطملمه ومقتد وموتممه وكذلك خصوصيات
 اجزاء عالمها بازاء خصوصيات اجزاء العوالم التي هي فوقه وذلك
 العالم واسمها وطولها واطولها ومقتد وموتممه
 بها فاذن فاعلم ان لعالم الحرف في كل جملة والعالم العددي
 كالروح الالهية وما فيها من تاليفات النسب
 وانتزاعات الخواص منطبقا على عوالم التكون
 بما فيها من تاليفات النسب وانتزاعات الخواص
 منطبقا على عوالم التكون بما فيها من النسب الكونية
 والبدائع الصنعية وكما ان الالفاظ والتمثيل والتمثيل
 والتدريج بالاشارة الى احوال العالم الانوار القدسية والحواس
 العقلية بما فيها من حركات ووجاهات مشافعات الالهية
 المشقة والحجيات الشوقية واعتشاقات الالهية
 المنبثقة عن شدة الشوق والبهية والاشراق الالهية

كل

فاحكام الاصول ومهمات المسائل النسبية الشواني الى الاصول
 ام جميع النسب وبعثا الى النسب جودها الاول الى القيم البديهي
 الاصل في ذكره ام جميع النسب جودها الاول الى القيم البديهي
 البديهي الى القيم البديهي ام جميع النسب جودها الاول الى القيم البديهي
 الموجودات واعدادها في رسالتهم المعروفة بالبروزية ولما فيها
 مواخذات تعقيدية غير اقتضائية اورثنا في كتابنا من الفناء
 وفي كتاب الجبروت والمواقف ويتبين فيها في الاصل
 ومنح الحقيقة فاذن عالم العدد بازاء عالم الحروف وعالم الحروف
 بازاء عالم التمن وعالم التمن بازاء عالم العيس فالحروف والالفاظ
 والاسماء والالفاظ والاذكار والادعية بالاعداد واورادها
 ونسبها ووافاقها كانه من الاعيان وضمير الواقع وتتملة الخارج
 فاذا انطبقت فتمثلت صورة المقصود فيها يستتبع ذلك القتل
 استحباب الحصول في من الواقع وخارج التمن فبنية الادعية
 والتمثلات الى حصول المطالب ونيل الالامال نسبة تصويرات
 الالامال الى التحصيل المتصورات في الاعمال فهذا احد سبائك
 الادعية والاذكار للبعاء البقية في وعاء الحصول فاذن قد بينت
 ان العلم باب من ابواب باب المحدث والمحدث بحدوث
 من بعد اول الزمان القضا والمقدر فليعلم **وبعض** قال الشريف في التلخيص
 تعليق على اجابة الدعاء فوافي الاسباب على الحكمة الالهية
 ومن ان يتواني بسبب وعاد على شلا في ما يعرفه وجود
 ذلك الشيء مع ان الباري تعالى ان قيل في كل حال وجوده
 ذلك الشيء دون الدعاء وموافاة لذلك الدعاء فكلنا
 لا ان علمنا واحدة وهو الباري تعالى وهو الذي جعل وجود
 ذلك الشيء المدعى به على سبب صحة هذا المريض في الدعاء
 وعالم شرب الدواء صحيح وكذلك الحال في الدعاء وموافاة

ان كان الشيء حكما ما توافي اعداها صلبا فقد وقضاها فالدعاء
وتوقع الالمانية واجب فقلت انما هذا الدعاء يعلم سببها
ويصير دعاءا سببا للاجابة تطبيقا في موافاة الدعاء وحروث الامر
المدرعو الاجل بما معلوم لا علمه واحدة ودرعا يكون احدهما بسطة
الآخر تطبيقا وقد يتوهم ان الدعاءات تنفصل عن الارضية وذلك
انما دعاءا فستجيب لنا ونحن يعلمون بانهم علمتوا والمعلوم ان العقل
في المعلنة البتة وانما سبب الدعاء من عند الله انما تنبعث
على الدعاء وما معلوم لا علمه واحدة وتطبيقا واذ لم يتجلى الدعاء
لذلك التعلل وان كان نرى في الغاية التي يدعى لاجلها نأخذ
فالسبب في ان الغاية لا تامة انما تعلم بحسب نظام الكل لا الحسب
مراد ذلك التعلل فريما لا تعلم الغاية بحسب مرادة فافهم
الابحار استجابة دعائه تطبيقا والتفصيل الزكية عند الدعاء قد لا يغير
عليها من الاول قوة نصيرها ماثرة في الغنا صرنا وعرضا
الغنا صرنا صرنا على ارادتها فيعلم ذلك الاجابة الدعاء فان
الغنا صرنا صرنا لتعلل النفس فيها ولا اعتبار ذلك في ابدانها
صحيح فانما تارة تخيلنا شيئا فتغير ابداننا بحسب ما يقتضيه
نفسنا وتوحيها تارة تطبيقا وقد يمكن ان يورث النفس في غير
بعضها كما يحل في الالوام التي يكون الالال الالهة لتصبح الحكاية
وقد يكون المبادى الاول تعالى الى تجميع تلك النفس اذا
دعت فيها مدعو فمما اذا كانت الغاية التي تدعوها بانها
بحسب نظام الكل التمر وقال تطبيقا كل دعاء فانه لا يمتنع
لنرجع الى سبب ووجه لا امتناعه ان يعلم معلوم الاول
تقانا وان كان بسطة الدعاء وكل ما يعلم معلوم فانه كما
اذ لم يكن هناك معلوم اخر ياتى وتلقى مما نفع المعلوم
الاخر الذي ياتى هو مثله ان يعلم ولعل يدعوا على ان

اجابة

كما توفى بها
وقد توفى النفس
في نفس عام

بالمواد ونوارع يتم بغير ادراج ويكن معلوما ان من دعائه
لنفسه ذلك المزاج بحسب سببها فكل ما يعلم سببها
متجبا با وقوله من دعائه اخرها من سببها في ذلك المزاج وان علم بانها
ان لا يجب لنفسه من سببها ان الدعاء متجبا با فكل ما يعلم سببها
اخره ولذا لا يجب لنفسه من سببها ان الدعاء متجبا با فكل ما يعلم سببها
ان هذه الدعاء يدعوا فاذ ادعوا على ان كل معلوم وكل ما يعلم
فلا يمتنع وجوده تطبيقا الاول انما هو السبب في لزوم المعلوم له
ووجهه ان الدعاء تريب وهو ترتيب السبب في السبب فكل ما يعلم
الاسباب هو سبب معلوم فكل ما يعلم بعض الشيء يتقده على له
فيكونه هو سببها لان هدف الاول معلومها ولحققة فانه كان
علمه كل معلوم سببها لان علم شيء في شئ في ذلك ان علمه لان علم
العقل الاول ثم لن العقل الاول هو علمه لان علمه لان علم
الاول فهو وان كان سببا لان علمه العقل الاول ولو ازم
فهو سببها صارا العقل الاول علمه لان علمه الاول تقا لو ازم
ذلك العقل الاول والامر في الدعاء فذلك فانه بالحققة هو
السبب في دعاءه الداعي وسبب الدعاء في الدعاء هو سبب
لان علمه دعاءه فانه هو سببها يعلم الدعاء معلومها فيكون
الدعاء هو سببها لان علمه الدعاء فانه دعاءه وليس هو سبب
الدعاء بالحققة في الاول تقا بل هو بالحققة الموحث للدعاء استمر
كلامه التعليقات بالالفاظ وفي الشفا والنجاة بان النفس
المسبوبة وما توفى بها بالانبياء ولان المقصود ان لا يكون
المجردة في هذا العالم سببا با وما توفى بها في شفا والنجاة
وتوفى بها وكذلك الامور الطبيعية الغير الالهية الكهانة بعد ما
وكذلك القسرات والالذحام هذه العلل وتصادمها

بعض

كل

واستمرار نظامها يخرج تحت الحركة المتساوية فاذا عملت السماويات
 الاوائل منها بما هو اوايل وبينما الجرار الى السماويات عملت السماويات
 لا محالة وان التصورات المتساوية فكانت منها اولى واخلاق
 في نظام الوجود واحدا واصلا بفيضه الباري الاول ويؤيد
 ثم قال فليكن اضاف هذا القسم احالات لا مادية طبيعية او الهامة
 تتصل بالمتساوية او غير او اختلاط من ذلك يكون واحد منها او
 مجتمعة الى النهاية المتساوية ونسبة التفرع الى استبعاد هذه القوة
 المتكثرة الى استبعاد اليان وكل نفس فوق وليس هذا موضع
 التصورات المتساوية بل الاول الحجة على جميع ذلك على الوجه الذي
 قلنا ان يلقى به في غرضه فيتمى كونه بالجمع ولكن بالتوسط
 ذلك على سبب هذه الامور ما تنفع بالحوادث والقضايا
 ونحوها في امرها المتساوية وفي امور اخرى فلهذا لم يجب له تخاف
 الكفاية على الشره وشبهه فيتمى ذلك كونه بظهور اياته واياته
 وجوده حروما ثم قال فيتمى ذلك كونه بالحوادث والقضايا
 بما قد مودة الى المصلحة قد اوجرت في الطبيعة على النحو الذي
 الذي علمته وتحققه فاما حال منافع الأعضاء في الحيوانات
 والنبات والكل واحد كيف خلق وليس هناك التبريد
 طبيعي بل مبداه لا محالة من الغاية على الوجه الذي علمت فلهذا
 فصدق بوجود هذه المغانق فانها متعلقة بالغاية على الوجه الذي
 علمت الغاية فخلق تلك ثم قال واعلم ان السبب في التفرع
 ايضا وفي القصد وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والظلم
 انما يكون هناك فالبادئ جميع هذه الامور يتم الى الطبيعة
 والارادة والاتفاق والطبيعة مبداه من هناك والارادة
 التي لها غاية بعد ذلك وكل ما هو بعد العلم فلهذا علمه وكل ارادة

وتنوع الكافات
 على ما هي في
 حقيقة ذلك من جهة
 الشر

لنا فاعلم وعلم تلك الارادة ليست ارادة متساوية
 ذلك الى غير النهاية بل امور تفرع خارج ارضية قدرها
 المتساوية واجتمعت ذلك كله بموجب وجود الارادة واما الاتفاق
 فهو حادث من تصادمات هذه فاذا احاطت الامور كلها
 الى مبادئها فنزل من غشائه والقضاء من الله سبحانه
 هو الوضع الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء
 على التفرع كما هو موجب اجتماعات من الامور البسيطة التي
 تنسب من حيث بسيطة الى القضاء والامر الامر الاول
 انتهى بعبارة **مقصود** فاما امر الزيارات واما ان قبول
 الاصفاء ومعرفة الصالحين في تقدير احوالهم الامر به ونحوهم
 التورية والانتضاء بالشرافات العقلية في مشاهدتهم القديسة
 فتتفرع اصل اخر وهو ان النفس المناطقة معدة من جوهر
 مدبر عالم العقل وموطن جوهر ذاتها ارض قدس الملوك
 وسلطانها على المبدل الرغواني في العلاقة التبريرية من سبلين
 احدهما حيث المادة الشخصية المحفوظة البقاء الشخصية
 مادامت السموات والارض والاخرى حيث شخص المصون
 الجوهري المبدئية الكاشنة القاسمة في الموت تبطل العلاقة
 التبريرية بالقياس الى مدبرها الشخصي حيث القوة فاعلمها
 بالقياس اليه من حيث تلك الباقية في التلايات الصور المتواردة
 عليها فغير فاعلم البقاء ابد وتلك العلاقة الباقية من حيث
 المادة من جهة اخرى ذكر البدر ويستأنف التعلق بالصلوة
 الهائلة لهذه الصورة عند الحشر الجسد الذي اذن الله سبحانه
 فاذن تلك العلاقة الباقية بهذا المبدل الشخصي من حيث
 المادة تلك اجتناب النقص واصطفاة الجوهري بالقبول
 واما ان المشاهدة ثم اجتماع النفس الزكية بالمشاهدة بالانوار

بالأثر واللاتية والاضواء الملوكية لقوا بجملة في هذا الباب كما لم يرا
 الضعيفة المستنيرة التي تعاكس اشعة الاضواء منها وتضللها
 شروق النور عليها الى حيث التطبيق بالعيول العتمة الضعيفة
 فالاعلام المنسلكين واما ما في كتاب المطالب العاليه اجرت
 عادة جميع العقلاء بانهم يميلون الى المزايا والمزايا المبتكرة ويكونون
 ويصومون ويتصدقون ويحجون والدين في بعض المرات
 فيجوز ان اثار النفس ظاهرة وتحتاج القول بالوجه في المصالح
 ارسطاطاليس كما اصعب عليهم تلك ذموا الى قوله وكجئوا
 فيها فكانت تلك تلك السلسلة وقد يتفق مثل هذا كثيرا
 عند قبور الكبار من العلماء والزهاد ولم يبقاء النفوس بعد
 الا بالذات لم يصور امثال ذلك لانه كلهم **ويشك** للشريك
 رسالة معروفة في فائدة الدعاء والزياره عند الاسلوب
 قوية السيل اورد فيها معرفة مراتب الموجودات من المبدأ الاول
 الى النفس الناطقة بالخالفة في الكمال غاية تصير مضامين الجواهر العقلية
 الثمانية ثم قال وتعود فنقول المبدأ الاول مؤثر في جميع المخلوقات
 على الإطلاق واحاطة علمها سبب لوجودها حتى لا يعزب عنه
 ذرة في الارض ولا في السماء واما على التبع الذي يترتب فيه فهو
 ان يترتب في العقول والعقول تؤثر في النفوس والنفوس تؤثر
 في الاجسام السنية ويترتب في جميعها دائما على الكمال الدورية الا
 تشهد تلك العقول وتشتت في الدورات بسبب الشوق والتمسك
 ثم الاجسام السنية تؤثر في هذا العالم الذي تحت تلك القبر
 والعقل المنخفض بفلك القبر يقبض النور على النفوس السنية
 لتتدعى به في طالع العقول مثل قاضية نور الشمس على
 الموجودات الجسمانية لتذكرها العيون ولو لم يكن التماسك
 الذي يهبط النفوس السنية والارضية في الجحيم والدرية

ومماثل العالم الكبير بالعالم الصغير لما عرف الباري جل جلاله والروح
 الحق بالحق بحيث يقول من عرف نفسه فقد عرف ربه فقد
 انضج لك نظام سلك الموجودات اللاحقة من المبدأ الاول
 وتأثير بعضها في بعض وعود الامر الى مؤثر لا يتأثر وهو الحق
 سبحانه وتعالى اعلم ان النفوس تتفاوت في الشرف بالعلم والكمال
 فانه ربما ظهرت نفس النفوس في هذا العالم بنوثة كانت
 او غيرا وتبلغ الكمال في العلم والعمل بالقطرة والاكسب
 حتى يصير مضامينة للعقل النقال والكانت دون في الشرف
 والرتبة العقلية لانه كل واحد يعمل والعلم اشرف من العمل
 ثم اذا فارقت هذه النفس من الجاهل في عالمها سعية ابد
 الا بد من مع شياها من العقول والنفوس مؤثرة في هذا العالم
 تأثير العقول السماوية فيهم ثم الغرض من الزياره والدعاء
 ان النفس الزياره المنصلة بالبدن الغير المفارقة عنه تنفذ
 من تلك النفوس المزورة غير اوسعادة او دفع شر او اذى
 وتخرط بجليتها في سلك الاستعداد والاستعداد لتلك القوة
 المطلوبة فلهذا وان يكون النفس المزورة **بنيته** بها
 للعقول وتجوهرها بجواهرها تؤثر تأثيرا عظيما وتمت امدادها
 تامة بحجبه عند المشهور والاسماء بحجاب شتى يختلف
 بحسب اختلاف الاحوال واما الجسمانية واما نفسانية
 اما الجسمانية فمثل مزاج البدن فانه اذا كان على حال معتدلة
 في الطبيعة والقطر تحددت منه الروح النفسانية التي
 هي في تجاوب التلويح وموازاة النفس الناطقة في
 كبح الفكر والاستعداد الحسن على ان يكون ولا سيما
 اذا انضمت الميمنة النفس وشرفها وانضمت المواضع التي

تجتمع فيها ابدان الزوار والمزورين فان غير تلكم الالذات الكثر
 صغوا والخر اطوارا شديدا والنفس من استعداد الكثر بارعة
 بيت استتقا واستتقا العقاب في انية بيت التمرير ذلقت
 الى الحفرة الربوبية وتقرب به الى الجنة المقدسة الامونية
 وفيها حكم عجيب في مصلح الافراد بعض النفوس من العذاب
 الادنى الى العذاب الاكبر واما النفسانية فمثل الاله واصغر من
 مبلغ الدنيا وعليةاتها والاشباب من الشواغل والعلوان
 والتصرف بالفر الى قدس الجبروت والاستدانة بشروق
 السر لاكتشاف الغم المصلح للنفس الناطقة فهذه انا الله
 وابارك الخ تخلص النفس من شوائب هذا العالم المتغير
 للذوال لئلا يبريه غير فعال التمرير كلام الشريك باليقين
وبعض الدعاء بان الاستعداد مستجاب فليسان
 الحال افسح السانين ومنطقه والهمم الاحتقاق اصدق
 التامجين وفي التنزيل الكريم وان من شئ الا ابره بحره
 اي بان حال طبع الامكان لا كذا في ومنطقه كسبه
 منج الموية الجوازية والبر لا نفقه بول الجبروت للقول قولكم
 العاقلة مؤفة وقولكم التي في صدوركم معلومة فابالم
 انها الذكروا الله بالتمك وافوا اليه ان يكون لسان
 حال لسان مقالا وان يكون منطق اقله على خلاف
 منطق التتمك ويلجأ الدعاء بان الاستعداد مستجاب
 ولا يرد والاما مقدار الاحتقاق فهو زوال الجبروت والموتنة
 تنزل التسام على قدر المونة فاذا كان اللسان الحجاب
 ذكره واللامحة الاستعدادية ناطقة فلا عليك لو سكنت
 لسانك الجسداني وامسكت عن المسئلة تمجيد الشكليات

ويجوز

وان كانا طوبى المبرمجين احب للفيض قطبان للسانين
 النفع في الذكر واذا اخرس الابدان حالك واخرس
 استعدادك فلا تنفك ان حركت لسانك الجسماني ولا يحرك
 ان اذابت الجسد الحامية ومن هناك مغزى خواص من قايما فليست
 وليونسوا لعلهم يرشدوا الى قلوبهم انفسهم في باب الاحتقاق لا حاجي
 دعوتهم وليونسوا باق حواد والاشنان الى حوض ولا شوب
 في منطق لاجدت سائلا استحقا للعطارد اعطيتهم واما الهلا
 اقصت عليهم ومنهم لاتيخو ولا تقصر وخرا من ملوكة لا تنفد
 ولا تقيده وفي الجنة القدسي عبيد اذ اشغل ذكرهم من شغل عظيم
 افضل اعطى السائلين **وبعض** ولهذا السطاس في بار النجار
 شقيق في بار الجنة فاضل في تلك في المولد ليجعل قسطك من حرك
 لبارك فضيلتكم تلك الحكمة من الانصاف بحالات الوجود
 كالعلم والحكمة والعقل والوجود مثلا فكل من جود ذلك حينئذ احل
 منك لبارك العذاب سبحانه فانك اذن تنطق بلسان حال
 كل صفة من تلك الصفات انها فيك ظل صفة سبحانه وفيه وجود
 وصنوعه وانه على سطره تحسب في ذاته في تلك الصفة على
 المراتب الكلية ففقد كذا في صفة المنتهى وفي العلفات على زبور
 الى حقه فليست السلام لزم الحذف في قوله كبرياءه لئلا يرد رب العالمين
 هو ذات كل موجود بما هو موجود وهو يتكلم بغير عفا بحسب
 في الوجود وقسط من صفات الكمال ولذلك كان عالم الاله وهو
 عالم الجواهر المفارقة عالم المجهود وعالم النسيج والتجويد ومنه في العبادات
 الحكيم له الملك وله الحمد **وبعض** فاذا لم يملك للدعاء مستجابا
 الاله لم يبعد عن الاستعداد او كان مخالفا لما هو الا وفق
 في نظام الوجود وبما كان عدم التجويد لعدم غلبة الشرط او مخالفا
 الاسباب وبما كان في ذلك لعدم الانبعاث من سبيل او لكونه محمدا

بوجه نفس الداعي لمحوها وبقا استحباب لم وكان ظهور الامر بموتها
 بوقت كما كان بين قول عزنا ان لا نقدر ان نجيب دعوتكم كما تدعون
 مدلوله مقدار اربعين عاما ومن هناك هناك من هناك
 لا تخجلوا ولكن ليها امد ولا مد القضاء وربما كان يقول بغيره اصل
 الداعي فيعوضه الله سبحانه في هذه النشأة بما هو النفع واصلي
 وربما كان الصالح الذي يعرضه الله سبحانه عما سأل من الموت
 في هذه النشأة البائدة الظاهرية بالكلية يكون في النشأة الآتية
 الحقيقية فمنها كانت تبدل دخله في هذه الدنيا فاعلم ان الله يعلم
 الحكيم وربما كان عدم الاجابة من باب الانتحانات الالهية
 التي بها يتبارر رسول الله في رتبة اليقين ومرتبة العرفان
 في مقام الرضا والتسليم والكمال المثل للامانة والتكريم
 فاباك ان يستغفر شيطان اليوم ووسوس الطيبة
 اذ اجبهت بالرد وجعل بينك وبين باب الاجابة فربك
 الحكيم الفعال غير عاجز في حكمه والنايف في عدله ولا تتم في فضائه
ويصف العقوبة الالهية من باب التهمة والتحقيق في
 النشأة الاخيرة للتشقي وتلويح النفس بالانتقام بقا الله
 على ذلك علوا كبيرا فهو الذي لا يرحم رحمة الله عليه ويحكم
 من وراء قبضه ويفور بطشه الشديد من عبيد بافنة الخراف
 فلا يغفرك فوالله في سوال المغفرة يا رحمن يا رحيم ينجي
 برحمتك من غنايك فغفر لي عفايك فغفر لي رحمتك
 الالهية فيقول الله سبحانه عبيد انا ارفع الرجم القاتل عنكم
 اغافيك برحمتي الواسعة ويصيبك عذاب الالم بعناية الحي
 ومن هناك قال غفر لي مولد الجنة والاربابي ومولاه
 للنار والابا في اذن يحق عليك ان تجتهد في نصيب جوارك
 وتغير ذنابك بحيث يكون طسقا من سنة رحمة الجنة

الخرج من الماء وخرجه
 الماء من جوفه وخرجه
 من جوفه

لا اله الا الله ونسبوا تحقا فاك من غناية النشأة المشوبة بالعقوبة
 جعلنا الله واراك من حزب قريه والرحمة والمقرين
 الموزونين في نفي بها في رحمة لقائه **ويصف** ذكر الشكاد
 السالفه انه لا قدر لعالم الديران وفيه عالم الغضاية حسدا
 وارواحا وابدا ونفوسا بالقياس الى علوم العلويات اجاما
 وانوارا ونفوسا وعقولا اما تغير بان كره الارض بحملتها
 لايس لمخرفها بقدر بالنسبة الى ما فوق فذلك الشمس اصلها
 بل انما هناك في كل نقطة واحدة ولذلك لم يصح لها
 هناك اختلاف منظر بالعدد المحسوب والمحموسا وان تدور
 المريح عظيم ما من مثل الشمس ما في جوفه وكذلك قطر
 اطوار قطر ولذلك كان المريح اقرب الى الشمس عند
 المقابلة منه اليها عند المقابلة فاما هناك فذلك المريح والافلاك
 من فوقه فاذن عالم الاجرام السماوية واسع جدا والعقل المريح
 المملوك في شهادته عالم العقل اوسع وعظم جدا من عالم الاسر
 وعالم النور عالم النظائير وعالم الارواح من عالم الاله
 كما قال مقيدا الصنعة في تولوجيا النفس في اليد
 بل البديع في النفس لانها اوسع منه فاذن لا قدر لعالم الظاهر
 بالاضافة الى عالم الامر قال في حزب المغفرة في النور
 وكان الحكماء اخذوا العالم حيوانا واحدا سموه اجبر حسم الكمال
 له نفس باطنة من مجموع النفوس وعقل واحد وهو مجموع العقول
 وسموا مجموع النفوس العقل في مجموع العقول عقل الكل
 واخره من صف العالم بالساعة غير متلف الى الكمال في المقادير
 وربما عتوا بكل كل من الثلثة للرحم الارواح ونفس وعقل النور
 وقال الشريك في ساقه اول كتاب المبدء والمعاد فاصل
 في تعريف مجموع الكل ونفس الكل وانما بالقوة من وجه

اولى درجاتها في هذه النشأة خلق جليل الجسد ورفض غشاوة
 الحس ونضوج حصيل الطبيعة واختيار السعادات المحبة والذات
 المناجبة والانصراف الى عالم العقل والعروج الى طبقات
 الملكة السامية ثم الانصال بالماء الاعلى والمكوف في حريم
 جناب الحق والمير الى العالم الاعلى الربوبي في قبة الدرجات
 ومنتهى المقامات وتقدس النظر لحاظا بعد الموجود
 الحق وكنتش شمس مشاعر العقل غيرة ابتعاد البهيمه وبقيته
 غيره وبشعار موجود ومحفوظ سواء والتقدس عن كل شئ
 حتى التفرغ بهذه الدرجة والابتهاج بهذه البرية فاذن تنفتح
 للنفس في هذه الدرجة ان مبداءها ومعادها ومبتدأها
 ومنتهىها هو الله سبحانه لا غير عما الحقيقة جعل الله سبحانه
 سبحانه من هذا الحق فدلنا على هذا النصاب انه
 قريب محجب قال الشريك في التعليقات تعليق
 كل غاية فهو خير وواضح الوجود لما كان الغاية فها
 عنه كالخير المطلق وهو الغاية في الخلق اذ كل شئ خير من
 كما قال وان الى ربك المنتهى انه وقال في التعليق
 لا اله الا الله تعالى لا اله الا الله تعالى لا اله الا الله تعالى
 تعليق قوله تبارك وتعالى هو الاول والاخر لا اله الا الله تعالى
 وهو الغاية فغاية ذاته ولان مصدر كل شئ عنده وموجبه اليه
 تعليق الارادة هو علمه بما عليه الوجود وكونه غير متناه
 لذاته تعليق النقص فعل فاعل دايم الفعل ولا يمكن فعله
 لسبب دعاه الى ذلك والافضل انفس النعم انتم كلام
 التعليقات ومعناه نظاير ذلك في كلامه ان غاية
 الغايات وغرض المغراض والاخرة نفس ذاته سبحانه
 لا غير لان في الغاية القريبة والغايات المتوسطة المقترنة

هذا هو الحق الذي لا اله الا الله تعالى لا اله الا الله تعالى لا اله الا الله تعالى

ان

المنتهية الى غاية الغايات على الاطلاق كما عليه ويستزاد
 فيه مستصدا انشاد الله العزيز العليم **تخت** في بعض
 من فروع شجرة هذا النفس **ويقف** قال عز من قائل آية الملك
 بيدك الخيرة انك على كل شئ ذكر الخيرة وحده ولم يتعزز لذكر الشر
 فيها لما هو اللطيف على امر الله الا في الشر بالذات على
 الحقيقة انما هو الاعمى بما هو العدم بما هو عدم لا يستند
 الى وجوده موجود بل الاعمى وجودا لغيره في الثاني في الشر
 واللام الواقعة في نظام الوجود في هذه النشأة وفي النشأة
 الاخرة واعني بها الامور الوجودية التي لا توصف بالشرية من
 حيث وجودها في انفسها بل بالاضافة الى موجودات غيرا حيث
 انها تنسج الى الخراج كما لا اله الا الله بها فخير ورضا فيها العز
 ومع ذلك فانه استناد الى الماردة الالهية والعناية الربوبية
 ايضا بالعرض اذ لا ينفك بها العناية والارادة الا من حيث انها
 لوازم لبركات حتمه وخيرات كثيرة في نظام الوجود تحجب في
 ستمه القاضية الحق والوالية المطلقة ادغالها في القضا والارادة
 الالهية والافاضة الارادية الوجودية بالذات وتلك البركات
 الجزيلة العظيمة والخيرات الجمة الكثيرة ملزمة لهذه الشرور
 وايضا ان لوازم المهمات ثمانية الى نفس الموصية بالذات
 والى جماع المصية بالعرض **الثالث** **ويقف** اذ اشعرت بما يتركها
 في انصاف النفس العشرة **بسم الله** بسم الله بسم الله بسم الله
 هو الاول والاخر من عشرة اوجه الاول هو القول على الاطلاق
 من حيث انه قبل الموجودات بالبرية قبلية بالذات سائر الذوات
 والوجود على سبيلها بالبرية لكون كل موجود سواء معلول وموجول
 مسبوق بالذات بزمانه مسبوق الوجود بوجوده واخره الاطلاق
 من حيث انه كل شئ في بقائه اليك كما انه مبتدأ في وجوده منه
 منتهى

هذا هو الحق الذي لا اله الا الله تعالى لا اله الا الله تعالى لا اله الا الله تعالى

اذ يقال كل باق فعل ودوام كل باق منصفه فبقا كل شي ودوامه متلقا
 وبقاؤه ودوامه من غير انه لا من تلقا شي اخر فهو سبحانه فاعلم ان
 وجوده لا يحدها وحافظها وسعيها ويتبعها الثاني هو الاول
 من حيث الذاتية ومرتبة وجوده وبقا عدم الصريح في قوله تعالى
 على كل ذات وجود غير ذات الحق ووجوده السرمه والآخر من
 حيث وجوب البقاء والسريه لذاته ووجوده بحسب ان
 وامكان التلقا والاقوال وجودا لا يتلوه والاتقا لكل
 غيره ولو لم ينظر النفس مرتبة الذات بما هم الثالث
 انه اول نظام الوجود الذي هو الانسان الكبير واخره من حيث
 هو حي على سلمية البدن والعبودية فهو الاول في سلمية
 البدن والاخر في سلمية العود الرابع هو الاول والاخر لكل
 ووجود من جهة الوجود السابق واللاحق اذ كل ممكن محفوظ
 الذات والوجود لوجوبين سابق ولاحق وكل منهما وجوب
 بالغیر منه الى الجمال الحق الواجب الذات القويم الوجود
 جل مجده وعز سلطانه كما في بناءه في القف المير في وقتا كبرياؤه
 اول واخر لكل موجود بنسب الاعتبار بين الخافضات الاول
 والاخر حيث هو الفاعل والمفعول لجميع الموجودات على الاطلاق
 اما الانسان الكبير واكرم اعضاءه الذي هو الصادق الاول
 فانه على سلطانه هو الفاعل الاول تمام القربى والغاية
 الاولى تمام القربى لهما من كل جهة واما سائر اجزائ النظام
 اكل فان اكل منها عللا فاعلية مرتبة الى الفاعل الاول
 وعللا غاية مرتبة الى الغاية الاخرة وان بها الانفس
 الموجود الحق الذي هو الفاعل العلل وبدا المشار في فاعل
 اكل وغاية الغايات فهو سبحانه اول كل موجود

216

فانما هي في ذاتها موجودة او غايية بوجود ذاتها وغايية هي
غايية وبنانون وبها هو معشوق كل نور ومجبوب ومعشوق
كل موجود ومتوفا الكس هو بنفس ذاته الحق سبحانه
اقول كل في عالم الزمان واخره فان لكل كائن زمان في بدايته
زمانين وانما استغنى بملوكه كونه زمانا متاخرا عن زمان
وانه سبحانه شريك بنفسه في ذاته لا من تلقاء الاستناد اليه
وراء رتبة ذاته موجود مع الزمان القليل وقابل القيل ومع الزمان
المبعد وبالمبعد على سنة ثابتة سرمدية ولبية واحدة ابدية
ولذلك موجود سواء اصلا فهو الاول والاخر لا يدخل في سرمدية
امد ولا يشرك في وليته واخبرته احد السبع لم يدخل في سرمدية
فاطر اعلى الكمال اعلى التي في رتبته الملية وواحد الصبر
المواد في الفطرة الاولى واخرها في السابعة الى الكمال
الثانية التي في نوافل الحقيقة ومفيض الانوار على الانفس
في الفطرة الثانية الثامن موالق للوحيات عما اولها
النوع السابقة على الوجود من مبادئها المترتبة في السلسلة
الطوكية الى مبدأ المبادئ وربها الاسباب المتسلسلة
المتتالية الى حصول المهيئات والاخر لها ما يقع عليها النعم
اللامعة الطارفة من بعد الوجود التاسع هو اعمد المبادئ
للنفس المعاقلة القدسية الانسانية التي هي نسخة المطابقة
للعالم الاكبر في هذه النشأة الاولى الملائكة اذ كانت اوصاف
الاستكمال على قضاة درجات العرفان وانصرفت عن كل شيء
الى ابد واحد فهو الاول والاخر للعالم الاصغر كما انه الاول
والاخر للعالم الاكبر العاشر هو الاول والاخر للنفس المحررة
في النشأة القارة الاخرة بمكانة مبداءها ومثلها ونجسها
ومصيرها بنجاسها واليها يرجع في مشقة الجسداني وعباد الروحاني

وأما ما ورد البضاوى في تفسيره حيث قال القول الاول الذي ينبغي
منه الاستمرار في فهمه الى المسيات لاول خارجا والاخر ذمنا فيقول
في ظاهره اذا موجود الحق الواحد الذات متفق على كونه له وجود ذاتي
لا يمكن عز وجلاله لا يسمع ذم من مان للذات والى الحق مدركا
من المدارك اصله اللهم الا ان تعدد تحليل الحق قدرة في شرح
تقدمه تقويم الايمان فليبينه **الكتاب** الى هذه النزول والبر
المادة المقضية ايضا بالذات بل العرض انما يتضح شرهها **الكتاب**
العرضية بالقياس الى جزئيات بعضها واشخاص مخصوصة بل انحاء
نظام الكل بل غنفة جدا بالنسبة الى سائر الاجزاء فاما بالقياس
الى النظام الجملي الواحدة بتخصيصها وكذا لك بالقياس الى
لك الاشخاص والجزئيات لا بحسب انفرادها وحدها بل بانها
على انفرادها بل بانها اجزاء الشخص الجملي والنظام الكل الفاضل
علايته وثانية اصلا بالذات والى العرض فلان للاصط
النظام الموجود المصروف فيحاط به ورافقه كافي كالواحد
نافذ التبع محيط الخلف تام الاطراف بحجمه النظام على اية الوحدة
وشخصية الجليد وتجميع الاسرار المضافة الى المسيات على اية
الانظمة وناديتها الانسانية لم يكن محمدا في نظم الوجود ايع
ان يطلق عليه الشراوتن البشريه يبرهن الوجود فليبينه **الكتاب**
القول في حديث الدعا بين التكريرات السبع الى ان يتضح
القولون ليكن وسعدك والخير فيمكنك والشرك ليس ليكن
وامام المسلمين ومقلده البضاوى والشيخ ابو زيد وغيرهم ممن
يخذ وضوهم لم يتجوزوا في تفسيرهم الا لواحد من هذه **الكتاب**
اربع ان الشراوتن في الوجود انما يتحول بالعرض في اجمال
القضاء الاول لا في نفس القضاء الاخر وانما يتبين واتضح القضاء
بالذات او بالعرض على الوحدة والباطنة والتوافق

وہابی

والا تساق يستغنى عنه ونفصله القدر بالذات قضاء وقضاء على الكثرة
والتميز والتعاقب والتلاحق فليفتقر **ويض** قال سبحانه
لا ينزل عابداً منهم يسألون ليس له نفى التعبد وسلب الغاية عن فعله
مطلقاً كما تختلف اقسام الاشياء من المتكفلين بالادب ومنهم
احطوا درجة من تحقيق الغنابة بل اغفوا نفى مطلب العلم في
افعال المحسب الغاية الاخيرة لا المحسب الغايات القريبة والكليلة
قال غاية الغايات في فعله مطلقاً انهم الانفس في ذات الحق
الاحدية من كل جهة لم يقع سمعك ان بين الغايات المتفرقة
فرقاً باستنباط محسب القرب والبعد كما قالوا في العلوم الدنية
والعلم الغيرة الى المطلوب لذاته بالفضل الاول فعمل المنطق غاية
الاستخدام في العلوم ومعلوم ما فوق الطبيعة وعلم ما فوق الطبيعة
غاية لنفس ذاته ولغايتها لا سوى نفس ذاته وستارة شكل
الذات في تلك الغاية بها الكون شكل اوسع وغاية اوسع شكل
الابدية وعدم تراكمها وغاية عدم تراكم الابدية جوده الادراك
وغاية جوده الادراك سواء السلوك في اقتناص المعارف
الربوبية في هذه الغاية والابدية في غاية الغايات ومن مطلوبة
ذاتها وشئ ذلك في كون الطوائف من الاضر من عرقضة
مثلاً فكذلك فاعلم ان الدنية لفعل سبحانه بالقياس الى النظام
الحق الذي هو الانسان الكبير اذ غاية وفاعله مؤخر من اثاره
الواحد الاحد الحق سبحانه وليس يحسن هناك غرض وغاية
سواه اصلاً فاما كل جزء من اجزاء نظام الوجود فغاياته
القدسية كما ان نظام الكل وتماهيته على انصار الدنم وغايتها
المرتبة لنفس ذات الفعل الحق الذي لا يعود كل غرض
والبيوت في كل غاية فاذا الدنية لشئ من افعال سبحانه في

میر

اذلغرض والغاية بالضرورة الوجوده الواجب اللاحق الذي
 هو غرض الغرض وغاية الغايات على الإطلاق وان كانت
 لا تقع على جهة الغرض وغايات وميات مرتبة قريبة وممتدة
 متوالية كلها التي هي غرض الغرض وغاية الغايات غرض
 ذاته الواجبة اللاحق من كل جهة فليس يقص بغير بل بالكل
التشكيك بان في الحديث القديم من لم يرض بقضائي ولم
يصبر على لاني ولم يشك في الغايات فيلحق من الرضى وما في
 ولم يطلب ذبا سواي فوجب الرضا بقضاء الله وقدره
 وقد صح لن الرضا بالكلية لكونه والكل مقتضى فاذن يلزم لن بيع
 الرضا بالكلية لكونه بكونه واجبا فاجاب عن ذلك انهم
 المتكلمين في المحل يقولون لكونه نفس لنفسه بل يتعلق
 القضاء فحق رضى القضاء بالماضي وارتقاء عار في
 الرضى في نظم المشي وموافقا ليس يصح قال غايته المحققين
 الرضى في نفسه ويوجب بان الكل ليس نفس لنفسه القضاء وانما هو
 المقضى ليس بشئ فان القابل مضى بقضاء الله للغير
 رضاه بصفة من صفات الله انما يبرمه رضاه عار في
 تلك الصفة وهو المقضى والجواب الصحيح لن الرضا بالكلية
 من حيث هو قضاء الله طاعة والامتنان بهذه الخيرية لقدر
 قلت الفرق بين القضاء والمقضى بانك لا امر جملة
 الى طائل ليس اعتبار المقضى بما هو مقضى ايضا الى اعتبار
 القضاء والامر بهذه الخيرية ليس هو اعتبار المقضى فاذن
 انما الجواب الصحيح على ما تحققت لن الرضا بالقضاء بما هو
 قضا وبما لذات او بالمقضى من حيث هو مقضى بالذات
 واجبا بالكلية بما هو كذا ليس هو مقضى بالذات اذ لم يتعلق
 به القضاء بالذات بل انما يتعلق بالقضاء فكذلك

فريق

سواي

فريق

مقضى

مقضى من حيث هو لازم للخيرات الكثيرة لا من حيث هو كونه
 فاذن انما يجب الرضا بغير تلك الخيرية لا من حيث هو كونه
 وانما الكفر الرضا بالكلية بما هو كونه لا بما هو لازم لخيرات نظام
 الوجود فان سقم كما امرت والكل من الخاطئين ويستمر
 وفي الحديث القديم في قوله في شيء انما فاعلم كقول في قبض روح
 عبد المؤمن بكونه الموت ذكره مسانه فاعتنا من الامر في الاقدام
 والعشائر من زمره اهل العلم بالشرعية الزود الى المعالي العلية باعتبارها
 وكيف عرفتها فلم يات احد منهم هناك بل حتى لن في نقل
 فاعلم ان الزود في امر كونه سبب تعارض الدواعي المتوجه في العلم
 فاطلق اليك هناك وايد التبع في غرض الكلام ان قبض روح
 المؤمن بالموت خير بالقياس لن نظام الوجود وشر من حيث
 مسانه ففهمه الشريعة العرفية الاضائية اقوى من الشريعة
 بالعرض فاشد افراد في الاغاييل الالهية التي خيراتها الجزيلة
 بالذات كثيرة وشرتها الاضائية بالعرض قليلة لشرف المؤمن
 وكرامته عند الله سبحانه وبعبارة اخرى في وقوع الفعل من طرف
 الخيرية بالذات ولزوم الخيرات الكثيرة والشرية بالعرض
 الى طائفة من الموجودات مما المعبر عنه بالزود اذ الخيرية تدعو الى
 فعل الفعل والشرية الى تركه ففي ذلك السباق الزود ما
 فاذن المعنى وجدت شرية في شئ من الشرور بالعرض اللازمة
 لخيرات كثيرة في انما على مثل شرية مساهمة غير المؤمن
 من جهة الموت وبمن الخيرات الواجبة في الحكمة المبالغة
 الالهية فاما في الشرور بالعرض اللازمة للخيرات الكثيرة اقوى
 شرية وانما من هذا الشر بالعرض ولكن رعاية الخيرات والحكمة
 الباهرة التناهي في ذلك الحكم واقيم واقوى واعظم فاستكمل

و

الطريق

العقل التراج ولا تكن من الغافلين **و** **يشرح** في الحديث عند صلى الله
 على كل مولود يولد على الفطرة وأما البواء فبجساده وهو داء أو بغيره
 فاعلم ان كل انسان غاية مولود في عالم الخلق بسنة الجسم في
 الوجود لا في وفي عالم الامر بقسمه المناطق المجررة فالبواء بما هو مولود
 في العالم الخلق البهيم والطبيعة وبما هو مولود في عالم الامر
 والعقل في النفس الكمال والعقل الكمال والمعنى بها بئنا البواء بما هو
 عالم الخلق وبما الطبيعة والبهيمية اي الطبيعة العنصرية والبهيمية
 الا عقلية وقال الشريفة في سابق اول كتاب الجهد والجداد
 بشرق الموجودات بعد الاول في عقل الكمال ثم طيف نفس الكمال
 وعقل الكمال هو الفعل دائما لا يتأخر به بالافق ونفس الكمال
 لانه محرك بعرض له ان يكون بالقوة دائما وقد عرفت
 كيف ذلك وقد بحث لنا ما بينه بعد ان طسقة الاجرام الفاسدة
 وموضعا حارث حرم الكمال فيتمونه ذلك طبيعة الكمال
 ثم كمال حرم من الكائنات المتأصلة طبيعة تحتم فيكون مرتبة
 الصور عقل الكمال ونفس الكمال وطبيعة الكمال ومراتب الاجسام
 الجسم الاثرى السماوى والجسم الاسطغنى الارضى والاسلام
 المتكلمة مستفهم في مراتب قبل ان اول الموجودات حرم
 الموجود الحق هو العقل الكمال على ترتيب ثم نفس الكمال ثم حرم
 ثم طبيعة الكمال ثم بعبارة **و** **يشرح** من في اعتبار الشكليات
 ان فعل العبد ان علم الله وجوده وتعلق به القضاء الامر
 فهو واجب عليه علمه ولم يكن وجوده متغضيا فهو متبع
 فكيف يكون مقدورا للعبد وكيف يكون العبد متمكنا من فعل
 بالحق وتركه قال الامام المتكلم في الحصول الاشكال
 واراد الكمال وان الجواب هو ان الله تعالى لا يسل

ومن هنا قال الحكماء
 بعبارة ذكره ثارند
 على عقل ونفس الانسان

يشرح

عما يفعل

عما يفعل فقال النفاذ الخارج خاتم المحصلين في نقده لو كانت
 ذلك مبطل القدرة العبد واختياره في فعل الكمال البهيم
 مبطل القدرة الرب واختياره في فعله فانه كان في
 الازمان عالما بما سيفعل فيها لا يرا ان يفعل فيها الا انما
 وانما منع والجواب عنه ما قاله فيما مضى من ان العلم تابع للعلوم
 وحينئذ للبعث مقتضيا للوجوب والاشتماع في المعلوم انه كلام
 ونحن نقول في الجواب بتخفيفه او انما كان بعينه له سبيل الى
 الحق لو كان علم الله سبحانه بما عدا ان علمه الفعالي انما هو ذلك
 علوا كبيرا في المعلوم المستبين انه سبحانه يعلم كل شئ علما تاما
 فعلمنا من سبيل الاحاطة التامة بعلمه وبسببه المقتضى في علمه
 التام بنفسه في انه الالهية الحق من كل جهة وايضا فكل شئ
 بكل شئ هو عين ذاته الحق الواجبة وذاته الواجبة على فاعله
 لكل شئ فكيف لا يكون علمه على العلم تابع للعلوم في وذا ان
 بينة التطابق والعلوم هو الاصل في باب وذا ان المطابقة
 لا في الوجود في العلم الا انما كما قد حصل في شرح رسالة
 العلم فاذا الجواب الحق هو ان علمه تعالى وان كان علمه مقتضيا
 لوجوب الفعل لكنه انما يقتصر وجوب فعله على ما هو
 بقدرة العبد واختياره لكونها من محله علم الفعل
 وبسببه والوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه
 فكما ذاته الحق سبحانه على فاعله لوجود كل موجود
 وجوده وليس ذلك مبطل توسط العلم والارادة
 وربط الاسباب بالمسببات فذلك الامر في علمه
 التام بكل شئ الذي هو عين ذاته الفعالة الواجبة
 قال في المحصل مبطل الارادة تنزه الالهية ضرورة
 دفعا لت وذلك بموجب الاعتقاد باستناد الكمال

ليس العبد مختارا
 لا ينافي الاختيار

التي قضاء الله تعالى وقدره فقال المناقد المارح اقول قبل استناد
 الى قضاء الله تعالى اما الذي كمن بالانوسيط في إيجاد الشيء او كمن ينسب
 والاول لا يقتضيه انهاء الارادة الى اوانته والتماني لا يتألف
 القول بالاختيار فان الاختيار هو اليجاد بنوسيط القدرة
 والارادة سواء كانت تلك القدرة والارادة من فعل
 بلا توسط او بنوسيط من اخوان من قضاء الله تعالى وقدره
 وقوم بعض الافعال تابع الاختيار فاعلم ولا يندفع هذا الاتفاق
 البرهان على انه لا موجد في الوجود الا الله انتهى كلامه بعبارة ^{التي}
 في اخر الفهر الثالث من طبيعات الشفاء ^{بما} ارتباط
 الكائنات الحادثة في عالم الكون والفساد من الارادة
 والاختيار بالحرركات المستمرة الساموية ثم قال
 فيما جرى ان تحت هذه الفقرة بشاره مختصرة الى عمل الكون
 والفساد ونقول ان لكل كاش مادة وصورة وعلة فاعلم
 وغاية تخصم بوضع ذلك بالاستقراء او بحسب الوضع فاما
 جملة الكون والفساد والفعالية العامة المشتركة التي
 اقرب من الحركات السماوية والتي من سبقها للحركات
 والعلية المادية المشتركة من المصير الاول والعلية الصورة
 المشتركة من الصورة التي للمادة قوة على غيرها مما لا يجمع
 معها والعلية الغائية مستبقة الامور التي لا يبلغ باعدادها
 وتختلفها بانواعها فان المادة العنصرية لما كانت
 كما ينبغي شيئا قد غيره وكان الشيء كما كمن هو قد فسد
 غيره وكسبل للقاء الكائنات بانواعها وتبرز في
 استبقاء انواعها بالتناسل والتخارج والتعاقب
 المتعلق بالكمية والفاد والبقوة من ذلك هو الجوهر المكون
 المعطى كل وجوده في وسع قبوله وابقائه اياه كما يحتمل

اما الشخص

اما بشخص كما للوجرام الساموية والابنوع كما للعنصر ^{التي}
 بالفاظ ^{ويجب} وان هناك شك من بعض الشكوك
 وموانع اذا كانت ارادة متساوية علينا من خارج وكانت
 الارادة الجارية الانانية واجبة الانتهاء الى الارادة الحقة
 العاجبة الالهية كما الانسان لا يحال مضطرب في ارادة لتفعل ^{مضطربة}
 اليها انما هو المشية الوجوبية الدينية والتشاول الا ان ^{التي}
 فيمكن الانسان وان كان فعله ارادة واختياره الا ان
 ارادة لتفعل ليست ارادة واختياره والاكهانت لم في كل
 فعل ارادات مرتبة غير متساوية من ارادة الفعل و ارادة
 الارادة و ارادة ارادة الارادة وهكذا الى النهاية وذلك
 باطل فقد لزم لنزول كمن فعل الانسان اختياريا و ارادة
 لتفعل غير اختيارية فهذا الشك مما لم يبلغني عن احد من
 السابقين واللاحقين شيء في دفعه والوجه في ذلك
 ما اورده وحققه في كتاب الاينظارات بفضل الله العظيم
 وحسن توفيقه وتخصه انه اذا انشأ الفعل والابواب
 المترتبة المتتالية بالانسان الى يتصور فعلا ما ويعتقد
 انه غير متيقن كمال او مظهرنا اوانه تافه في غير متيقن
 او مظهرنا انفسا لم في ذلك شوق اليه لا محالة فاذا
 تأكد بهيج الشوق وشتم نصاب اجمع الشوق ثم
 قوام الارادة المستوصية احتراز الفضائل والاعتناء
 الادوية فاذا نزل تلك الهمة الشوقية المتكاملة الكبدية
 الاجتماعية المعرقة بالارادة حالة شوقية اجمالية للنفس
 بحيث اذا ما قويت الى الفعل نفسه وكان هو الملتحق اليه
 بالاحتياط بالذات كانت من شوق و ارادة بالنسبة الى
 الفعل واذا ما قويت الارادة الفعل والشوق الجملي

فيم يان طرصور
 افعال الابدان الاختيارية

اليد وكان المحظوظ المتفهم بالذات تلك الإرادة الجماعية
 لانفس الفعل كانت مشوقة وارادة بالنسبة الى الارادة
 من غير شوق اخر متانق وارادة اخرى جديدة وكذلك
 الامر في ارادة الارادة وارادة ارادة الارادة الى ما يبد
 المراتب التي في شتم العقل استطاع ان يمتد الى الذات
 ولا يحظر على التفصيل فكل تلك الارادات المحفوظة
 على التفصيل بل على الارادة والاختيار وبما تضمنته في تلك
 الحالة الشوقية الاجتماعية الجماعية المسماة بالارادة الفعلية
 واختيار الذات اقوال تلك الارادات في ارادة الفعل
 بعينها بل اقوال النفس المشوقة الحريية المختارة للعقل
 حالة شوقية اجتماعية اجتماعية صالحة لان يفصلها العقل
 الى ارادة الفعل والى ارادة الارادة وارادة ارادة الارادة
 الى حيث تنصل العقل على تفصيل الفعل والرتب
 بين تلك الارادات بالتقدم والتأخر بالذات ليس
 يصادح اتحادها في تلك الحالة الاجتماعية بوقتها الوحدانية
 فان ذلك انما يتبع في الكمية الانضمامية والهيوية المتداوية
 لا غير ذلك ما ان المسافة الانسية ليست على ان تفل الى
 متقدمات ومتأخرات بالذات بل ان تلك المسافة
 وابعاضها بل انما يصح تحليلها الى اجزائها وابعاضها المتقدمة
 والمتأخرة بالمكان كما ان الحركة القطعية المتصلة الواحدة
 المنطبعة على تلك المسافة المتصلة الشخصية فالعقل
 بمعونة الوهم يحللها الى ابعاضها المترتبة بالسابقة واللاحقة
 بالذات وسبيل الارادة في ذلك سبيل العمل فانها
 ترتفعان في هذا الحكم شئ واحد وشئ اخرها للفرجة
 العقلية في ممر واحد والبيان التفصيل بهذا العلم

ولزم

المتأخرة بالمكان
 مترتبة بالذات
 مترتبة بالذات

كتاب الالف باطلا فاذ نقول في ارادة الشك الى يوم
 ان لم يمتدح الارادة من غير ارادة واعتبار ورضا من
 بالقياس اليها فقدرت تلك بطلان ذلك وان يرمي ان يمتدح
 الارادة في وجودها ووجودها الى القدرة الذاتية الوجودية والارادة
 الوجودية فقد عرفت ان ذلك هو الحق لا يحصى عنه العقل الا في
 الباطل من بين يدي ولا من خلفه وانه لا يبر ولا يتقاض في كل امر بين
 امرين بل لهما فرق بين الفعل وبين ارادة الفعل في صدورهما من
 الانسان من تلك الالف الى الارادة والاختيار وفي وجوب اعتبارها
 في سلك الله وكم والاستناد الى ارادة الفعل الواجب بالذات
 على طاعة وكيف يصح للممكن بالذات وجود وجوب للممكن
 الاستناد الى الموجود الواجب بالذات فليثبت **ويقر**
 فاذ لا شرور والتفويض كلها من جانب المعلوم المقابل ونقص فاته
 وسوء استحقاقه وسوء استعداد الخيرات والחסنات كلها من
 تلقاء فيض الباري للفيض بسبق غنايته وسوق مائة فيض
 من شئت جمادة على يديه ومصادره من فيض صفته ورفقا بشفه
 وفعليته وتقرر من سبب وجوده وشرح رحمة خيرات نظام الوجود
 وكماله الاولى والثانية والعراض والنوافل بالبر من الهبات
 والهويات والذوات والصفات والطابع والجلالات
 والاخلق والمكلمات والغرائب والعوارض والاعمال والافعال
 انما انبعاثها وانجاسها بالذات من قدرة الله التامة وارادة
 الواجبة وغيرية المحضة وعنايته السابقة وهداية السانقة
 ورحمته القياضة الواسعة وافاضته الفعالة الدائمة ولكن فضائلها
 من فيض جوده العظيم بمقدار استعدادات الموارد وعلى مبلغ استحقاقها
 الهبات وكل شئ يحسنه بمقدار فاما الشرور والالام والتفويض
 والجرائم والاوزار والاثام فمن تلقاء سوء الاستعدادات وسوء

الحقة وغيرية

الاستحقاقات ونقص الخلق ونقصان القابليات وتزاحات
 قياها الريولانيات وتصادات كمال سواد عالم الظلمات
 لاس من جهة تجل من المنطق وضمانه من العالم او نحو في القدرة
 في الاضافة تعا جناب الفياض الحق في ذلك علو كبر ايهما لكل
 شئ ما يستلزم يستحقه ويصل على كل امة ما يليق باستعدادها واولها
 المطلق لا يتعلق بصحة وجوده الا باستعداد القابل والمنتظر في حق
 الاورود المسمى باصايبك حصة فخرية وما اصايبك حصة
 فمن نفسك الاستعداد الكلي المطلق طبعه حقيقة النبوة الا
 ولازم منها المستند الى انفسها نفسها اياه لا الى تنقص خارج
 وكل استعداد في الحق بخصوصه يرتب على استعداد اجزا جزئي
 سابقا علما اسلفنا لك تبيان باذن الله تعالى فاختلف استعداد
 الاستعدادات والاختلافات من حيث اختلاف استعدادها
 المواد والماليات والاشخاص والجزئيات وفي عالم الطبيعة
 كل شئ فليكن مفهوم استعداد خاص في وجود ذات اللزوم حقيقة
 النوعية يتالي للانسانية والازم المهيئة في عالم الامكان مطلقا
 هو مفاد الهيئة العقدي من حيث النسبة الارتباطية بما في نسبة
 ارتباطية بين الشخصيتين كقول الاربعة زوجا والثلثة قدرا
 فمفاد الرباط على شاكله لا يتغير من لعلوا نفس الهيئة
 بالذات واما مفهوم حقيقة التصورية كحقيقة الزوجية الفرد
 مثلا فمفاد الجاهل الحق المنعك كيد الخلق في الجانبين والرباط
 الممكنة فاذن لوازم ذات البار والحق سبحانه كالانسان
 الكبير وافضل اجزاء الذي هو الصار الدول كحقيقة الرباط
 التصورية لوازم ذات طزومها الواجب بالذات
 وسنة اليه ومعلومه يقتضاه وليس يتبع ذلك في
 شئ من لوازم الهيئات الممكنة فلا تترك من العاكفين

صنيع

وصيف

وصيف بالانتماء لشئ بشئ فطانتك لغير المعلوم الا بعد
 اكثر افتقارا واستنادا وافرار تبطا واستعادة بالقياس
 الى جناب الفضل الحق وبعد اذله بحسب كل من ينظر است
 قدره وعلل وجوده وجهه استناد وانتساب وافتقار
 وارباطا فجميع ما في السلسلة الطولية المتتالية الى حصول المعلول
 الا بعد نعم من الله سبحانه على وامن منه علو طوله في حق ذلك
 من النعم ان بقاء الوجود فاذن من تلك يستلزم الاستعداد
 الذي هو اخرة مراتب العود والاسما منه في حلق طبقة
 الكمال او منه جهة الكمال وفي اقصى الغاية في سلسلة العود
 اقرب الى جناب الحق واكثر استفادة وافرار تارة من كل
 ما في عالم الامكان في سلسلة البدئية والعودية **وصيف** تحول
 قلبك الى اذنتك وعقلك الى صلتك واخبره ليصوب
 الى بيت المواعاة والسفارة وبارك في العلم والايحاء والنبوة
 خازن وحى التنزيل وعبية سر التنازل على كبريت سلام اذ يقول
 عظيم الخلق عندك يصغر المخلوق في عينك وتكون شأنا
 بالنور السر من الظل الزليل وبالجود الحق من الوجود الباطل
 واعلم ان الحيوة الحية المزاوية في هذا العالم قشر الحيوة
 وان امر الالحوية الظاهرية والحيوة العقلية الالهية
 في عالم القدس مع الهام الدو حانية وحق السعادة والرحمة
 وابية الحيوة الحقيقية فكما الابدات قبور الالحاد فكذا
 الالحاد ابدات النفوس وعلل القبور في قوله عز من قائل
 في التنزيل الحكيم وانا انت جمع مع في القبور الملبدة
 فالسقاء الطعام الى الجاهل من صورهم مطلقا فاما في الالهية
 لنفوسهم قبور فالحق ادهم لارواحهم ابدات في الشجرة
 الباشرة والحالدة وفي قوله في قدس الحديث انا عند المنسرة

الاعانة العبدية من شئ
 الواضحة بالذات
 من طاعت من الوحي
 والاحكام العبدية
 من طاعة

ما بين الشئ الى شئ
 فانه لا يتطال عليه فتن

المراد بالقبض
 البصر محتاج
 فالصلى من محبة

صحيح
 المراد من قوله
 وقد يبرر النفس باجته
 فذو من حالها
 في كل الوجوه
 ويخرج من كل
 وستر صحيح

قلوبهم والمنزلة قلوبهم القلوب هم النفوس المجردة المتألمة
 وانكسارها عبارة عن موتها الارادي وقضائها بالارادة
 قبل رفضها بالطبع الذي هو الموت الطبيعي والقبور هم الابدان
 الهيولى التي الرثية المنهكة في تلك الطاعة ونسك العبادة
 وذلك موافق لاسرارها **وسفر** تدرجها مع المتلوحات
 حيث قال انظر كيف تدرج تدرجك الى عالم العناصر وكيف تدرج
 العناصر الى جرم الكحل وكيف تدرج تدرجك الى الكحل
 وكيف تدرج تدرجك الى العقل وكيف تدرج تدرجك الى العقل
 المسبح بالعنصر الاعلى وهو العرش العظيم المجيد والانسبة له الاجناس
 الكبرياء فانطوت العناصر في الاجرام السماوية وهم في قعر
 النفوس وهم في قعر العقول وهم في قعر المخلوقات الدورية
 وانه من دورهم محيط وهو القائم فوق عبادهم وسبح
 السموات والارض تلتقي الكحل في جبروته سبحانه الله وحده
 اشهر لكل موجود من دون عرشك الى قدار الارضين
 باطل ما خلاهم من الكبريم لا اله الا انت طهرنا بعبادتك
 رجس الهمم وبعثنا من لذك رحمة اليك الرجوع
 ومنك الدرموت وانت اله العالمين **وسفر**
 اما كنت ممن تلج عليه فيما سلف لغر طاس حتى المعرفة
 الخروج من حدين من التعطيل وهذا التشبيه فاطلاق جميع
 العز والجلال والفاظ الجبر والكمال على الباري الفعال
 واثبات معانيها الكمالية باسمه سبحانه خروج من حد
 التعطيل ومعرفة لغزها من هذه الاسماء الحسنى والفاظ
 العليا هناك يعني ما قدس وانحلت المعاني التي في منه
 العقول والافهام ووسع المشاعر والمدارك ادراكها
 خروج من التشبيه فكل كلمة الالهية تجدية او تنويرية

الروح
 رتبة العالم الكبرياء
 وخلقها وبقاها
 هم رتبة الكبرياء
 تدرك

انما سبب المعرفة من سبيل البرهان اثبات ما هو متفق
 له سبيل العقل الى ما يتبين ان لا سبيل للعقول الى ما يتبينها او الخروج
 من هذه التشبيه بمعرفة ان لغزها في هذه الاسماء والالفاظ كبرياء
 هناك تحسب من رتبة الذات الحقة الالهية لا في مرتبة
 اخرى متاخمة عن نفس مرتبة الذات كما ساطع اسماء
 الصفات والفاظ الاوصاف في المراتب الممكنة والذوات
 الجائزة او سبيل الخروج عن هذا التشبيه هو حق اليقين
 المتأكدة بالعقل المضاعف لتدرج تحت جميع الاسماء المجردة
 والالفاظ الكمالية في التنوير والتجويد والاشادات
 نفسية الجيوب بالذات التي هي بوحدة الحق بعينها
 جملة حيثيات العز والجلال والبهاء والجمال وهم عبر الذوات
 الواجبة القياسية وفيخرج كل ذات وجود كل حال
 ذات وحال وجود وليس يتبين ذلك لغز القديم الحق
 الواجب بالذات او مطابق كل حكم وصفه في عالم الالهي
 حقيقة فاردة من وراة حيثيات مائة الاسماء والصفات
 تبة فاعلم لغز وجوب الخروج من حدين هناك قانون
 مطرد الضابط في اثبات الذات وفي اثبات صروب
 الصفات والشؤون والافعال والافاضات واللوانم
 والعوارض والجلل جميع الجهات والحيثيات عنة
 الاضافات المعارضة والتأثيرات اللاتمة والاعتدال
 اللاهضة فانها جميع في عالم الربوبية على حدة اخر متقدمة
 عن الوقوف العقول ومتابعة عن معقولات الاله
 وكذلك الشان في الامور العينية القديمة والحرا عيد
 الكرمية الالهية للنفوس الماهية تصار الكمال في نشأة
 الخلود وعالم الماهيات النفس مبشرة لان تعرفها

الحقيقة والمعارف الالهية وامتزاز النفس القدسية
 في مناسك الطاعات والعبادات في هذه النشأة اذ قال
 في شرح الانوارات وأنا بعد ان من الله على الاستقامة في الاكثر
 حتى كانى كنت ممتازا عن الاكثرين في ذلك اذ رجعت
 الى نفسي وقابلت اللذات الحقيقية اقول الامور العديدة
 بالالام الحسية والحقيقة كما عدتها ووجدنا اللذات محقرة في جنب
 الالام واذ كان الامر كذلك فكيف يكون مثل هذه اللذات
 في مقابلته هذه الالام مرغيا فيها ولولا ما نخرج من اللذات
 العظيمة الاخوية والاكهار عدم المستور الى انظر الى هذه
 مناسك في اللذات الحسية والالام الحساسة وبالحكمة تنافس
 الحكماء في الرغائب العقلية الكثر وعنايتهم بالامور الروحانية
 او فرسوا عليها كانت في هذه النشأة الفانية امر في
 تلك النشأة الباقية ولذلك يفضلون بعجرة نبينا صلى الله
 عليه وآله وسلم اغنى القوال الكريم والتعزى الحكيم وهو النور العف
 الباهر والفرق والسمو والذكر على المعجزات الانبياء من قبل
 اذ المعجزة القولية اعظم وادوم وعلمها في العقول الصريحة
 اثبت واوقع ونفوس الخواص المراجعة لها اطوع وطواع
 لها انضع وايضا ما من معجزة فعلية ما في بها الا وفي افعال
 الله تعالى قبلنا من جنبها ما هو البر والبر منها وانق والحب
 واحكام وانقن فخلق النار مثلا اعظم من علمها بمراد او سلا ما
 على ابراهيم وخلق الشمس والقمر والجليدي والحسن المشترك
 اعظم من شق القمر في الحسن المشترك ولو تدبر تدبر تفلقوا
 في خلق بعد الزمان ومنطقة البروج متقاطعين على
 الحرة والانفراج للاعزاز والقيام وجعل مركز الشمس ملازما
 لسطح منطقة البروج في حركتها الخاصة وما في ذلك من التزام

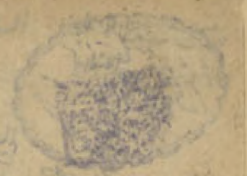
تناقصوا في غيها
صحاح

الذات

قوم راجع في العلم
صحاح

بدر ابع الصنع وغرائب التدبير واستبصار فيوض الخيرات والفتح
 البركات في افاق نظام العالم الغنصرى كدبشها الحيرة
 وخلق نجر مبرور في عقله مغشيا عليه في حتمه وذلك لئلا
 هو الاقل ما من انفا على حجة ومنع ما من صناية عن سلطان فاما نور
 القول الى لمتلا لا شعاعه يبعث الى الايدى لا صور في الايدى
 ولين صنادق في الاخرين فها تنال العقول وتبلغ الايام بحسن
 ما يصابه في قوانين الحكم والبلاغة او يباينه في افاين الجزالة
ومنه في كلمات الكتاب المناطق والميزان المفارق صلوات
 الله عليه كل شيء لفت حيث ينزرو العالم بغير حيث يفرز وفي
 حكم او يبرر المقدم المستدل بشعره في اليونانيين خير امور العالم
 الحسنى واساطيرها وخرامور العالم الفعلا افضلها وانى العجز من
 الناس لاذ كان يمكنهم الاقتداء بالله ثم قد يقول ذلك على الاقتداء
 بالله بما فاذا لا تتوحيين انما منك الالاف درجة القضا والا
 يتبطنك عنها الا بمرامج بالذريات المتوسطة وان كنت
 قد يفتك قول افلاطون الا ان الحكم ينبغي للبر ان ينظر كل يوم
 الى وجهه في المرآة فاذا كل قبيح الفعل قبيحا فيجب به قبيح
 واذا كان حسن الالهة بقبيح فاعلم ان النساء من سنخين
 ماذى ظلماني بحسب بدنة الهيولاني في مجر دوراني
 بحسب نفس المناطق المفارقة وهو بحسب نفس المعجزة
 اسحق الى حارة عقلية يتماثلها صور حكمة ومساوية فحالكه
 بهما منه بحسب بدنة الهيولاني الى حارة جسمانية ففي مساوية
 المبدأ ملاك الجسم وفي مساوية النفس ملاك الابد وانما
 المرأة المعجزة العقلية لنفس المعجزة نفس الحكيم المعلم الغنيمة
 اصول المعجزة وضوابط الحكم والوفا في مشاغل وقواه
 استأج عقول شليت لشوايب الايام واضطط الى طام

السبحان
ما يشعركم



Handwritten text in Arabic script, arranged in approximately 25 horizontal lines. The ink is dark and the script is cursive. The text appears to be a religious or scholarly treatise, possibly a commentary or a collection of prayers. The right margin contains additional faint handwritten notes.

